المكتبة الفلسفيّة

تعاليق ابن باجّة على منطق الفارابي

تحقيق وتقديم
د. ماجد فخري

كتابا إيساغوجي والفصول الخمسة
المقولات والارتياض على كتاب المقولات
كتاب العبارة
كتابا القياس والتحليل

تأليف
أبي نصر محمد بن محمد
ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف
بالفارابي



تَعاليق ابن باجّة
على
مَنْطِق الفارابي


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المكتبة الفلسفية

تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي

تحقيق وتقديم

د. ماجد فخري

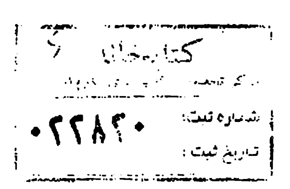
كتابا إيساغوجي و"الفصول الخمسة"
المقولات والارتياض على كتاب المقولات
كتاب العبارة
كتابا القياس والتحليل

تأليف

أبي نصر محمد بن محمد
ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف
بالفارابي

دار المشرق
بيروت





دار المشرق ش م م - ص.ب. ٩٤٦، بيروت - لبنان

ISBN 2-7214-8050-2

التوزيع: المكتبة الشرقيّة
ص.ب. ١٩٨٦، بيروت - لبنان

فهرس المحتويات



مقدّمة

من الفلاسفة المشرقين، توفّر أبو بكر بن الصائغ، المعروف بابن باجه (توفّي ١١٣٨) بوجه خاصّ على نهج أبي نصر الفارابي (توفّي ٩٥٠) دون سواه، إن في فلسفته الخلقيّة والسياسيّة أو في المنطق. ويهمّنا في هذه المقدّمة أن نبرز مدى إقبال هذا الفيلسوف الأندلسي على تدبّر منطق الفارابي والتعليق على أجزائه المختلفة في سلسلة من النصوص التي كنّا قد شرعنا بنشرها ابتداءً بسنة ١٩٧٠[١]. وها نحن نعيد نشرها مع طائفة من النصوص الجديدة في هذا المجلّد، مستثنين منها تعاليق على كتاب البرهان الذي صدر عن دار المشرق في سلسلة «المنطق عند الفارابي»، سنة ١٩٨٧.

وقبل أن نتناول التعاليق المنطقيّة، دعنا نثبت جدولاً بالآثار الفارابيّة الوارد ذكرها في مؤلّفات ابن باجه، المطبوع منها والمخطوط، لندلّل بذلك على مدى المامه بفلسفة هذا المفكّر المشرقيّ من جهة، ونستعين بها على التثبت من صحّة نسبة بعضها إلى الفارابي، من جهة أخرى، ولا سيّما أنّ عددًا منها لم يكشف عنه حتّى الآن. ومن أهمّ هذه الآثار شرح الفارابي لكتاب «الأخلاق إلى نيقوماخس» (الذي يدعوه كلّ من ابن باجه والفارابي نيقوماخيا). فقد نسب ابن النديم في «الفهرست» إلى الفارابي «تفسير قطعة من كتاب الأخلاق لأرسطوطاليس»[٢]، وأشار الفارابي في «الجمع بين رأيي الحكيمين» إلى هذا الشرح بقوله: «وذلك أنّ

(١) راجع ثبت مراجع المقدّمة.
(٢) راجع الفهرست، مصر، ل.ت.، ص ٣٨٢.

أرسطو في كتابه المعروف بنيقوماخيا إنّما تكلّم على القوانين المدنيّة، على ما بيّناه في مواضع من شرحنا لذلك الكتاب»[1]. ومع أنهّ ليس من اليسير التحقّق من الجانب الذي شرحه الفارابي من كتاب «الأخلاق إلى نيقوماخس»، فإشارات ابن باجه إلى هذا الشرح في «رسالة الوداع» وفي شرحه لمقالات «السماع» تؤيّد ما يذكره ابن النديم من اقتصاره على أجزاء من هذا الكتاب وحسب[2].

ومن الكتب الفارابيّة الأخرى الوارد ذكرها في «اتّصال العقل بالإنسان» كتاب «في الوحدة»، يبدو أنهّ لا يختلف عن الكتاب الذي ينسبه القفطي وابن أبي أصيبعة إلى الفارابي والذي وصلنا منه مخطوطة بعنوان «في معاني الواحد» محفوظة في مكتبة أيا صوفيا باستنبول تحت رقم ٤٨٣٩ و٤٨٥٤. وقد اعتمد ابن باجه على هذا الكتاب في التمييز بين معاني الواحد (وهي الواحد بالعدد والواحد بالنوع والواحد بالجنس عنده)، وبنى عليه مذهبه في «توحّد» العقل الفعّال واشتراك البشر جميعًا فيه.

وهو يذكر من الكتب الطبيعيّة «كتاب الموجودات المتغيّرة» في شرحه لمقالات السماع[3]، وقد دعاه ابن أبي أصيبعة «كتاب الموجودات المتغيّرة الموسوم بالكلام الطبيعي» وأشار إليه ابن رشد في شرحه لكتاب السماع الطبيعي ودعاه بالموجودات المتغيّرة أيضًا[4]. وبهذا الكتاب يجب إلحاق «كتاب الردّ على النحوي» الذي ذكره ابن أبي أصيبعة وتناول فيه الفارابي، كما يؤخذ من كلام ابن باجه، حجج يوحنّا النحوى (فيلوبونس) في الرد على برقلس، في باب أزليّة العالم.[5]

أمّا الكتب الفارابيّة الأخرى التي ألّم بها أو علّق عليها، فهي المجموعة

---

(١) راجع الجمع بين رأيي الحكيمين، بيروت ١٩٦٠، ص ٩٥.

(٢) جاء في ص ١٢٦ ب من مخطوطة أكسفورد: «فيما شرحه (أبو نصر) من كتاب الأخلاق».

(٣) مخطوطة أكسفورد ص ٥٢ أ و ٥٥ أ.

(٤) حيث يقول في شرحه ذلك (ورقة ١٥٤ و١٥٧).
In libro suo (sc. al-Farabi) de entibus transmutabilibus...

(٥) راجع مخطوطة أكسفورد، ص ٦٤ إلخ..

المنطقيّة. فقد خلّف لنا في مخطوطة الاسكوريال (٦١٢) وفي مخطوطة أكسفورد (بوكول ٢٠٦) تعاليق مستفيضة على شتى أجزاء المنطق الأرسطو طالي، بنيت في مجملها على مؤلّفات الفارابي المنطقيّة الكبرى. وسأتناول هذه التعاليق تباعًا، وأورد بعض الملاحظات على منحى ابن باجه في تصنيفها وأعارض مقتبساته فيها بما نشر من مؤلّفات الفارابي المنطقيّة، للتدليل على مدى الاتّفاق أو الاختلاف.

- ١ -

يتصدّر هذه المجموعة المنطقيّة طائفة من التعاليق على ما يمكن دعوته «بكتب التوطئة» عند الفارابي. ومن المعروف أنّ الفارابي قد ألّف عددًا من هذه الكتب هي «المدخل أو ايساغوجي» «وفصول تشتمل على جميع ما يضطر إلى معرفته مَن أراد الشروع في صناعة المنطق» وتعرف أيضًا «بالفصول الخمسة». «ورسالة صدر بها أبو نصر محمّد بن محمّد الفارابي كتابه في المنطق». وقد نشر هذه الرسائل المستشرق دنلوب في مجلّة Islamic Quarterly اللندنيّة مع ترجمة إنكليزيّة وحواشي بين سنة ١٩٥٥ و١٩٥٧، ونشرت الآنسة مباهات توكر في «مجلّة جامعة أنقرة» «الرسالة»، و«الفصول» سنة ١٩٥٨،[1] كما نشرها الدكتور رفيق العجم في «المنطق عند الفارابي» سنة ١٩٨٥.

وفي مطلع مخطوطة الاسكوريال «تعاليق على المدخل والفصول» (ورقة ٦ـ ١٣) يردف بها ابن باجه تعاليق على الفصول الخمسة(ورقة ٢٠ـ ٢٤) ورسالة في «غرضه في ايساغوجي» (٢٤ـ ٢٨)، تدلّ جميعًا على مدى توفّره على هذا الجانب من منطق الفارابي. ومع أنهّ لا يذكر «الرسالة» بالاسم في صلب هذه التعاليق، فهو يبني عليها دون ريب شيئًا من تعاليقه، التي اتّصفت من جراء ذلك بصفة

(١) راجع:
Islamic Quarterly, II (1955), pp. 221-255, 261-288; II (1956) pp. 117-138. M. Türker, Farabi'nini Bazi Mantik Eserleri, Ankara Universitesi Dilve Dergisi X VI (1958). 187-194, 203-213.

الشمول والاقتطاف. ومن خصائص هذه التعاليق أنّها تبدأ باقتباس النصّ، ثمّ تعمد إلى تفسيره وتقريب مدلوله، وتربط بينه وبين أقوال الفارابي الأخرى، إلّا أنّها لا تلتزم سننًا ثابتًا. فالمؤلّف يقتبس من أوائل هذه الرسائل الفارابيّة الثلاث أو أواخرها ما يراه جديرًا بالتعليق أو التفسير ويسقط أجزاء أخرى. وهو يثني على الفارابي في تعاليقه على «إيساغوجي»، لأنّه لم يقصر غرض «إيساغوجي» على «تعريف اللواحق الخمسة وشرح ما تدلّ عليه أسماؤها وفائدته في فهم معانيها في أقوال أرسطو»[1]، على غرار فرفوريوس وأصحابه، بل تطرّق من ذلك إلى قسمة إيساغوجي إلى قسمين: الأوّل يدور على «معرفة الألفاظ الخمسة مفردة ومركّبة... والثاني (على) معرفة المركّبات وكيفيّة إنشائها». لذا انقسم هذا الكتاب عنده إلى أربعة فصول: الأوّل يعرف فيه غرض الكتاب، والثاني يعرف فيه الكليّات والأشخاص ولواحقها المشتركة والخاصّة، والثالث يعرف فيه الكليّات المفردة ولواحقها، والرابع الكليّات المركّبة ولواحقها. وفضل الفارابي في هذا الباب، عند ابن باجه، أنّه خرج على النهج التقليدي في الاقتصار على ألفاظ فرفوريوس الخمسة وأدخل في إطار «إيساغوجي» بابًا خاصًّا هو النظر في المركّبات منها، وهذا ما يعلّل وضعه «كتاب الفصول» كمقدّمة لهذا الكتاب أيضًا. ولهذا الكتاب عند ابن باجه أهمّيّة كبرى في دراسة علم المنطق، «فمَن لم تكن له هذه الفصول التي أعطاها، إمّا بالفطرة القويّة أو بالإرشاد، لم يمكنه تعلّم صناعة المنطق، بل أقول ولا غيرها من الصناعات التي تتعلّم بقول بوجه»، كما يقول[2].

غرض الفارابي في الفصل الأوّل، كما يستطرد ابن باجه، هو فهم الألفاظ الصناعيّة على العموم، ليميّز منها ما تشترك فيه الصنائع (لدى) الجمهور في اللفظ وتختلف في المعنى». ومَن لم يفهم ذلك ولم يستطع «ميز الاسم المشترك، لم يدرك «المعنى الصناعي للّفظ»، بل لم يقدر أن يميّز بين الألفاظ والمعاني، فلم يرقَ عن مرتبة الجمهور، الذي لا يفقه من أمر الصناعة أو العلم، كالطبّ أو علم

(١) مخطوطة الأسكوريال ص ١٢ ب.
(٢) مخطوطة الأسكوريال ص ٢٠ أ.

النبات، شيئًا، بل يكتفي بالمدلول الشائع للفظ.

وغرضه في الفصل الثاني «معرفة قوّة أنحاء التصديقات على مراتبها». ومن عدم هذه المعرفة «كان متحيّرًا في آرائه»، كما يقول. أمّا مراتب التصديقات التي يشير إليها، فقد ردّها الفارابي في «الفصول» إلى أربع: المقبولات والمشهورات والمحسوسات والمعقولات الأوَل[1]. وهو يعتبرها داخلة في باب «التصوّرات» التي تعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلًا، مردفًا قوله «أمّا عداد هذه الأصناف من المعلومات، فإنّما نعلمه بقياس واستنباط».

أمّا الفصل الثالث، فيتناول فيه الفارابي الصفات التي توجد للشيء بالذات أو بالعرض، وينبّه على ضرورة التمييز بينهما، لأنّ «مَن لا يميّز بين ما بالذات الحقيقي وبين ما بالعرض كان أبدًا في أغاليط»، فلم يستطع إدراك مرتبة العلم التي يؤخذ فيها من خواص الشيء ما كان بالذات ويطرح ما كان بالعرض.

ويتناول في الفصل الرابع معاني المتقدّم والمتأخّر، وهي المتقدّم والمتأخّر بالسبب وبالمرتبة وبالزمان وبالطبع وبالشرف. ومعرفة هذه الأنحاء من التقدّم والتأخّر ضروريّة في الصناعة أيضًا، حتّى «يأخذ (المرء) المقبول حيث يجب، والمشهور حيث يجب، والمعقول حيث يجب، وألّا يأخذها بجهة واحدة وألّا تكون عنده سواء، فيقع في غلط وحيرة وتوقّف قاطع»[2]، كما يقول ابن باجه.

ويتناول في الفصل الخامس دلالات الألفاظ المفردة والمركّبة المستعملة في صناعة ما. فإنّ مَن لم يفهم دلالات هذه الألفاظ لم يتعلّم تلك الصناعة، حتّى ولو حفظها جميعها. ويقسم هذه الألفاظ إلى مفردة، (وهي الاسم والكلمة والأداة)، والمركّبة إلى مركّبة تركيب إخبار (ويدعوها المناطقة القول الجازم والقضيّة والحكم)، وتركيب تقييد، وتركيب اشتراط، وتركيب استثناء. ولمّا لم يفصح الفارابي عن معاني الألفاظ الثلاثة الأخيرة في «الفصول» يتساءل ابن باجه: هل أراد الفارابي بهذه الألفاظ الثلاثة معنًى واحدًا، أم أراد بها معاني مختلفة؟

---

(١) راجع الفصول في Islamic Quarterly II, 1955, pp. 267.

(٢) الأسكوريال، ص ٢٢ أ.

ويتوفّر على شرحها بعض التوفّر. ومن المفيد أن نسهب القول في تعليقه على هذه التركيبات الثلاثة.

أمّا تركيب الاشتراط فيلحق، عنده، بالمعاني التي «تلبق بالأشياء العامّة من غير أن يلحظ الذهن عمومها»، مثل قولنا في الإنسان، إنهّ حيوان ناطق ضحّاك. وهذا النوع من التركيب هو جزء من «النظر الطبيعي»، ما دام يتناول اللواحق الذاتيّة للشيء، بينما تركيب الاستثناء يقال في تركيب المعاني التي «يلحظ الذهن العموم فيها، فيستثنى منه شرط يخصّصه به، فشرط آخر، وهكذا حتّى تعادل الصفات المستثناة الشيء المتصوّر، فيكفّ الذهن حينذاك عن الاستثناء»، وهذا جزء من «النظر المنطقي» في الحدود. وأمّا التقييد فيقال في الأشياء التي لا عموم فيها»، فإذا كانت عامّة فمن حيث هي مضافة، مثل قولنا: الراجي فقر فلان[1]. وقد تطرّق ابن باجه إلى هذا النوع من التركيب في تعاليقه على «إيساغوجي» فردّه إلى تركيب النعوت والصفات والإضافات، واعتبره جاريًا مجرى المفردات من حيث قد يكون محمولاً أو موضوعًا، خلافًا لتركيب الإخبار الذي يتألّف من كلا المحمول والموضوع على غرار القضيّة أو القول الجازم. فكان التركيب الأوّل أساسًا للتصوّر عنده، بينما كان التركيب الثاني أساسًا للتصديق[2].

وجدير بالذكر أنّ الفارابي يتجاوز عن تعريف التركيبين الأوّلين إلاّ أنهّ يعرف تركيب التقييد بقوله: «إنهّ قول يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما بالأشياء التي بها قوامه، وذلك هو الحدّ، أو بأشياء ليس بها قوامه، وذلك هو الرسم». ويورد على التركيب الأوّل مثلاً قولنا في الحائط: إنهّ جسم منتصب معمول من حجارة أو لبن أو طين، وعلى التركيب الثاني قولنا: إنّه «جسم تعلّق عليه الأبواب وتوتد فيه الأوتاد». فالقول الأوّل شرح لمعنى الحائط بما به قوامه، أي صفاته الذاتيّة، فكان حدًّا، بينما القول الثاني شرح له بما ليس به قوامه، أي صفاته العرضية، فكان رسمًا[3].

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ أ.
(٢) راجع المرجع السابق، ص ١٠ أ.
(٣) راجع الفصول، ص ٢٧٤.

يشتمل الجزء الثاني من تعاليق ابن باجه المنطقيّة على طائفة تدور على المقولات ولواحقها هي: «الارتياض على كتاب المقولات» «وغرض كتاب المقولات» «والقول في لواحق المقوّلات» تقع بين الورقات ٢٨ و٣٧ من مخطوطة الأسكوريال، (يقابلها في مخطوطة أكسفورد الورقات ١٩٢ـ ١٩٦)، في «لواحق المقولات» وحسب، وورقتان اثنتان هما ١٨ـ ٢٠ في «لواحق المقولات» أيضًا. ومع أنّ بين هذه النصوص بعض التضارب والتداخل، فهو يتناول فيها بالتعليق المقولات العشر أو الأجناس العالية الواردة في الجزء الأوّل من كتاب المقولات للفارابي[١]، ثمّ يردف بها لواحق المقولات التي تختلف عنها من حيث هي فروع لها. وهو يقول فيها إنّها ليست فوق المقولات حتّى تكون كالأجناس لها، ولا تحتها حتّى تكون كالأنواع. ويقول فيها أيضًا إنّها تختلف عمّا هو ذات أو جزء ذات، مثل الوجود والأمر والواحد، ويسرد منها تباعًا: المتقابلات والمتقدّم والمتأخّر ومعًا والمتلازمات والمتضادات. وهو يعتبر الجنس والنوع داخلين في عداد اللواحق أيضًا، ولكنّهما ممّا لا يعرف إلّا بنظر، لذا لم يذكرهما الفارابي في عدادها واعتبرهما داخلين تحت الموضوع والمحمول.

وتقسم اللواحق عند ابن باجه إلى ما كانت أجزاء قضايا حملية، وهي الأجناس والأنواع، وإلى ما كانت أجزاء قضايا شرطيّة منفصلة أو متّصلة، وهي المتقابلات واللوازم. ويعرّف المتقابلات بقوله: «هي إمّا أن تكون ممّا يفعله الذهن جملة أو يحدث فيه تمامات، فيكون عندها لواحق وإلّا كانت مقولات أو محمولات لها. مثال ذلك المضافان، فمن حيث يلحقهما التقابل يدرجان في اللواحق، ومن حيث هما صفتان لأشياء جزئيّة، فهما من المقولات. وذلك أنّ «التقابل يلحق الكليّات التي في الذهن»، أي أنهّ معنى ذهني بحت، خلافًا للإضافة التي توجد في الموضوع وقد توجد في الذهن على السواء، فكانت من المقولات. وعليهما قِس سائر اللواحق، فكلّها من «الكليّات التي في الذهن».

(١) راجع نشرة رفيق العجم، المنطق عند الفارابي، الجزء الأوّل، ص ٨٩ـ ١٣١.

والجدير بالذكر أنّ اللواحق التي تناولها الفارابي في كتاب «المقولات» الذي وصلنا هي: ١ـ المحمول على المجرى الطبيعيّ وعلى غير المجرى الطبيعيّ، ٢ـ ما هو بالذات أو بالعرض، ٣ـ المتقابلات، ٤ـ اللوازم، ٥ـ المتقدّم والمتأخّر، ٦ـ ومعًا. ويقابل هذه الستّ في «كتاب المقولات» لأرسطو، كما وردت في ترجمة إسحق بن حنين: المتقابلات، فالمضادت فالمتقدّم، فمعًا، فالحركة، فله[١]. وقد انتبه ابن باجه إلى سقوط الحركة من لائحة اللواحق عند الفارابي، فبرّره بقوله إنّ الحركة هي في الأشهر مع الكمّ أو من الكمّ، لذا ذكرها الفارابي في باب الكمّ[٢].

ولعلّه من المفيد أن نورد هنا نصّ كلام في اللواحق، يلخّص فيه ابن باجه صلة اللواحق بالمقولات وبصناعة المنطق عامّة، ويوضّح نظرته الخاصّة إلى هذا الموضوع كما جاء في مخطوطة أكسفورد (١٩٦ أ وب والأسكوريال ٤٥ ب):

«إنّه لّما كانت المقولات موضوعات لصناعة المنطق وتقدّم تلخيصها حتّى تصوّرت، أراد (أي الفارابي) أن يعرّفنا الأحوال التي تعرض لها حتّى تكون قد علمناها بالحسّ. وكما أنّ النجّار ينبغي أن يعلم الخشب ويميّزه ويعرف الأحوال التي يوجد بها من رطوبة ويبس، ليأخذه عند العمل بالحال التي هي أوفق له بحسب غرضه، فكذلك كان القصد هنا. ثمّ إنّ هذه اللواحق منها ما يكون للمقولات خاصّة، وهي الموضوعات لصناعة المنطق، كما ذكرنا، ومنها ما يوجد، مع أنّه لاحق للموضوعات، جزءًا من صناعة المنطق التي تلك الموضوعات موضوعات تكمل بها، وهي جميع الفصول التي ذكرها بعد المتقابلات من الخمسة التي ذكرها أوّلاً، فإنّه ذكر هنا ما لم يذكر هناك. ألا ترى أنّه ذكر في اللواحق هنا معًا، ولم يذكره في الفصول؟ فسبب ذلك أنّ تلك الفصول الخمسة إنّما جعلها أوّلاً من حيث هي كالأجناس في صناعة المنطق التي مبدؤها «كتاب العبارة». فكلّ ما يوجد في نفس صناعة فهو راجع إلى هذه الخمسة، وما ليس بجزء منها لم يصفه أوّلاً، إذ كان قصده أن يضع أوّلاً ما هو،

(١) راجع عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، القاهرة، ١٩٤٨، الجزء الأوّل، ص ٣٨ إلخ.
(٢) لكن راجع كتاب المقولات، ص ١١٤، تحت مقولة أن يفعل.

الأجناس لها، ومعًا لا يوجد معنى من معانيها جزءًا لصناعة المنطق، فلذلك لم يذكرها أوّلًا».

- ٣ -

يدور الجزء الثالث من هذه التعاليق على «كتاب العبارة»، ويشتمل على شروح مستفيضة على «غرض أبي نصر في كتاب بارى أرمينياس» (أسكوريال ٤٥ب ٥٥أ) و«كلام على كتاب العبارة» (أكسفورد ١٩٦ب - ٢٠٢ب وأسكوريال ٤٩ب - ٥٥أ)، وفقرات مقتضبة أخرى. ويتبيّن من معارضة المقتطفات الفارابيّة الواردة في هذه التعاليق أنّ الأصل الذي اعتمده ابن باجه هو غير «شرح كتاب العبارة» الذي نشره سنة ١٩٦٠ المستشرقان ويلهم كوتش وستانلي مارو اليسوعيّان في بيروت، بل هو الجزء الخاصّ «بكتاب العبارة» من «كتاب مختصر جميع الكتب المنطقيّة» المحفوظ في مجموعة فيض الله أفندي باستنبول تحت رقم ١٨٨٢، والذي نشره رفيق العجم في الجزء الأوّل من المنطق عند الفارابي، الذي سبقت الإشارة إليه.

يقول الفارابي في مطلع «شرح كتاب العبارة» إنّ غرض أرسطو في هذا الكتاب هو «الكلام في القول الجازم الحمليّ البسيط من جهة تأليفه، لا من جهة مادّته»، وفي «أصناف الأقاويل الحمليّة الجازمة البسيطة المتقابلة من جهة تأليفها، وممّاذا يأتلف القول الجازم وكيف يأتلف وبماذا يرتبط»[1]. ثمّ يتطرّق من ذلك إلى تحديد صلته بالكتابين اللذين جرى المشاؤون على اعتباره متوسّطًا بينهما، أعني «كتاب المقولات» و«كتاب القياس». فيشير إلى أنّ «جلّ المفسّرين» أجمعوا على أنّ هذا الكتاب قبل «كتاب القياس»، وبعد «كتاب المقولات»، إلّا أنّه ينفصل عنهم في ما يختصّ بالبند الثاني، أوّلًا لأنّ أرسطو لم يُحل على المقولات في «كتاب العبارة» قط ولا استعمله. وثانيًا لأنّ هذا الكتاب ينظر في المقدّمات والمطلوبات، «من جهة تأليفاتها لا من جهة موادها»، (وهو ما تدور عليه

---

(١) شرح كتاب العبارة، بيروت ١٩٦٠، ص ١٧.

المقولات). فصَحّ إذن عنده أنهّ ليس يضطرّ المتعلّم إلى أن يستعمل من هذا الكتاب شيئًا ممّا تلخّص في «كتاب المقولات» بل كلّ ما في هذا الكتاب (أي «العبارة») يمكن أن يتعلّم ويفهم دون «المقولات».[1] ومع ذلك «فكتاب المقولات» يتقدّم عليه «بحسب الإضافة إلى الصناعة»، من حيث إنّ المقولات شبيهة بالمادّة والموضوع لجميع أجزاء المنطق»، فكان «كتاب المقولات» بهذا المعنى أوّل أجزاء المنطق، بل أوّل أجزاء الفلسفة عامّة، «لأنّ الفلسفة ليست تنظر في شيء آخر غير المقولات أوّلًا، لا في التعاليم ولا العلم الطبيعيّ ولا العلم المدنيّ». وعليها قس العلم الإلهي فإنّه «إنّما ينظر أكثر شيء ينظر فيه في المقولات»، فكان «كتاب المقولات» متقدّمًا «الكتاب العبارة» إذن، بحسب الصناعة لا بحسب التعليم، أي أنّ تقدّمه ذلك بالجوهر لا بالعرض.

أمّا منفعته فهو يرى أنّ هذا الكتاب «ممّا لا يعرف القياس ولا يلتئم» إلّا بما تناوله أرسطو فيه. وذلك أنّ القياس إنّما يتألّف من المقدّمات، ويتطرّق منها إلى المطلوبات (أي النتائج)، أمّا من حيث هي صادقة ومن حيث توجد فيها أشياء لا توجد في المقدّمات، أي من حيث هي قابلة للاستنباط فكان غرضه في هذا الباب «تلخيص المطلوبات أكثر من تلخيص المقدّمات»[2].

تلقى تعاليق ابن باجه الضوء الكثير على هذا التميز الغامض بين المقدّمات وبين المطلوبات من حيث صلتها بغرض «كتاب العبارة»، و «كتاب المقولات»، عند الفارابي. فهو يضع أوّلًا أنّ الفارابي إنّما أعطانا في «كتاب المقولات» مبادىء الفكر وعرفنا بها وبأحوالها، لذا عمد في هذا الكتاب (أي «العبارة») إلى تعريفنا «كيف نفكّر بها»[3]. ولمّا كانت الفكرة لا تكون إلّا بقضايا، وكانت القضايا مركّبة من ألفاظ، تكلّم أوّلًا في الألفاظ المفردة وفي الأحوال التي تلحقها، كالميل والإستقامة وغير ذلك. ثمّ تطرّق من ذلك إلى المحمولات بالذات والمحمولات بالعرض، قاصرًا كلامه كلّه على القضايا الحمليّة، وهي التي تفيد البرهان أصلًا.

---

(١) المرج السابق، ص ٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.
(٣) كلام في كتاب العبارة، أكسفورد، ص ١٩٦ ب، وأسكوريال، ص ٤٩ ب.

وهو في كلامه على القضايا الحملية «إنّما يتكلّم فيها هنا، من حيث هي مطلوبات على الإطلاق، لا مطلوبات تعلم بقياس». فلم يقتصر منها على ما كانت مقدّمات للقياس إذن، بل تناول منها ما يعرف بوسائل منطقيّة أخرى، يمكن دعوتها وسائل إدراكيّة مباشرة، كالتصفّح والتثبّت والتجربة. وعلّة ذلك عند ابن باجه أنّ المطلوب بحدّ ذاته لا يعلم ابتداء هل هو ممّا يطلب بقياس أو بغير قياس، فوجب أن يطلق القول فيه: «لأنّ المطلوب عندنا هو مطلوب، فليس ندري هل هو ممّا يتبيّن بقياس أو بتجربة أو بغير ذلك». والبحث في المطلوبات من حيث هي نتائج للقياس، أو في القضايا من حيث هي مقدّمات قياس، هو من اختصاص «كتاب القياس» أي «التحليلات الأولى»، في عرف ابن باجه. فيلزم من ذلك كلّه أنّ ما يعرض له «كتاب العبارة» من أمر القضايا، سواء اعتبرناها من حيث هي مقدّمات للقياس أو مطلوبات له، يختلف أصلاً عمّا يعرض له الكتاب الذي يليه، أي «التحليلات الأولى» من المجموعة الأرسطوطاليّة المنطقيّة.

ـ ٤ ـ

أمّا الحلقة الأخيرة من هذه التعاليق فتدور على كتابي «القياس» و «البرهان» للفارابي. يعلّق ابن باجه في القسم الأوّل منها على «كتاب أبي نصر في القياس» (أسكوريال، ٥٥أ ـ ٥٩ب)، ويشفع ذلك «بارتياض في كتاب التحليل»، (أسكوريال ٥٩ب ـ ٧٢أ)[1] بينما يعلّق في القسم الثاني على «أوّل كتاب البرهان» (أسكوريال ٧٢أ ـ ٨٥ب وأكسفورد ٢٠٥ب ـ ٢١٢ب). وفي مخطوطة الأسكوريال وحدها «قول في كتاب البرهان» (٨٦أ ـ ٩٩أ)، لا يختلف عن القول الأوّل إلّا اختلافًا جزئيًّا.

لنأخذ كتاب «القياس» أوّلاً. يبدو من معارضة المقتطفات الفارابيّة الواردة منه أنّ ابن باجه لم يعتمد فيه على نصّ «كتاب القياس الصغير» الذي نشرته الآنسة

(١) يقابله في مخطوطة أكسفورد «كلامه رضي الله عنه في القياس» (٢٠٢ ب ـ ٢٠٥ ب).

مباهات تركير في «مجلّة جامعة أنقرة» سنة ١٩٦٥ (الصفحات ٢٤٤ـ ٢٨٦)، بل «كتاب القياس» الذي نشره رفيق العجم في المنطق عند الفارابي. ولعلّ أهمّ ما في هذه التعاليق إشارات ابن باجه إلى الشكل الرابع من القياس المنسوب إلى جالينوس. فأرسطو، كما هو معروف، اقتصر على ثلاثة أشكال للقياس، وقد نسب إلى جالينوس في المصادر العربيّة إدخال الشكل الرابع، وعنهم أخذ المناطقة الأوروبيّون هذه النسبة. ومع ذلك فقد أخذ عدد من المناطقة العرب، وعلى رأسهم الفارابي، على جالينوس انفصاله عن أرسطو طاليس في هذا الباب[١]، ومع أنّ الفارابي لم يأت على ذكر الشكل الرابع في كتاب «القياس الصغير»، فقد تناوله ابن باجه بشيء من الإسهاب في تعاليقه. وهكذا يكون الفارابي من خلال ابن باجه، المصدر الرئيسي لتعاليق ابن رشد على الشكل الرابع ونسبته إلى جالينوس في شرحه الأوسط على «كتاب القياس»، وهو المرجع الذي استند إليه زابريلاّ Zabarella في نسبته هذا الشكل لجالينوس في المصادر اللاتينيّة[٢]. وقد نبّه ريشر على أهمّيّة تعاليق ابن باجه على «القياس»، كبديل عن الأصل الفارابي المفقود لكتاب «القياس»، مكتفيًا بهذا التنبيه[٣]، لذا كان من المفيد التوقّف عند تعاليق ابن باجه على هذه المسألة.

يقول ابن باجه: «وأيضًا فإنّة من حيث يتكلّم في فعل القوّة القياسيّة يلزم أن يلحظ الشكل الرابع الذي ظنّ جالينوس أنةّ (أي أرسطو) قد أغفله». ثمّ يشفع ذلك بالتنديد بجالينوس والدفاع عن أرسطو، على غرار كلّ من الفارابي وابن رشد، قائلًا: «وأرسطو عندما قصد أن يتكلّم في القياس من حيث هو صناعة، فإنّما ذكر الشكل (كذا) الذي يقع الذهن عليه بالطبع، وهي الأشكال الثلاثة. أمّا الشكل الرابع الذي يكون فيه الحدّ الأوسط محمولاً على الأعظم، والأصغر محمولاً على الأوسط، خلاف ما هو في الشكل الأوّل، فإنّة لا يمكن أن يقع عليه فكره بغير قصد واستكراه، بل بصناعة وإعمال. وإنّما لم يقع عليه

(١) راجع: N. Rescher, «New Light on Galen and the Fourth Figure of the Syllogism», Journal of the History of Philosophy, III (1965), 314.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨.

فكره ولا كان قياساً بالطبع، لأنّ كلّ مطلوب متشوّق فإنّما يتشوّق منه: هل هذا محمول لهذا أو ليس محمولاً له؟ فهو أحد أجزاء نقيض، ومأخوذ من حيث أحد جزئيه محمول والآخر موضوع. فالمحمول والموضوع، من حيث هو محمول وموضوع، هو مادّة المطلوب المتشوّق، لا كونه مثلاً إنساناً ولا حيواناً. فلمّا كان مطلوبًا بهذا النحو وجب أن تكون الفكرة، إذا أضفت عليه قياسًا، أن تتركهما في القياس على حالهما، ولا يعمل أكثر من أن يضع لهما ثالثًا يوجب أحد النقيضين. وبهذا كان الشكل الأوّل أكمل الأشكال وأقربها لوقوع الذهن عليه»[1]. وهو يعود إلى ذكر هذا المأخذ على الشكل الرابع مرارًا معتبرًا إيّاه خارجًا عن الطبع، «لأنّ الذي في القوّة القياسيّة أن تقع عليه بالذات الحدّ الأوسط ثمّ ما يلزمه بعد. وهذا الذي يلزم قد يكون كثيرًا، والذي نحتاجه منه لمطلوبه واحد»[2]، أي أنّ الذهن يدرك أوّل ما يدرك الحدّ الأوسط، فيسند إليه محمولاً ما بعينه هو أحد محمولات عدّة قد يسندها إلى هذا الحدّ في المقدّمة الكبرى، بينما تقدّم المحمول في الشكل الرابع على الحدّ الأوسط، خلافًا للطبع. وهذا ما يتبيّن بوضوح من مقارنة الشكلين التاليين، حيث ترمز س إلى الحدّ الأوسط و ح إلى المحمول وع إلى الموضوع، فيحصل لنا في الشكل الأوّل القياس التالي:

س هو ح
ع هو س

إذن: ع هو ح

وفي الشكل الرابع:

ح هو س
س هو ع

إذن: ع هو ح.

---

(١) مخطوطة الأسكوريال، ص ٥٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٥٧ أ.

فالوقوع على المحمول في الشكل الرابع، لا يتأتّى لنا إلّا بإعمال الفكرة أو الاستقراء. وهو ما يعنيه ابن باجه بقوله إنّة واحد من كثير، كما يبدو. فإذا قلنا في المثل الذي يسوقه: بعض الأجسام حيوان، وكلّ حيوان حسّاس، لزم عنه أنّ بعض الأجسام حسّاس. إلّا أنّ قولنا في المقدّمة الصغرى: كلّ حيوان حسّاس، لا يعرف مباشرة، بل بالاستقراء، خلافًا للشكل الأوّل، وهذه صورته.

كلّ حيوان حسّاس
بعض الأجسام حيوان

إذن: بعض الأجسام حسّاس.

ونشير ختاماً إلى أنّنا كنّا قد نشرنا للمرّة الأولى عدداً من أجزاء هذا الكتاب في مجلّة الأبحاث، الأعداد ٢٣ (١٩٧٠) و٢٤ (١٩٧١) و٣٤ (١٩٨٦). ويجد القارئ لائحة بها في ثبت مراجع المقدّمة الوارد أدناه.

وقد اعتمدنا في تحقيق النصوص على مخطوطة أكسفورد (بوكوك ٢٠٦) وتاريخها ١١٥٢/٥٤٧، ومخطوطة الأسكوريال رقم ٦١٢، وتاريخها ٦٦٧/١٢٦٩، منبّهين في الحواشي على الاختلافات أو الزيادات التي تتبيّن لدى معارضة هاتين المخطوطتين، وهما المخطوطتان الوحيدتان لآثار ابن باجة، باستثناء مخطوطة المكتبة الملكيّة ببرلين (سابقاً) التي فقدت أثناء الحرب العالميّة الثانية.

أمّا الرموز التي اعتمدناها في التحقيق فهي التالية:

س : مخطوطة الإسكوريال، ٦١٢

س : مخطوطة أكسفورد (بوكوك ٢٠٦)

[ ]: ساقطة في مخطوطة أكسفورد

( ): يبدو أنه زائد

< > : زيادة نقترحها

واشنطن، ١٩٩٤

ماجد فخري



مراجع المقدّمة

إبن الصائغ، أبو بكر (ابن باجه)، **رسائل ابن باجه الإلهيّة**، تحقيق ماجد فخري، بيروت ١٩٦٨.

الفارابي، أبو نصر، **الجمع بين رأيي الحكيمين**، تحقيق البير نادر، ١٩٦٠.

الفارابي أبو نصر، **شرح كتاب العبارة**، تحقيق كوتش ومورو، بيروت ١٩٦٠.

الفارابي، أبو نصر، **المنطق عند الفارابي**، (ثلاثة أجزاء) تحقيق رفيق العجم، ١٩٨٦.

الفارابي، أبو نصر، **كتاب البرهان ورسائل أخرى**، تحقيق ماجد فخري، بيروت ١٩٨٧

Rescher, Nicolas, «New Light on Galen and the Fourth Figure of the Syllogism», Journal of the History of Philosophy, III (1965).

M. Turker, Fârâb'nin "Serâ'it ul-Yakin"i. Felsefe Arastirmalari Enstitüsü, Dil ve Tarih-Coĝrafya Fakultesi. Ankara, 1964, p.221.

إبن باجه، **تعاليق على كتاب ايساغوجي للفارابي**، **الأبحاث** ٢٣ (١٩٧٠) ص ٣٣ـ ٥٢.

إبن باجه، **تعاليق على كتاب المقولات للفارابي**، **الأبحاث** ٢٤ (١٩٧١) ص ٣٧ـ ٥٣.

إبن باجه، **تعاليق على كتاب البرهان للفارابي**، **الأبحاث** ٢٧ (١٩٧٨ـ ١٩٧٩)، ص ٢٣ـ ٤٢.

إبن باجه، **تعاليق على كتاب القياس والتحليل للفارابي**، **الأبحاث** ٣٤ (١٩٨٦) ص ٣ـ ٤٩.

الجزء الأوّل

تعاليق على كتاب إيساغوجي و«الفصول الخمسة» للفارابي


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

- ١ -

تعَاليق على كتاب «إيسَاغوجي» لِلفَارابي

أَلّف أبو نصر الفارابي، إمام مناطقة عصره، طائفة من كتب «التوطئة» لدراسة المنطق، عثر منها حتّى الآن على أربعة، هي «رسالة صدر بها أبو نصر محمّد بن محمّد الفارابي كتابه في المنطق»[١] و«فصول تشتمل على جميع ما يضطرّ إلى معرفته مَن أراد الشروع في صناعة المنطق، وهي خمسة فصول»[٢]، و«كتاب إيساغوجي أي المدخل»[٣] وأخيرًا «كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق»[٤]. وعلى الرغم من صعوبة تحديد الصلة بين هذه الكتب الأربعة وبين ما نسب إلى الفارابي من نظائرها في المراجع القديمة[٥]، فالكتب الثلاثة الأولى تؤلّف وحدة متماسكة

(١) راجع: D.M. Dunlop, "Al-Fārābi's Introductory Risālah on Logic", The Islamic Quarterly, III, (1957), 224-35.

قارن: Mubahat Türkeı, "Fârâbi'nin bazi Mantik Eserleri," Ankara Universitesi Dlil ve Tarih- Cografya Fakültesi Dergisi (Ankara), XVI (1958), 187-194.

(٢) راجع: D.M. Dunlop, "Al-Fārabi's Introductory Sections on Logic", The Islamic Quarterly II (1955), 264-82.

قارن: Muhakat Türker, Op.cit, 203-213.

(٣) راجع: D.M. Dunlop, "Al-Fārâbi's Eisagoge", The Islamic Quarterly, III (1956), 117-38

(٤) راجع نشرة الدكتور محسن مهدي، بيروت، ١٩٦٨.

(٥) من هذه النظائر «التوطئة في المنطق»، الذي ذكره كلا ابن أبي أصيبعة والقفطي، «وإملاء في معاني إيساغوجي» و«المدخل إلى المنطق»، اللذان ذكرهما ابن أبي أصيبعة فقط. ولعلّ =

تعالج في جملتها قضايا «مدخليّة» يحتاج إليها طالب المنطق الأرسطوطاليّ بوجه عامّ، والناظر في «كتاب المقولات» بوجه خاصّ.

١ - «كتاب ايساغوجي»

س ٦ ب. ١. منها في «المدخل» «والفصول»[1] قوله: «قصدنا» شكله شكل مثال أوّل، ومعناه معنى المشتّق. وذلك بيّن، لأنّ الفصل هو فصل القاصد من حيث هو قاصد، وليس ذلك هو الإحصاء، بل الإحصاء هو الشيء العزيز التعليق. فمعنى قصدنا ها هنا مقصودنا. وقوله: «فمنها تأتلف القضايا وإليها تنقسم»، فلمّا كان كثير من الأشياء يأتلف عنها أمر ما ولا تبقى ماهيّاتها محفوظة في المؤلّف بأعيانها، وكان كثير من الأشياء يأتلف منه أمر ما وتبقى ماهيّاتها محفوظة بأعيانها، صار الائتلاف الأوّل لا ينقسم إلى ما منه ائتلف، وصار الائتلاف الثاني ينقسم إلى ما منه ائتلف، فعرّفنا أنّ الائتلاف الموجود في الأشياء التي هو مزمع على إحصائها هو هذا الصنف من الائتلاف، فبيّن الاسم العامّ. ويظهر أنّه لمّا قال «التي عنها تأتلف القضايا»، رأى أنّ المحمول قد يأتلف عند الاستثناء من معنيين، فخشي أن يتوهّم تلك القسمة، فقال: «وإليها تنقسم»، لأنّها تنقسم إلى محمول وإلى موضوع فقط، وذلك التركيب في القضايا هو كلّ مكان المفرد. ثمّ وكّد فقال: «وهي أجزاء أجزاء المقاييس»، ليبعد الظنّ، لأنّه لو كان ذلك لقال أجزاء أجزاء المقاييس، والقياس أجزاؤه القضايا. وهذه (هي) التي قصده إحصاؤها هي أجزاء القضايا، فإذن هي أجزاء أجزاء المقاييس. ولمّا كانت هذه أجزاء أجزاء المقاييس، وكانت أيضًا الموضوعات التي تشتمل عليها المقولات

= «التوطئة» لا يختلف عن كتاب «الفصول» الآنف الذكر والذي دعاه الناسخ في خاتمة مخطوطة الحميديّة «الفصول في التوطئة».

(١) يعني الكتاب الموسوم: «فصول تشتمل على جميع ما يضطرّ إلى معرفته مَن أراد الشروع في صناعة المنطق، وهي خمسة فصول»، مرّ ذكره في المقدّمة. وسنشير إليها باسم «الفصول». أمّا «المدخل» أو «إيساغوجي» فقد مرّ ذكره أيضًا وسنشير إليه باسم «إيساغوجي». ويشير ابن باجه في هذه التعاليق أيضًا إلى «رسالة صدّر بها أبو نصر محمّد بن محمّد الفارابي كتابه في المنطق»، مرّ ذكرها أيضًا، وسنشير إليها باسم «رسالة».

أجزاء أجزاء المقاييس واشتركت هذه وتلك في هذا اللاحق، اشترط في هذه الجهة أنّها لا تتميّز عن تلك في كونها أجزاء أجزاء المقاييس، فقال: «المستعملة على العموم». فإنهّ إنّما أحصى ها هنا أجزاء أجزاء المقاييس من حيث هي عامّة بمعنى مشارك لها ولكلّ قضيّة، فإنّ جزء القضيّة العامّ لها كيف كانت، إنّما هو المحمول والموضوع وما كان لاحقًا من جهة المحل والوضع، وتلك في المقولات إنّما الموجود منها جزء لقضيّة ما من حيث هو جزء لتلك القضيّة، وجزء قضيّة أخرى موجود آخر غير ذلك. فهي إذن أجزاء أجزاء المقاييس على الخصوص.

الصنائع القياسيّة هي التي من شأنها أن تستعمل بعد التئامها وكمالها، ولا تكون الغاية منها عملًا من الأعمال، وهي خمسة: الفلسفة وصناعتها[1]. والفلسفة وهي الصناعة المشتملة على الموجودات من حيث تعلم علمًا يقينيًا، وأقسامها بحسب أقسام الموجودات. فمنها العلم الإلهيّ ومنها العلم الطبيعيّ، وهو صناعة نظريّة يحصل بها العلم اليقين في الأجسام الطبيعيّة وفي الأعراض الذاتيّة. وهو يشتمل على الموجودات التي وجودها بإرادة الإنسان أصلًا، وهي الأجسام المركّبة من الصور والمواد والأعراض[2] اللاحقة لها من جهة الصور والمواد.

ومنها العلم الإراديّ[3]، وهو يشتمل على الموجودات الكائنة بإرادة الإنسان[2] واختياره، وهي الفضائل والرذائل. ' '

ومنها التعاليم، وتشتمل على الموجودات المنتزعة من المواد لا من العد[2] والتقدير، وهي سبعة أصناف:[4]

الأوّل علم العدد، وينظر في لواحق العدد وخواصه.

والثاني علم الهندسة، وينظر[2] في الخطّ والسطح والجسم على الإطلاق.

---

(١) راجع في باب هذا التقسيم «رسالة»، ص ٢٢٥، وما يليها.

(٢) مطموسة في الأصل.

(٣) يدعو الفارابي هذا القسم في «رسالة»: العلم المدنيّ، راجع ص ٢٢٧.

(٤) في «رسالة» أنّ التعاليم أربعة. وتعدادها في «إحصاء العلوم» سبعة، تتّفق مع جدول ابن باجه هذا.

(٢) مطموسة من الأصل.

والثالث علم المناظر، وينظر في الخطّ والسطح والجسم من حيث هي منظورة. / س ١٧ أ

والرابع علم النجوم، وينظر في كمّيّة حركات الأجسام السماويّة وهيئاتها ومقادير أعظامها وأبعادها.

والخامس علم الموسيقى، وينظر في الألحان ونسبها وائتلافها وتنافرها وإحصاء جميع لواحقها من جهة تقديرها.

والسادس علم الاثقال وينظر في تقديرها أو التقدير بها ورفعها ونقلها من موضع إلى موضع.

والسابع علم الحيل، وينظر في وجه إيجاد كثير ممّا يبرهن في هذه التعاليم بالقول ويبغي الحيلة في دفع عوائق ربّما منعت من وجودها وضدّه. فمنها حيل عدديّة، كالجبر والمقابلة، وحيل هندسة وحيل أثقاليّة.

ومنها صناعة المنطق، وهي تشتمل على جميع اللواحق العارضة في ذهن الإنسان للموجودات عند نظره في موجود موجود منها. وبهذ اللواحق ومعرفتها تكون آلة في إدراك الصواب والحقّ في الموجودات. فلمّا كانت كذلك جعلها قوم آلة للفلسفة لا جزءًا لها، ومن حيث تلك اللواحق موجودات وعلمها علم نوع من الموجودات، جعلها قوم جزءًا من الفلسفة. والأمران موجودان فيها. ولذلك صارت الفلسفة اسمًا يشتمل على العلم الإلهيّ والطبيعيّ والإراديّ والتعاليم[1]. وصناعة المنطق التي تعطي قوانين التوصّل إلى إدراك العلم اليقينيّ في هذه الموجودات والصنائع التي تشتمل عليها الفلسفة تسمّى بالبرهان. وأمّا الجدل، فهي هذه الصناعة المشتملة على الموجودات من حيث يستعمل فيها الإثبات والإبطال بالطرق المشهورة، ومبلغها إعطاء الظنّ القويّ فيما تعطيه منها، وهي مهنة تستعمل الرياضة في إبطال وضع وإثباته. والجزء من المنطق الذي يعطي قوانين هذه الصناعة يسمّى أيضًا الجدل، فاسمها يقال عليها باشتراك.

---

(١) في الأصل: أو التعاليم.

وأمّا السوفسطائيّة فهي الصناعة المشتملة على الموجودات من حيث يموّه ويغالط بها ويصوِّر الحقّ منها بصورة الباطل والباطل بصورة الحقّ، ومبلغها التغليط في الحقّ والصدّ عنه. والجزء من المنطق الذي يعطي قوانين هذه الصناعة يسمّى أيضًا السوفسطائيّة، واسمها أيضًا يقال عليها باشتراك.

وأمّا الخطابة، فهي أيضًا الصناعة المشتملة على الموجودات من حيث ينظر فيها بالطرق المقبولات وبما في بادىء الرأي، ومبلغها سكون النفس إلى الشيء. وهي مهنة تستعمل في تعليم الجمهور ما لا يمكنهم التصديق به من الأشياء البرهانيّة في العلوم. والجزء من المنطق الذي يعطي قوانين هذه الصناعة يسمّى أيضًا الخطابة، فاسمها يقال عليها باشتراك الاسم.

وأمّا الشعر، فهي الصناعة المشتملة على الموجودات من حيث تخيّلها وتحاكيها بأمثلتها، وهي مهنة تستعمل في تعليم الجمهور ما يمكنهم أن يتصوّروه من الأشياء المتصوَّرة في العلوم. ومبلغها تشبيه الشيء بمثاله، كما ينظر إلى صورة زيد في المرآة. والجزء من المنطق الذي يعطي قوانين هذه الصناعة يسمّى أيضًا الشعر، واسمها أيضًا يقال عليها باشتراك الاسم.[١]

فهذه هي الصنائع القياسيّة، فإنّ فعلها وغايتها، بعد كمالها، استعمال القياس. وهذه الأربع سوى الفلسفة، فإنّها تستعمل القياس في المخاطبة فقط، أمّا الفلسفة فإنّها تستعمل القياس في المخاطبة به وفي الاستنباط. وأمّا الصنائع العمليّة، فإن كان منها ما يستعمل القياس، كالطبّ والفلاحة، فلا تسمّى قياسيّة، لأنّ غايتها ليست المخاطبة[٢]/ واستعمال القياس، بل إنّما غايتها عمل من الأعمال. س ٧

ثمّ شرع[٣] في بيان القضايا من الحمليّة والشرطيّة، فإنّ الشرطيّة تنحلّ إلى الحمليّة. ثمّ قال: «وكلّ محمول وكلّ موضوع، فهو أمّا لفظة تدلّ[٤] على معنى،

(١) قارن: «رسالة»، ص ٢٢٦.
(٢) مطموسة في الأصل.
(٣) أي الفارابي.
(٤) في «إيساغوجي» لفظ يدلّ. قارن أدناه.

وأمّا معنى يدلّ عليه لفظ». ولمّا كان لفظ المحمول والموضوع يقال باشتراك الاسم على معنيين، أحدهما المعاني المحمولة والموضوعة، والثاني الألفاظ الدالّة عليها، على حسب ما استعمله في «الفصول»[1]، فإنّه هناك أوقع اسم المحمول والموضوع على الألفاظ الدالّة على المعاني المحمولات والموضوعات. ولمّا كان نظره في هذا الكتاب[2]، وهو المعنى. وأيضًا فإنّ المحمول والموضوع في الحقيقة هو المعنى، واللفظ إنّما سمّي محمولاً وموضوعًا لأجل دلالته على هذين. ولكنّ لمّا كان اللفظ محاكيًا للمعنى ومعبّرًا عنه وكانت الأقوال العارضة له أعرف، أقيم مقام المعاني في أوائل النظر.

٢. قال: «لفظ يدلّ على معنى» ولم يقل لفظة، لأنّه قد يكون الموضوع مرّة لفظة ومرّة قولاً. وقال: «لفظ» ولم يقل لفظة تجوّزًا من المترادفة، ولم يقل «معنى ما» لأنّ المشترك لا تنتهي دلالته إلى معنى واحد. وقال: «وأمّا معنى» ولم يقل «معنى ما» لأنّ الموضوع والمحمول قد يكون أكثر من موضوع واحد في الحقيقة، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق. ثمّ قسّم المعنى إلى كلّي وشخصي، فحصلت أجزاء القضايا كليّات وأشخاصًا، ثمّ قسّم بعد أصناف الكليّات إلى مفردة، ومركّبة تركيب تقييد، وقسّم المفردة إلى جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض، وقسّم المركّبة إلى حدّ ورسم وقول تركيبه تركيب تقييد، ليس بحدّ ولا رسم، فحصلت أجزاء أجزاء المقاييس التي رام إحصاءها تسعة أصناف: شخص وجنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض وحدّ ورسم وقول تركيبه تركيب تقييد، ليس بحدّ ولا رسم. وهو يفسّر كلّ واحد من هذه الأصناف بعدُ ويعرّفها مجملة ومفصّلة. واشتراطه دلالة اللفظ على المعنى في قوله: «وأمّا معنى يدلّ عليه لفظ ما»، إنّما هو لأنّ المعنى منه ما هو ذات قائمة ومثال مطابق للمحسوس، ومنه ما تلحقه اللواحق الذهنيّة التي هي الحمل والوضع والتعريف وغيرها.

والألفاظ إنّما تدلّ من المعاني على هذه. فأخذ اللفظ معرّفًا به للمعنى كأنّه قال: «وأمّا معنى من حيث هو منطقيّ»، وهو الذي علامته عندنا أن يدلّ عليه

---

(١) أي «الفصول الخمسة» التي سبق ذكرها.

(٢) أي «الفصول الخمسة» التي سبق ذكرها.

لفظ، فإنّ إنّما ينظر في المنطق من المعاني فيما هذه صفته. وقوله: «لفظ يدلّ على معنى»، والمعنى ينتهي في دلالة اللفظ عليه إلى لفظ معيّن، فلذلك قال: «وأمّا معنى يدلّ عليه لفظ ما»، فخصّص. الرسم الأوّل هو الذي رسم به الكلّيّ والشخصيّ هو رسمهما بماهيّتهما، والثاني هو رسمهما بخاصّة لحقتهما.

العلوم والجدل والسوفسطائيّة لا تستعمل فيها البتّة من القضايا إلّا ما محموله وموضوعه كلّيّان فقط. والتي محمولها كلّيّ وموضوعها شخص تستعمل في الخطابة والشعر، والتي موضوعها ومحمولها شخص أو أشخاص تستعمله الخطابة عندما يردّ الاستقرار والتمثيل إلى القياس.

ولمّا كان الجنس والنوع ماهيّتهما إنّهما من المضاف، وكان المضافان، من حيث هما مضافان، لا يفهم أحدهما إلّا بفهم الآخر، وكان محتاجًا مع ذلك إلى طرفي هذه الإضافة/ ضرورة، تكلّم فيهما معًا ولم يفرد لهما بابًا. وممّا ينبغي في هذا الموضع تحصيله أنّ هذه الإضافة ليست تحت الإضافة التي هي مقولة، لأنّ تلك من شروطها، من حيث هي مقولة، أن تسند إلى محسوس، وهذه فليست تسند إلى محسوس، لأنّ الجنسيّة والنوعيّة من اللواحق الذهنيّة.

٣. قوله: «على ما أحصاها»[١]، أي على الجهة التي أحصاها، لأنّه قد يمكن أن تحصى هذه بعينها لجهة أخرى، فيكون عددها غير هذا العدد. وجملة هذا الإحصاء أنّ الكلّيّات منها ما يشارك به شيء شيئًا، ومنها ما يباين به شيء شيئًا. فأمّا الذي يشارك به شيء شيئًا، فمنه ما يعرّف ما هو ذلك الشيء، ومنهما ما يعرّف ما هو خارج عن ذلك الشيء. والذي يعرّف ما هو خارج الشيء يسمّى العرض، والذي يعرّف ما هو الشيء، إن كان أعمّ من معرّف آخر لما هو الشيء، سُمّي جنسًا، وإن كان أخصّ، سُمّي نوعًا. وما يباين به شيء شيئًا، فلا يخلو أن يباينه في جوهر أو يباينه لا في جوهر، والأوّل يسمّى الفصل والثاني يسمّى الخاصّة، فتصير الكلّيّات إذن باضطرار على هذه الجهة من الإحصاء خمسًا.

---

(١) قارن «إيساغوجي»، ص ١١٩: «والمعاني الكلّيّة المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة، جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض».

والفصل قد يقع على الكلّي المرسوم في هذا الباب، وهو المميّز في الجوهر. وأمّا ما يميّز لا في الجوهر، فقد جرت العادة أن يسمّى فصولاً. وهذا أحقّ باسم الفصل من تلك، فلذلك رأى أبو نصر أن يخصّه بهذا، ويسمّي تلك الأخر التي جرت العادة بتسميتها فصولاً بأسماء أخر.

٤. وقوله: «والجنس والفصل يشتركان في أنّ كلّ واحد منهما يعرّف من النوع ذاته وجوهره[1] الذي يشارك فيه غيره أو يعرّف جوهره بما يشارك فيه غيره». الجنس هو ماهيّة للأنواع مشتركة، وقد نأخذه ونحن لا ننظر إلى جميع الأنواع ولا إلى اشتراكها فيه، لكنّا نأخذه من حيث نعرّف به ماهيّة نوع ما، إلّا أنّها ماهيّة عرض لها أن كانت مشتركة. وكذلك الفصل قد نأخذه للنوع ونحن ننظر إلى سائر الأنواع وإلى انفصاله وتميّزه به عنها، وقد نأخذه ونحن لا ننظر إلى سائر الأنواع ولا إلى تميّز النوع الذي به انفصل عنها، لكنّا نأخذه من حيث تتمّ به ماهيّة النوع، إلّا أنّه ماهيّة عرض لها أن كانت مميّزة. فلمّا أخذ كلّ واحد منهما بنحو من الأخذ، رسمهما برسمين يدلّان على كلّ واحد منهما. فالأوّل من هذين الأخذين هو المتناول بالثاني من ذينك الرسمين، والثاني من هذين الأخذين هو المتناول بالأوّل من ذينك الرسمين.

الشيء والموجود لا يعرّفان في الحقيقة ما هو شخص ولا نوع، ولكنّهما في بادىء الرأي قد يظنّ بهما أنّهما يعرّفان ما هو شخص أو نوع بأعمّ وجوه التعريف، فأخذهما مثالاً على ما في بادىء الرأي الأعمّ معرّفًا لما هو شخص أو نوع في الحقيقة.

٥. قوله: «فصول تشتمل على جميع ما يضطرّ إلى معرفته مَن أراد الشروع في صناعة المنطق»[2]، أراد: تشتمل على معان ينبغي أن تكون معرفتها سابقة للشارع في هذه الصناعة، إمّا بالفعل وعلى ترتيب وعلى ما أُلّفت في هذه «الفصول»، وإمّا بالقوّة على غير ترتيب، لكنّ معرفتها عنده بالقوّة القريبة.

(١) جاء في «إيساغوجي» بعد هذه العبارة: «غير أنّ الجنس يعرّف من النوع جوهره...». راجع ص ١٢١.

(٢) قارن عنوان «الفصول»، ص ٢٦٦.

وليست يضطرّ إليها من جهة أنّها تكتسب المعرفة بها، فلذلك قال: «معرفته» ولم يقل: «لكي تعرف»[1]، ومَن لم تكن له كذلك/ لم يمكنه[2] أن يشرع في هذه الصناعة. س ٨ ب

وهذه الصناعة تنظر في تسديد الذهن عند نظره إلى معرفة المجهولات من المعلومات. وغير أبي نصر قد ألّف فيها ولم يقدّم وضع هذه «الفصول»، لأنه إنّما ألّفها من حيث هي صناعة بأجزائها الخاصّة لها على ترتيبها، وعمل على حضورها بالقوّة في نفس الشارع. وأمّا أبو نصر فجمع تلك الأشياء وأحصاها، فتأليفه هذا ليس بجزء من الصناعة، وإنّما هو تقرير وتحصيل للأشياء التي ينبغي أن تكون معرفتها سابقة للشروع في الصناعة وتقديمها هاهنا، وهي في الكتاب على الوجه الذي ذكرنا. وأمّا ذكرها في هذا الكتاب، فمن حيث هي أجزاء للصناعة، لكن اتّفق أن غرض ما هو جزء من الصناعة أن كان هو الشيء الذي ينبغي أن تكون معرفته تابعة للشروع في الصناعة.

إسم صناعة المنطق مشتّق ممّا ذكر أبو نصر. «الألفاظ المستعملة في كلّ صناعة»[3]، أراد أن يعطي أقسام الألفاظ من حيث يلحقها الاستعمال في الصنائع. وقد تكون لها أقسام أخر بحسب لاحق آخر، كأقسامها في الفصل الخامس، من حيث لحقها لاحق الدلالة. وقوله: «أهل صناعة فقط»[4]، لو قال: أهل صناعة ما، لخصّص صناعة بعينها تستعمل هذا الصنف من الألفاظ دون سائر الصنائع. ولو قال: أهل صناعة وسكت، لعمّ بها جميع الصنائع على الاشتراك في ألفاظ بعينها. فلمّا أدخل لفظة فقط، دلّ على عموم الاستعمال وخصوص ما استعمل منها، لأنّ الألفاظ التي تستعمل في صناعة ما، فإنّها ليس تستعمل في صناعة أخرى تلك بعينها.

٦. قوله في هذا الفصل: «منها ما ليست مشهورة»، ولم يقل مستعملة، لأنهّ

---

(١) صحّحها الناسخ في الهامش.
(٢) مطموسة.
(٣) راجع «الفصول» ص ٢٦٦.
(٤) صحّحها الناسخ في الهامش.

أراد أن ينفي الذياع عن الأخذ بمدح، واللوازم وشبهها بحسب الأمر في نفسه. ولو نفى الاستعمال فيما عنته الجمهور لكان قوله كاذبًا، من حيث نجد من الجمهور مَن يستعملها حينًا ما، لكنّها ليست ذائعة. فالاستعمال إذن عندهم يحصل بواحدة، والشهرة لا تحصل إلّا بكثير.

٧. وقوله: «بتعلّقها بها بوجه آخر»، يعني بوجه آخر غير المشابهة، مثل تعلّق السؤال بالمسؤول إذا لم يكن له اسم، كتسميتنا الأشياء المسؤول عنها بحرف كيف وأشباه ذلك. وقد يكون للمتعلّقات وجوه أخر غير هذه.

الألفاظ الجمهوريّة مشهورة المعاني والألفاظ، فلا غلط فيها بوجه، والألفاظ المخترعة غير مشهورة المعاني والألفاظ، فمتى استعملت لم يغلط فيها أيضًا من جهّة اللفظ، وهي مع هذا قليلة. والألفاظ المنقولة مشهورة اللفظ مجهولة المعنى، للمقصود منها معان أخر، فقد يمكن أن يؤخذ المعروف ويترك المقصود، فلذلك تكون مغلّطة متى لم يتحفّظ فيها، فيترك المعنى المعروف بذلك اللفظ ويؤخذ المعنى المقصود. ولهذا السبب حذّر ووصّى بالتحرّز من استعمال هذا الصنف من الألفاظ في هذا الفصل دون سائرها. الثاني قوله: «الأشياء التي تعلم»، يعني الأشياء يصدّق بها جملة، وهي القضايا على الإطلاق. ولفظة العلم تقال باشتراك على التصديق والتصوّر، فاستعمله هنا على التصديق ولم يعرض للتصوّر في هذا الفصل بتّة، لأنّه إنّما قصد أن يتكلّم في المقدّمات المصدّق بها أنفسها، وأنّه إليها ينحلّ ما أفاد التصديق في كلّ مصدّق به. والمتصوّرات، من حيث هي متصوّرات، فليس لها مقدّمات ولا هي مصدّق/ بها، إلّا أن تكوّن مثلًا أنّ الشيء هو أو شبهه. س ٩ أ

ثمّ لفظة العلم تقال أيضًا على الاعتقاد جملة، كما يعتقد بخبر ما دون التصديق على الإطلاق. وعلى هذا المعنى استعملها في أوّل هذا الفصل. وتقال على ما يعتقد ببصيرة نفس، وعلى هذا المعنى استعملها بعد ذلك عندما قال: «تعلم أو توجد»، فجعل الروية والاستدلال والاستنباط كالأنواع للفكر، والفكر تطرّق الذهن لمعرفة مجهول من معلوم.

فالأصناف الأربعة[1] تعلم بأنفسها دون أن يتطرّق إلى معرفتها من معلوم سواها، وما عداها إنّما يعلم بفكر. وبيّن أنّ ما يعلم بفكر فإنّه ينبغي أن يكون قبله معلوم سابق يتطرّق به إلى عمله. فإن كان ذلك معلومًا بنفسه على أحد الأنحاء الأربعة وقف الأمر، وإلّا احتاج أيضًا إلى معلوم سابق. ولا يمرّ الأمر إلى غير نهاية، لأنّه كان يلزم أن لا يعلم المجهول أبدًا. فواجب إذن في علم المجهول أن يكون المعلوم السابق له من أحد هذه الأربعة، أو ما ينحلّ إليها ويقف أخيرًا عندها. فهذه الأربعة إذن هي مبادئ النظر، وما يعلم بنظر المعقولات الأوّل. والمحسوسات هي مبادئ البرهان، إلى آخر قوله.

الثالث كلّ صلة[2] أو حالة كيف كانت توجد بين أمرين، فإنّها تسمّى على العموم نسبة. والنسبة الموجودة بين أمرين لا يخلو أن يكون وجودها لازمًا عن جوهر أحدهما أو عن جوهرهما معًا، وذلك إمّا وأيّما وأمّا وعلى الأكثر، وما كان بهذه الصفة قيل إنّه بالذات. أو يكون وجودها غير لازم البتّة عن جوهر واحد منهما، لكن اتّفق ذلك اتّفاقًا. وما كان بهذه الصفة، قيل إنّه بالعرض. فما بالذات وما بالعرض إنّما هو حال نسبة موجودة بين شيئين على ما ذكرنا.

ولّما كان لفظ الوجود أشهر من لفظ النسبة قال: «توجد» وأردفه بحرف النسبة، وذلك يقوم مقام لفظ النسبة، إذ النسبة موجودة بحال ما. والشيء والأمر لفظتان مترادفتان بمعنى واحد، فلم يذكر الشيء هاهنا، والأمر بعده بخلاف بينهما. ولكن لّما كانت النسبة موجودة بين شيئين، أحدهما مبدأ لها والآخر منتهى، وكان بين الشيئين من الفرق هذا المقدار، جعل العبارة عن أحدهما معبِّرة عن العبارة عن الأخرى في اللفظ لا في المعنى، فكأنّه عبّر عن الشيء الذي هو مبدأ النسبة بلفظ الشيء، وعبّر عن المعنى الذي هو منتهاها بلفظ الأمر. فالنسب كلّها في البراهين إنّما هي بما بالذات، والنسب في المغالطات كلّها والأقاويل التي لا تفضي إلى العلم، إنّما هي ممّا بالعرض. فمَن

(١) هي المقبولات والمشهورات والمحسوسات والمعقولات الأوّل. راجع «الفصول»، ص ٢٦٧.

(٢) في الأصل: وصلة.

كان مفطورًا على ما بالذات على الكمال، فقوّته البرهانيّة على الكمال، ومَن كان مفطورًا على ما بالعرض على الكمال فقوّته السوفسطائيّة المغلّطة على الكمال.

الرابع، قد يتشكّك في قوله المتقدّم[1] بأنّ سبب وجود الشيء هو الشبه بين الشيئين اللذين يتكافآن في لزوم الوجود، فجعل على ظاهر قوله التكافؤ في لزوم الوجود شرطًا في فهم هذا المتقدّم. ثمّ قال بعد ذلك: «وقد لا يمتنع أن يجتمع للشيء المتقدّم بهذه الوجوه ومن جميع هذه الأنحاء التقدّمُ بالزمان والتقدّم بالطبع». وهذه تقتضي اللاتكافؤ[2]، فكيف يجمع الشيء الواحد التقدّم بأنّه سبب ومن شرطه التكافؤ، والتقدّم بالطبع أو بالزمان، /ومن شرطه س ٩ ب اللاتكافؤ[2]، وهذا متناقض؟ فالجواب بحسب الظاهر أن التكافؤ ليس بشرط في ماهيّة هذا التقدّم، وإنّما هو شرط في نوع الأمر الذي يوجد له هذا التقدّم على الإنفراد من غيره من أنحاء التقدّمات، إنّما لا يوجد تقدّم بالسببيّة فيما لا يتكافأ إلّا ومعه تقدّم آخر. وأمّا فيما يتكافأ فيوجد هذا التقدّم وحده دون سائر أنحاء التقدّم، ولذلك قال: «سبب لا غير». وقد يمكن أن ينظر في هذا الموضع على جهّة التعقّب نظرًا آخر، ويخرج من قوله أنّه أراد الإرشاد إلى ماهيّة السببيّة بأحد خواصها، إذ تصوّر ماهيّتها على الكمال صعب. وكثيرًا ما يرشد نحو الأشياء الصعبة التصوّر بخاصّة من خواصها تنحاز بها ماهيّاتها على انفراد، وإن لم يكن انحيازًا كاملًا فإنّه سبب لوقوع الذهن على ماهيّاتها على الكمال.

الخامس قوله: «الألفاظ الدالّة»، يعني الألفاظ من حيث هي دالّة، فإنّه فسّرها في هذا الفصل من جهّة لاحق الدلالة. وقوله: «منها المفردة»، يعني المفردة من جهّة دلالتها أيضًا، فيخرج قيس عيلان وعبد شمس بحسب هذا من هذه ويدخل في الأوّل.

٨. وقوله: «والكلمة هي التي يسمّيها[3] أهل صناعة النحو من العرب بالفعل، والأداة يسمّونها الحرف الذي جاء لمعنى». لمّا أزمع على تحديد الاسم

---

(١) في الأصل: والمتقدّم.
(٢) في الأصل: الاتكافو.
(٣) في «الفصول»: يعرفها: راجع ص ٢٧٠.

والكلمة، قدّم بين يدي ذلك تعريفها بأسمائها المشهورة وعمل على أنّ الوارد على الصناعة قد تقدّم له فيها تصوّر ما بحسب تلك الألفاظ المشهورة، إذ لهذا النحو من التعريف غناء ما فيما يقصد من تحديدها.

٩. وقوله: «معنى يمكن أن يفهم»، يعني معنى في استعداده متى أفرد أن يفهم ويتحصّل مثاله ورسمه في النفس بخلاف المعنى الذي تدلّ عليه الأداة.

١٠. وقوله: «بذاته»، أي بما وضع دالاً عليه، فإنّ الذات هاهنا إنّما يستعملها على قصد الواضع للغة. الكلمة إنّما تدلّ من أوّل أمرها وبجملة لفظها على المعنى، وبشكلها وصيغتها على زمان المعنى والموضوع وسائر ما تدلّ عليه. ويعني بدلالة اللفظ ما يدلّ عليه جملة اللفظ، لا ما تدلّ عليه صيغتها وشكلها، [و] النفس قد يمكن أن تتصوّر الشيء مع ما يفارقه في الوجود خارج النفس، وقد يمكن أن تنتزعه وتتصوّره مفردًا على حاله[1] دون ما يفارقه، مثل ما نتصوّر البياض في موضوع كما هو في الوجود، ونتصوّره أيضًا دون موضوعه. وكذلك نتصوّر الشيء مفردًا على حاله[1]، ونتصوّره في موضوعه ونتصوّر أيضًا زمانه الذي وجد فيه. فالألفاظ إنّما تدلّ أوّلاً على ما في النفس، فجُعل صنف من الألفاظ يدلّ على هذه المعاني من حيث تتصوّر مفردة، وسمّي هذا الصنف من الألفاظ بالاسم العامّ اسمًا وبالاسم الخاصّ مثالاً أوّلاً. ثمّ أخذت هذه الألفاظ فغيّرت صيغتها تغييرًا يدلّ على معانيها من حيث هي معرّفة بموضوعاتها، وسمّي هذا الصنف بالاسم العامّ اسمًا وبالاسم الخاصّ اسمًا مشتقًّا. فصارت الأسماء تنقسم قسمين: مثالات أوّل ومشتقّة عن تلك المثالات. ثمّ أخذ من هذه الألفاظ المشتقّة ما كان شأنه أن يقترن بالزمان، فغيّر تغييرًا يدلّ بذلك التغيير والصيغة على الزمان المقترن، وسمّي هذا الصنف من الألفاظ كَلِمًا. فلذلك دلّت المثالات/ الأول على المعاني فقط بذاتها، أي بما قصد الواضع لها أن تدلّ عليه. فمتى دلّت على شيء آخر ممّا شأنه أن يقترن بها، فإنّما تدلّ عليه بالعرض، إذ لم يقصد الواضع لها أن تدلّ على ذلك الشيء المقترن. والألفاظ المشتقّة إن دلّت أيضًا على الزمان أو غيره، فإنّما تدلّ بالعرض، إذ لم يقصد عند

س ١٠ أ

(١) في الأصل: على حياله، ولعلّه خطأ نسخي.

الوضع أن تدلّ عليه. والكَلِمُ دلّت بذاتها على المعنى وعلى موضوعه وعلى زمانه، إذ قصد عند الوضع أن تدلّ على ذلك. ولمّا دلّت الكلم على المعنى أوّلاً وعلى الموضوع بشكلها، قارنت في هذه الأسماء المشتقّة التي تدلّ أيضًا على المعنى أوّلاً وبشكلها على الموضوع، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ شكل الكلمة قصد به أن يدلّ على الزمان، ولم يقصد بشكل هذه المشتقّة أن تدلّ على الزمان. وإن كان الزمان مقترنًا بها في وجوده، فإنّما ذلك من حيث تقترن به خارج النفس، وأمّا من جهة ما وضعت دالّة عليه فلا تدلّ على الزمان البتّة، ولذلك صارت دلالتها عليه بالعرض.

والكَلِم قد تضمّنت أن تدلّ بذاتها على ارتباطها بالمخبر عنه متى كانت هي خبرًا في القضيّة، فإنّ القضيّة إنّما تأتلف من مخبر عنه وخبر وارتباطها بمعنى الوجود. فإذا كانت قضيّة خبرها اسم، وأردنا أن ندلّ على ارتباطه بالمخبر عنه، احتجنا إلى ما يدلّ على ارتباطها بالوجود في الزمان الذي فيه ذلك الوجود. والاسم ليس يدلّ بذاته على الزمان ولا على الارتباط، بل ذلك ينبغي أن يضاف إليه ما يدلّ عليهما، حتّى تكمل القضيّة. والتي تدلّ على ذلك هي التي تسمّى الكلم الوجوديّة، مثل كان ووجد واشباههما. وسائر الألسنة، سوى اللسان العربيّ، يستعمل في الزمان الحاضر كلمة وجوديّة تدلّ على ارتباط الخبر إذا كان اسمًا بالمخبر عنه[1]. وأمّا في اللسان العربيّ فقد جرت العادة إضمارها، وجعلوا حذفها دالاًّ على الزمان الحاضر، حتّى ظنّ كثير من أهل اللسان العربيّ أنّ الخبر إذا كان اسمًا ربط نفسه عنه كالكلمة، وأوهم ذلك ما رأوا في اللفظ من حذف الكلمة الوجوديّة، ولم ينظروا إلى ما في الضمير من ذلك.

١١. قوله: «عن اثنين منها» يعني عن جنسين، وعلى رأي مَن يرى أنّ القضيّة تأتلف عن اسمين فيسبح أيضًا قوله عن اثنين، يعني من جنس واحد. ولمّا كان كلامه بحسب التعليم المشهور، ولم يقصد في هذا الموضع إلى تلخيص الحقّ في أحد الرأيين، ذكر لفظة تدلّ عليهما جميعًا.

---

(١) يصدق ذلك على اللغات الآريّة (ومنها اليونانيّة)، دون سواها، كالعربيّة والسريانيّة، اللتين كتب بهما المنطق في أيّام الفارابي.

١٢. وقوله: «وأصناف الألفاظ المركّبة الأول»[١]، أراد البسيطة التي ينحلّ إليها التركيب، يعني التي ينقسم إليها اللفظ المركّب قسمة أولى، لا قسمة ثانية. وتركيب التقييد والاشتراط هو بالجملة تركيب النعوت والصفات والإضافات. وهذا التركيب قد يجري في القضايا مجرى المفردات، فإنّه قد يكون بجملته محمولاً وموضوعًا، كما يكون المفرد. وتركيب الاخبار هو المؤلّف من المحمول والموضوع، وهو المسمّى قضيّة وقولاً جازمًا وحكمًا، ومن خاصيّته أنّه يدخله الصدق والكذب.

الخبر يقال باشتراك، فتارة يراد به الألفاظ من حيث أُلّفت تأليفًا، وتارة يراد به المعنى الدال عليه اللفظ، وهذا يتبعه الصدق/ والكذب بحسب الوجود والّلاوجود[٢]. والقسم الأوّل من قسمي الخبر هو الذي خاصّته أن يدخله الصدق والكذب، أي هو معرَّض لأن يقال فيه صدق وكذب بالسواء. وأمّا الثاني، فقد يلزمه الصدق أبدًا وقد لا يلزم، ولا يخلو من أحدهما. س ١٠ ب

والحدّ هو القول المعرّف بماهيّة الشيء على الكمال، والرسم هو القول المعرّف للشيء بأشياء خارجة عنه، وكلاهما يركّب تركيب تقييد ويستعملان في إفادة تصوّر الشيء في النفس. أمّا الحدّ ففي تصوّره بماهيّته وعلى الكمال، وأمّا الرسم ففي تصوّره بغير ماهيّته وعلى النقصان. وكما أنّ التصديق لا يكون إلّا بقول تركيبه تركيب إخبار، كذلك التصوّر لا يكون إلّا بقول تركيبه تركيب اشتراط.

١٣. وقوله: «باسم ما»، قد يكون الشيء اسمًا، فتكون ماهيّته بحسب كلّ واحد من الأسماء مختلفة. والحدّ والرسم إنّما هو مطابق في الدلالة للاسم، إلّا أنّ الاسم يدلّ على الشيء دلالة مجملة، والحدّ والرسم دلالة مفصّلة. فلذلك اشترط «باسم ما»، لئلا يرسمه أو يحدّه بحسب اسم من أسمائه فيؤخذ ذلك بحسب اسم آخر، وهما مختلفان. مثال ذلك النقطة وطرف الخطّ، فإنّهما عند

---

(١) «الفصول»، ص ٢٧٣.

(٢) في الأصل: ولا وجود.

المهندسين يتناولان شيئًا واحدًا، لكنّ النقطة هي شيء ما لا جزء له، فهي موصوفة معرّاة من النسب، وطرف الخطّ إنّما هو بنسبته إلى الخطّ.

١٤. وقوله: «بالأشياء التي قوامها بذلك المعنى»[١] [أي] الأشياء التي تلزم ذاته اضطرارًا وتتقوّم بها، مثل الفطوسة للأنف والزوج للعدد ونحوه، وهي التي تسمّى الأعراض الذاتيّة في كتاب «البرهان». ويعني بأحواله ما لا يتقوّم بذاته ولا يلزم عنه اضطرارًا، مثل الحمرة والبياض في الثوب وأشباههما من الأعراض المفارقة غير الخاصّة. ويعني بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى (أراد بالقوام سبب وجوده)، أي أنّها الأسباب لوجوده. وإلى مثل هذا أشار في الرسم بقوله: «بالأشياء التي ليس بها قوام ذلك المعنى»، فإنّ الأعراض ليست سببًا لوجود المعنى، بل الأمر بالعكس. [و] أرسطو لمّا تكلّم في هذه الصناعة، من حيث هي عمليّة، لم يرتّب هذه الفصول ولا وضعها. ولمّا تكلّم فيها أبو نصر، من حيث هي نظريّة، عمل هذه الفصول ورتّبها أوّلاً، وهي كالأجناس لما تحويه الصناعة بأسرها. وذلك أنّ ما في كتاب «العبارة» تحت الفصل الخامس، وذلك أنّ تركيبه تأليف، والأسماء المشتركة وغيرها معًا تحت أجناس الفصل الأوّل. وجملة الفصول التي تحويها «الفصول» أجزاء للصناعة. ونسبتها، أعني الفصول، إلى صناعة المنطق نسبة باب أقسام الكلام في النحو إلى سائر الصناعة. وذلك أنّ النحو إنّما يتكلّم في هذه ولواحقها وهي في الوضع الثاني. فهذه الفصول نظريّة بما غايتها علم تلك الأشياء التي هي أجزاء للصناعة وحصر أبي نصر لها في هذه الفصول هو نظري في «الفصول».

١٥. قوله: «وقد لا يمتنع في الشيء الواحد بعينه أن يكون متقدّمًا»[٢]. فجميع هذه الوجوه لا يذهب في بادئ الرأي مع قوله في حدود أنحاء المتقدّم. فإنّ ما حدّ به المتقدّم بالطبع يناقض ما/ حدّ به المتقدّم بأنّه سبب، حتّى ألزم هذا التكافؤ في لزوم الوجود ولم يلزم هناك. فلا يمكن على هذا في شيء واحد أن يتقدّم شيئًا واحدًا بالطبع وبأنّه سبب. ووجه كلامه، أمّا بحسب القول، فإنّه يتقدّم الشيء

س ١١ أ

(١) قارن «الفصول»، ص ٢٧٤، حيث يقول الفارابي: «بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى».
(٢) قارن الفصول، ص ٢٦٩، حيث سقطت بعينه.

الواحد بجميع هذه الوجوه، بالإضافة إلى أكثر من واحد، لا بإضافته إلى واحد بعينه. وأمّا بالحقيقة، فإنّ قوله في حدّ السبب هو قول إرشاد إلى الشيء المراد، وليس هو بحدّ تامّ متقصيّ، إذ ليس هذا مكان تلخيص الحدّ على أتمّ وجوهه، وإنّما دلّ على المراد بقول يرشد نحوه. ووجه ثالث أنّه عرّف السبب والمسبّب بأحد وجوهه ولم يحدّه تحديدًا يعطي ما منه بالقوّة وما منه بالفعل. وليس يكون الحدّ متقصيً إلّا بأن يلخّص على أكمل وجوهه، وليس هذا مكان ذلك.

الصفات ينبغي أن تجعل منها ثلاثة ضروب، ويميّز بعضها من بعض لكثرة وروده، ولا سيّما الاثنين منها، فهي معظم مافي الكتب الثمانية. فالضرب الأوّل هو الشرط، وهو يستعمل كثيرًا في «الفصول». مثاله الرجل الكاتب المجيد، فإنّا اشترطنا الكاتب لنفصله عمّن ليس بكاتب، واشترطنا المجيد لنفصله عن سائر الكتّاب بصفة مميّزة له.

والضرب الثاني المعاون، ويسمّى المردف، وهو الذي يردف به الاسم المشترط تبيينًا لمقصودنا به، كقولنا الكلب النبّاح، نريد الذمّ، وهذان يستعملان في الخطابة والشعر.

والقول هاهنا[1] في الاسم والكلمة والأداة، إنّما هو بحسب النظر في الألفاظ الأوّل، لا في الثواني، حيث تعترض في الحروف لا وما أشبهها، فإنّها لم تستعمل إلّا بعد وجود الألفاظ الأول، ولا أحتيج إليها إلّا في الجواب عن أقوال قد تألّفت من ضروبها. وليس يفهم من حرف لا معنى إلّا بالإضافة إلى ما تقدّم من الكلام الذي أجيب بها عنه. وبالجملة فإنّة من الألفاظ الثواني، فإن شبّه به من وإلى وما أشبهها من الحروف الدالّة على المبادئ والغايات وغيرها، فهذه لا يقال فيها ذلك إلّا إذا وقعت على أنواعها أسماء لها، فتكون حينئذ أسماء لا حروفًا. والحرف قد يكون اسمًا لنوعه وقد يكون اسمًا لنفسه، على نحو ما يكون اسم زيد علامة يعرف بها زيد. وقد يكون الحرف بعينه، وحينئذ لا يفهم منه معنى دون أن يقترن باسم أو بكلمة. والتقييد يكون من حيث يقصد إلى حدّ

(١) أي في الفصل الخامس. راجع «الفصول»، ص ٢٦٩ وما يليها.

الشيء بكليّاته الدالّة على ماهيّته، دون أن تؤخذ من حيث شاركه غيره في جنسه، والاشتراط يكون من حيث يؤخذ جنسه بما يشارك به غيره. والفصل المقوّم هو الذي يؤخذ على الجهة التي ذكرنا في التقييد، والفصل المميّز هو المأخوذ على الجهة التي ذكرنا في الاشتراط، وقيل تركيب تقييد واشتراط، فجيء بهذين الاسمين، إذ لم يكن الذي يعمّهما اسمًا معلومًا، فأخذ نوعاه وأقيما في التسمية مقام اسمه.

ك ١٨٩ ب / المعاني[١] المدلول عليها بالألفاظ[٢] في الوضع الأوّل صنفان: معقولات وأشخاص. وهناك معان يدلّ عليها بالألفاظ تشبه/ المعقولات وليست بها، س ١١ ب كعنقاء مغرب وعنز أيّل وما شابهها[٣]. وهذه فليست معقولات لشيء أصلًا على النحو الذي تقال به المعقولات التي ذكرت قبل. فإن قيل[٤] لها معقولات، فعلى أنّ وجودها في الذهن فقط، لا على أنّها معقولات لشيء وجوده خارج الذهن. وقد يغلط في الخيالات، فيظنّ بها أنّها المعقولات[٥]، لما كانت لازمة لها، فإنّا إذا قلنا إنسان، خطر بأوهامنا شخص من أشخاص هذا المعقول. إلّا أنّ هذا غلط خسيس، وأيسر ما يتبيّن به[٦] أمره أنّا قد نكثر الخيالات، فإنّا قد نتوهّم أشخاصًا كثيرة كلّ واحد منها فرس، فأمّا معقولها فلا يمكن فيه ذلك.

والمعقولات أصناف، منها ما له أشخاص كثيرة (موجودة معًا)[٧] كالإنسان والفرس، ومنها ما لها أشخاص كثيرة، لكن لا يمكن أن يجتمع منها اثنان في آن واحد، كالكسوف والمقابلة[٨]، ومنها ما لا يوجد له إلّا شخص واحد، كالشمس والقمر، وما يوجد له أكثر من شخص واحد. فظاهر أنّ تلك الأشخاص تتشابه بذلك المعقول الواحد، إذ كان يوجد في كلّ واحد منها معنى

---

(١) هنا تبدأ مخطوطة أكسفورد بعبارة: ومَن قوله رضي الله عنه في صدر «إيساغوجي».
(٢) س: بالألفاظ التي.
(٣) س: وما شاكلها.
(٤) س: بل إن قيل.
(٥) س: معقولات.
(٦) ساقطة في س.
(٧) س: في وقت واحد.
(٨) أضيف والصيف والربيع، في س

واحد[١] بعينه (وجودًا واحدًا)[٢]، لا أقلّ ولا أكثر. وكلّ شيء يوجد في أمر، فإنّ ذلك الأمر يوصف بذلك الشيء، ويحمل ذلك الشيء على ذلك الأمر. فإذن المعقول الذي له أكثر من شخص واحد، فذلك المعقول يتشابه به اثنان فصاعدًا، فهو[٣] صفة لأكثر من شخص واحد[٤]. وهذا[٥] المعقول الذي بهذه الصفة يقال له الكلّي، إذ كان لأشخاصه[٦] كالكلّ، وهي له كالأجزاء. فالكلّي إذن صنفان: صنف يحمل على أكثر من شخص واحد في وقت واحد، وصنف لا يحمل على أكثر من شخص واحد في وقت واحد. وما كان بهذه الصفة، فظاهر من أمره أنّه يحمل[٧] على أكثر من واحد في أكثر من وقت واحد، إمّا لأنّ إشخاصه توجد واحدًا بعد واحد ولا توجد معًا، أو لأنّ الحمل يقع على واحد بعد واحد. فلذلك الرسم الذي يشمل الكلّ هو: ما شأنه أن يحمل على أكثر من واحد.

والصنف الثالث[٨] من المعقولات ليس بالكلّي[٩]/ بل يشبه الكلّي، إذ ك ١٩٠ أ كانت[١٠] نسبته إلى شخصه كنسبة الكليّات إلى أشخاصها. فالكلّي[١١] يقال بتقديم وتأخير على ذينك الصنفين، ويتأخّر عن[١٢] هذا الصنف.

وقد يسأل سائل فيقول: إنا قد نقول إنّ الفرس ليس بامرئ القيس، وأنّ الحمار ليس بامرئ القيس، وسوالب أخر لا نهاية لها محمولها كلّها امرؤ القيس. وكذلك يمكن أن نضع موجبات، فنقول كلّ إنسان فهو جرير وكلّ فرس فهو الأخطل، فتكون الموجبات كواذب والسوالب صوادق، ويكون

(١) س: واحدًا.
(٢) ساقطة في س.
(٣) س: وهو أيضًا.
(٤) أضيف في س: وهو محمول على أكثر من شخص واحد.
(٥) س: وهو.
(٦) س: مع أشخاصه.
(٧) في س: يمكن أن يحمل.
(٨) س: الثاني.
(٩) س: بكلّي.
(١٠) س: كان.
(١١) س: فالكلّي إذن.
(١٢) س: على.

الشخص أكثر[١] مما يحمل على أكثر من واحد، فكيف ذلك؟ ويكون الرسم الذي قيل إذن ليس بكاف في تمييز الكلّي، ويحتاج أن يزاد فيه أنهّ يحمل[٢] بايجاب وبصدق. فنقول: إنّ المحمول يقال بتقديم وتأخير، ويقال أوّلاً على محمول الموجبة، وثانيًا على[٣] محمول السالبة، لأنهّ إنّما يقال له محمول، لأنّ موقعه منها موقع المحمول من الموجبة. وأيضًا فإنّ السلب إنّما هو عدم/ الايجاب[٤]. وأمّا س ١٢ أ محمولات[٥] الكواذب، فلو قلنا[٦] إنهّ كلّي عندما يحمل على أكثر من واحد بالفعل، لقد كان ذلك ينقص[٧] الرسم. ولو كان ذلك لما قيل إنّ الكلّي قد يكون موضوعًا وشريطة وغير ذلك لمّا قيل إنّ الكلّي قد يكون موضوعًا وشريطة وغير ذلك من أجزاء القول، وإنّما قيل في الرسم (المحمول، أي أنهّ المعنى الذي علامته عندنا)[٨] أن يكون محمولاً على أكثر من واحد والذي يعرض له أن يكون محمولاً على أكثر من واحد. وإذا كان ذلك فلم يتضمّن هذا الرسم إلاّ الكليّات المشهورة فقط، اللهمّ إلاّ أن يقول قائل إنّ الشمس والقمر والكواكب (إنّما تختلف بالإضافة، كالعربيّ)[٩] والزنجي، فإنّ هذا ليس بممتنع في بادئ الرأي الذي لم يتعقّب. فإن كان كذلك[١٠] فالرسم إذن يساوي الكلّي في الحمل[١١]. وإذا أخذ القول دالاّ على هذه الجهة، لم يدخل تحته محمولات الكواذب إذا كانت أشخاصًا.

وأمّا أرسطو فإنهّ رسم الكلّي فقال:[١٢] «ما شأنه أن يحمل على أكثر من

(١) ساقطة في س.
(٢) س: محمول.
(٣) س تضيف: على طريق التشبيه.
(٤) س تضيف: وشيء عرض لمحمول الإيجاب.
(٥) س: المحمولات.
(٦) س: فلو كان إنّما يقال فيه.
(٧) س: لقد كان ذلك سينقص. ولعلّها: فقد...
(٨) س: في الرسم أنّ المعنى الذي علامته عندنا...
(٩) س: نوع واحد وإنّما تختلف بالأشخاص كالعربيّ...
(١٠) س: ذلك.
(١١) س: في الدلالة.
(١٢) س: بأن قال.

واحد»[1]. وأمّا أبو نصر فإنّه يرسمه بهذا الرسم مردفًا برسم يقدّمه[2]. وقد يسأل سائل في رسمه[3] الأوّل فيقول: إنّ التشابه[4] بين اثنين، فلا يمكن أن يوجد[5] تشابه بالفعل إلّا بوجود ثلاثة أشياء بالفعل: الشبه وهو المعنى الكلّيّ، والمتشابهان، وهما الموضوعان. فالكلّيّات التي لها أكثر من شخص واحد في وقت واحد، فهي مرتسمة بهذا الرسم. وأمّا الصنفان الآخران فلا يمكن أن يكون فيهما ذلك، فكيف يشمل هذا الرسم جميع أصناف الكلّيّ؟

ولقائل أن يقول: إنّ الرسم الأوّل إنّما يشتمل على الصنف الأوّل فقط، لا على الثلاثة، فإنّ[6] ذلك كما فعل أرسطو في كتاب «الجدل» عندما رسم العرض فقال: «إنّ العرض هو الذي ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصّة» ثمّ قال: «وهو الذي قد يوجد وقد لا يوجد»[7]. فالرسم الأوّل يشتمل على جميع أصناف العرض، والثاني إنّما يشتمل على المفارق فقط. وأكثر ما يستعمل أمثال هذه الرسوم إذا كان المرسوم قريبًا من البيّن بنفسه، فلذلك يردف/ بعضها ك ١٩٠ ـ بعض على طريق الإرشاد للمعنى[8] والتنبيه عليه، ويجتزىء في ذلك بلاحق من لواحقه، فيجعله فصلًا له وخاصّة بالإضافة، كما فعل[9] أرسطو في الكينونة ومقولة[10] أين ومقولة[11] مَن، فإنّه رسمها بأنّها التي تليق أن تؤخذ في جواب

---

(١) راجع «كتاب الجدل»، الكتاب الأوّل، ١٠٢،٥أ ٣٠.

(٢) س: برسمه الأوّل. جاء في كتاب «إيساغوجي أي المدخل» للفارابي: «والكلّيّ ما شأنه أن يتشبّه به اثنان أو أكثر، والشخص ما لا يمكن أن يكون به مشابهة بين اثنين أصلًا. وأيضًا فإنّ الكلّيّ هو ما شأنه أن يحمل على أكثر من واحد، والشخص هو ما ليس من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد». راجع «إيساغوجي»، ص ١١٩.

(٣) س: الرسم.

(٤) س: التشابه إضافة.

(٥) س: يكون.

(٦) س: وإن.

(٧) راجع «كتاب الجدل»، الكتاب الأوّل، ١٠٢،٥ب ٥. والنصّ الأرسطاطالي يقول: ليس حدًّا ولا خاصّة ولا جنسًا.

(٨) س: إلى المعنى.

(٩) س: فعل ذلك.

(١٠) ساقطة في س.

(١١) س: على طريق التنبيه.

السؤال بهذه الألفاظ. فهذا أحد الوجوه التي يحتملها القول.

وقد يمكن أن يفسّر قول أبي نصر في الكلّي على وجه آخر، فيقال قوله «من شأنه» ليس يريد به ذلك الذي من شأنه عندنا، فيكون ذلك منبّهًا[1] على معنى قد حصل في الذهن، بل قصده إنشاء معرفة لم تكن. وإنّما أراد بقوله «من شأنه»، أي[2] في طبيعته واستعداده أن[3] يتشابه به أكثر من واحد[4]. ولا يقتضي ذلك وجود التشابه بالفعل، فإنّ الكسوف من جهة ما هو كسوف[5] معقول، لا يمتنع أن يقع به تشابه ولا يمتنع[6] أن يحمل على أكثر من واحد لو وجدت أشخاصه معًا[7]. لكنّ الامتناع من[8] جهة الشخص، إن لم يتكثّر في آن واحد، فالامتناع[9] في أن يقع به تشابه، إنّما هو من جهة الشخص[10]. وأبو نصر إذن على هذا النحو[11]، إنّما رسمه بالإمكان الذي للمعنى من جهة ما هو معقول، ورسم الشخص بعدم الإمكان وبالامتناع. وسلبه الشأن الذي أوجبه القول الأوّل، إنّما هو من قِبل الموضوع لا من قِبل المحمول، وأنّ الإضافة تحتاج في وجودها إلى تقدّم[12] إمكانين في موضوعين، وليس كذلك سائر المقولات السبع، بل كلّ واحد منها يكتفي بإمكان واحد في موضوع واحد. وإمكان الموضوع الواحد لقبول الإضافة غير إمكان[13] الثاني لقبول تلك الإضافة،

---

(١) ساقطة في س.
(٢) س: لأن.
(٣) جاء في «كلامه في لواحق المقولات»: «والكلّي ما شأنه أن يتشابه به اثنان. فمعنى ما شأنه هو ما هو مستعدّ أن يتشابه به اثنان، فالاستعداد هو الكليّة لا التشابه»، راجع ك ١٩٣ ب.
(٤) ساقطة في س.
(٥) س: يمتنع أيضًا.
(٦) ساقطة في س.
(٧) إنّما هو من.
(٨) س: وأمّا الشخص، فالامتناع.
(٩) س: إنّما هو من جهة ما هو شخص.
(١٠) س: القول.
(١١) س: تقديم.
(١٢) س: التسع.
(١٣) س: إمكان الموضوع.

وتقدُّم (أحد الإمكانين، أيّ إمكان كان)[1]، تقدّم الإضافة. والشبه والحمل إضافتان لحقتا[2] المعقولات وأشخاصها، وهذه الإضافة تلحق المقولات العشر. وكلّ عرض مشترك فسببه مشترك، كما هذا السبب[3]، فليس إلّا كونها كلّها معقولات لأشخاصها.

فالمقولات إذن إنّما توجد لها هذه الإضافات من حيث هي معقولات، لا من حيث هي ما هي. فحيث ما/ وجدت هذه الصفة يوجد فيه[4] ذلك الإمكان، والإمكان الأخير[5] تقدّم فيها من حيث هي خارج الذهن، أو من حيث هي ذوات قائمة. والنظر فيها في هذه الصناعة إنّما هو من حيث هي معقولات. فإذن قوله «ما شأنه» يشتمل تفسيرين، أحدهما أعرف، وهو الذي قيل قبل، والثاني أخفى[6]، وهو ما[7] قيل الآن. فإن أخذ على الوجه الأوّل كان تنبيهًا وتذكيرًا، حتّى تكون قوّة القول قوّة قولنا: الكلّي هو ذلك المعنى الذي هو عندنا ونستعمله محمولاً على أكثر من واحد، والشخص هو[8] ذلك الذي ليس هو عندنا ولا نستعمله كذلك. وإذا أخذ على التأويل الثاني كان رسمًا شاملاً ومنعكسًا، وكانت قوّته قوّة قولنا الكلّي هو الذي لا يمتنع من جهته أن يحمل على أكثر من واحد. فإنّه متى كانت[9] الشمس على شخصها في قوله ما، ثمّ حملت في قول آخر على ذلك الشخص، سواء[10] كان الشخص الأوّل هو الثاني/ أو كان غيره، مثل أنّه لو عدمت وجدت أخرى. وأيضًا فمتى حمل كلّي ما على شخصين، فسواء ذلك وتكرار حمله على أحد الشخصين من جهة ما هو

ك ١٩١ أ

---

(١) ساقطة في س.
(٢) س: لحقت.
(٣) س: فما هذا السبب المشترك.
(٤) س: وجد فيها.
(٥) س: الآخر.
(٦) س: الأخفى.
(٧) س: الذي.
(٨) ساقطة في س.
(٩) س: حملت.
(١٠) س: فسواء.

محمول، فإنّ تكرار الحمل إنّما هو من جهة الموضوع، لا من جهة المحمول. وهذا ظاهر لأدنى تأمّل.

وأمّا[1] أي التأويلين أليق بالموضع في هذا الكتاب[2]، فإنّا نقول[3]: أمّا إن كان الغرض في «المدخل» تعليم الأشياء التي بها يقتدر على إحصاء المقولات، ويكون إحصاؤها[4] فائدته حتّى يكون «المدخل» يحتوي[5] صناعة منطقيّة جزئيّة، ماهيّتها[6] تلك الأمور التي قيلت في «المدخل»، وموضوعاتها التي تفعل فيها المعقولات الأوّل في فعلها[7] ترتيبها[8] ذلك الترتيب الذي قيل في «قاطيغورياس»[9]، فاللائق بالمكان التأويل الأوّل. وليس للتأويل الثاني جداء[10] في هذا الغرض، إذ كانت المقولات لا تشمل جميع الموجودات، ولا تشملها بالجهة التي عليها وجودها في الحقيقة، بل تشمل الموجودات المستندة إلى المشار إليه التي من شأنها أن تحصل في الذهن، من حيث لا يشعر بالجهة التي عنها[11] حصلت[12]. ونحو القول فيها هو[13] أن تتصوّر بالتصوّرات المشهورة في بادئ الرأي المشترك عند كلّ إنسان، ذهنه على المجرى الطبيعيّ. ويبلغ هذا[14] التصوّر أقصى مراتبه، فلذلك ترسم[15] وتحدّ بالرسم والحدود

---

(١) س: فأمّا.
(٢) س: في كتاب المدخل.
(٣) س: نقول فيه.
(٤) س: لإحصائها.
(٥) س: تحتوي على.
(٦) س: غايتها.
(٧) س: وفعلها.
(٨) ك: «تر» ساقطة.
(٩) سس: قاطاغورياس.
(١٠) أي جدوى.
(١١) س: عليها.
(١٢) س: حصلت في الذهن.
(١٣) ساقطة في س.
(١٤) س: من هذا.
(١٥) س: ترسم.

المشهورة، وتوجد أجناسها وأنواعها وفصولها على ما هي في المشهور. والحدود والرسوم إنّما تعرف بأن تعرف أجزاؤها التي تأتلف منها، وإليها تنقسم، وما منها أجزاء مشتركة، وما منها أجزاء خاصّة بكلّ صنف منها.

والأجزاء كلّها خمسة، وهي التي عدّدت في «إيساغوجي». وهذه الصناعة الجزئيّة تنقسم إلى جزئين عظيمين، المتقدّم منهما في المرتبة معرفة الخمسة مفردة ومركّبة ذلك التركيب الذي أشرنا إليه، والثاني معرفة المركّبات وكيفيّة استعمالها[١]. وبهاتين المعرفتين يمكن أن ترتّب المقولات[٢] الترتيب الذي قيل في «قاطيغورس»[٣]. فلذلك يكون «إيساغوجي» ينقسم إلى أربعة فصول: الأوّل عرّف فيه غرض الكتاب. ويجب أن تعلم هاهنا أنّ قولنا غرض الكتاب هو غير قولنا غرض الصناعة التي في الكتاب. والثاني عرّف فيه الكليّات والأشخاص ولواحقها المشتركة والخاصّة. والثالث عرّف فيه الكليّات المفردة ولواحقها. والرابع عرّف فيه الكليّات المركّبة ولواحقها. وأمّا إن جعل[٤] غرض «المدخل» تعريف اللواحق الخمسة، فذلك شرح ما تدلّ عليه أسماؤها وفائدة فهم معانيها فيها، في أقاويل أرسطو، ومعرفة ما أراده بها عند تعريفه إيّاها. فيكون لذلك «إيساغوجي» يجري مجرى التوطئة، ويشتمل على آلات تستعملها القوّة التأويليّة، فيليق بالموضع التأويل الثاني[٥].

وأمّا فرفوريوس الصوري ومَن تبعه، فإنّما قصد الجميع هذا الغرض/ ك ١٩١ ونحوه أمّوا[٦]، وقد صرّح به فرفوريوس. وأمّا أبو نصر، فالأظهر من قوله النحو الأوّل، ولا نعلم أحدًا سبقه إلى ذلك ولا اقتفاه[٧]. والدليل على ذلك وضعه «الفصول الخمسة» متقدّمة لهذا الكتاب[٨]، وفي القول على الجنس والنوع

---

(١) اس: إنشائها.
(٢) س: المقولات في أنفسها.
(٣) س: قاطاغورياس.
(٤) س: غرضه.
(٥) س: والموضوع لهذه القوّة وهو قول أرسطو في صناعة، فالالبق بالموضع التأويل الثاني.
(٦) س: قصد لجميع هذا الغرض ونحوه أمّ.
(٧) س: اقتفاه فيه.
(٨) أضيف في س: ويظهر ذلك ظهورًا أتمّ من تكريره ذكر الشخص في صدر هذا الكتاب.

فإنه[1] كرّر هناك/ ذكره، ومن اختياره الرسوم التي اختارها، وتجنّبه في تلك الأشياء عن الرسوم المشهورة واللواحق الخمسة التي عدّدت في «إيساغوجي». وكلّ واحد منها إنّما هو إضافة بين كليّين[2]، فالأربعة منها، وهي الجنس والنوع والخاصّة والعرض، فهي إضافات لحقت المعقولات من جهة كمّيّة موضوعاتها، وتنفصل بعضها من بعض بحال وجودها في موضوعاتها المشتركة. فما منها كليّات، وهي ماهيّات لموضوعات واحدة بأعيانها، فليس يعرض لها إلّا[3] الأعمّ والأخصّ. وما كانت ماهيّتها[4] لموضوع[5] مشترك، والآخر ليس بماهيّته، بل هو خارج عن قوام[6] ذلك الموضوع، فإنّ الخارج يقال[7] على الوجه الأعمّ عرض. وعلى هذا المعنى استعمل لفظ العرض في «قاطيغورياس»[8]. وهذه الإضافة هي بين الكليّات والأشخاص، وكأنّها جنس لموضوع[9] الإضافتين اللتين قيلا[10] في «إيساغوجي»، فإنّ الخارج إمّا أن يكون مساويًا للنوع الأخير[11]، فيكون خاصّة، أو ليس بمساو، فيكون عرضًا[12]. وأمّا الفصل، فإنّما هو فصل بالإضافة إلى آخر، ولا يحتاج فيه إلى أشخاص الكلّي، ولا إلى كمّيّة موضوعاتها.

وأمّا سائر الإضافات التي تكون من[13] كليّين، كالإضافة بين الفصل والعرض، وبين الخاصّة والعرض، وبين الجنس والخاصّة وسائرها، فلم يعرض

---

(1) س: فإنه قد.
(2) س: بينه وبين الثاني.
(3) ساقطة في س.
(4) س: وربّما كان أحدهما ماهية.
(5) س: لموضوع ما.
(6) ساقطة في س.
(7) س: يقال له.
(8) في ك: طاطيغورياس، وفي س: قاطاغورياس.
(9) س: أو موضوع للـ...
(10) س: قيلتا.
(11) ساقطة في س.
(12) س: عرضًا على الخصوص.
(13) س: بين.

لها، إذ كان بعضها لا منفعة لها في سبار الحدود، وبعضها تقوم هذه مقامها، كالإضافة بين الفصل والخاصّة والعرض. فإنّ الإضافة التي بين النوع وبينها تقوم مقامها وذلك النوع[1] مساويًا في الوجود للفصل وجاريًا مجراه. وبعضها ذكرت، لكن من جهة ما هي عارضة لهذه الإضافة بين الجنس والفصل[2]، فإنّه أرشد إليها عندما قال[3]: إنّ الفصل متى أضيف إلى الجنس كان منقسمًا. وأعني بهذا الانتفاع بها في سبار الحدود، لأنّ أرسطو إنّما ذكر هذه كلّها من جهة ما هي حدّيّة، كما قال أبو نصر في كتاب «الجدل». وسائر ما يليق بهذا الغرض إذا[4] تأمّله الإنسان[5] اتّضح له. ويبيّن أنّ هذه الإضافات ليس لجميع موضوعاتها أسماء من جهة ما لحقها الإضافة، إلّا الجنس والنوع. فإنّ هذه الإضافة التي بين الكلّيّين اللذين هما موضوعاها[6] ليس لها اسم يخصّها من جهة ما هي إضافة. وموضوعاها لهما اسمان متباينان يدلّان عليهما[7] من جهة ما هما مضافان.

وأمّا في[8] الثلاثة، فإنّه لا اسم للمضاف الثاني ولا للإضافة، كالفصل والعرض والخاصّة فبيّن[9] أنّها من المشتقّة أسماؤها. والجنس والنوع والفصل والعرض، فهي من التي تجري مجرى المشتقّة أسماؤها. فذلك[10] الحدّ والرسم.

(تمّ ما وجد من ذلك. الحمد لله على توفيقه.)

---

(1) س: إذ كان النوع.
(2) س: والنوع.
(3) س: قيل.
(4) س: متى.
(5) س: المتأمّل.
(6) ك: موضوعاتهما. س: موضوعاتها.
(7) س: عليها.
(8) س: وباقي.
(9) س: وأمّا الخاصّة فبين.
(10) س: وكذلك.

٢- غرض أبي نصر في «إيساغوجي»

١. قد ذكره في قوله: «قصده في هذا الكتاب إحصاء الأشياء التي عنها تأتلف القضايا وإليها تنقسم»[١]. ومنفعة كتاب إيساغوجي في كتاب المقولات في التصوّر، وفي سائر الكتب في تركيب القضايا. فإنّ التصوّر في المقولات إنّما يكون بما أحصى في كتاب إيساغوجي وأعطى تصوّره. وجميع القضايا إنّما تركّب عنها على العموم، فأعطى في كتاب إيساغوجي ما عنه تتصوّر جميع الأشياء على العموم وما عنه تتركّب القضايا على العموم، وأعطى في أوّل كلامه في إيساغوجي تصوّر الكلّي على الإطلاق، وبه نتصوّر الأصناف المذكورة في إيساغوجي. ومنفعته في تصوّره كلّ واحد منها منفعة عظيمة. فإنّه يتقدّم أوّلاً في الذهن كأنّه جنس، ثمّ يوجد فيه فصول كلّ واحد من الأشياء الخمسة الموجودة للمقولات في الذهن. س ٢٤ أ

٢. أمّا ما المفردة في قوله «لفظ ما» المستعملة في التخصيص المبهم هي في الأكثر مشهورة، لأجل تنوين الاسم الذي تقترن به، وهي أبدًا تقرن باسم يدلّ على معنى كلّي، ليدلّ بها على تخصيص في ذلك المعنى، لكنّه تخصيص مبهم. والتخصيص إنّما يكون بصفة تشترط في ذلك المعنى الكلّي وتخصّصه، ولكنّها معه مبهمة، يجب أبدًا أن يبحث عنها. ويقصد لإفهام هذه الصفة التي تخصّص، إمّا إشعارًا بتعظيمها، مثل ما يقال: لأمر ما تدرّعت الدروع، وإمّا لجهلنا بها، مثل ما يقال: لأمر ما خرج زيد. وهذا قد يفهم منه التعظيم، وقد يكون للجهل بالصفة فقط/ . وأمّا أنّها تدخل لتخصيص المبهم في العلوم، إذا كانت تدلّ على صفة تخصيص، لكنّ تلك الصفة تحتاج إلى بيان بأشياء يطول القول فيها، أو تحتاج في أن تبيّن إلى أشياء لم تتبيّن، وتعيّن فيما بعد، وجاء بها أبو نصر في قوله: «شرح المعنى المدلول عليه باسم ما»، وفي قوله: «كلّ معنى يدلّ عليه لفظ ما»، فقرن ما بلفظة لفظ، ولفظة اسم. واسم أخذه هنا بمعنى لفظ على العموم، فتخصّص بذلك لفظ يزيد ممّا يقال على المعنى من الألفاظ، فإنّه يقال على المعنى

(١) قارن إيساغوجي، ص ٧٥ من المنطق عند الفارابي (الجزء الأوّل). تحقيق رفيق العجم، بيروت، ١٩٨٥.

ألفاظ تعمّه وألفاظ متساوية وألفاظ أخصّ منه.

والحدّ أبدًا إنّما هو بحسب اللفظ المساوي للمعنى. والمعنى الذي نأخذ محمولاً أو موضوعًا إنّما نأخذه أبدًا بحسب اللفظ المساوي له لا بحسب < لفظ > أعمّ منه أو أخصّ منه. فإنّه متى أخذ المعنى أو الحدّ بحسب لفظ أعمّ أو أخصّ من المعنى، وقع الغلط في فهم ذلك المعنى متى عبّر عنه ووقع الحدّ على غير ما وقع عليه الاسم الخاصّ بذلك المعنى. فالذي أعطت ما هاهنا أنّها خصّصت من اللفظ العامّ اللفظ المعادل للمعنى، لا أعمّ منه ولا أخصّ، فإنّا كثيرًا ما لا نفهم المعنى بما يخصّه لصعوبته، فنقصد أن نفهمه إمّا بما هو أعمّ منه أو أخصّ منه، حتّى نقوى على فهمه بما يخصّه وحده، فنفهمه حينئذ بحسب اللفظ المعادل له. فمتى أخذنا المعنى، أيّ معنى كان، لنحدّه أو لنجعله محمولاً أو موضوعًا، فإنّما نأخذ ذلك المعنى بحسب الاسم المعادل له، لا بحسب ما يقال عليه ممّا هو أعمّ منه أو أخصّ منه. يقصد أبو نصر من الموضعين جميعًا اللفظ المعادل للمعنى وبه يتلخّص[1] حدّ الكلّي وحدّ الشخص، وبه نتخلّص من الاسم المشترك على أنحائه. فإنّ المعنى إذا أخذ بحسب اسمه المعادل له قسم الاسم المشترك الدالّ عليه حتّى يؤخذ من أقسام الاسم ما يعادل المعنى المقصود بحسب الحدّ. والذي يؤخذ محمولاً أو موضوعًا فيجب أن نتحفّظه ونعتاض في جميع المعاني عن الألفاظ في العبارة عن المعاني، فنفهم في المعنى بحسب لفظه المعادل له لا بأعمّ منه ولا بأخصّ، ونعبّر عن المعنى أيضًا باسمه المعادل له لا بأعمّ ولا بأخصّ. فإذا شرحتَ المعنى بحسب لفظه المعادل له عادل الشرح الاسم، لأنّ الشرح يعادل المعنى واللفظ يعادل المعنى، فيلزم من هذا أنّ الشرح يعادل اللفظ المعادل. ويجب أن يكون رسم المعنى الكلّي بحسب قول أبي نصر حين قال: «وكلّ معنى يدلّ عليه لفظ ما فهو إمّا كلّي وإمّا شخصيّ»، فيجب أن يؤخذ في حدّ المعنى الكلّي أن يكون معنى يدلّ عليه لفظ معادل له، فيكون حينئذ حدّه. والمعنى الكلّي هو بحسب لفظ يعادله، وشأنه أن يتسمّى به اثنان فصاعدًا/. س ٢٥:

(١) في الأصل: يتخلّص.

وكذلك يجب أن يؤخذ حدّ الشخص والشخصيّ بحسب لفظ يعادله، ولا يمكن أن يتشابه به اثنان أصلاً. فإنّ كثيرًا ما يفهم أشخاص الأعراض في المضاف باسم لا يعادلها، كما من شأن أشخاص الإضافات ألّا يكون لها اسم يعادلها. فإذا أخذت بأسمائها الغير معادلة، وحملت على شخص أو أشخاص وقع فيها إشكال وظنّ بها أنّها كليّات. وذلك في كلّ مضافين يتكثّر أحد المضافين بالنسبة إلى الأخير، مثل قولنا: فلان وفلان وفلان في هذه الدار. فيكون قولنا: في هذه الدار صفة لكلّ واحد من فلان وفلان وفلان. وكذلك قولنا: فلان وفلان وفلان أمام زيد أو غلام زيد، فيقع الغلط لأنّا نجد قولنا في هذه الدار وأمام زيد صفة تحمل على أكثر من واحد على جهة الاسم المشترك. لأنّا أخذنا هذه النسبة بغير اسمها المعادل لكلّ واحد من النسب، فإنّ نسبة زيد إلى هذه الدار غير نسبة عمرو إلى هذه الدار بعينها، وكان يجب أن يكون لكلّ واحدة من هاتين النسبتين اسم يعادلها. فلمّا لم يكن ذلك ولا أمكن أخذ لفظ كلّ واحد منهما. وهو ما فهم من النسبة من جهة نوع النسبة، لا من جهة شخص النسبة، فوقع الاشتراك في الاسم. ومن هذا الصنف هو تسمية الأشخاص من اسم الأب في الانتساب، حتّى أنهّ يتّفق فيها نسبة تشبه الأجناس العالية والأجناس المتوسّطة والأنواع الأخيرة وأشخاص ذلك. وكلّ هذا اشتراك في اللفظ، لأنّها كلّها منسوبة إلى شيء واحد مشار إليه خارج الذهن، إمّا على أنّ أحد المضافين كان السبب في تلك النسب من خارج الذهن، مثل الأب، إذ كان شخصًا، وإمّا أنهّما اشتركا في فاعل واحد هو شخص، مثل الأخوين، وإمّا أنّ الشخصين كانا فاعلين لتلك النسبة، مثل الصاحب والصاحب، إذا كانا شخصين فصاعدًا. وبالجملة كلّ أشياء تنسب إلى شيء واحد نسبة واحدة يكون ذلك الشيء الواحد شخصًا خارج الذهن. ويجب أن يكون لكلّ واحد من تلك الأشياء المنسوبة من أجل أنّ له < في > تلك النسبة اسمًا يعادله من جهة ما له تلك النسبة. وبالجملة كلّ عرض، من نسبة أو غيرها، يوجد في شخص مشار إليه هو شخص عرض، لأنهّ متى حصل ذلك العرض في النفس متخيّلاً، فإنّما يتخيّل بالإضافة إلى ذلك الشخص لا غير، فهو خيال لواحد فقط ليس من شأنه أن

يوجد لغيره، فهو يعرّف ما هو خارج عن الذات ولا يعرّف ذاتًا. وكلّ ما عرّف شيئًا خارجًا عن الذات ولم يكن له من التعريف إلّا هذا، فهو شخص عرض.

والشخص قد ينقسم إلى أجزاء كلّ واحد / منها شخص، فتنسب تلك الأجزاء كلّ واحد منها شخص إلى شخص واحد، فيظنّ بتلك النسبة الشخصيّة أنّ ذلك الشخص من النسبة عامّ لها، مثل أن نأخذ في الجوهر شخصًا كزيد، فنقول: هذا شخص زيد وهذه يد لزيد ورجل وغير ذلك من أعضائه. وكلّ واحد من أجزاء زيد شخص وجملته شخص. وكذلك كلّ شخص تؤخذ أجزاؤه وتنسب إليه، فهو شخص وكلّ واحد من أجزائه شخص ينسب إليه. وكذلك كلّ أشخاص تنسب إلى شخص تجمعها جهة ما من ذلك الشخص، مثل أن يكون فاعلًا لها، مثل جنائن كثيرة تنسب إلى فاعل واحد أو تنسب لظرف مكان واحد < و > مثل أشخاص كثيرة تنسب إليها في دار شخصيّة، أو تنسب لزمان واحد < و > مثل أشخاص كثيرة تنسب لسنة معيّنة، مثل فلان ولد في سنة كذا وفلان ولد في تلك السنة بعينها، بالغ ما بلغت الأشخاص وهذا كثير. وكلّها صفات شخصيّة تحمل باشتراك اللفظ على أشياء كثيرة، أعطى أبو نصر في أصناف المعاني الكليّة المفردة كم هي بحسب المشهور، وما كلّ واحد منها وما مقدار ما يعطيه كلّ واحد منها من التصوّر. فإنّ بعضها يعطي تصوّرًا أكمل وبعضها يعطي تصوّرًا أنقص.

س ٢٥ ب

واعلم أنّ عنها يكون تركيب التصوّر وتركيب الإخبار، وكلّها تشترك في أنّها كليّة ومفردة وذاتيّة ومعرّفة، وأنّها توجد محمولة، فقال في كم هي إنّها خمسة، على ما أحصاها كثير من القدماء. وهذا التقسيم بحسب المشهور، وأمّا الحقيقة فيه، ففي «كتاب البرهان» قد بيّنه.

وأمّا إذا قسمت بحسب المشهور فنقول إنّها ذاتيّة. والذاتي ينقسم قسمين، إمّا ذاتي متقدّم للشيء يعرّفه ويميّزه ويحمل عليه بالأشياء التي تقوّمه، وإمّا ذاتي متأخّر عنه يعرّفه ويميّزه ويحمل عليه بأشياء لا تقوّمه، بل هو يقوّمها، وبتقويمه لها صارت ذاتيّة. وكلّ واحد من هذين القسمين الذاتيين يوجد فيه أعمّ وأخصّ ومساوٍ، فتحصل لذلك الأصناف المفردة الكليّة ستّة، لكنّ القسم من المتأخّر

الذي لا يوجد مساويًا لشيء، ولكنّه يوجد أبدًا إمّا أعمّ من شيء وإمّا أخصّ، جعلها قسمًا واحدًا، فبقيت الأصناف خمسة. أمّا الأصناف الثلاثة من[1] المتقدّم، فالأعمّ هو الجنس والأخصّ هو النوع والمساوي هو الفصل. وأمّا الأصناف الثلاثة من المتأخّر، فالأخصّ والأعمّ هو العرض الذي لا يوجد مساويًا للشيء، فإنّه متى وجد مساويًا لشيء، كان خاصّة. والمساوي من المتأخّر هو الخاصة، إلّا أنّه استعمل الأخصّ والأعمّ في التقسيم باشتراك الاسم، فلذلك لم يعتدّ بهذا / التقسيم. س ٢٦ أ

٣. وأمّا ما قاله وما هو كلّ واحد منها، فإنّه أعطى ما هو الجنس والنوع في قول واحد، وذلك أنّ ما هو كلّ واحد منها لا يتمّ تصوّره إلّا بالآخر، لأنّهما مضافان بينهما نسبة، إذا أخذنا تلك النسبة للأعمّ تسمّى جنسًا لعمومه، وإذا[2] أخذت للأخصّ تسمّى نوعًا، لأنّه تحته نوع من ذلك الأعمّ، فإنّا لا نتصوّر النوع مساويًا للجنس، بل نتصوّره أبدًا بعضه وأخصّ منه.

ولمّا كان الجنس والنوع يقالان باشتراك أعطى حدود ما يقال عليه كلّ واحد منهما على انفراد. فإنّ الجنس والنوع يقالان بإطلاق، فأعطى حدّهما بأن قال: «والجنس بالجملة هو أعمّ كلّيّين يليق أن يجاب به في جواب ما هو[3] والنوع أخصّهما». والجنس أيضًا يقال على الجنس العالي وعلى الجنس المتوسّط، والنوع أيضًا يقال على النوع الأخير وعلى النوع المتوسّط. فأعطى حدود كلّ واحد منها على انفراد في قول واحد، فما دخل فيه أيضًا ما يقال بإطلاق. وأتى في ذلك بقوّة، فقال: «فمتى كانت كلّيّات مفردة تتفاضل[4] في العموم والخصوص، يليق أن يجاب بكلّ واحد منهما في جواب ما هو هذا الشخص، وكان فيها عامّ لا أعمّ منه وخاصّ لا أخصّ منه، ومتوسّطات بينهما ترتقي على ترتيب من الأخصّ إلى الأعمّ فالأعمّ إلى أن تنتهي إلى أعمّها، فإنّ الأعمّ من كلّ اثنين منهما جنس والأخصّ نوع». أعطى بهذا حدّ الجنس والنوع بإطلاق، ثمّ

---

(١) في الأصل: في.
(٢) مكرّرة في الأصل.
(٣) في «إيساغوجي»: ما هو هذا الشخص. راجع ص ٧٧.
(٤) في «إيساغوجي» ص ٧٦: متفاضلة.

قال: «وأعمّها الذي لا أعمّ منه هو الجنس العالي»، فأعطى بهذا حدّ الجنس العالي الذي لا يكون نوعًا بوجه. ثمّ قال: «وأخصّها الذي لا أخصّ منه هو النوع الأخير»، فأعطى بهذا النوع الأخير الذي لا يكون جنسًا بوجه. ثمّ قال: «والمتوسّطات التي بينهما كلّ واحد منهما جنس ونوع، جنس بالقياس إلى الأخصّ الذي دونه، ونوع بالقياس إلى الأعمّ الذي فوقه»،[1] فأعطى بهذا جميع حدود الأجناس والأنواع المتوسّطة، بالغ ما بلغت، وأعطى[2] حدود خمسة معانٍ على الكمال في قول واحد في نهاية من الاختصار وفي نهاية من كمال التصوّر. فإنهّ أعطى حدّ الجنس والنوع بإطلاق، وحدّ الجنس العاليّ، وحدّ النوع الأخير، وحدّ الجنس الذي يكون نوعًا، وحدّ النوع الذي يكون جنسًا.

ويجب أن تعلم أنّ هذه الأصناف الخمسة أخذ أبو نصر أمثلتها في مقولة الجوهر ليسهل تصوّرها، فإنهّ أظهر وأشهر في مقولة الجوهر. وكلّ ما ذكره من أمرها في الأمثلة كذلك يجب أن تؤخذ في سائر المقولات، فنأخذ جوهر ذلك مثالاً من أمر ما في مقولة الكيفيّة وفي نوع من أنواعها، وليكن ذلك في الحرارة. ومن الحرارة الحرارة التي توجد في بدن الإنسان، فإنّا نقول: الإنسان يوجد حارًّا إمّا بحرارة غريزيّة وأمّا بحرارة غريبة، وكلّ واحد منهما نوع تحت حرارة الإنسان. وكلّ واحد من هذين النوعين جنس ينقسم إلى أنواع بعضها تحت بعض. فلنقل في الحرارة الغريبة في الإنسان إنهّا جنس متوسّط ينقسم إلى حرارة عفنة وإلى حرارة غير عفنة، والحرارة العفنة تنقسم بانقسام الأخلاط. وكلّ واحد من الحرارة العفنة في الأخلاط ينقسم بحسب أسبابها وبحسب مواضعها وبحسب أضرارها بالأفعال، وإلى ما لها أن تنقسم إليه، حتّى ننتهي إلى الأشخاص المعينّة المشار إليها. ولكلّ نوع منها جنس وفصل وخواصّ وأعراض، وكذلك في سائر المقولات. فإنّ في الهندسة في الكم أجناسًا وأنواعًا وأعراضًا، لكنّ الأعراض الذاتيّة للأشياء أكثر ما توجد في العلوم، ولا سيّما الإضافات في الهندسة.

(١) إيساغوجي، ص ٧٧.
(٢) في الأصل: أعطى.

ويجب أن تعلم أنّ الجنس والفصل أخذهما أبو نصر في الأمثلة أسبابًا من جهة الصورة في الأكثر من قوله، لأنّها أكمل تصوّرًا وأشهر، لأنّها في الشيء. لكن قد تؤخذ أجناسًا وفصولاً وتباين الأسباب، مثل قولنا في المادّة: التمثال من نحاس والأبريق من نحاس، والإنسان ذو عظم ولحم والفرس ذو لحم وعظم. والفصل أيضًا يوجد في مادّة، مثل ما نقول: ثوب من صوف وثوب من قطن. وقد تكون الغاية جنسًا لأشياء كثيرة، إذا كانت موجودة صادرة عنها، مثل الاغتذاء، فإنهّ موجود عن أغذية كثيرة يُغتذى بها. وكذلك الفصل يوجد غاية، وهذا كثير جدًّا، فإنهّ يقوم مقام الصورة، تصوّرت الصورة أو لم تتصوّر. فإنّ من الأشياء ما نتصوّر صورته وغاية تلك الصورة، ومنها ما نتصوّر غايته ولا نتصوّر صورته، وهذا كثير جدًّا.

والفاعل أيضًا قد يكون جنسًا، إذا لزمت عنه غايات مختلفة، مثل إعطاء المال في الواجب. وأكثر ما يستعمل الفاعل فصلاً، مثل قولنا في الحائط: إنهّ منتصب القامة يصنعه البنّاء من حجارة أو لبن أو طين ليحمل السقف، فاستعمل في هذا القول من الفصول الصورة والفاعل والغاية والمادّة.

٤. وقوله في الفصل: «إنهّ الكلّي المفرد الذي يتميّز به كلّ واحد من الأنواع القسيمة في جوهره عن النوع الآخر[١] المشارَك له في جنسه». < يعني > الفصل من جهة ما أخذه أخذًا منطقيًّا ولحظ الاشتراك فيهما بين النوع وقسيمه في الجنس. ولو أخذه أخذًا طبيعيًّا لوصف طبيعته، من غير أن يلحظ نوعيّة الاشتراك، فكان يقول: هو الكلّي المفرد الذي يوجَدُ / لنوع ما وحده ولجميعه دائمًا. وهو أعطى حدّ الجنس أيضًا بالجهتين، فخرج من قوله حيث قال: «والجنس والفصل يشتركان في أن كلّ واحد منهما يُعرّف من النوع ذاته وجوهره، غير أنّ الجنس يعرّف من النوع جوهره الذي يشارك فيه غيره،[٢] وجوهره بما يشارك فيه غيره»، فيخرج من هذا الفصل حدّان للجنس، أحدهما الكلّي المفرد الذي يعرّف من النوع ذاته وجوهره الذي يشارك فيه غيره. فهذا

س ٢٧ أ

(١) ساقطة في «إيساغوجي». راجع ص ٧٩.
(٢) في «إيساغوجي»، أو يعرّف. راجع، ص ٧٩.

أخذه من حيث أخذه معرّفًا للنوع ولحظ فيه الاشتراك، فوصفه بالذي يشارك. والحدّ الآخر أنهّ الكليّ المفرد الذي يعرّف من النوع ذاته وجوهره بما يشارك فيه غيره. وأخذه هنا ولم يلحظ المشاركة، ولذلك جاء بهما على جهة الإبهام، وإن كان من شأن الجنس المشاركة، فكأنهّ قال في الأوّل: يعرّف من النوع ذاته وجوهره بالشيء الذي نأخذه مشاركًا، وفي الثاني: يعرّف من النوع ذاته وجوهره بشيء شأنه أن يكون مشاركًا. فأخذ في الأوّل المشاركة مع المعنى مقصودين، وأخذ في الثاني المعنى مقصودًا، لكن من شأنه أن يشارك. ويخرج بما قال في الفصل حدّان للفصل، أحدهما أنهّ الكليّ المفرد الذي يعرّف من النوع ذاته وجوهره الذي يخصّه، فيلحظ بالنفس التخصيص، فكأنهّ قال: بالشيء الذي يأخذه مخصّصًا، وفي الثاني: بشيء شأنه أن يخصّص، وإن لم يقصد التخصيص.

٥. وقوله في الخاصّة: «هو الكليّ المفرد الذي يوجد لنوع ما وحده ولجميعه، ودائمًا من غير أن يعرّف ذاته وجوهره».[١] أراد بقوله: «النوع ما»، النوع الذي له عرض يعادله، كان أخيرًا أو متوسّطًا. فإنّ المخصّصة هنا خصّصت من الأنواع النوع الذي له من أعراضه ما يعادله، فذلك العرض المعادل للنوع هو الخاصّة، وحدّ الخاصّة بالإضافة إلى النوع لأنهّا أبدًا تستعمل في تمييز النوع، لمعادلة الخاصّة لذلك النوع. والخاصّة أيضًا ينقسم بها الجنس، كما ذكر، فالخاصّة توجد للأجناس التي هي أنواع، كانت الأنواع متوسّطة على ترتيبها أو أخيرة. فالخاصّة توجد للأجناس التي هي أنواع، فهي خاصّة للنوع الذي توجد له، أي تختصّ به من بين جميع الأنواع التي يعمّها جنس عالٍ. فلذلك حدّها بالإضافة إلى النوع الذي تعادله الخاصّة، ولم يسمّ خاصّة ما يوجد لجنس عالٍ، لأنّ الجنس العاليّ ليس بينه وبين جنس آخر عالٍ إشتراك يحتاج لأجل ذلك الاشتراك إلى ما يخصّه. نجد للأجناس العالية ما يساويها من الأعراض، ولا يسمّى ذلك العرض خاصّة، مثل التجسيم لمقولة الجوهر من بين جميع المقولات العشر، والتعدّد لمقولة الكم، والأشدّ والأضعف، ومعادلة المعرفة في موضوعي الإضافة التي هي بالحقيقة إضافة. وبمثل هذه الأعراض نتصوّر المقولات التي

---

(١) إيساغوجي، ص ٨٣.

هي أجناس عالية، لأنّها ليس لها ما يقوّمها، لأنّها عالية. فإنّما / تتصوّر بأشياء س ٢٧ ب أخر خارجة عنها تساويها. ولذلك، لما كانت مقولة الإضافة تشارك سائر مقولات النسبة مشاركة قويّة في النسبة، أخذ فيها خواصّ توجد في موضوعات الجنس العالية، منها الانعكاس والتعريف. ويشبه أنهّ أخذ الخاصّة بالإضافة إلى مساواة الأنواع، لأنّها أشهر أبدًا في المتقدّمين، وإلّا فالأغراض المساوية للأجناس العالية داخلة في الخواص، لأنّها ليست بأعمّ ولا أخصّ منها، فهي أشبه بالخواص لأجل المساواة.

٦. وقوله في حدّ العرض: «إنهّ إمّا أعمّ وإمّا أخصّ»، أراد به أنهّ لا يوجد مساويًا لموجود هو واحد، لأنّ كلّ ما يوجد مساويًا من الأعراض لواحد، فهو عرض. واسم العرض استعمله على الخصوص، فإنّ العرض يقال بالعموم على العرض المساوي وغير المساوي، ويقال هنا على الخصوص على غير المساوي لموجود هو واحد.

وقد ينبغي أن تعلم أنّ العرض على الإطلاق يوجد في الجوهر وفي مقولات العرض، بل يوجد بعضها في بعض، إمّا بأن تؤخذ في[1] مقولة العرض مقوّمة لمقولة أخرى، وإمّا أن تكون مقولة عرض أو خاصّة في مقولة أخرى هي عرض. أمّا مقولة الجوهر فبينّ أنّ مقولات العرض توجد فيها، إمّا مساوية وإمّا غير مساوية. وقد لخّص مقولة الجوهر من المقولات التسع وما يوجد فيها وما يوجد في غيرها، مثل مقولة أين ومقولة له، فإنّهما لا يوجدان بالذات، إلّا في مقولة الجوهر.

ومقولة الكمّ توجد فيها مقولة الكيف كثيرًا، مثل الزوج والفرد فإنّهما كيفيّة في الفرد، ومثل الشكل في المجسّمات والمسطّحات. وتوجد فيها كثيرًا مقولة الإضافة، مثل التساوي والأضعاف والأجزاء.

ومقولة أين تدرك من الكم ما يجري مع مقولة أن ينفعل. وتوجد في مقولة الكم مقولة الوضع من بين مقولات العرض، ومقولة الإضافة توجد فيها سائر

(١) في الأصل: بلفظها في بعض. وقد شطب الناسخ اللفظة الأولى والأخيرة.

المقولات مقوّمة لها، فإنّ سائر المقولات تؤخذ موضوعات لها، مثل الابن والأب في الجوهر، والضعف والنصف في الكمّ، والأشدّ والأضعف في الكيفيّة، والفوق والأسفل في الأين، إذا أُخذ طرفاه.

والعرض يستعمل في تمييز الأجناس وتمييز الأنواع. وأكثر ما يستعمل في تمييز أصناف الأنواع، مثل أن نقول في النوبة إنّهم الذين جلودهم سود، يسكنون في جهة كذا. فتمييزهم من ثلاث مقولات: من مقولة له ومن مقولة الكيف ومن مقولة أين بأعراض عامّة اجتمع فيها ما ساواهم. وبمثل هذا تميّز الأشخاص بأعراض أعمّ أو أخصّ من ما فوقه، مثل ما نقول: زيد هو الأبيض الذي يلبس ثوبًا كذا عن يمين فلان. فميزته من ثلاث مقولات، وإن كان في الموضع مَن يشاركه في الثلاثة زدتَ صفة من مقولة، حتّى تأتي بما يساويه في ذلك الشأن بالإضافة إلى مَن فيه. وبهذا النحو تؤلّف / الأقوال المميّزة التي ليست بحدّ ولا رسم. س ٢٨ أ

٧. وقوله في المثلّث إنّ زواياه مساوية لزاويتين قائمتين، فقال: «إنهّ خاصّة للمثلّث»، فجاء به خاصّة على ما يقال، لا على أنهّ في الحقيقة كذلك، لأنّ مساواة الزاويتين القائمتين يوجد لغير المثلّث للزاويتين[1] الموجودتين عن جنب خطّ، لكنّه يكون خاصّة بالإضافة إلى جميع الأشكال. وكذلك مساواة زوايا المربّع لأربع زوايا قائمة توجد لغير المربّع للزوايا التي عن جنب خطّين متقاطعين مستقيمين.

وأمّا سائر الأشكال فإنّ مساواة زواياها للقدر الذي يساويها من الزوايا القائمة خاصّة على الحقيقة، مثل ما نقول في المخمّس أنّ زواياه تساوي لستّ زوايا قائمة، وفي المسدّس لثماني زوايا قائمة، وفي المسبّع لعشر زوايا قائمة، وكذلك في جميع الأشكال على التوالي. فإنّ زوايا كلّ شكل منها يزيد في التساوي على الذي قبله بزاويتين قائمتين، لأنّ كلّ شكل يزيد على الذي قبله بشكل مثلّث، لأنهّا كلّها تنقسم بمثلّثات، حيث ما انتهت. ولمّا كان كلّ شكل إذا

(١) في الأصل: للزوايا.

فرضت في وسطه نقطة في أيّ موضع كان من الوسط، وأخرجتَ من تلك النقطة خطوطًا إلى طرف كلّ خطّ في الزاوية، انقسمت الأشكال مثلّثات على عدد الأضلاع. ومتى ضربتَ عدد الأضلاع في (أي)[1] عدد ما يساويه المثلّث من الزوايا القائمة، واسقطت من المجتمع أربع زوايا قائمة مجتمعة[2] حول النقطة، كان الباقي عددها يساويه زوايا ذلك الشكل من الزوايا القائمة.

---

(١) يبدو أنّها زائدة.

(٢) في الأصل: المجتمعة.

-٢-

تعاليق على «الفصول الخمسة» للفارابي

هي «الفصول الخمسة» أو «فصول تشتمل على جميع ما يضطرّ إلى معرفته مَن أراد الشروع في صناعة المنطق»، كما دعاها الفارابي. وكان قد نشر هذه الفصول دنلوب D. M. Dunlop في مجلّة Islamic Quarterly اللندنيّة سنة ١٩٥٥ ، وأعاد نشرها الدكتور رفيق العجم في بيروت سنة ١٩٨٦ ضمن مجموعة «المنطق عند الفارابي»، الجزء الأوّل، وسنحيل عليها في حواشي التعاليق. ونشير بمكسورين < > إلى الزيادة التي نرتئيها، وبقوسين ( ) إلى ما يبدو أنّه فضلٌ من الكلام، كما مرّ.

* * *

«الفصول الخمسة»

س ١٩ ب ١ . لمّا كانت المعارف في كلّ صناعة تصوّرًا لمعاني الصناعة وتصديقًا لما يتصوّر منها، احتاج كلّ متعلّم صناعة بقول أن يقصد في حين تعلّمه تلك الصناعة أن يتصوّر معانيها وأن يصدّق بما تصوّره منها، ولا يمكن حصول صناعة، إلّا بهذين، أعطى أبو نصر في حصول أنحاء التصوّر في صناعة المنطق الأمور الاضطراريّة على العموم < و > أرشد بها إلى التصوّر وإلى التصديق وهي الفصول الخمسة. ومَن لم تكن له هذه الفصول التي أعطاها، إمّا بالفطرة القويّة وإمّا بالإرشاد، لم يمكنه تعلّم صناعة المنطق، بل أقول ولا غيرها من الصناعات التي تُتعلّم بقول بوجه.

من ذلك الفصل الأوّل، مَن عَدِمَ بفطرته مَيْزَ الاسم المشترك ولم يقدر لنقصان فطرته أن ينتقل عن الذي يهمّه من الاسم المشترك من أوّل ما يهمّه، ولا سيّما الاسم المنقول، وكان أبدًا في نفسه أنّ ذلك الاسم المنقول إنّما يدلّ على معنى واحد، وهو الذي فهمه أوّلًا، ولا يقدر أن ينتقل عنه لنقصانه فلا يأخذه على المعنى الصناعي، فهذا لا يمكنه بوجه تعلّم صناعة بقول، وهذا في الناس موجود.

وإذا نظر الإنسان كيف كان في حين صباه وكيف كانت الألفاظ عنده، وجد أنّة كان لا يقدر أن يفرّق بين الألفاظ والمعاني، بل كان اللفظ هو المعنى لا فرق بينهما، وما كان يخطر بباله اللفظ، بل متى سمع اللفظ وقع معناه الذي تصوّره منه أوّلًا في نفسه، لا يمكن أن يفهم عن ذلك سواه. / فغرضه في س ٢٠ أ الفصل الأوّل أن تُفهم الألفاظ الصناعيّة على العموم ليميّز منها ما تشترك فيه الصنائع < لدى > الجمهور في اللفظ ويختلف في المعنى، وذلك مضاف. وأمّا ما اشترك فيه، فإن اتّفق ذلك اتّفاقًا، مثل ما يسمّيه الأطبّاء العقّار بالنجم وبالسكينج.

والقسم الثاني على ما نقل عن الجمهور إلى الصناعة، إمّا لمشابهة المعاني التي في الصنائع للمعاني التي عند الجمهور، وإمّا لتعلّقها بها بوجه آخر. أمّا المشابهة

فمثل تسمية الأطبّاء لعقّار بخُصى الكلب وخُصى الثعلب[1]، وفي العلل داء الفيل وداء الثعلب. وأمّا التعلّق دون شبه، فمثل تسميتهم لعقّار بالشاه صيني، لأجل فاعله، ومثل تسميتهم لكثير من المعاجن باسم عقّار يكون فيها، ومثل تسميتهم في العلل الصرع، لأجل العرض العارض من العلّة. ومثل هذا إذا بُحث عنه وُجد كثيرًا في الصنائع.

ومنفعة هذا الفصل ما نبّه عليه أن تستعمل ألفاظ الصناعة على ما يستعملها أهل تلك الصناعة، فإنّ الطبيب إذا قال: إشرب النجم أو السكينج أو خصى الكلب أو الشاه صيني لم يعنِ بهذه الأسماء إلاّ ما تدلّ عليه في صناعته لا ما يفهم الجمهور منها.

٢. **الفصل الثاني**، مَن عَدِمَ بفطرته التعلّق بأصناف المقدّمات كان متحيّرًا في آرائه ولا يمكنه تعلّم صناعة المنطق، لأنّ أصناف التصديقات يضطرّ إليها في الصناعة. وكثير من الناس مَن يعدم ميز مراتب التصديقات، بل ربّما كان أصعبها هو الأقوى عنده. والشارع في تعلّم صناعة يحتاج إلى التصديق فيما تصوّره. وليعلّم قوّة أنحاء التصديقات على مراتبها فيما يتصوّره، فأعطى ذلك على العموم.

٣. **في الفصل الثالث**، أنّ الشارع في تعلّم الصناعة محتاج إلى تصوّر المعاني، وكلّ تصوّر إنّما يكون بصفات توجد للشيء. وما يوجد للشيء، إمّا يوجد له بالذات، وهو الذي يقصد في التصوّر، وإمّا أن يوجد له بالعرض، وهو الذي لا يقصد بل يطرح. وكان كلّ مَن لم يميّز بين ما بالذات الحقيقيّ وبين ما (به) بالعرض، كان أبدًا في أغاليط. فإنّ كثيرًا ما يكون اللازم عمّا بالذات مقابلاً لما يلزم عمّا بالعرض، مثل مَن يتصوّر الكسوف أنّة حال للقمر مفزعة للناس، فإنّ اللازم عن هذا التصوّر مخالف لِما يلزم عن تصوّر ما هو الكسوف. ومثل مَن يتصوّر أنّ سبب الحمّى التي يتقدّمها برد سبب بارد، فيعالجها بعلاج الأسباب الباردة. وهذا في الطبّ كثير، مثل تسخين الماء البارد بالعرض، يعتقد أنّ فيه

(١) خُصى الكلب وخُصى الثعلب اسما نبات.

تسخينًا، وهذا خلاف ما تعطيه ذات الماء. وكلّ هذا مضطرّ إليه في التصوّر، فأعطى أبو نصر ما يتميّز به ما بالذات وما بالعرض على العموم، فأعطي في تمييز ما بالذات أن قال: «فالذي أن يكون في جوهر الشيء وطباعه أن يوجد في أمر ما على إحد < ى > النسب التي توجد له، أو أن يكون ذلك في جوهر الشيء الذي فيه وجد الشيء، أو أن يكون ذلك في جوهريهما معًا»[1].

فالذي في جوهر الشيء وطباعه أن يوجد في أمر ما هي الأعراض الذاتيّة، وهي التي تكون موضوعاتها أو أجناس موضوعاتها / أجزاء حدودها التي (س ٢٠ ب) تقوّمها موضوعاتها، وبها يكون وجودها، مثل الضحّاك في الإنسان. والذي في جوهر الأمر وطباعه أن يوجد له الشيء، فإنّ جوهر ذلك الأمر هي الأشياء الموجودة له أو به وأسباب وجوده، وهي حدوده أو أجزاء حدوده التي بها وجوده وقوامه. والأمور التي في جوهر كلّ واحد منهما أن يوجد للآخر هي الأمور التي يوجد كلّ واحد منهما في حدّ الآخر، وهي التي كلّ واحد منهما يرسم وجود الآخر، وهما المضافان من حيث لحقتهما الإضافة بالفعل. فإنّ كلّ واحد منهما سبب في تصوّر الآخر في أنّه مضاف بالفعل، مثل الشريك والشريك، فإنّ التشارك لا يكون إلّا بين اثنين، وكذلك ما اختلف لفظه، مثل إضافة الأبوة والبنوّة، فإنّ الأب، من جهّة ما هو أب، سببُ وجوده أبا الابن الذي وجد له، وكذلك الابن، من جهّة ما هو ابن، سببُ الأب من جهّة ما هو أب. وكذلك الفاعل والمفعول هو السبب في أن كان الفاعل فاعلًا بالفعل، فإنّ المفعول بالفعل جعل الفاعل فاعلًا.

٤. ومن الأسباب أيضًا التي يُؤخذ كلّ واحد منها في حدّ الآخر، وكلّ واحد منهما ينسب للآخر بجهتين مختلفتين، الفاعل والغاية، متى كانت الغاية أشرف من الفاعل، فإنّ الغاية تؤخذ في حدّ الفاعل بما أنّ الغاية سبب في وجود الفاعل، إذا كان وجدان الفاعل من أجل الغاية. ويؤخذ الفاعل في حدّ الغاية،

---

(١) في الفصول: «فكونه بالذات هو أن يكون في جوهر الشيء وطباعه أن يوجد في أمر ما أو عنده أو له أو به أو معه أو عنه، أو يكون ذلك في جوهر الأمر الذي فيه يوجد الشيء أو عنده أو به أو له أو معه أو عنه، أو أن يكون ذلك في جوهريهما معًا». المنطق عند الفارابي ٦٥/١.

إذ هو الفاعل للغاية، مثل صورة الشجرة[1] وما تثمره، فإنّ صورة النخلة مثلاً هي الفاعلة للثمرة، والثمرة هي غاية صورة النخلة التي من أجلها وجدت صورة النخلة للنخلة. فإذا حدّدنا النخلة أو شرحنا معنى اسمها قلنا: هي شجرة على صفة كذا تثمر التمر. وإذا حدّدنا التمر وشرحنا معنى اسمه بالأشياء المقدّمة للتمر، قلنا: إنهّ غذاء أو ثمر على صفة كذا تثمره النخلة، وتأخذ غذاء في حدّ التمر إذا جعلته غاية. ورَسَمَ الذي بالعرض بأن لا يكون في جوهر واحد منها ولا في طباعه أن يوجد في الآخر، فما أثبته في حدّ الذاتي سلبه فيما بالعرض، وهذا كثير لما يوجد بالتصوّر، وأعطى زايدًا فيما يوجد بالعرض أنّ ما بالعرض يوجد بالاتّفاق، وما بالاتّفاق أيضًا إنّما يُرسم بالقلب.

٥. وقد يُرسم ما بالعرض أن يقال فيه: هي الأشياء التي توجد لشيء بالذات أو بالعرض، من غير أن يكون شأن كلّ واحد منهما أن يوجد للآخر، مثل أن تكون أشياء ذاتيّة لشيء ما، ولذلك الشيء مدخل في حدّ تلك الأشياء، ولا يكون لواحد من تلك الأشياء مدخل في حدّ الآخر ولا في وجوده، مثل وجود الضحّاك والبيع والشراء للإنسان، فإنّهما جميعًا ذاتيّان للإنسان، وللإنسان مدخل في حدّ كلّ واحد منهما، وليس لواحد منهما مدخل في حدّ الآخر. فمتى حملت أحدهما على الآخر أو وصفْتَه به كان ذلك بالعرض. وكذلك البناء والطبّ يوجدان للإنسان ويؤخذ الإنسان في حدّ كلّ واحد منهما ولا يؤخذ / واحد منهما في حدّ الآخر. وهذا كثير إذا تُؤمّل. س ٢١ أ

وقد يتفاضل ما بالعرض، فإنهّ[2] إذا كان الشيئان الموجودان لأمر يوجد أحدهما لذلك الأمر بالعرض، ثمّ أخذ أحدهما للآخر كان < ممّا > يعدّ فيما بالعرض، مثل ما أعطاه أبو نصر في قوله: «مثل أن يُذبح حيوان فيموت ويبرق برق»[3]. فإنهّ إن وجد للحيوان هذه الأشياء[4] الثلاثة، فذلك الحيوان يوصف

(١) في الأصل: الثمرة.
(٢) في الأصل: فإنّهما.
(٣) راجع «الفصول»، ص ٦٦.
(٤) في الهامش: الأوصاف. ويبدو أنّها تصحيح للأشياء.

بأنهّ مذبوح وأنهّ ميّت وأنهّ لمعه برق[١]. فقولنا: لمعه برق موجود لذلك الحيوان بالعرض وموجود أيضًا لقولنا: ميّت ومذبوح بالعرض.

٦. ومنافع هذا الفصل عظيمة جدًّا في التصوّر وفي التصديق، فيجب أن نأخذ الإنسان بقسميه ونميّز ما بالذات في جميع أموره في لوازم الأمور. وفي أخذ ما بالذات تتقوّم الحدود وتصحّ، وبما بالذات تصحّ الآراء والظنون وتسدّد الأفعال وتبلغ الغايات. لكنّه يتعلّق به كثيرًا ما بالعرض، لاقترانهما في الأكثر بموضوع واحد، وذلك بأن نجد أمرين لموضوع بالذات، فنأخذ أحد الأمرين لذلك الموضوع من حيث فيه الأمر الأكثر، فإن لم يكن لأحدهما مدخل في حدّ الآخر نكون قد حملنا أحد الأمرين على ذلك الموضوع، من حيث فيه الأمر الآخر بالعرض، فيقع الغلط من حيث لا نشعر، مثل لو حملنا الذي يبيع ويشتري على الإنسان، وقد تصوّرنا الإنسان بأنهّ حيوان ضحّاك، فإنّا[٢] كثيرًا ما نتصوّر المعاني بخواصّها المساوقة لها، وتلزم ذات المتصوّر، لا من جهة ما تُصوّرت به من خاصته أمور، فيظنّ أنّ تلك الأمور لازمة عن ذلك التصوّر من جهة ما تصوّرت[٣] به. وهذا يوجد كثيرًا في الطبيعيّات وفي سائر العلوم في الأشياء التي يصعب أوّلًا تصوّرها بالأشياء المقوّمة لها. فلنتحفّظ ممّا بالعرض ونَرْتَض في ميز ما بالذات وما بالعرض.

وقوله: «الشيء قد يؤخَذُ[٤] في أمر ما»، معنى[٥] يؤخذ هنا يُحمل، وهو الرابط.

٧. **الفصل الرابع**[٦]: هذا الفصل تابع بالضرورة لما في الفصل الثالث وذلك أنهّ أعطى في الفصل الثالث أقسام ما بالذات وميّزها ممّا بالعرض، وكان ما بالذات يتفاضل بالتصوّر بالمتقدّم والمتأخّر وبالشرف في التقديم وفي التأخير، فإنّ

---

(١) في الأصل: وبرق.
(٢) في الأصل: فإنّ.
(٣) في الأصل: تصوّرته.
(٤) في «الفصول»، ص ٦٥: يوجد.
(٥) في الأصل: معنا.
(٦) في الأصل: التابع.

بعضها يعطي ما لا يعطيه الآخر، ويلزم عنه ما لا يلزم عن الآخر. لا بدّ في حين التعلّم من ترتيب الأشياء في الذهن، فإنّ كثيرًا، كما قلنا، يلزم عن تصوّر الآخر بالأمور الذاتيّة المقوّمة خلافُ ما يلزم عن تصوّره بالأمور الذاتيّة التي لا تقوّمه ولا تؤخذ في حدّه، بل يؤخذ هو في حدّها.

وأعطى في الرابع أنحاء المتقدّم والمتأخّر وقسّمه تقسيم الاسم المشترك، ليأخذ منها ما كان مقصده في أنحاء التصوّر الذي هو مقصده بالتعلّم، فيما يعلّمه ويقرأه من قوله. وأعطاه على العموم بحسب غرضه، في «فصوله» < وهو > أن يسدّد الذهن ويحرزه من الغلط، وأشعر بالمتقدّم والمتأخّر في التصوّر وكماله في «كتاب البرهان». وقصده من المتقدّم والمتأخّر بحسب التصوّر إلى ثلاثة أقسام: منه المتقدّم والمتأخّر في السبب، لمنفعته في تصوّر الشيء بالمتقدّم له أو بالمتأخّر من الأمور الذاتيّة. وقصده لما بالكمال، لما في التصوّر من أنحاء الكمال، لأنّ تصوّر الشيء بالأمور الذاتيّة أكمل ممّا بالعرض / وتصوّره بالأمور س ٢١ ب الذاتيّة المقدّمة له أشرف من تصوّره بالأمور الذاتيّة التي لا تقوّمه، وتصوّره بالأمور الذاتيّة المقوّمة له، بعضها أكمل في التصوّر من بعض، ولها تفاضل في كمال التصوّر. وكلّ هذا قد تبيّن في «كتاب البرهان»[1]. والثالث المأخوذ من المتقدّم والمتأخّر هو التقدّم بالمرتبة، فإنّ له في التصوّر غناءً عظيمًا، وفي التصديق وفي سهولة حفظ ما يتصوّر ويصدّق به. أمّا في التصوّر، فإنّ لأنحاء المتقدّم والمتأخّر بالسبب وبالكمال مراتب تحتاج أن تكون الأمور المتصوّرة مرتّبة بها في النفس.

ومنفعته في التصديق أن يفهم الإنسان مراتب التصديق في حين تصوّره، ليأخذ المعقول حيث يجب، والمشهور حيث يجب، والمقبول كذلك، وألّا يأخذها بجهة واحدة وألّا تكون عنده سواء، فيقع في غلط وحيرة وتوقّف قاطع. وينفع في سهولة الحفظ، لأنّ الأشياء إذا ترتّبت في الذهن، سَهُلَ حفظها وتذكّرها وتذكّر بعضها ببعض.

---

(١) راجع «كتاب البرهان»، في المنطق عند الفارابي، تحقيق ماجد فخري، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٨ـ ٣٢.

وأمّا المتقدّم بالزمان فإنهّ تابع في كلّ شيء، وهو أشهر أقسامه. وأمّا المتقدّم والمتأخّر بالطبع، فإنّك[1] تجده من غير قصد إليه إذا وضعت وقصدت شيئًا ما من المتقدّم والمتأخّر غيره. ويشبه أنهّ لهذا سمّي متقدّمًا ومتأخرًا بالطبع، لأنّك تجده من غير قصد. من ذلك أنّك متى وصفتَ المتقدّم بأنهّ سبب، وكان سببًا عامًّا، لزم ذلك السببُ العامُّ أن يكون متقدّمًا بالطبع ضرورة، أيّ سبب عامّ كان للمتأخّر، مثل الواحد في العدد.

٧. والكلّي من الأسباب الفاعلة الجنس والمادّة. ومتى وضعت المتقدّم بالطبع[2]، وجدت من المتقدّم بالمرتبة المتقدّم بالسبب. وذلك أنّ المبدأ المحدود الموضوع في المرتبة متقدّم بالطبع لسواه في المرتبة. وأمّا المتقدّم والمتأخّر في الزمان، فإنّك متى وضعته وجدت المتقدّم بالطبع فيه. فإنّ الآن المأخوذ في المتقدّم والمتأخّر في الزمان متقدّم بالطبع للمتقدّم والمتأخّر. ولا يوجد ما بالطبع في المتقدّم بالشرف، إلاّ أن يلحق بالشرف تقدّم وتأخّر من قسم آخر، فيكون إذ ذاك إنّما هو من أجل ذلك الآخر.

٨. وقوله في الفصل الرابع: «والمتقدّم بأنهّ سبب هو السبب من الشيئين اللذين يتكافآن في لزوم الوجود»[3]. وأخذ التكافؤ في المتقدّم بأنهّ سبب، لأنّ القصد بالتصوّر أن يتصوّر الشيء بما يخصّه ولا يشارك فيه غيره. فالمتقدّم بأنهّ سبب، فممّا يخصّ المتقدّم بالسبب من حيث لا يشاركه تقدّم، إذ يلزم معه التكافؤ، ومتى لم يكن التكافؤ لم يكن متقدّمًا بالسبب وحده، ولا أعطى تصوّره وحده على ما يجب في التصوّر. ولذلك قال في المثال: «فالشمس متقدّمة[4] لوجود النهار، بما أنهّ سبب لا غير»، وإن كانت الشمس متقدّمة بالشرف أيضًا، لكنّه أراد لا غير، من جهة السبب، وأخذ المثال على السبب لا غير، ولم يلتفت لما اقترن من الشرف من غير قصد.

---

(١) صحّحها الناسخ في الهامش.
(٢) صحّحها الناسخ في الهامش.
(٣) «الفصول»، ص ٦٧.
(٤) في الأصل: متقدّم.

ثمّ ذكر بعدُ أن أنحاء التقدّم قد تجتمع، إمّا كلّها وإمّا بعضها. ويقصد في المتقدّم بالسبب أنهّ < إذا > أخذ منه ما هو متقدّم بالسبب لا غير زال اعتراض مَن يعتقد فيه أنّ قوله متناقض. فإنهّ[1] ذكر أنّ من الأسباب ما يلزمه التكافؤ ومنها ما لا يلزمه التكافؤ، ثمّ قال: «إنّها تجتمع». وهو إنّما أخذ من الأسباب ما لا تكافؤ فيه، وهو الذي يجتمع / مع ما بالطبع. والأمور التي تجتمع فيها أنحاء التقدّم كلّها هي كلّ الأمور التي هي أسباب فاعلة، متى كانت أشرف من معقولاتها وأعمّ منها، ويكون المبدأ المحدود في المرتبة هو الفاعل، وتكون المرتبة في وجود المتأخّرات عنه في الزمان. س ٢٢ أ

٩. **القول في الاضطرار إلى الفصل الخامس.** كلّ متعلّم صناعة بقول، فإنهّ بالاضطرار يحتاج أن يكون له قوّة على ميز دلالات الألفاظ ليتصوّر في نفسه معاني تلك الصناعة عن الألفاظ الدالّة عليها. فإنّ قصد كلّ متعلّم صناعة أن يتصوّر معاني تلك الصناعة وتحصل في نفسه، وإلّا لم يتعلّمها ولو حفظ جميع الألفاظ المستعملة وعلمها من أوّلها إلى آخرها. وكذلك من فهم كلّ مكتوب في كتاب يضطرّ إلى فهم معاني ذلك المكتوب من اللفظ، ومَن لم تكن له قوّة على ميز دلالات الألفاظ، لا يمكنه تعلّم صناعة بقول البتّة وكان أبهم بهيمة. وهذا موجود ولكن في الأقلّ، والموجود في الأكثر مَن تفهّم دلالات الألفاظ، فأكثر تردادها عليه منذ صغره وصرّف ألفاظه في ضروريّات أموره. ويكون في تعلّم الصنائع بقول لا يمكنه أن يفهم من الألفاظ المستعملة فيها معانيها، إمّا لنقصان فطرته، وهو أشدّ، وإمّا لإهمال الاتّقان نفسه، ولم يأخذها بتلقين المعاني عن الألفاظ. لذلك يجب على كلّ مَن تعلّم صناعة من كتاب (ألفاظها)[2] ألّا يهمل شيئًا من الألفاظ المستعملة، بل يأخذ معاني جميع الألفاظ على ترتيبها. ومتى أهمل منها معنى لفظ، فقد نقص له فهم شيء من المقصود.

١٠. وألفاظ الصناعة مركّبة من مفردات يجب فهمها، فأعطى أبو نصر في الفصل الخامس كم أصناف الألفاظ المفردة والمركّبة على أعمّ ما يكون، وما يدلّ

(١) في الأصل: فإنّ.
(٢) يبدو أنّها زائدة.

عليه كلّ ضرب من المفردة. وبمعرفة ما يدلّ عليه المفرد يُعرف ما يدلّ عليه المركّب. وأعطى أنّ المقدّمات ثلاثة أجناس. وهذا يؤخذ أوّلاً مقبولاً، فإذا أُلفيت المعاني في النفس عند حصول كثير منها وتُصُفّحت، ظهر ذلك وعلم أنّها ثلاثة لا غير، اسم وكلمة وأداة. فالاسم يعطينا بدلالته معنى مفردًا متصوّرًا في النفس على حِدته، لا يلحظ معه الذهن شيئًا ممّا شأنه أن يتعلّق به من زمان أو مكان أو موضوع، إن كان له، أو غيره. وهذا الجنس الذي هو الاسم متقدّم في النفس للكلمة والأداة، وعنه تكونان، فإنّ الكلمة تكون عنه متى أخذ في النفس معنى ما متقدّم وزمان محصّل وموضوع شأنه أن يوجد فيه. فإذا أخذ الذهن معنى من المعاني وأخذه في موضوع، شأنه أن يوجد فيه ذلك المعنى، وأُخذ معه زمان محصّل يوجد فيه ذلك المعنى، كان ذلك المعنى الذي تدلّ عليه الكلمة. فإذا أخذ الذهن في معنى الاسم أو في معنى الكلمة أو فيهما معًا معنى لا يمكن ذلك المعنى أن يأخذه الذهن منفردًا عنهما أو عن أحدهما، كان هذا هو المعنى الذي تدلّ عليه الأداة، وهو الذي يسمّى حرفًا جاء لمعنى. فمعنى الاسم يتقدّم معنى الكلمة لأنّه لا يؤخذ معنى الكلمة إلّا في معنًى ما من معاني الاسم. ومعنى الاسم يتقدّم معنى الأداة لأنّ معنى الأداة لا يؤخذ إلّا في معنى الاسم أو في معنى الكلمة المركّب من معنى الاسم. فمن الواجب أن نأخذ معنى الألفاظ المستعملة في الصنائع على ما أعطاها أبو نصر في الفصل الخامس على العموم، ولا نتسامح بأن نقنع من تصوّر المعنى بأن يكون عندنا اسمه الدال عليه فقط، دون ما يدلّ عليه حدّه. فهذا أنقص ما يُتصوّر به المعنى، وهذا كثير، ولا سيّما فيمَن يحفظ / الألفاظ من الكتب أو بالتلقين، وليس من أهل لسان تلك الألفاظ، مثل ما يفعله مَن لا يعلّم اللسان العربيّ ويقرأ علومه. فقصد هو بها أن تجري ألفاظ ذلك العلم على لسانه فقط. ولذلك نراهم يجهدون أنفسهم في الدرس، حتّى ينطلق ذلك على ألسنتهم. فقد رأينا منهم مَن يدرس من مسائل الفقه ويحفظه وليس عنده علم شيء منها، فهذا يقنع من العلم أن يقول عنده ألفاظه فقط. وإذا أخذ المتعلّم للصناعة نفسه بما أعطاه أبو نصر في الفصل الخامس من أخذ المعنى عن دلالات الألفاظ الثلاثة، أمكنه تعلّم صناعة بقول.

س ٢٢ ب

وما قبل الفصل الخامس من الفصول نافع في الفصل الخامس، والثاني في أنّ كلّ معنى يتصوّر بما يعطيه الفصل الخامس في علم من العلوم، يجب على المتعلّم الشارع أن يصدّق به بأنحاء التصديقات المذكورة، والثالث أنّ المعنى الذي يدّل عليه بلفظ يتعلّق به بالعرض أشياء كثيرة يجب أن تطرح، والرابع بما يعطيه من الغرض المقصود به، حسب ما ذكره في المعاني المتصوّرة، على ما يعطيها من أخذ نفسه بما أعطي من الفصل الخامس. < و > يجب أن يؤخذ الزمان المقترن بمعنى الكلمة مفردًا زمانًا، فيحصل لنا < إمّا > بالماضي وإمّا بالمستقبل أو الحال. فإنّ كثيرًا من المعاني المفردة في النفس يقترن بها الذات من تمام حدّها زمان محصّل، مثل قولنا سرعة، ومثل قولنا كبيسة في السنة. فإنّ هذه اللفظة تدلّ على معنى هو في زمان، لكنّه زمان غير محصّل بالماضي والمستقبل.

١١. والكلمة الوجوديّة، وإن كان معناها من حيث هي رابطة، لا يفهم إلّا رابطًا بين معنيين < و > لا يفهم بنفسه، فتشبه الحرف بهذا النحو. ولذلك جعلها النحويّون في جملة الحروف، لكنّها خرجت عن الحروف بأن اقترن بها زمان محصّل، وهو معنى شأنه أن يكون له موضوعات يُفهم منها، مثل معاني الإضافات، فإنّ موضوع الإضافة أمران.

١٢. وقوله في آخر الفصل الخامس: «فإنّهم يضمرون بينهما ما يدلّ عندهم على لفظ: هو فصيح»[١]. المضمر الدالّ بلفظه هو لفظة هو، فلفظة هو المضمرة «هو فصيح»[٢]، فيكون الدليل «هو»، والمدلول عليه لفظ «هو فصيح». ولا يمكن أن يكون الدليل يقترن مع المدلول عليه، فيكون الدليل دليلاً عليهما باقترانهما، مثل الدخان، فإنّه يدلّ على نار فيها دخان.

١٣. وقوله في آخر الفصل الخامس: «الألفاظ تتركّب عن هذه الأجناس الثلاثة، إمّا عن جميعها وإمّا عن اثنين منها»[٣]. ينقص بحسب ما يعطيه التقسيم ما تركّب عن واحد من الأجناس، مثل ما نقول في حدّ زيد: إنّه جسم متغذّ

(١) الفصول، ص ٧١.

(٢) الواردة في المثل الذي يسوقه الفارابي، وهو: زيد هو فصيح.

(٣) في الفصول: «الألفاظ المركّبة تتركّب»؛ راجع ص ٧١-٧٣.

حسّاس ناطق. فقولنا: جسم متغذّ حسّاس ناطق، لفظ مركّب عن جنس واحد، على ما يظهر، وهو ما تحت جنس الاسم. وكذلك جميع الحدود المركّبة من أسماء أكثر من واحد. فهل أغفل أبو نصر هذا القسم أو هل يمكن أن يركّب من جنس واحد، لا تركيب تقييد ولا تركيب إخبار؟ يجب أن يبحث عن هذا.

أمّا فيما تركيبه تركيب إخبار، فقد صرّح أنّ فيه الكلمة الوجوديّة، إمّا مُظهرة وإمّا مُضمرة، وفي بعض تركيب التقييد أيضًا هو ظاهر، في مثل إضافة معنى في النفس إلى معنى، فإنّه دليل في اللفظ، وإمّا حرف من حروف الإضافة. وقد يحذف < هذا > الحرف ويبقى حرف الإعراب دالًّا عليه، مثل قولنا: مؤثر الحكمة، وصديق زيد، فإنّ معناه مؤثر / للحكمة وصديق لزيد. وأمّا ما جاء من التقييد على جهة النعت ومتابعة اسم لاسم يوصف به، ويُشترط معنى الثاني في الأوّل على ما ذكرته في الحدود، ففيه إشكال. وعسى أنّ الإعراب في الثاني وما بعده، لما كان مثل إعراب الأوّل، هو الدالّ على أنّ الثاني للأوّل شرط فيه، فإنّ النفس لا تعقل في المعاني التي في النفس فعلًا من الأفعال، إلّا وفي اللفظ دليل عليه، متى عَبّر عن المعنى الذي لحقه في النفس قصدها منها. وإذا استُقرئت المعاني في النفس وتُصُفِّحت من حيث تعبّر عنها، صحّ أنّ كلّ تغيير يلحق منها المعنى في النفس، ففي اللفظ دليل عليه. وذلك أنّ اللفظ أبدًا تحاكى به المعاني التي في النفس ويُجعل لكلّ نحو من التغيير في النفس دليل عليه في اللفظ. فإذا أخذت المعاني مفردة في النفس واستُقرئت مفردة، ثمّ قصدنا إلى تركيب بعضها إلى بعض بحسب أنحاء التركيب، فلا بدّ أن يجعل في اللفظ علامة تدلّ على ذلك النحو من التركيب. وتلك العلامة حرف أو حروف مركّبة في اللفظ، وهي الأداة التي تدلّ على معنى ذلك النحو (من التركيب)[1]، توجد في المعاني الأوّل، ولا تُفهم إلّا فيها. س ٢٣ أ

١٤ . وقد يظهر حرف في مثل هذا التركيب الذي هو جهة النعوت، وهو حرف

(١) أشار الناسخ إلى أنّ هاتين اللفظتين زائدتان.

العطف، في مثل قولنا في حدّ الإنسان: إنّه جسم متغذٍّ وحسّاس وناطق، وتحذف هذه[1] الواو ويبقى معنى ما أعطته من وجودها للموضوع. وإذا صحّت المقدّمة الكبرى المذكورة، قيل بالتصفّح إنّ كلّ تغيّر يلحق المعنى في النفس، وفي اللفظ دليل عليه < هو > حرف أو حروف دالّة[2] على ذلك. وهذه تصحّ بأن تتصفّح المعاني في النفس وبما يُعتقد أنّ الألفاظ تحاكي المعاني. وإذا أضيفت إلى هذه المقدّمة مقدّمة أخرى، وهي أنّ المعاني المفردة، إذا رُكّبت في النفس، فقد لحقها تغيّر في النفس، وكلّ تغيّر لاحق في النفس، فعليه دليل في اللفظ. النتيجة أنّ المعاني المركّبة، فعليها[3] دليل في اللفظ من حرف أو حروف تدلّ على ذلك التغيير في المعاني والحروف وهو الدالّ على ما يلحق المعاني المفردة في النفس من التغيير. فإنّ ذلك التغيير معنى يدلّ عليه حرف من حروف المعنى، فيكون كلّ تركيب يكون في النفس بين معنيين، فلا بدّ له من حرف يدلّ على ذلك النحو من التركيب، إمّا مُظهر وإمّا مُضمر، فلا يكون مركّب من جنس واحد، إذ لا بدّ من حرف مع ذلك الجنس، وهو الحرف الذي يدلّ على ذلك الجنس. و(هو) الحرف الذي يدلّ على ذلك التركيب، إمّا حرف إعراب أو غيره ممّا يعطي ذلك التركيب. ولا يمتنع أن يكون تركيب الاشتراط يلحق معاني الكلم وفي الزمان المقترن بذلك المعنى، أمّا في معنى الكلم فبأن يتركّب الاشتراط في اللفظ مع لفظ المتصوّر، كقولنا: أُعطي زيدًا عطاءه إذا اكتفى، أو الاشتراط في الزمان، كقولنا: أُكْرِمَ زيد أمس قريب الظهر، وأُكْرِمَ في يوم كذا من شهر كذا من عام كذا.

١٥. وقوله: «تركيب اشتراط واستثناء وتقييد»[4]. هل هذه الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد أو تدلّ على معانٍ مختلفة؟ والذي يظهر أنّ لفظ الاشتراط يليق أن يقال على تركيب المعاني التي تليق بأشياء عامّة من غير أن يلحظ الذهن عمومها، بل يؤخذ على أنّها صفات في الشيء، مثل ما يقال في الإنسان إنّه حيوان ناطق

(١) في الأصل: هذا.
(٢) في الأصل: دالّ.
(٣) في الأصل: فعليه.
(٤) الفصول، ص ٧٢.

س ٢٣ ب ميّت / ضحّاك. ويمكن أن يوجد في هذا النحو من التركيب جميع ما يوصف به الشيء أو الأكثر، ولا ينظر فيه أنهّ إذا بلغ ما يساوي الشيء كفّ واكتفى بذلك. وهذا النحو من التركيب فيما يلحق الشيء من الصفات هو نحو من النظر الطبيعيّ بأن تصف الأشياء اللاحقة للشيء الذاتيّة له.

ولفظة الاستثناء تليق أن تقال في تركيب المعاني التي تكون بأشياء عامّة، من حيث يلحظ الذهن العموم فيها، فيستثني من ذلك العامّ شرطًا ليخصّصه، وقصده أمر ما مساوٍ لصفات تعادله. فإذا بلغ من الصفات المستثناة ما يعادل الشيء المقصود كفّ عن الاستثناء. وهذا هو نحو النظر المنطقيّ في الحدود.

ولفظة التقييد تليق أن تقال في أشياء لا عموم فيها، وفي العامّة إذا أُخذت على جهة الإضافة، لا على جهة النعت التابع، مثل ما يقال: الراجي فقر فلان، ومستور الجهة. وقد تُستعمل هذه الألفاظ الثلاثة على معنى واحد، وأليقها بذلك لفظ التقييد.

* * *

الجزء الثاني

تعاليق على كتاب المقولات (قاطيغورياس)
والارتياض على كتاب المقولات للفارابي


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

-١-

تعاليق على كتاب المقولات للفارابي

يتوفّر ابن باجه في تعاليقه على منطق الفارابي على كتاب «إيساغوجي» ولواحقه، كما رأينا أعلاه، وعلى كتاب «المقولات» الذي يتّصل به اتّصالاً وثيقًا. فمخطوطة أكسفورد، بوكوك ٢٠٦، تحتوي على كلام له في لواحق المقولات (ص ١٩٢أ ـ ١٩٦ب)، بينما تحتوي مخطوطة الأسكوريال، ٦١٢، على كلام في المقولات وفي لواحقها (ص ١٣أ ـ ١٩ب)، وتمتاز بزيادات على النص الوارد في مخطوطة أكسفورد، وتحتوي، بالإضافة إلى ذلك، على طائفة من التعاليق المستفيضة والمتداخلة (ص ٢٨أ ـ ٤٥ب) تبدأ «بالارتياض على كتاب المقولات» وبكلام في «غرض كتاب المقولات»، وتنتهي بكلام على «لواحق المقولات». تختلف اختلافًا واضحًا عن التعاليق الآنفة الذكر، ويبدو أنّها أجزاء من حواشي أو دروس لاحقة ألّفها ابن باجه فيما بعد ويتعذّر علينا تحديد تواريخها، أو الصلة بينها وبين التعاليق السابقة. فكلا ابن الإمام وابن أبي أصيبعة إكتفيا بإجمال الإشارة إلى هذه التعاليق بدعوتها «تعاليق على كتاب أبي نصر في الصناعة الذهنيّة».

١ - «كتاب المقولات»

س ١٣ أ ١. / المقولة تقال بعموم وخصوص، فإذا قيلت بعموم دلّت على كلّ معنى كلّي مستند إلى محسوس معلوم لا باستدلال ولا بفكر يدلّ عليه لفظ ما، سواء كان جنسًا عاليًا أو متوسّطًا أو أخيرًا، مفردًا كان أو مركّبًا. وإذا قيل بخصوص دلّ على الأجناس العالية المستندة إلى المحسوس، من حيث يدلّ عليها بألفاظ فقط عرفت[1] بها، أي بلفظ المقولة، هذه الأجناس وأنواعها وأنواع أنواعها، وعلى هذا النحو قيل فيها في كتاب «قاطاغورياس» أو «المقولات»، إذا قيلت بخصوص، هي معنى كلّي مفرد مستند إلى محسوس لا يعمّه معنى غيره، معلوم بغير استدلال، يدلّ عليه بلفظ ما. ومجموع هذه الأوصاف وجد في عشرة معان فقط. ويتبيّن ذلك إذا نحن استعملنا ما علمناه في «كتاب المدخل» على ما أصفه.

٢. كلّ معنى يدلّ عليه لفظ. فهو إمّا كلّي وإمّا شخصيّ. وكلّ معنى فهو محمول. فإذا نحن انتقلنا من المعاني المدلول عليها بالألفاظ التي لها ثمّ أخذناها محمولة على شخص ما، وقد تبيّن لنا أنّ أنحاء الحمل خمسة، وعرّفنا كلّ نحو منها بما يخصّه، قصدنا منها إلى ما يحمل من طريق ما هو ذلك الشخص وتركنا الغير، فسنجدها كثيرة. ثمّ نتأمّل هذه خاصّة وننظر < في > الأعمّ الأعمّ فنأخذه ونترك الأخصّ، ثمّ ننظر في تلك العامّة، فسننتهي إلى معنى عامّ لا أعمّ منه. وإن لم ننته إلى واحد، فإنّ تلك المعاني المحمولة قد اختلط فيها معنى لا يحمل على ذلك الشخص من طريق ما هو. فإذا انتهينا إلى ذلك الواحد حصّلناه، ثمّ ننظر سائر تلك المعاني وننظر ما يشترك منها وأيّها تحمل على شخص واحد من طريق ما هو، ونصنع به كذلك، ولا نزال نفعل به ذلك حتّى تنفد جملتها. ولمّا فعل ذلك أرسطو انتهى إلى معان عدّتها عشرة. فحصر بذلك جميع المعاني المشهورة المعلومة بالفطرة. من غير فكر ولا رويّة. وقصد بذلك إلى إحصاء معاني العشرة، ولذلك لم يحص فيها الكلّيات التي تستند إلى محسوس، غير أنّة لا يعلم استنادها إليه إلّا بفكرة. إذ لا يمكن أن تعلم إلّا لهذه. وقصده هو في هذه

---

(١) مطموسة في الأصل.

الصناعة، يعني صناعة المنطق، أعطاء قوانين أصناف الفكرة كلّها، متقدّمها ومتأخّرها. ولذلك / أحصى هاهنا معنى المعقولات على ما هي عليه في س ١٣ ب المشهور، وإن لم تكن كذلك في الحقيقة. إذ لا يعلم هل هي في الحقيقة كما هي في المشهور إلّا بفكرة ما.

٣. وإذا ما تبيّن ما وضعته أوّلًا، فظاهر أنّ كلّ لفظ دلّ على أكثر من واحد من هذه المقولات، فهو لفظ اسم مشترك، إذ لو لم يكن لفظًا مشتركًا، لكان هناك معنى يعمّ أكثر من واحد منها. وقد تبيّن أنّ هذه لا يعمّ واحدًا منها معنى غيره، فقولنا إذن واحد وموجود وأمر ومقولة وبالقوّة وبالفعل هي أسماء مشتركة. لكن كلّها مشكّكة، فمنها متواطئ، ومنها ما يقال بتقديم وتأخير، ومنها ما يقال بتناسب، إلى سائر أصناف الأسماء المشكّكة. وما قلناه بحسب الغرض المقصود كاف.

٤. واعلم أنّ [لواحق المقولات ليست فوقها فتكون أجناسًا، ولا تحتها فتكون أنواعًا، بل هي معها وتابعة لها، كما كان في المشهور. وإنّما لم تعدّ من اللواحق، مثل الموجود والواحد، وما لم يكن مشهورًا وكان في رتبة اللواحق لم يذكر معها، مثل ما بالقوّة وما بالفعل والجنس. وأمّا الحركة فهي في الأشهر من الكم، فلذلك ذكرها أبو نصر في الكم ولم يذكرها في اللواحق][(1)]. ومن حيث كان كلّ واحد من اللواحق يقال في المشهور بتواطؤ أوجزها وقسمها إلى جميع ما تقال عليه، ولكن ليس كلّ ما يقال عليه من اللواحق، فإنّ معًا في المكان بيّن أنّه لا يلحق المقولات، لكن بعد تلخيصها يقف الناظر على ما يلحق المقولات منها، فهو يتكلّم في الأشياء التي غرضها أن تكون لواحق.

٥. ولمّا كانت المقولات موضوعات أيضًا للمنطق وتقدّم تلخيصها، اتّبع ذلك بتعريف الأحوال التي تعرض لها حتّى نكون قد علمناها بالوجهين، لتؤخذ عند الحمل بالحال التي هي لها موضوعات، وذكر في «الفصول الخمسة» من اللواحق ما هو كالمبدأ لصناعة المنطق، لذلك لم يذكر هناك لاحق معًا، إذ ليس من هويّة صناعة المنطق.

---

(١) ما بين معقوفين جاء في ك ٩٢ أ، وفي س مكرّرًا مع بعض التعديل في ١٧ ب.

٦. المتقابلات كلّها، من حيث هي كذلك، إمّا أن يعقلها الذهن جملة أو يحدث فيها إتمامات ما[١]. وبأن تكون أمورًا ذهنيّة تكون لواحق ولولا ذلك لكانت[٢] مقولات.

٧. قوله: «وأمّا متقابلة في الجملة» يعني ما عدا التضاد من سائر المتقابلات، كالايجاب والسلب، أو ما قوّته قوّة الايجاب والسلب، وبالجملة الفصول التي لا يمكن أن توجد معًا في موضوع واحد في وقت واحد بعينه، فإنّ هذا هو معنى التقابل. فإن قيل لنا قوله: «من كتّان أو صوف تحت تلك المتقابلات يدخل، وليسا متضادين ولا أحدهما موجب والآخر سالب، ولا أحدهما عدم والآخر ملكة». فالجواب: أمّا التقابل بينهما فظاهر، لأنّهما لا يمكن أن يكون[٣] أحدهما الآخر، ولا يمكن أن يوصف الثوب بهما جميعًا في وقت واحد. فقد ظهرت قوّة التقابل بينهما، ولكن في أي صنف من أصناف التقابل هما؟ وهذان هما تحت الايجاب والسلب، لأنّ قوّتهما قوّته، وإن كان السلب أعمّ من ذلك. وذلك أنّ إيجاب أحدهما يصدق عليه سلب الآخر دائمًا.

٨. حدّ الحدّ الذي في «المدخل» قولنا: كلّي مركّب من جنس وفصل، وهذا تحديده من حيث هو معنى يدلّ عليه لفظ ما[٤]. والذي في «الفصول»[٥] تحديد الحدّ من حيث هو لفظ يدلّ على متأخّر عن اللفظ، من حيث يدلّ على المعنى، ممّا يتبيّن به أنّ الموجود والشيء[٦] . . . إذن ليس بموجود يتقدّمه. . . والمقولات في بعضها إنّه موجود بالأحرى والأولى، فإنّ الجوهر يقال فيه أنّه موجود. وهو أولى باسم الموجود من سائرها، ويتميّز عن سائرها في ذلك أفضل تفاضل يليق بأدنى تأمّل. ويتبيّن أيضًا أنّه ليس الموجود ولا الشيء أحدهما جنسًا للآخر من أنّ الموجود لا يقال على جميع ما يقال عليه الشيء، والجنس يقال على جميع ما

(١) مطموسة في هذا الموضع، وقد رجعنا في قراءتها إلى ١٨ أ وإلى ك ١٩٥ أ.
(٢) في ك: وإلّا فكانت تكون.
(٣) أضافها الناسخ في الهامش.
(٤) راجع «كتاب إيساغوجي أي المدخل» Islamic Quarterly III (1956) ص ١٢٢
(٥) راجع «كتاب الفصول الخمسة» للفارابي Islamic Quarterly II (1955) ص ٢٧٤.
(٦) مطموس في الأصل.

يقال عليه النوع، فإنّ المحال < لا > يقال عليه شيء، ولا يتّصف بأنّه موجود، ولا الشيء أيضًا جنس للموجود، على هذا الطريق.

٩. فما قدّمه على المقولات أنفسها من القول نسبته إليها نسبة الفصول إلى الصناعة بأسرها. وأرسطو صدّر مقولاته بالقول في المتواطئة وسائر ذلك من حيث نظر فيها. فهو يأخذها آلة، فأخذها بالوجه الذي تستعمل به، وهي الألفاظ، فنظر أوّلًا في أقوال الألفاظ. وأبو نصر، لمّا كان غرضه التكلّم في الصناعة بأسرها من حيث هي نظريّة، صدّر بها ما يليق بغرضه وأخّر النظر في الألفاظ التي قدّم ذكرها أرسطو إلى «كتاب العبارة»، الذي هو الكلام في الألفاظ، واكتفى مع ذلك عمّا أجمل فيها في الفصول الأولى، وبالعدد الذي تقدّره الفطر على حال استعمال المقاييس وغير ذلك، قبل القول فيها. فقال: «الكليّات ضربان»، فجمع الكلّي لمعنى الاشتراك اللاحق وقال: ضربان، ولم يقل صنفان ولا نوعان، لأنّ النوع ما اشترك في جنس وتميّز بفصل، والصنف ما اشترك بجنس وتميّز بعرض، والضرب ما لم يشترك في جنس.

١٠. ثمّ قال في شخص العرض: «يعرف من موضوعه». ولم يقل منه، ليأخذ الموضوع من جهة ما هو موضوع. ثمّ قال: «والجوهر هو جنس واحد عال، وتحته أنواع متوسّطة، وتحت كلّ واحد منها أنواع. إلى أن تنتهي إلى أنواع أخيرة». ثمّ قال بعد فراغه من هذا الفصل: «والعرض تسعة أجناس عالية، تحت كلّ واحد منها أيضًا أنواع متوسّطة، ينحدر كلّ نوع منها على ترتيب». فقال هناك تحت، وهنا ينحدر. فتحت في الجوهر لأنهّ ليس دونه، إلّا ما هو نوع له / أو فصل، وما سوى هذه فليست موضوعات له في الحقيقة، كالأبيض والأسود للحيوان. وليس الأمر كذلك في العرض، لأنّ دونه أشياء هي موضوعات له بالحقيقة، وليست أنواعًا له، كالثلج ومتنفّس[١] تحت الأبيض، فقال تنحدر، لتخرج أشباه هذه الموضوعات وتبقى أنواعه فقط، كالبياض للون.

س ١٤ أ

١١. قولنا: قائم وقام. بعض الناس يقول: إنّ المتقدّم بالطبع إنّما هو اسم

(١) غير واضحة في الأصل.

الفعل، لا اسم الفاعل. وليس كذلك، لأنّه متى وجد القائم لم يلزم ضرورة أن يوجد قام، إذ عساه أن يكون مستقبلاً أو في الحال. وأمّا متى وجد قام أو يقوم، فالقائم لا محالة موجود، فإذا وجد ضرب أو يضرب وجد الضارب، ومتى وجد الضارب لم يلزم ضرورة أن يوجد ضرب. فاسم الفاعل إذن هو المتقدّم بالطبع.

١٢. / قوله: «والحدّ قول تركيبه تركيب تقييد واشتراط»[١]. ذكر النوعين لمّا لم يكن لجنسهما اسم. والتقييد ما يردف به ليميّز الشيء من آخر يشاركه [من حيث يشاركه] والاشتراط ما يردف به ليعرف[٢]، من حيث يعرف. مثال ذلك أن يسأل سائل عن هذا المتحرّك الذي يراه: ما هو؟ فيجاب بأنّه حيوان. فإن كان قد شركه عنده[٣] في معنى التحرّك غيره[٤] فإنّ الحيوان بالإضافة إلى ما عنده من الشركة مميّز، وإن لم يكن عنده ممّا يشرك[٥] معرّفه، فهو معرّفه فقط. ولمّا لم يشعر المتكلّمون الفرق بين ما ميّز الشيء من غيره وبين ما يعرّفه في نفسه، وكان بعض المميّزات خاصًّا بالمميّز، ظنّوا أن ما يعطي هذه الأقاويل حدودًا، فسبروه بالانعكاس، ولم يشعروا أنّ هذا لم يزد على أن ميّزوا به القول، ليس بما هو مميّز هو معرّف.

ك ١٩٢ ب

١٣. قوله في الجنس: «في جواب ما هو هذا الشخص»[٦]، اشترط الشخص، لأنّ هذه الكليّات إنّما هي كليّات المشار إليه، وهي التي قصدنا أن نعرف ماهيّاتها. ولمّا كان «إيساغوجي» على قصد أبي نصر آلة[٧] وجزءًا من صناعة المنطق فائدته أن تستنبط بها الأجناس العالية التي هي المقولات، والمقولة من شرطها أن يوجد فيها الشخص، لزم أن يشترطه هنا لجهتين، من أجل أنّها

(١) قارن «إيساغوجي»، ص ١٢٦.
(٢) ك: «المعرّف».
(٣) ك: غيره.
(٤) ساقطة في ك.
(٥) ك: يشترك فيه غيره معه.
(٦) راجع «يساغوجي»، ص ١١٩.
(٧) ساقطة في ك.

كليّات المشار إليه، ومن أجل أنّها أيضًا في المقولة بشرط[١].

١٤. قوله في أوّل مقولة الكم: «والكم هو كلّ شيء أمكن أن يقدر جميعه بجزء منه، مثل العدد والخطّ والبسيط والمصمت، ومثل الزمان ومثل الألفاظ والأقاويل»[٢]. إشترط لفظة أمكن ليحدّه بهذا من جهّة استعداده، لا من جهّة ما هو ما يلحقه التقدير، لأنّ ذلك الاستعداد هو الذي لا يفارقه أبدًا، ولهذا المعنى فيه أشار بقوله في الكلّي: «هذا الكلّي ما شأنه»[٣]، أي ما هو مستعدّ أبدًا ليفعل هذا.

١٥. وقوله: «مثل العدد»، لم يقل مثل المتعدّد[٤]، على أنّة ترك للكم شيئًا آخر، بل على جهة ما تساق الأشخاص ليفهم بها المعنى الكلّي.

١٦. ثمّ قال: «والحروف منها مصوّت [ومنها] / غير المصوّت[٥]. فالمصوّت س ١٤ ب مثل الألف والواو والياء، ومثل الفتحة والضمّة والكسرة. فمثّل هنا على غير المعنى المتقدّم. وذلك أنّ هذه كلّها تعجم وتمال. وبيّن هذين، وهو الأشهر فيها بالإضافة إلى الاستعمال.

١٧. وقوله: «فالمقطع الممدود هو الذي مصوّته ممدود، مثلًا لا أو لو أو لى». إنّما قال / أيضًا مثل لا، لأنّ هذه ليست هي التي تقدّر بها، لأنّها أصناف، منها ما يمكن فيه الحركة، تمكينًا أطول وأقصر، فيختلف. (وإنّ ذلك ما فيه حركة وساكن يكون في موضع ولا يكون ذلك بعينه في آخر)[٦]. ويتبيّن ذلك في العروض، فإنّ قولنا: «الخير كلّ الخير في ذي الدين» موزون، ولو وضعنا عوض الدين الحلم. لما اتّزن.

---

(١) ك: لجنس من أجل أنّها كليّات المشار إليه ومن أجل أنّة في المقولة أيضًا مشترط.
(٢) راجع «المقولات»، ص ١٧١.
(٣) إشارة إلى قول الفارابي: «والكلّي ما شأنه أن يتشبّه به اثنان أو أكثر»، «إيساغوجي»، ص ١١٩.
(٤) أضيف في ك: هنا.
(٥) في «المقولات»: مصوّت.
(٦) ك: ولذلك نجد حركة وساكنًا يقدّر به في موضع، ولا يكون ذلك اللفظ بعينه في آخر.

١٨. وقوله: «واكمل المقاطع تقديرًا[١] هي المقاطع الممدودة وما جرى مجراها، والمقصورة تقدّر بها الألفاظ، إلّا أنّ التقدير بها تقدير مخروم ناقص». فجهة كمال تقدير المقطع الممدود هو أنّ لفظة ما يقدّر بها ما يساويها أو يقدّر بها أيضًا ما يساوي لفظ الميم فيها، وهو المقطع المقصور، والمقصور لا يقدّر إلّا بنفسه. وأيضًا فإنّ الألفاظ والأقاويل أكثر ما توجد مؤلّفة ممّا فيه حركة وساكن. وأمّا ما تتوالى فيه الحركات فيها فيكاد أن لا يوجد. [والحركة المفردة لا توجد من الحيوان إلّا في غير الناطق، مثل ما نسمع من الطيور، فإنّا نسمع في أصواتها ذلك. وقد يظنّ بالساكن أنّه مثل المتحرّك في أنّ مع الحرف شيئًا آخر، وليس كذلك، فإنّ قولنا: (أ ب) ليس الساكن هنا شيئًا غير نهاية الباء. وأمّا قولنا: با أو بو أو بي، فإنّ < مع > الحرف شيئًا آخر. والحرف بالحقيقة هو الذي يوجد أبدًا في اللفظ مع اختلاف هذه اللواحق].

١٩. وقوله: «الكمّ منه متّصل ومنه منفصل. فالمتّصل هو كلّ ما أمكن أن يفرض في وسطه حدّ ونهاية يلتئم عندها جزاءه اللذان عن جانبي الحدّ المفروض». ساق حدًّا ونهاية لتأكيد البيان. فإنّه لما كان معنى خفيًّا، وكانت هاتان اللفظتان دلالتهما على هذا المعنى بجهة مختلفة ساقهما معًا، حتّى يكون الذي[٢] يُفهم من الواحدة المعنى على التمام يفهمه[٣]. والمتّصل والمنفصل وما قوامه من أجزاء وما ليس قوامه من أجزاء، هي كلّها فصول، فذكر أوّلًا الأجناس العالية ثمّ ذكر فصولها، فلمّا فرغ من ذلك أخذ الجنس العاليّ وقرن إليه من هذه الفصول، فجاءت من ذلك الأجناس المتوسّطة. [ولمّا كانت ماهيّة الألفاظ، من حيث هي ألفاظ، في النطق، والنطق في الزمان، قدّرت بزمان، لأنّ هذا هو اللاحق من جهّة ما بينهما. فلذلك حدّها أبو نصر بهذه الجهة. وقد تقدّر بنحو آخر، وهو / العدد، مثل ما يقول النحوي في لفظ إنّه رباعي وإنّه خماسيّ]. وقوله: «ممّا ليس كمًّا بذاته»، وقوله: «والثقل أيضًا شائع بأسره في كلّيّة الجسم، ويتفاضل بتفاضل الأجسام التي من نوع كلّ واحد، وكذلك س ١٥ أ

(١) في «المقولات»: تقديرًا للألفاظ.

(٢) ك: الذي لم.

(٣) ك: يفهمه من الأخرَى.

الخفّة. ولأجل هذا يستعمل الثقل في التقدير، فيقدّر به كثير من الأجسام»[1].
أشار بقوله: «ولأجل هذا» إلى شيع الثقل في الجسم، فإنّه هو العلّة في أن يقدّر بالثقل. وقوله: «وتتفاضل بتفاضل الأجسام»، مثال ذلك أنّ جسمين من حديد، إذا كان مساحة أحدهما أكبر من مساحة الآخر، فإنّ الذي يكون في الأكبر من الثقل أكثر، وفي الأصغر أقلّ. وتارّة تقدّر المساحة[2] بالثقل وتارّة يقدّر الثقل بالمساحة، فنقول فيما فيه أربعون ربعًا وفيما فيه عشرة أرباع أنّ هذا ربع هذا، فقد قدّرناه بالثقل. ونقول فيما طوله أربعون باعًا وفيما طوله عشرة أذرع، أنّ هذا فيه من الثقل ربع ما في هذا. كما نقدّر في المسافة الحركة بالزمان والزمان بالحركة. فإنّا نقول إنّ في طريق فلانة يومًا وفيه ستّون ميلاً.

٢٠. وقوله: «فالأجسام تتفاضل بتفاضل أمكنتها وتتساوى بتساويها» فيه إشكال، وذلك أنّ تغيّر الباء يختلف. فإنّا نقول إنّ فلانًا يبطش بيده، فهذا على معنى الآلة، وكذلك الفلك يفعل فعله بكواكبه على أنّ الكواكب / آلة له. ك ١٩٣ ب ونقول فيه إنّه إن يفعل فعله بصورته. فهذا على معنى أنّه سبب لفعلها. ونقول إنّ الأبيض ابيّض بالبياض، فيكون هذا معنى ثالثًا. فقوله تتفاضل بتفاضل أمكنتها هو على حدّ البيض يبيضّ بالبياض، أي تفاضلها اللاحق لها هو تفاضل أمكنتها، لا أنّها هي تعرف في أنفسها ميلاً من الكثرة إلى القلّة. فقد ظنّ قوم أنّ أبا نصر غلط، وذلك أنّهم وجدوا مواضع متساوية، ومتمكّناتها مختلفة في الصغر والكبر، فجهلوا[3].

٢١. قوله: «والكلّي ما شأنه أن يتشابه به اثنان»[4]. فمعنى ما شأنه[5] ما هو مستعدّ أن يتشابه به اثنان. والاستعداد هو الكلّي، لا التشابه. فإنّه إذا أخذ هذا المستعدّ، وهو ما يتشابه به فيه اثنان، فخرج ممّا بالقوّة إلى الفعل، فليس هو

(١) «المقولات»، ص ١٧٥ـ ٧٦.
(٢) ك: الجسم.
(٣) أضيف في ك.
(٤) «إيساغوجي»، ص ١١٩، وقد جاء في هذا الموضع: ما يتشبّه... وهو غلط.
(٥) شأنه هو.

حينئذ كليًّا، بالإضافة إلى الذي لحظ التشابه، وإنّما يكون أخذ المعاني الخمسة التي هي الجنس والنوع وسائر تلك الخمسة. لأنّة إذا لحظ من حيث هو متشابه به، فهو حينئذ محمول بأحد وجوه حمل الخمسة، بل لا يوجد محمولاً إلاّ من حيث هو طبيعة[١]. وبهذه الجهّة يكون الحيوان محمولاً، كما في قولنا: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان جسم. فإنّ الحيوان ليس محمولاً على الإنسان بما هو جنس، بل بما هو كلّي. وإذا أخذ من حيث هو كلّي انطوى فيه الشخص، لأنّ موضوعه بالقوّة، فهو محمول بماهيّة ذلك الاستعداد الذي هو مرادف لمعنى ما بالقوّة، ويقع في كونه محمولاً بالقوّة موضوعه. ومعنى كون الموضوع بالقوّة هو أنّة ليس معيّنًا[٢]. وذلك إن قلنا: كلّ إنسان حيوان وكلّ حيوان جسم، إنّما معناه أيّ شيء اتّصف بأنة حيوان اتّصف بأنّة جسم. فبيّن أنّ الموضوع لم يصرّح به، وإنّما يصرّح به في النتيجة. فإنّة إذا قلنا في النتيجة: فكل إنسان جسم، فإنّة رجع ما كان منطويًا بالقوّة في المقدّمة الكبرى مصرّحًا به باسمه، وهو الإنسان. ولذلك قد يسأل سائل فيقول: إنّ كلّ إنسان قد انطوى في المقدّمة الكبرى، فقد علمناه عندما حكمنا أنّ كلّ حيوان جسم، / وإن كان ليس كذلك، فمن أين نحكم أنّ كلّ إنسان جسم؟ فالجواب أنّة في المقدّمة الكبرى بالقوّة وفي النتيجة بالفعل. س ١٥ ب

٢٢. قوله في الكيفيّة: «هي بالجملة الهيئات التي بها يقال في الأشخاص كيف هي». قال بالجملة. لأنّة لم يقصد التلخيص، وجمع الهيئات ليدلّ على اختلاف المعاني التي يدلّ عليها بلفظ هيئة، وليكون موازيًا لقوله الأشخاص. ثمّ قال بعد: إنّ الكيفيّة تنقسم إلى أجناس أربعة متوسّطة. ثمّ عدّها بما يوهم أنّها سبع[٣]. وذلك أنّة قال: **الملكة والحال وما[٤] يقال بقوّة طبيعيّة ولا قوّة طبيعيّة، والثالث الكيفيّة الانفعاليّة والانفعالات، والرابع الكيفيّة[٥] التي هي في الكمّيّة،**

(١) ساقطة في ك.
(٢) ساقطة في ك.
(٣) ك: ثمانية.
(٤) في «المقولات»: والثاني ما يقال...
(٥) ساقطة في س.

بما هي كمّيّة، مثل الاستقامة والانحناء في الخطّ. فإنّما ساق الثلاثة[1] الأجناس بلفظتين لفظتين، لأنّ تينك اللفظتين هي الدالّة (كذا) على نوعين لكلّ واحد من الأجناس، وليس لواحد من الأجناس اسم يدلّ عليه، وساق نوعيه عوض جنسه.

٢٣. وقوله: «في الكميّة[2] بما هي كمّيّة»، معنى ذلك أنّ هذه الأشياء لا يمكن أن توجد موضوعاتها بدونها، فإنّ الخطّ لا بدّ له أن يكون مستقيمًا أو منحنيًا أو سائر تلك الأوصاف. وكذلك قوله في المتنفّس بما هو متنفّس، وهو يعني الصحّة والمرض. فإنّه لا يمكن أن يوجد متنفّس خلوا من هاتين الهيئتين. ك ١٩٤ أ

٢٤. وقوله: «والكيفيّة[3] الانفعاليّة / ضربان: ضرب في الجسم، وهو المحسوسات مثل الألوان والطعوم وسائر ما ذكر، وضرب في النفس، وهو عوارض النفس الطبيعيّة مثل الغضب والرحمة والخوف وأشباه ذلك. فما كان من هذه جميعًا سريع الزوال سمّي انفعالاً، وما كان منها متمكنًا بطيء الزوال أو غير زائل أصلًا سمّي باسم جنسه، وهو الكيفيّة الانفعاليّة»[4]. وقد كان قال في الملكة والحال إنّها كلّ هيئة في النفس، فتوهم أنّ الانفعال هي الحال. والذي أراد بالملكة والحال هي القوى والأخلاق التي بها يقال في الإنسان إنهّ غضوب، والتي هي في الانفعال هي التي بها يقال في الإنسان إنهّ غاضب. فالأوّل هو الذي فيه قوّة الغضب، سواء كان غاضبًا بالفعل أم لا، والآخر قد يكون غاضبًا، فيزول الحدّ. وقد يكون دائمًا على إنسان أو لآخر، لا بقوّة طبيعيّة فيه.

٢٥. ثمّ قال: «والجنس الرابع الكيفيّات التي توجد في أنواع الكمّيّة، بما هي كمّيّة، مثلًا الاستقامة والانحناء، إلى سائر ما مثل به، والشكل وأنواعه، مثل الدائرة والمثلّث والمربّع وغيرها التي هي في البسائط، والخلقة، وهي شكل ما، وهي التي توجد في بسيط جسم المتنفّس، وكذلك الزوج / والفرد[5]، فإنّها س ١٦ أ

(١) كذا في س وك.
(٢) س: الكيفيّة.
(٣) ك: والكيفيّات.
(٤) «المقولات»، ص ١٧٧.
(٥) أضيف في ك: في العدد، كما في «المقولات» ص ١٧٨.

أيضًا تحت هذا الجنس». ثمَّ قال: «وقد يتشكّك في الخشونة والملاسة، هل هما تحت هذا الجنس من الكيفيّة أو تحت الوضع»[1]، إلى سائر ما ذكره في هذا الفصل. وهو لم يتشكّك في هذا، وإنّما قاله لأنّ قصده أن يأخذ المقولات بأشهر معانيها، ووجد هو في المشهور أنّ الخشونة والملاسة تقال على معنيين، فذكرهما بالمعنيين اللذين تستعمل عليهما اللفظة، ثم لخّص المعنيين، فأيّهما أراد المريد منهما دخل تحت المقولة التي تختصّ به، لكنّه خصّ بالشكل في قوله الكرة والخلقة وبالوضع السطوح.

٢٦. فلقائل أن يعترض في هذا فيقول: لأيّ شيء خصّ السطح بالوضع، والكرة بالشكل؟ [وتبيينه أنّه إنّما فعل ذلك لأنّ كرة العالم، التي هي كرة في نفسها، لا وضع لها، إذ لم تكن في مكان. فلمّا أخذ الكرة المركّبة فقد أنزلها وهي محاكية لتلك لجهة ما، لم يأخذها في الوضع، كما لا يلحق تلك وضع، وأخذها بما هو أقرب بالعرض أن يكون في كرة العالم، وهو الشكل]. فيقال إنّ الكرة، بما هي كرة، ليس لها أجزاء محدودة تكون في سطوح محدودة. وهذا هو معنى الوضع، فإنّ الكرة بذاتها ليس لها فوق ولا أسفل، لأنّ الفوق والأسفل إنّما يكون أبدًا موجودًا لخطّ مستقيم[2]، أو تتخيّله بأن تفرضه في الشيء. والمسطّح، خشن وأملس[3]، هو في الوضع بما هو وأجزاؤه محدودة[4] والسطوح التي تكون فيها محدودة. والتكاثف والتخلخل في الاشتراك مثل الخشونة والملاسة.

٢٧. إشترط في الخاصّة أن تكون لنوع ما وحده، ولم يشترط ذلك في العرض. أمّا بحسب أنّ غرضه في «إيساغوجي» أن يكون نافعًا في استنباط أجناس المقولات وأنواعها، فإنّه لما كان الفصل في كثير من الأمور خفيًا، وكان مختلفًا فيه: هل يحمل على نوع واحد أو أكثر؟ جعل الخاصّة بهذا النحو، ليكون متى

---

(١) «المقولات»، ص ١٧٨.
(٢) ك: بوجود الخطّ المستقيم.
(٣) ساقطة في ك.
(٤) يبدو أنّ هذه العبارة مضطربة في ك.

جهلنا أو خفي علينا فصل شيء منها أخذنا الخاصّة التي هي أظهر عوضها.

٢٨. وأمّا بحسب قصد فرفوريوس، فيكون هذا (و) زائدًا، لأنّه يوجد فرق بين الحدّ والرسم، فإنّ الخاصّة للرسم والفصل للحدّ. [فإذا قلنا: الذي من شأنه أن يكون مميّزًا فهو مضاف، فإنّ التمييز والإضافة عرضان حملا على الذي من شأنه. وإذا قلنا: الذي هو مميّز فهو مضاف، فإنّ المضاف جنس محمول عليه الذي من شأنه. وإذا قلنا: الذي هو مميّز فهو مضاف، فإنّ المضاف جنس محمول عليه].

٢٩. قوله[1]: «والفصل هو الكلّي المفرد الذي به يتميّز كلّ نوع من الأنواع القسيمة عن غيره»[2]، ليس معنى الفصل هاهنا الشيء الذي من شأنه أن يكون/ فصلًا، لأنّ ذلك لا يصدق عليه أن يتميز به كلّ نوع من الأنواع القسيمة، بل معنى الفصل هنا الفصيلة من حيث هي في موضوع. فشكله شكل مثال أوّل ومعناه معنى المشتقّ. ك ١٩٤

٣٠. قوله في مقولة المضاف: «ومن خواصّها أنّ أحد / المضافين إذا عرّف على التحصيل عرّف قرينه الذي يضاف إليه أيضًا على التحصيل ضرورة. ومعنى ذلك أنّ الموضوعين للإضافة قد يكونان نوعين من أنواع سائر المقولات، وقد يكونان شخصين. فإذا كانا نوعين، كان الذي يلحقهما أيضًا نوعًا من أنواع الإضافة، ومتى كانا شخصين لحقهما أيضًا شخص من أشخاص الإضافة»، مثل مركوب زيد، فإنّ مركوب لفظ لجنس الإضافة التي لحقت مثلًا فرس زيد، وليس للفرس اسم يدلّ على شخص إضافته. ومثال ذلك[3] من الأمرين اللذين تقال ماهيّة كلّ واحد منهما بالقياس إلى الآخر، لا من حيث هما مضافان. فإنّ قولنا فرس زيد ونحوه، فما كان مثل هذا فهو الذي لا يعرف مضافه على التحصيل[4]، مثل س ١٦ ب

(١) ك: وقول أبي نصر.
(٢) في «إيساغوجي»، ص ١٢١: «كلّ واحد من الأنواع القسيمة في جوهره عن النوع المشارك له في جنسه». وفي ك: ... القسيمة في جوهره عن غيره.
(٣) ك: المثال.
(٤) أضيف في ك بعد التحصيل: عالم يعرف هو على التحصيل.

الإضافة بالعلم والمعلوم، ولم يمثّل بالعالم، لأنّ موضوع[1] الإضافة إنّما هو[2] معقول الشيء، والشيء هو المعلوم، والنسبة يقال لها علم. فلفظة العلم تقال باشتراك على النسبة [والنسبة هي التصوّر والتصديق]، وعلى موضوع النسبة، وهو المعقول الذي يسمّى أيضًا علمًا، وهو المعقول في أنة موضوع للإضافة بمنزلة زيد الذي هو موضوع الأبوة والبنوة[3]، [والعالم موضوع لموضوع الإضافة]. والتي لجنسها اسم من حيث هي مضافة، وليس لأنواعها اسم من حيث لها نوع تلك الإضافة، هي مثل الأسطقس، فإنة بمعنى المبدأ، وهو من المضاف، والنار والهواء وسائرها، فليس لها أسماء من حيث هي مضافة.

٣١. [الشيء الذي إليه تكون الإضافة معادلة هو الشيء الذي إذا وجد وجدت تلك الأضافة، وإذا ارتفع ارتفعت الإضافة لا محالة. وهذا الشيء يجعل المضاف مساويًا للمضاف إليه. وأمّا الشيء الذي إذا وجد وجدت تلك الإضافة، وإذا ارتفع لم ترتفع تلك الإضافة، فذلك الشيء يجعل المضاف إليه أخصّ من المضاف. والشيء الذي إذا ارتفع ارتفعت تلك الإضافة، وإذا وجد لم يلزم ضرورة أن توجد الإضافة، فذلك الشيء يجعل المضاف إليه أعمّ من المضاف، وهو أن تكون الإضافة إليها غير معادلة].

٣٢. قوله في الوضع: «والوضع هو أن تكون أجزاء الجسم المحدودة محاذية لأجزاء محدودة من المكان الذي هو فيه أو منطبقة عليها. وذلك يوجد لكلّ جسم، لأنّ كلّ جسم، فله أين على وضع ما». قوله: المحدودة في أجزاء الجسم، لم يرد المحدودة في أنفسها، مثل الذي يوجد في الأجسام غير المتشابهة الأجزاء، بل أخذ المحدودة هنا على ما هو محدود بالطبع والوضع، ولذلك قال: «وذلك يوجد لكلّ جسم». والأجسام المتشابهة الأجزاء قد يكون لها وضع لا من حيث هي متشابهة، لأنّها ليست ذوات أجزاء محدودة، ولذلك يقبل شيء هيآت، بل بما يلحق أجزاءها بالصناعة والتحديد، فإنّ المقصّ، بما هو حديد،

(١) في ك و س: موضوعي.
(٢) في س: هي.
(٣) هذه العبارة مضطربة في ك.

/ فلا وضع له، ومن حيث هو مقصّ ولأجزائه سطوح مصنوعة، بعضها فوق وبعضها أسفل، فله وضع، لكنّه وضع بالوضع. والمتشابهة وغير المتشابهة تستويان في الوضع الذي لهما، من حيث هما جزء من أجزاء العالم[1]. وهذا الوضع الذي لجزء من جزئين هو من المقولة، وهذا هو أحد الفصول المأخوذة للكمّ. [وقد يكون لها وضع في أنفسها. وذلك يلحق ما هو غير متشابه الأجزاء، وهذا هو في المقولة أيضًا. والذي له وضع بالإضافة هو أيضًا خارج عن المقولة. والفرق بينه وبين الأوّل أنّه مأخوذ من حيث ليس جزءًا من شيء]، وقد يكون لها وضع بالإضافة إلى غيرها.

٣٣. المحاذاة في الوضع لاحق لجزء الوضع[2] كالذاتي فيه، والإحاطة من انية المكان. والإضافة كثيرًا ما تلحق المقولات، فبعضها / على أنّها فصول وبعضها على أنّها كالأعراض الذاتيّة لها. ك ١٩٥

٣٤. [عدم الجوهر هو داخل في الجوهر وعدم الكيف في الكيف، وكذلك سائرها. ألا ترى أنّا نقول: الجسم متغذٍّ وغير متغذٍّ؟ وبهذه الجهة قال، في مقولة الكيف: «والأملس توجد أجزاؤه التي على سطحه كلّها متساوية، فيكون وضعها جميعًا في سطح واحد». فإنّ السطح، وبالجملة ما ليس له أجزاء محدودة، ليس لها وضع، فأخذ عدم الوضع فيه وهو أملس، وأجزاء مجزّأة وهو خشن، فإنّ السطح متى كان خشنًا كان بالخشونة في الوضع. ولا نتخيّل بالجملة في شيء أنّة جزء منه فوق وجزء أسفل، ألا بأن يكون الخطّ المستقيم بالوضع أو بالطبع. والكرة، من حيث هي كرة، فلا خطّ مستقيم فيها بالطبع، لذلك ليس لأجزائها فوق ولا أسفل، اللهمّ إلّا من حيث هي جزء من أجزاء العالم.

وقولنا: المصوّر ممّا يكون في مقولة المضاف وفي مقولة أن يفعل، فدخوله في المضاف من حيث نأخذ المصوّر قد كمل فعله أو من حيث هو بالقوّة متخيّل

(١) أضيف في ك: ومعنى ذلك أنّ العالم كلّه مؤلّف من أجزاء هذه بعضها، فكما أنّ لكلّ جزء من الجسم، مثل القدوم، وضعًا من حيث هو جزء، فكذلك الأجسام من حيث هي جزء من العالم.

(٢) ك تضيف: هو.

لذلك. وأمّا الجهَة التي بها يدخل في مقولة أن ينفعل فأن نلحظ المصوّر وهو ذا يصوّر، أو بالقوّة بهذه الجهَة].

معنى استناد الكليّات إلى أشخاصها أنّ الكليّات قوامها بالأشخاص. [قوله في «الفصول»: «الشيء قد يوجد في أمر ما أو به»[1]، معنى فيوجد يحمل، وهو الرابط]. وقوله في آخر مقولة أن يفعل: «وبهاتين النسبتين تصير منطقيّة»، يعني نسبتها إلى الأشخاص ونسبتها إلى الألفاظ، لم يرد أنّ بمجموع هاتين النسبتين تصير منطقيّة، بل متى أخذت بكلّ واحدة منهما صارت منطقيّة.

٣٥. وقوله: «وكذلك متى أخذت على أنّ بعضها أعمّ من بعض وبعضها أخصّ، أو أخذت محمولة أو موضوعة، أو أخذت من حيث بعضها معرف لبعض أحد أنحاء التعريفات / التي ذكرناها، وهو تعريف ما هو الشيء أو أيّ شيء هو، كانت منطقيّة»[2]. فقوله: «أو أخذت موضوعة أو محمولة» يخيّل أنّ هذا القسم هو المراد بقوله: «وكذلك متى أخذت على أنّ بعضها أعمّ وبعضها أخصّ»، فإنّ هذا إنّما يكون وهي محمولة. والفرق أن أخذها من حيث هي محمولة أو موضوعة لا بدّ فيها من الألفاظ. وأمّا إذا أخذت من حيث بعضها أعمّ وبعضها أخصّ، فليس تحتاج أن تكون الألفاظ داخلة في ماهيّة هذا القسم. س ١٧ ب

٣٦. /لواحق المقولات ليست فوقها حتّى تكون كالأجناس لها ولا تحتها حتّى تكون كالأنواع لها[3]، بل هي معها وتابعة لها. فما كان في المشهور ذاتًا أو جزء ذات لم يعدّ في اللواحق، مثل الموجود والشيء والأمر والواحد، فإنّها يظنّ أنّها ذات الشيء، فلأجل هذا لم يجعل في اللواحق ولا كان جنسًا عاليًا لها، لأنّه لا يؤخذ في جواب ما هو، وما اتّفق أن لم يكن مشهورًا أو كان في رتبة اللواحق لم يذكر معها، مثل ما بالقوّة وما بالفعل والجنس[4]. ك ١٩٢ أ

٣٧. [فأمّا الحركة فهي في الأشهر مع الكمّ أو من الكمّ. والكثير والقليل

---

(١) «الفصول»، ص ٢٦٧.
(٢) «المقولات»، ص ٢٦.
(٣) ك: فتكون كأنواعها.
(٤) وردت هذه الفقرة مكرّرة في س ١٣ ب.

والطويل، إن أخذت من حيث يكثر الموضوع في نفسه أو يقلّ، فهي في الكمّ. < والطويل > إن أخذ بالإضافة إلى غيره، فهو في المضاف. والطويل من الأسماء المشتقّة على غير معاني مثالاتها الأوّل، فإنّ الطول إنّما هو امتداد لا من حيث يضاف ذلك الامتداد إلى آخر. وأمّا الطويل، فإنّما هو من حيث له إضافة، وإنّما لم يشتقّ من الطول اسم بمعناه، لأنّه بين المعاني التي يظنّ أنّه جزء ماهيّة لا يفارق الجسم الذي هو له، فاشتقّ المعنى الذي ينتقل، وهو أنّه طويل بالإضافة إلى شيء وصغير بالإضافة إلى آخر. واللون، فلمّا كان ممّا لم يظنّ أنّه كذلك، جعل له اسم من حيث اللون في موضوع فقط، ويستعمل بمعنى الإضافة متى احتيج إليه]. ولمّا كانت الحركة في الأشهر مع الكمّ أو من الكمّ، ذكرها في الكمّ ولم يجعلها في اللواحق.

٣٨. ثمّ إنّه ينبغي أن تعلم أنّ هذه المعاني التي وضعت لواحق لها ألفاظ مشتركة، كالمتقابلات والمتقدّم والمتأخّر ومعًا واللوازم. فإنّ في هذه كلّها ما يتبيّن أنّه لاحق بما يكون للذهن[١] عمل، كما بيّن بعد. ومنها ما توجد فيها شروط المقولات، فتكون أحدها أو تحتها، مثل الإضافة، فإنّها مقولة وليست لاحقًا. وكذلك التلازم، فإنّ فيه ما يكون تحت المضاف، وهو التلازم الموجود بين الشخصين خارج الذهن، فإنّ من شروط ما هو لاحق أن يكون لأكثر من مقولة واحدة، وذلك بيّن أولًا بالتصفّح، وأن تكون موضوعاته كلّيّة. فالتلازم إذن يقال باشتراك على النسبة التي بين الشخصين خارج الذهن، وعلى اللواحق[٢] للكلّيّات في الذهن. وكذلك المتقابلات والمتقدّم والمتأخّر ومعًا، فإنّه من البين أنّ معًا في المكان لا تلحق المقولات، ولا في الآن. وكذلك كثير[٣] من المتقدّم والمتأخّر. ولكن لما كان معًا والمتقدّم في المشهور أنّه معنى أو معنيان وكانت في الحقيقة معاني متباينة، ساقه مجملًا على ما في المشهور / ، فقال القول في معنى معًا. ثمّ إنّ معانيها لما كانت متباينة، لم يمكن أن تأتي بحدّ يعمّها، بل تسوق

س ١٨ أ

(١) أضيف في ك: فيها.
(٢) ك: اللاحق.
(٣) أضيف في ك: عامان.

الضرورة إلى ذكر معانيها المشهورة معنى معنى. ثمّ إنّه يسوقها في موضوعات متباينة، ليكون المعنى أوضح فيها، [فإذا تلخّصت، أخذ منها ما يظهر أنّه لاحق وترك الآخر]، فتبيّن معنى معًا بالاجمال، فنظرنا[١] فما لحق منه أكثر من مقولة واحدة كان لاحقًا. وهو في ذكره اللواحق لم يقصد[٢] أن يتكلّم فيها من حيث هي لواحق، بل تكلّم في الأشياء التي عرض لها أن كانت لواحق، ولذلك ذكر أكثرها.

٣٩. ثمّ إنّه ينبغي أن تعلم أنّ معنى[٣] معًا منوّنًا[٤] اسم، وليس يرادفه معنى مع، فإنّ هذه لا تكون محمولة. وإنّما تكلّم هنا في التي تكون محمولة، وهي معًا بالتنوين[٥]. والمتقابلات واللوازم والمتقدّم ومعًا تقال باشتراك على ما هو لاحق، من حيث هو لاحق، وتقال على ما هو تحت مقولة ما، كالعبد والمولى، فإنّهما متقابلان، وهما تحت مقولة الإضافة، وليستا لاحقتين. ثمّ إنّ الذي يكون من المتقابلات لاحقًا هو أيضًا مشترك، لأنّه نسبة وتختلف باختلاف الموضوع، لأنّ معًا مثلًا التي تلحق مقولة أن يفعل[٦] / هي[٧] التي تلحق غيرها لاختلاف ك ١٩٢ ب موضوعاتها. ولما كان الحمل والوضع من المعاني المشهورة، ولم تكن مقولة بل[٨] كانت مع المقولات، ذكرها.

٤٠. وأمّا الجنس والنوع وسائر تلك. فإنّها من لواحق المقولات، ولكنّها ممّا لا يعرف إلّا بنظر، فلذلك لم يذكرها. وأيضًا فإنّها لو كانت من جنس تلك المشهورة، لكانت منطوية في المحمول والموضوع، فكان يكتفي بذكرها عن ذكر تلك.

---

(١) في ك: فإذا تبيّن... نظرنا.
(٢) في ك: يتصوّر.
(٣) ساقطة في ك.
(٤) ك: منوّنة.
(٥) ك: بلا تنوين.
(٦) أضيف في ك: وأن ينفعل.
(٧) أضيف في ك: غير.
(٨) ساقطة في ك.

٤١. / واللواحق ضربان، فضرب هو لها من حيث هي أجزاء قضايا حمليّة، ك ١٩٥ أ وذلك الضرب هو كونها أجناسًا وأنواعًا وسائر تلك، والضرب الآخر، وهي المتقابلات واللوازم. فالمتقابلات تكون منها أجزاء قضايا شرطيّة منفصلة. [وبهذه الجهّة تكون المتقابلات متغايرة، وهو أن نأخذها جزء قضيّة]، واللوازم تكون لها أجزاء قضايا شرطيّة متّصلة.

٤٢. المتقابلات كلّها[١] من حيث هي متقابلات، فهي إمّا أن تكون ممّا يعقله الذهن جملة أو يحدث فيها تمامات، بأن تكون أمورًا ذهنيّة هي لواحق، وإلّا فكانت تكون مقولات أو تحتها. فالمضافات لّما لم يكن لها اسم من حيث لحقها هذا التقابل، أخذها في اللواحق بأسمائها، من حيث هي مقولة ما. وبالجملة فإنّ التقابل إنّما يلحق الكليّات التي في الذهن. فأمّا إذا أخذت من حيث هي موجودة في أشياء[٢] جزئيّة، فإنّها داخلة تحت مقولة وليست متقابلات، [مثال ذلك المضافات، فإنّها إذا أخذت بهذه النسبة التي هي جزء المتقابلات، من حيث هي نسبة بين زيد وعمرو، ومن حيث هما أب وابن، كانا في المضاف. ومتى أخذ معنى المضافين بالإطلاق]، ومن حيث يحمل عليهما أحد المتقابلات، فهي متقابلات. وهذا المعنى يعمّ بالجملة جميع ما هو لاحق للمقولات.

٤٣. والضدّان هما ممّا[٣] يحدث الذهن فيها، من حيث هما ضدّان، تمامات. وذلك أنّ الضدّين هما الشيئان اللذان يقترن بوجود كلّ واحد منهما عدم الآخر[٤]. مثال ذلك البياض، فإنّه إذا وجد في موضوع ما لم يمكن أن يوجد / السواد الذي يضاده معه في ذلك الموضوع ولا في غيره. فإنّ السواد الموجود في س ١٨ ب موضوع آخر، ليس هو المضاد لذلك[٥] الذي في ذلك الموضوع. فإذن الضدّان ليس هما خارج الذهن موجودين، بل أحدهما، فإذن الذهن أفاده التمام الذي هو

(١) ساقطة في ك.
(٢) ك: في أشخاص وقد سقطت جزئيّة.
(٣) أضيفت في ك.
(٤) أضيف في ك: أوّلًا.
(٥) أضيف في ك: البياض.

بهما ضدّان. ومعنى قولنا أوّلاً أنّ البياض مثلاً قد يتبعه النصوع، والنصوع يلحقه عدم السواد لكن ثانيًا. [واشتراطه في المتقابلات من جهة واحدة، إنّما اشتراطه من جهة المضاف المشار إليه في كلّ قياس، وإن لم يصحّ القياس، كعنقاء مغرب ونحوه لعدم المشار إليه].

٤٤. وقول أبي نصر: «والمتضادّان هما اللذان البعد بينهما في الوجود غاية البعد»[١]. [فصلها بقوله: غاية البعد من أوساطها، وذلك أنّ بعد الأبيض من الأسود أكثر من بعده من الأحمر. ثمّ قال]: «وكلّ واحد منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين، وهما تحت جنس واحد، والقابل لهما موضوع واحد بعينه». كما قال: «إنّ[٢] البعد بينهما في الوجود غاية البعد»، وهذا القول ١٩٥ ب ممّا يفرّقه / عن المسافة، أردف ذلك بقوله: «وكلّ واحد منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين»، ليؤكّد أنّه لم يرد بذلك البعد بعد المسافة. وقوله: «وهما تحت جنس واحد»، يحتمل أن يؤخذ هذا القول معرّفًا، ويحتمل أن يؤخذ مميّزًا. معنى معرّف[٣] أنّه كذلك يوجد في نفسه، متى استقرىء لا بالإضافة إلى ما سواه. وقد يكون مميّزًا لجهة[٤]، وهو أن ما يقال فيه بارد، فليس يقال فيه إنّه فوق، فيصدق على هذين أنّ بعدهما غاية البعد وسائر[٥] القول: «لكن ليس هما تحت جنس واحد». [وأراد بعينه، لأنّه قد يكون جزء الموضوع مثلاً أبيض وجزء آخر منه أسود (و) مثل ما يكون جزء القرن أبيض وجزء آخر أسود، ولكنّ الموضوع للسواد ليس هو بعينه الموضوع للبياض. وإن قيل في الموضوع بالجملة إنّه واحد فيجوز. فقوله من هذا، وإن كان لا يخلو هذا من موضوعات الأضداد كلّها، لكن بعينه يصدق على الكلّ].

٤٥. وقوله: «والقابل لهما موضوع واحد»، فصل المتضادّين بهذا من أشياء

---

(١) أضيف في ك: وكلّ واحد منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين، وهما تحت جنس واحد، والقابل لهما موضوع واحد بعينه. قارن «المقولات»، ص ٢٧.
(٢) ك: لمّا أن قال.
(٣) ك: معرّفًا.
(٤) ك: مميّزًا بجهة.
(٥) ساقطة في ك.

يصدق عليها سائر ما ذكر قبل، مثل[1] الصهيل والغناء، فإنّهما تحت الصوت، لكن[2] البعد بينهما غاية البعد، وهما تحت جنس واحد، لكنّهما ليس القابل لهما موضوعًا واحدًا. ومعنى القابل لهما موضوع واحد أن يكون الكليّان اللذان هما مثل السواد والبياض قربهما من أن يكونا في الموضوع قربًا[3]، سواء في أنهّ ليس له واحد منهما بالطبع، حتّى أنهّ لو لم يصحّ أن يكون فيه الآخر، بل إن وجد إنسان ما أبيض أو ثوب ما أبيض، فليس الآخر الذي لم يوجد فيه بضروري ألّا يوجد فيه. ولذلك قد يمكن في بعض الموضوعات أن يكون فيه الآن أحدهما، ثمّ يخلفه ضدّه، ويكون الموضوع هو ذلك. فإن عورضنا بالثلاثة التي تلحق أفراسًا، ثمّ إنّ الاثنينيّة[4] إنّما يكون موضوعها غير ذلك، فنرى أنّ الموضوع الأوّل كأنهّ قد بطل، وأنّ موضوع الاثنينيّة[4] موضوع آخر، فالجواب/ س ١٩ أ أنّ موضوع الثلاثة لم يبطل وإنّما بطل العرض الذي لحقها، وهو معنى الثلاثة، وهو ذلك الاجتماع. فالتغيرّ الذي لحق الموضوع إذن، إنّما هو من جهّة الكثرة والقلّة، وإلّا فكان يلزم أن يعتقد[5] في الطفل، إذا كبر، أنّ الموضوع للطفولة والكهولة[6] مثلًا اثنان، بل الموضوع واحد، وإنّما اختلف بأنهّ أطول أو أقصر وغير ذلك، وموضوع الثلاثة في الحقيقة إنّما هو الطبيعة التي هي الفرس، من حيث هي في موضوعات. فالموضوع للثلاثة والأربعة والاثنين واحد أبدًا، وإنّما يعتورها كثرة الأشخاص وقلّتها.

٤٦. فالتضاد والتقابل والتلازم إنّما هو من[7] الكليّات التي في الذهن، وهي مع سائر ذلك لواحق لموضوعات المنطق التي هي المقولات. لكن قد نجد بعض ما عرض له أن كان لاحقًا جزءًا من صناعة المنطق، وهذه هي الفصول الخمسة

(١) أضيف في ك: أنّ.
(٢) ك: لكنّهما.
(٣) أضيف في ك: واحدًا.
(٤) ك: الاثنين.
(٥) ك: نقول.
(٦) ك: موضوع الطفولة والكهوليّة.
(٧) ك: بين.

الموضوعة أوّلاً. وما[1] لم يوضع هناك فهو لاحق وليس بجزء من صناعة المنطق[2]، مثل معًا والضدّين وسائرها. فإن عورضنا بوجود الضدّين في «كتاب العبارة»، وهذا الكتاب هو من المنطق، قلنا إنّ التضادّ المذكور هناك إنّما هو لاحق في الأقاويل، وهنا لاحق الكليّات[3] الموجودات.

٤٧. ثمّ إنّه ينبغي أن تعلم أنّ التلازم الذي هو خارج الذهن هو في الإضافة. وذلك أنّ شروطها موجودة فيه. وأمّا التلازم الذي هو معدود في اللواحق، فإنّما هو من الكليّات. والفرق بينهما أنّ الذي هو خارج / مثل الذبح والسكّين مثلًا، ووجود النهار وطلوع الشمس، فإنّ أحدهما في الوجود سبب الآخر[4]، فليس لهما انحياز. وأمّا في الذهن فإنّما نأخذهما من حيث هما معنيان كليّان منحازان، فليس يلحظ فيهما ما يلحقهما[5] في الوجود من أنّ أحدهما سبب الآخر. ك ١٩٦ أ

[وينبغي أن نتأمّل كلامه في المتقدّم والمتأخّر وفي معًا، فإنّ من معانيه ما تكون موضوعاتها الأشياء من خارج، فتلك تكون داخلة في المقولات، مثل معاني المكان الذي يقال على زيد وعمرو، فإنّ هذه هي داخلة في مقولة أين. وما كان من معانيها موضوعاتها الكليّات، فتلك هي اللوازم. وإنّما ذكر ما ليس بداخل في اللوازم في «المقولات» ليفهم المعنى الداخل في المقولات].

٤٨. الفرق بين المتلازمين اللذين لزومهما داخل في اللواحق وبين اللزوم في الوجود أنّ موضوعات اللوازم التي هي[6] لاحق هي الكليّات، وموضوعات تلك هي الأشخاص. وأيضًا، فإذا عقلنا المعنى الواحد عقلنا أنّه يلزمه آخر. وأمّا الذي خارج الذهن، فإنّه إذا وجد أحدهما وجد الآخر. وأيضًا، فإنّ التلازم

---

(١) ك: وأمّا ما.
(٢) ك: من الصناعة.
(٣) ك: للكليّات.
(٤) ك: للآخر.
(٥) ك: يلحظهما.
(٦) في ك: التلازم الذي هو.

الذي في الذهن هو ضروري، أي دائم، والذي خارج الذهن فليس كذلك، فإنّه ليس طلوع الشمس اليوم ووجود النهار اليوم أمر دائم، بل هو منقض لوقته، والذي يلحق الكليّات فليس كذلك.

٤٩. والمتعاندات هي المتقابلات، لكنّ الفرق بينهما أنّ المتعاندات إنّما هي متعاندات من حيث هي جزء قضيّة، فإنّا نقول هذا العدد إمّا زوج وإمّا فرد. فالتعاند إنّما يعرض للمتقابلات من حيث توجد أجزاء قضايا، والتقابل / هو ما يعرض للكليّات في الذهن. فإن احتيج إلى الموضوع لها، فإنّما نحتاجه عند السبار لها: هل هي متقابلات أم لا؟ وإلاّ فالبياض والسواد متقابلان، [سواء وجد الموضوع لهما أم لم يوجد]. فأمّا إذا أردنا أن نميّز[1] تقابلهما، فإنّا نأخذ موضوعًا ونرى أنّ البياض الذي لحقه لم يمكن أن يلحقه السواد الذي هو ضدّه في الوقت الذي فيه ذلك البياض، فيحتاج إذن الموضوع[2] لهما عند السبار لا عند التصوّر. س ١٩ ب

٥٠. قوله في آخر فصل معًا: «وأمّا في القول، فمثل الأنواع القسيمة التي رتّبتها من الجنس الذي عنه انقسمت رتبة واحدة بعينها»[3]. أراد هنا المعنى[4] المرتكز في النفس، لا القول الذي هو لفظ مركّب، لأنهّ لا يمكن بهذه الجهة أن يتصوّر فيها معنى معًا. وذلك أنّ النطق بالأنواع لا يمكن أن يكون معًا، حتّى يكون زمان النطق بالنوع الواحد هو زمان النطق بالآخر، وإنّما يتصوّر قربهما من الجنس [على السواء في النفس]. أخذ المثال في العدم والملكة والغنى والفقر، فإن كان الغنى هو أن يكون الإنسان ذا مال، وهو[5] متموّل، فالغنى إذن في المضاف، فكيف جعله في الملكة؟ لكنّ الغنى إنّما تتمّ ماهيّته بوجود المال لإنسان ما، وبأن تكون فيه قوّة يستعمله بها. وإلاّ، فإذا كان له مال ولم ينفقه، فغايته

(١) ك: نسبر.
(٢) ك: للموضوع.
(٣) «المقولات»، ص ٣٧.
(٤) أضيف في ك: بالقول.
(٥) ك: أو هو.

وغاية الفقير واحدة. فالغنى ما[1] هو بوجود المال من المضاف، وبتلك الجهة[2] من الملكة.

٢- الارتياض على «كتاب المقولات»

س ٢٨ أ

١. كلّ معنى تقدّم تؤخذ فيه معرّفة أوّلاً، فإنّ ذلك المعنى ليس موضوعًا، ولا يمكن لهذا المعنى الموضوع أن يكون أوّلاً قد عرف معرفة أنقص أو أكمل. وكلّ أمر أخذ فيه معرّفًا فإنّ ذلك الأخذ يسمّى محمولاً، كان أيجابًا أو سلبًا. وأحقّ ما يسمّى موضوعًا المعنى الذي لا يوجد معرّفًا لشيء، بل متى أخذ فإنّما يؤخذ موضوعًا، وهو شخص الجوهر. وكلّ أمر يعرّف ذلك بجهة من الجهات، فمرّة يكون موضوعًا ومرّة يكون محمولاً. والأشياء المعرّفة التي شأنها أن تكون في المعرّفة قد تكون معاني كليّة، وقد تكون أشخاصًا.

٢. والمعاني الكليّة المعرّفة ضربان: ضرب يخصّه أنة متى أخذ معرّفًا لموضوع، فإنّما يعرّف من موضوعه ذاته وجوهره، ولا يوجد ولا بجهة من الجهات يعرّف من الموضوع شيئًا خارجًا عن ذاته وجوهره، بل يكون متى أخذ معرّفًا فإنّما يعرّف ذات الموضوع وجوهره، وهذا هو كلّي الجوهر. والضرب الأوّل يخصّه أنة يعرّف ذلك من موضوعين، فيعرّف من أحد موضوعيه ذاته وجوهره، ويعرّف من الموضوع الآخر شيئًا خارجًا عن ذاته، فيكون جوهرًا لشيء وعرضًا لشيء آخر، / وهذا هو كلّي العرض. فالأوّل لمّا كان معرّفًا لجوهر الشيء أو ذاته فقط سمّي هذا جوهرًا كليًّا بإطلاق، ولمّا كان الضرب الثاني يعرّف من موضوع ما ذاته وجوهره، ومن موضوع آخر شيئًا آخر خارجًا عن ذاته، كان جوهرًا لذلك الذي يعرّف ذاته وجوهره، وعرضًا للموضوع الآخر، فلم يكن جوهرًا بإطلاق، بل كان جوهرًا بإضافة، وسمّي عرضًا كليًّا بإطلاق، إذ هو خاصّ به والأولى ما سمّي جوهرًا كليًّا بإطلاق. مثال الكلّي الذي هو جوهر كلّي بإطلاق قولنا

س ٢٨ ب

---

(١) ساقطة في ك.
(٢) ك: الهيئة.

حيوان، فإنّا نجد المعنى المفهوم منه لا يعرّف من كلّ ما يقال عليه من إنسان وحيوان وفرس إلّا ذاته وجوهره، ولا يعرّف من موضوع أصلاً شيئًا خارجًا عن ذاته. ومثال الكلّي الذي هو عرض كلّي بإطلاق قولنا حَمى، فإنّها تعرّف من حَمى الورد أو الغبّ ذات الحمّى الورد < أو الغبّ > وجوهرها على العموم، فإنّها حرارة بصفة كذا. هذا إذا أخذنا كلّي الحمّى في موضوعها الذي يؤخذ فيه تعرّف ذاته وجوهره، فإنّ أخذناها في الموضوع الآخر الذي توجد أيضًا فيه، وهو الإنسان، عرّفت من الإنسان شيئًا خارجًا عن ذاته. ولّما أخذنا أمرين موضوعين لها، سميّ أحد الموضوعين الذي هو جوهر له باسمها حَمى، وسمّي الآخر باسم مشتقّ من اسمها، فقيل فيه محموم عمومًا بالعرض. والذي يسمّى حَمى قد عرّف من حَمى الورد ذاتها وجوهرها، وعرّف من الإنسان شيئًا خارجًا عن ذاته، وهو جوهره بالإضافة إلى حَمى الورد وعرض بالإضافة إلى الإنسان.

٣. فقد تبيَّن أنّ الكليّات ضربان، ولا بدّ لكلّ كلّي من شخص يسند إليه في الوجود خارج الذهن. والأشخاص ضربان: شخص عرض وشخص جوهر. فشخص الجوهر لا يمكن أن يحصل في النفس من جهّة ما هو شخص جوهر، إذ لا يفارق ما هو شخص وجوده خارج النفس فلا يحصل كما هو في النفس، فإنّ الحاصل في النفس بالمعرفة ما يحاكي الشيء لا الشيء نفسه. لكنّ منها ما يحاكيه بما يقوّمه ومنها ما يحاكيه بما لا يقوّمه ما هو جوهر لشيء أو أشياء بها قوامه. وأمّا هو فهو خارج النفس ذات نفسه لا جوهرًا ولا ذاتاً لشيء، فلذلك استحقّ أن يسمّى جوهرًا بإطلاق، وكان أحقّ باسم الجوهر وبالذاتيّة من كليّاته، إذ كليّاته جوهر وذات. فهذا لا ذات ولا جوهر بذاته، فإنّ معنى ذات الشيء وجوهر الشيء واحد بعينه. فالذي هو ذات بنفسه وجوهر بنفسه أحقّ أن يسمّى جوهرًا. فلذلك قيل فيه إنهّ الجوهر الأوّل، وفي كليّاته إنّها جواهر ثوانٍ.

٤. والعرض الكلّي لّما كان له موضوعان، فإنهّ خارج النفس موضوعان يسند إليهما موضوع هو شخص يعرّف ذلك الكلّي ذاته، وموضوع هو شخص لا يعرّف ذلك الكلّي ذاته. فموضوعه الذي هو شخص يعرّف من ذلك الكلّي ذاته لا يمكن أيضًا حصوله في النفس. إذ لا يتجرّد عن / موضوعه الذي هو شخص س ٢٩ أ

الجوهر، ولا يمكن أن يفارقه بما هو شخص. وموضوع العرض الذي هو شخص لا يعرّف هذا الكلّي ذاته، فقد يحصل في النفس بأعراضه التي هي أشخاص العرض الكلّي الذي يعرّف ذاتها، لكنّ الأشخاص تعرض في شخص جوهر، فإنّ أشخاص الجوهر إنّما تنتهي في النفس بأشخاص العرض لا بشخص الجوهر، من جهة ما هو شخص جوهر. فكذلك أشخاص العرض هي التي تعرّف شخص الجوهر وتحصّله في النفس، من جهة ما هو شخص، لكنّ إمّا < أن > تعرّف أشخاص العرض بشخص الجوهر، وإمّا < أن > تعرّفه بأشياء خارجة عن ذاته. ولمّا كانت لا تعرّفه، إلّا لجهّة العرض، صارت عرضًا بإطلاق، لأنّها لا تعرّف ذات شيء ما ولا جوهره، كما تفعل كليّاتها، فبقيت لها جهة واحدة من التعريف، وهي الجهة الأنقص من جهتي التعريف، فكانت تلك الجهة بإطلاق، فاستحقّت اسم العرض بإطلاق. فلذلك قال فيه أرسطو إنّه في موضوع لا على موضوع أصلًا، إعلامًا أنّه لا يحصل في النفس معرّفًا لذات شيء أصلًا، بل إنّما يحصل معرّفًا بما هو خارج عن ذات شيء. وقال في شخص الجوهر إنّه لا يحصل في النفس بجهة من الجهتين، لا من جهة ما يعرّف ذاتًا ولا لجهة ما يعرّف بمعنى الذات.

٥. غرض كتاب المقولات إحصاء جميع المقولات الكليّة على العموم، وإعطاء رسوم أجناس المقولات العشر على أعمّ ما يكون، وميز ما بذلك في النفس وميز أنواعها الأولى المتّصلة بالأجناس العالية. وإذ أعطى الأجناس العالية وما يتّصل بها من الأنواع، فقد أعطى جميع ما تحتها بالقوّة، إذ الأجناس العالية هي جميع ما تحتها بالقوّة. وفي هذه الأجناس العشرة نظر جميع العلوم والصناعات، وهي الموضوعة لها بحسب ما يخصّ علمًا علمًا منها.

وجميع الموضوعات في العلوم والمبادئ والمسائل والمقدّمات والأقيسة إنّما تأتلف من هذه العشرة. وهي من حيث تلحقها أعراض في النفس موضوعات صناعة المنطق، فبها تبتدئ. وإنّما تصير موضوعة لصناعة المنطق بما يلحقها في النفس من أنّها موضوعة ومحمولة، وكليّة وجزئيّة، ومعرّفة وذاتيّة، ومتقدّمة ومتأخّرة ومتشابهة ومتلازمة، ومركّبة ومدلول عليها بألفاظ. هذه اللواحق تصير

موضوعات لصناعة المناطق، ومتى تجرّدت عن هذه اللواحق صارت موضوعات لصنائع أخر. وقد بيّن هذه اللواحق وأعطى رسومها في «كتاب المقولات».

٦. وقوله في الجوهر هو الذي تقدّم رسمه بأن قال: «هو الشيء الذي لا يعرّف من موضوع أصلاً شيئًا خارجًا عن ذاته./ والذي هو بهذه الصفة ضربان: ضرب يعرّف مع ذلك جميع موضوعاته ذواتها»[١]، هذا هو فصل يبيّن كلّي الجوهر ويفصل بينه وبين شخصه، وإذا انفصل عن شخصه فقد انفصل عن كلّ ما سواه، وضرب لا يعرّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئًا خارجًا عن ذاته، وهذا هو رسم شخص الجوهر. وقد بيّن أنّ هذه الأشخاص أحقّ أن تسمّى جواهر من كليّاتها، لأنّها مكتفية في الوجود بأنفسها. وهي ذوات وجواهر بذواتها، ليست بموجودات لأشياء أخر، حسب ما ذكرته قبل. س ٢٩ ب

٧. وقوله: «ولنتنزل الجنس العالي الذي يعمّ هذه[٢] كالجسم أو المتجسّم أو المجسّم»، فهذه الثلاثة متساوية في العموم، فإنّه أخذ الجنس العالي على أنه الجوهر، وهو أحد الأجزاء، مساويًا، وهي ألفاظ دالّة على ثلاثة معانٍ، أحدها الجسم من حيث يؤخذ مجرّدًا عن موضوع. [و] الكثير من الطبيعيّين يقول إنّ الجوهر الكلّي العامّ هو الجسم دون موضوع وإنّ الأبعاد الثلاثة موجودة بذاتها مستغنية عن موضوع، وهذا هو حسب المشهور. وبعض الطبيعيّين يرى أنّ الجسم له موضوع يساويه، وبعض هؤلاء يرى أنّ أبعاد الجسم لها موضوع، والأبعاد صورة له بها يتقدّم، وأنّ الجوهر هو تلك الأبعاد من حيث هي مقولة على موضوعها مقوّمة لذاته، فهو جوهر. ويسمّون ذلك الموجود والمجسّم، أي الشيء الذي هو جسم والجسم ذات له.

والبعض الآخر يقول إنّ الجوهر هو الموضوع، فإنّ أبعاد الجسم عرض فيه يساويه ويوجد فيه علامة للتميز، ويسمّونه متجسّمًا، أي الشيء الذي يلحقه أن تجسّم، ويسمّون الشيء الذي علامته عندنا من بين جميع الموجودات أن يتجسّم،

---

(١) المقولات في المنطق عند الفارابي، الجزء الأوّل، ص ٨٩. وقد تصرّف ابن باجه بعض الشيء في إيراد الفقرات اللاحقة.

(٢) في المقولات، ص ٩١: هذه وما أشبهها.

أي أن يلحقه أبعاد الجسم، الجوهر، ويرون أنّ الأبعاد عرض في ذلك الجوهر خاصّ به، ويقولون عن ذلك إنّ الجوهر قد يلحقه تخلخل فيزيد في جميع أقطاره، أو تكاثف فينقص في جميع أقطاره، وأنّ الذي يقبل الهبوط أو الخفّة موضوع ما. كما أنّ الجوهر أيضًا قد يقبل البياض، ثمّ يزول البياض ويقبل لونًا آخر، وذلك الجوهر غير البياض وغير اللون الذي يقبله عند زوال البياض. ويقولون إنّ كلّ جسم فهو نماء الأبعاد بحسب اللائق له، فالنار تقبل أبعد ما يكون من نماء الأبعاد والأرض تقبل أقلّ ما يكون من نماء الأبعاد، وإنّ المتوسّطات تقبل من الأبعاد بحسب ما لها أن تكون عليه من تمدّد يخصّها.

٨. القول في الكمّ. قوله: «والكمّ هو كلّ شيء أمكن أن يقدّر جميعه بجزء منه»[١]. الجنس الذي تدلّ عليه لفظة الكمّ هو المعنى المفرد الذي سبيله أن يجاب به في السؤال بحرف كمّ. وحرف كمّ يستعمل دالًّا على السؤال عن مقدار الشيء المحدود بمقداره بمنطق ما. والذي سبيله أن يجاب به هو مقدار محدود بمنطق، فيكون قوله الكمّ معنى مفرد شأنه أن يقدّر بمنطق ما. وذلك المنطق لا محالة جزء من المعنى المقدّر. فلذلك قال: «الكمّ هو كلّ شيء أمكن أن يقدّر جميعه بجزء منه». وأبو نصر لم يأخذ الجنس العالي في الكمّ معنى واحدًا / كالذي أشرت إليه في قولي إنّة معنى شأنه أن يقدّر بمنطق ما، وأخذ أشياء يمكن أن يقدّر كلّ واحد منها، فجعله أشياء ولم يجعله شيئًا واحدًا، فأخذ فيه التقدير والجنس لما هو شيء واحد في أشياء كثيرة. فما بال أبي نصر فعل وجعل الجنس العالي أشياء يوجد فيها التقدير على نحو ما ذكره، ولم يجعله شيئًا واحدًا توجد فيه الخاصّة التي هي التقدير على نحو ما ذكرت؟ فعل ذلك أبو نصر عن حقيقة، لأنّ المعنى لذي يشترك فيه كلّ شيء يمكن أن يقدّر هذا التقدير بمنطق يأخذه في كلّ ما يقدّره، وذلك المقدّر يوجد فيه المنطق ويقدّر بالتقدّم والتأخّر فيما حكمه أن يقدّر ومنطقه موجود بالطبع، وهو العدد. ومنطقه هو الواحد، وهو موجود بالطبع فهو كمّ بالطبع، ثمّ العِظم، لأنّ منطقه يفرض بانحياز يوجد في كلّ واحد من أجزاء العظيم منحاز يفرض فيه. والمكان من الجسم كمّ أبسط لأنّة يفرض فيه بعدٌ ما

س ٣٠ أ

(١) المقولات، ص ٩٣.

يقدّره، وإن كان غير موجود مشار إليه، كما هو في العِظم. ثمّ الزمان، لأنهّ يتقدّر بتقدير الحركة، والحركة تقدّر بتقدير المسافة. ولم يذكر الحركة في الكمّ، وهي مقدّرة لجهاتها، ومتى قدّرت فيما شأنه أن يكون فيه الحركة فإنّها تقدّر بالمسافة، مثل ما يقال: مشيت كذا وكذا ميلًا، والميل إنّما هو جزئيّ المسافة، أو يقدّر بالزمان، فيقال: الحرب الفلانية تمادت كذا وكذا سنة أو شهرًا أو يومًا، فلخفائها أو قلّة شهرتها سكت عنها، وهو إنّما تكلّم في الكمّ بحسب المشهور، ولذلك أخذه جنسًا يعمّ، وليس يعمّ، لأنهّ يقال بالتقديم والتأخير، لكنّه أخذه جنسًا بحسب المشهور.

٩. وقوله: «وأصغر ما تقدّر به الألفاظ هي المقاطع»[١]. كيف قال هذا والمقطع مركّب من حرفين، من مصوّت وغير مصوّت؟ فهو ينقسم إلى ما تركّب منه. وكان يجب أن يكون الحرف بإطلاق هو الذي يقدّر به الكمّ. فإنّا نقول إنّ في هذه الكلمة كذا وكذا حرفًا، فنقول في «لقي» إنّها مركّبة من ثلاثة أحرف، من حرفين غير مصوّتين وحرف مصوّت، وهي تجرى مجرى أصغر ما يقدّر به، لأنّها تجري مجرى لا، ولا مركّب من حرفين، مصوّت وغير مصوّت. لكنّ الذي قاله أبو نصر هو الصواب الذي لا يمكن غيره، ولو جعل تقديره بالحروف لم يكن كمًّا بذاته، بل كان القول المنطوق[٢] به عدد ما قدّر ذلك العدد. فهذا النحو من التقدير جملة حروف تقدّر بالواحد الذي هو منطق من جهة العدد، لا من جهة ما هو قول يقدّر بجزء منه، كما نقول إنّ في هذا الموضع كذا وكذا جسمًا، إذا كان فيها أجسام كثيرة مختلفة. فإنّ هذا النحو من التقدير الذي أُخذ في الأجسام ليس من جهة ما هو مُصمت يقدّر، بل من جهة ما لحق جملة من الأجسام العدد، يقدّر بالواحد / الذي هو منطق العدد، لأنّ الواحد الذي هو مُصمت يقدّر به هذا المصمت، فيكون جزءًا منه. والقول أبدًا إذا قدّر من جهة ما هو كمّ بذاته، لا بدّ من أخذ الزمان في تقديره، لأنهّ إنّما يقدّر بحسب امتداد القول مع الزمان، إذ لا يوجد تاليًا بذاته. فإذا أخذ اللفظ من حيث هو كمّ بذاته، فلا بدّ أن تنتظم

٣٠ ب

(١) في المقولات، ص ٩٥: «فالمقاطع هي أصغر الأجزاء التي يمكن أن تقدّر بها الألفاظ».
(٢) في الأصل: المنطق.

حروفه في زمان النطق بها، ويفرض لفظ مؤلّف من حروف غير حروف اللفظ المقدّر تنتظم بزمان النطق بها، ويقدّر بها ذلك اللفظ المفروض اللفظ المقدّر. وتقدير اللفظ على هذا النحو غير تقديره إذا قلنا إنّ فيه كذا وكذا حرفًا. فإنّا نعدّ الحروف فيما ركّبناه أجزاء حدّها العدد المذكور فيها، وفي التقدير الآخر إنّما نعدّه بمنطق من أخذه بقدر تعرفه أنت تقدّر به، مثل لو نظّمنا حبّا في طول ما، فإنّ لذلك الحبّ تقديره، فنأخذه بأن نعرض طولاً يقدّر به من حيث هو في طول، مثل أن ننزله صلحاً ونخصّ به هذا المنطق الذي يقدّره، فنقول فيه كذا وكذا شيئًا، إذ المقدّر به من حيث نأخذه في طول، كما نأخذ حروف اللفظ في الزمان. فإن قدّرت ذلك الزمان من الجهة التي تؤكّد فيه حبّاته قلت إنّ في هذا الملح كذا وكذا، كما نقول إنّ في هذا القول كذا وكذا حرفًا.

١٠. قال أبو نصر: «والأجسام تتفاضل أمكنتها وتتساوى بتساويها بحسب الرأيين جميعًا»[١]. أحد الرأيين رأي مَن يجعل المكان هو السطح المطيف المنطبق على الشيء الذي فيه المنطبق عليه الانطباق السطحيّ وتساويهما، والرأي الآخر هو الفضاء والبعد الذي يحيط به المقعر[٢].

قد يُعترض على أبي نصر في قوله إنّ الأجسام تتفاضل بتفاضل أمكنتها وتتساوى بتساويها بأن نفرض مكيالين يكون السطح المحيط بأحدهما أعظم والسطوح المحيطة بالمكيال الآخر أصغر، لكن يكون المكيال الذي تحيط به السطوح أعظم لحمل أقلّ من المكيال الذي تحيط به سطوح الأصغر. مثال ذلك سطح طول قاعه اثنان وعرضه اثنان وارتفاع كلّ واحد من جهاته الأربع مائة، فيكون تكسير سطوحه الداخلة الذي هو المكان تكسير سطح قاعه أربعة، وتكسير السطوح الأربعة[٣] التي عن جوانبه كأنحائه، فيكون جميع تكسير سطوحه ثمانمائة وأربعة، ويحمل جسمًا تكسيره أربعمائة مكعّب من ذراع في ذراع في ذراع. والمكيال الآخر الذي سطوحه أصغر ويحمل جسمًا أعظم مكيال

---

(١) المقولات، ص ٩٩.

(٢) الرأي الأوّل هو رأي أرسطوطاليس والثاني رأي ديمقريطس الذي قال بالخلاء. وقد نسب الفارابي الرأي الأوّل إلى أرسطو في المقولات، ص ٩٧.

(٣) في الأصل: الأربع.

طول قاعه عشرون وعرض قاعه عشرون وارتفاع كلّ واحد من جوانبه الأربعة أربعة أذرع، فيكون تكسير جميع سطوحه: أمّا سطح قاعدته فأربعمائة وتكسير جوانبه ثلاثمائة وعشرون، والجميع سبع مائة وعشرون، وهو يحمل جسمًا تكسيره ألف وستمائة مكعّب، فتكسير سطوح هذا سبعمائة وعشرون، وهي أقلّ من تكسير سطوح الآخر الذي هو ثمانمائة وأربعة، ولكنّه يحمل أربعمائة مكعّب. / فالمكان الذي هو أصغر سطحًا من هذين المكانين يحمل أربعة أضعاف ما يحمله المكان الذي هو أعظم سطحًا. فيخرج من هذا أنّ الجسم ليس يتفاضل بتفاضل مكانه، بحسب مَن يجعل المكان المسطّح المقعّر القريب المطيف بالجسم، ويتفاضل بحسب رأي مَن يجعله الجسم الذي يحيط به المقعّر. وإنّما كان ذلك لأنّ الجسم الذي في المكان مساوٍ لجسم المكان إذ يملأ جميعه. ولم يخفَ هذا على أبي نصر، وقد ذكر ذلك في كتاب الحروف[1] في القول في الكمّ. س ١٣١ أ

١١. وأبو نصر لم يأخذ المكيال هنا طبق ما يحدّ به الجسم ويُتقابَل بينهما ويفاضل بين الأجسام التي يحويها المكيالان، فإنّ هذا النحو من التفاضل ليس هو غرضه في هذا القول ولا غرض مقولة الكمّ، بل غرض قوله في أنّ يأخذ مكيالاً واحدًا بعينه يفرضه منطبقًا وقد...[2] ـ شأنها أن تُكال، فتتفاضل الأجسام بحسب كثرة ما يجتمع من ذلك المنطبق عليها أو تتساوى بتساوي ما يجتمع من ذلك المنطبق الذي فرض للتقدير منه المفروض في زمن الكيل بعينه أنّ سطحه هو المكان أو الحجم الذي يحيط به السطح المقعّر، لأنّ الجسم الذي يحويه المكان مساوٍ في الكمّ لحجم المكيال، وحاجتنا...[3] التقدير إلى سطح المكيال إنّما هو من جهة الكمّ...[4] وسطح المكيال إنّما هو سطح قريب مساوٍ للسطح الذي يخصّ الجسم الذي في المكيال، لأنّ السطح القريب يساوي الجسم الذي هو فيه،

---

(١) لم يبحث الفارابي في نصّ كتاب الحروف الذي نشره محسن مهدي سنة ١٩٧٠ في مقولة الكمّ. وقد نبّه الناسخ إلى ذلك وإلى الشكوك التي يمكن أن تثار حول كمال نصّ هذا الكتاب. راجع: كتاب الحروف، بيروت، ١٩٧٠ ص ٤٣ وص ٢٢٧.

(٢) بقيّة هذه العبارة مطموسة.

(٣) سائر هذه الفقرة مطموس.

(٤) سائر هذه العبارة مطموس.

وليس يقال إنّ بين مكيال وبين جسم نسبة. فإنّ التقدير بالمكيال هو بما يحويه السطح، لا بالسطح بعينه. ولو كان غرضنا أن نعلم مقدار سطوح الجسم الذي في المكيال لقدّرناه من سطوح المكيال المنطبق بعضها على بعض. فليس يلحق أبا نصر مثاله في قوله. ومَن اعتقد أنهّ قد وجد عليه في ذلك غلطًا فهو جاهل بمقصده وبنفس المطلب جهلًا قبيحًا. وحدث من هذا القول نظر غير منطقيّ. وكيف تكون سطوح جسم مساوية أو أصغر من سطوح جسم آخر، ويكون الجسم الذي سطوحه مساوية أو أصغر أعظم من الجسم الذي سطوحه أعظم أو مساوية؟ وعلّة ذلك أنّ كلّ السطوح المساوية التي تحيط بأجسام متساوية، متى نقّصت من سطح بسيط القاعدة وزدتَ ذلك الذي نقّصت في جهة الارتفاع كمًّا ما، فقد نقّصت من جهة الطول والعرض وزدت من جهة واحدة، وهي جهة الارتفاع انقسم عليه كمًّا ما. وإذا نقّصت من الارتفاع وزدت في البسيط في جهتين في العرض والطول وتضاعف ذلك في الضرب لأجل ضرب الطول في العرض، لم يتضاعف الثاني / في الضرب، لأنهّ ضرب في الارتفاع فقط. س ٣١ ب

١٢. **القول في الكيفيّة**: حرف كيف يستعمل سؤالًا عن صفات الشيء الذي يعرف بها وجهاتها به، وما يسأل عنه السائل هو الذي يجب أن يجيب به المجيب. وسبيله أن يجاب به في السؤال بحرف كيف، وقد يكون صفات بها توصف الأنواع، وهي الفصول، وقد يكون صفات بها توصف الأشخاص وتعرّف في الذهن بما هي أشخاص. والشخص بما هو شخص إنّما يعرّف بالجزئيّات، وهي أشخاص الأعراض من حيث هي في موضوع، لا على موضوع. فكلّ شخص من أشخاص كيف فمن أجل هيئة ما يقوم شخصًا في النفس بما هو شخص، وهي موجودة في ذلك الشخص، فيكون شخصه هو شخص الكيف فيه وكلماته كلمات الكيف.

والكيفيّة بإطلاق فهي الجهات التي سبيلها أن تقوّم الأشخاص في الذهن بصفات. . .[1]. وقولنا مصحّح فيما «أ» توجد فيه، وقد توجد في الخجل. وكذلك القول فيما «أ» توجد فيه وتظهر فيه بالفعل. ونقول فيه إنهّ هذا الخجل

(١) المقولات، ص ٩٩.

في هيئة توجد فيه عن انفعال. وكثير من هذا النوع إنّما يوجد عن النوع الأوّل، ونقول أيضًا فيه طويل، وطويل هيئة توجد فيه من أجل الكيفيّة أو هي هيئة توجد من أجل مقولة الكمّ.

١٣. وقوله: «والملكة والحال كلّ هيئة في النفس وكلّ هيئة في المتنفّس بما هو يتنفّس»[١]. والهيئات التي في النفس تنقسم بحسب انقسام الأنفس، وتنقسم هيئات أعضاء كلّ متنفّس بحسب انقسام القوى النفسانيّة، لأنّ كلّ قوّة من قوى النفس تحتاج أن تكون مزاج العضو الذي هو على هيئة من مزاج بحسب القيام بأفعال تلك القوّة. والمزاج هيئة متوسّطة بين الكيفيّات الأربع، وقد تكون هيئة الكيفيّات / باستيهال أو تغلّب فهي كيفيّة أو كيفيّتان منهما بحسب ما لها أن تكون عليه، بحسب ما قد تبيّن ذلك. فالمزاج الحارّ هيئة متوسّطة فيه الحرارة أغلب لجميع الأمزجة، من حيث هي في ذي نفس، من نبات أو حيوان أو إنسان، داخلة في هذا النوع الأوّل من الكيفيّة. وكذلك كلّ ما كان يتبع الأمزجة من سائر الكيفيّات من جهة ما هي في ذي نفس. فإنّ الألوان والروائح والطعومات تتبع الأمزجة بما يظهر في الأعضاء من هذه الكيفيّات من جهة ما هو ذلك العضو ذو نفس يدخل في هذا الجنس، ولا يدخل في الجنس الثاني[١]. وأوّل ذلك الأمزجة التي هي في الطبّ، وتفترق بحسب الغالب. وتنقسم هذه الأنواع إلى هيئة طبيعيّة ومزاج كذا. وهذه تدرك بالحسّ الغالب على تلك الهيئة وتتبع تغيّرات الأمزجة الصحيحة في الأعضاء ألوان تخصّها من جهة ما هو[٢] ذو نفس، مثل سواد حدقة العين ومعرفتها بأنة لون لذي في النفس، من جهة ما هو ذو نفس. وكذلك بريق الطبقات ورُتبتها في العين هيّآت عن المزاج الموجودة في ذي النفس من جهة ما هو ذو نفس، وكدرتها وغلظها كيفيّات من هيئة في العين من جهة ما هو ذو نفس. ويجب أن يكون عن مزاجها من جهة ما هو في ذي نفس، فتحدث لها طعوم وروائح تخصّها من جهة ما هي في ذي نفس، وفي أمزجة أعراضها كذلك، مثل طعم رطوبة الفمّ ورائحته في حين الصحّة

(١) في الأصل: الثالث.
(٢) في الأصل: هي.

والمرض. ويشبه ما قد يدخل في هذا الجنس من جميع الأجناس الثلاثة إذا أخذت من حيث هي هيئة في ذي النفس من جهة ما هو ذو نفس، مثل اللين في بعض الأعضاء، مثل لين الدماغ، وهذه البثور من جهة ما هي صحّة أو تابعة للصحّة أو مرض أو تابعة للمرض.

١٤. وقد يظنّ أنّ الهيآت التي للمتنفّس بما هو متنفّس، إنّما هي داخلة في الصحّة وما يتبعها والمرض وما يتبعه فقط. وإنّما ذلك للجهل بالطريق بهذه الجهة المذكورة من القسمة، فنجهل كيف يصل إلى حصول هيآت الكيفيّة في النفس من جهة وجودها في الأشخاص وكيف يميّز كلّ نوع منها في الأشخاص وكيف يُدرك، وإدراكها، أمّا بأحد الحواسّ، فالأشياء اللازمة عن النبات. وما يدرك بالحواسّ، أمّا أن يدرك النوع بعينه فيكون المحسوس هو الهيئة، وأمّا أن يدلّ المحسوس على الهيئة. ولذلك قد توجد المحسوسات في جميع أنواع الكيفيّة، إمّا أن يكون في النوع وإمّا أن يدلّ عليه. مثال ذلك الصلابة، فإنّها من حيث هي صلابة فقط تدرك بحاسّة اللمس، تكون بذاتها في النوع الثالث الذي هو الكيفيّة الانفعاليّة والانفعالات، ومن حيث تدلّ على هيئة في الشيء يفعل بها في مقابله الذي هو اللين بسهولة، وينفعل عنه بعسر، تدخلان جميعًا، أعني الصلابة واللين، في النوع الثاني، لا على أنّهما فيه بذاتهما، بل لأنّهما تدلّان على هيئة واستعداد / طبيعيّ فيما يوجدان فيه، على أنّهما عرضان يدلّان على الجهة تلك س ٣٢ ب الخاصّة للهيئة، ومن حيث تدلّ على هيئة مزاج في الشيء صحيح أو مريض يدخلان في النوع الأوّل. فإنّ الصلابة الخاصّة في العظم تدلّ منه على هيئة صحيحة والصلابة الموجودة في العضل الخارجة عن طبعيّة تدلّ منه على هيئة هي مرض. وكذلك اللين في العظم والعضل من حيث تدلّ على الهيئة، وأمّا بذاوتهما فهما على النوع الثالث.

وكذلك الحرارة والبرودة والثقل تدخل في الصنف الأوّل على أنّها دالّة على هيئة مفردة قد توجد في الثالث، وأنّها بذاتها هيئة فيه. فالقوى توجد في الأنواع الأولى فقد تدخل في الأولى على الجهة التي فيه لمرض أو صحّة أو مسّ. . .[1]،

(١) الفقرة مطموسة.

ويدخل اللون في الثالث بذاته ويوجد في الرابع بمثل ما يدرك الشكل في الكمّيّة بما هي كمّيّة. والأنواع الثلاثة توجد في النوع الأوّل. وأمّا الثاني فإنّ الاستعداد إذا تمكّن من جهة الاعتياد والخيال، فإنهّ في الأوّل ويدلّ عليه أوّلاً الثاني.

وأمّا الثالث فيوجد في الأوّل كثيرًا من جهة العفونات في المتنفّس بما هو متنفّس، أو من جهة تمكّن الهيآت الطبيعيّة النباتيّة في النفس وحصولها فيها بحال متمكّنة، مثل ما نجد الإنسان متخوّفًا أبدًا أو قنوعًا أبدًا أو متسخّطًا ممّا يجب وممّا لا يجب أصلًا، كما يقال إنّ فلانًا يغضب من لا شيء، فإنّ أخلاقه الغضب والسخط، فيوصَف بأنهّ سيّئ الخلق أو رديء الخلق وأنّه على أخلاق رديّة، لأنهّا قد غلبت أو شكّلت خلقًا من النوع الأوّل. وقد يوجد النوع الرابع في الأوّل، فإنّ كثيرًا من هيآت المتنفّس وهيآت أعضائه بما هو متنفّس توجد في شكل الكمّيّة بما هي كمّيّة، لا على أنهّا الشكل الطبيعيّ، بل كأنهّا هيئة في الشكل، مثل الجمال والقبح في ذي النفس أو في عضو من أعضائه. فإنّ الجمال في الأنف هيئة في الشكل بحال ما، وتلك الحال هي أنهّ متوسّط بين الأخنس والأقنى وبين الضخم وبين المسلوب الضخم، وبين المنتفخ الشفتين وبين مضمومهما. وكذلك القبح في شكله بحال ما، حتّى قد يكون الشكل واحدًا والخلقة مختلفة، فإنّ الخلق في أشكال في النفس من النوع الأوّل، لكن لا يوجد إلّا في الرابع، فيكون الرابع كالموضوع لخلق الأوّل. وقد يوجد الرابع علامة للأوّل، مثل كثير من الأشكال تدلّ على أنّ صاحبها أنثى أو ذكر. وكذلك في أشكال العينين والمنخرين أو جملة الوجه تدلّ على ذلك ومثل شكل الانجذاب، / فإنهّ يدلّ على التشنّج، والتشنّج هيئة من الأوّل. وحسن الصوت وقبحه وغلظه ورقّته وخشونته وملاسته، كلّ واحد من هذه وما أشبهها يدرك بحاسّة السمع، فيكون في النوع الثالث بذاته. وقد توجد علامة على هيئة في المجرى، فإنّ كلّ واحد منها إنّما يكون عن هيئة في مجرى المتنفّس، بما هو متنفّس، حتّى أنّ تلك الهيئة إذا فصلت عن الصورة دلّت الهيئة على أنهّا لفلان أو لفلان، حتّى أنهّا تدلّ على الأنواع. فإنّ الصوت الحادث عن هيئة خلق الإنسان غير الهيئة التي تكون في خلق الفرس، ونحو انفعالات الصوت في الثالث. ونفس هيئة

س ٣٣ أ

العضو الذي عنه تكون تلك الانفعالات هي خلقة ما في مجرى المتنفّس بما هو متنفّس. ويدخل في الجنس الأوّل جميع هيآت النفس وهيآت البدن وهيآت كلّ عضو يكون هكذا بفعل قوّة من القوى النفسانيّة، أيّ قوّة كانت. وهذه الهيآت داخلة في الصحّة، والهيئة التي تعوق هذه القوى عن أفعالها على ما ينبغي داخلة في المرض. ويدخل في هذا الجنس ممّا ليس بصحّة ولا مرض الهيآت في البدن وفي أعضائه التابعة لهيآت كانت استعدادات لتحصل عنها هذه الهيآت الأخر. وهذا عامّ في جميع الهيآت البدنيّة التي يكون عنها فعل صناعة. وهذا التفاضل بحسب الحذق في الصناعة وفي تأتّي الأعضاء لذلك الحذق حتّى تكون أفعال الأعضاء عن هيآتها فعلاً تحاكي جميع هيآت الصناعة الحاصلة في النفس وعن الاعتياد في الأعضاء، مثل صناعة الرقص، فإنّها هيئة في النفس تحتاج إلى هيئة مؤاتية في الأعضاء تحصل في الأعضاء عن اعتياد، إمّا كثير وإمّا قليل. وكذلك صناعة النجارة وصناعة الصراع فتحتاج إلى هيئة في الأعضاء بها يكون إتقان تلك الصناعة على ما ينبغي. فجميع هذه الهيآت الحاصلة في الأعضاء التي بها تتمّ أفعال الصناعة على ما ينبغي هي في الملكة والحال. وإذا كانت استعدادًا فقط لقبول هيئة أكمل أو أنقص فهي في النوع الثاني، وتدخل في الجنس الذي هو الملكة والحال التي بها يكون وجود النوع من كلّ متنفّس، وهي هيئة الذكور والأنوثيّة مجتمعة ومفترقة وهيآت القويّة منها والضعيفة. ويدخل فيه الخَلق وهو[1] هيئة في أشكال الكمّيّة بما هي كمّيّة سوى الشكل. وشهادة الخَلق تكون الفراسة وهي علّة لها. ويدخل في هذا النوع الهيآت المتمكّنة التي عنها يصدر الخلق والتي ترجع من النوع الثالث إلى النوع الأوّل لتمكّن ذلك[2] الخَلق ولتمكّن الهيآت البدنيّة.

وأنواع النوع من الكيفيّة هي بحسب ما يدخل فيها من كلّ نوع. أمّا هيآت القوى النفسانيّة / فإنّه نوع ينقسم إلى ما ينقسم إليه الصحّة والمرض. وأمّا س ٣٣ ب الهيأة التابعة للاستعدادات، فتنقسم بانقسام الصنائع والهيآت التي تصدر عنها

---

(١) في الأصل: وهي.
(٢) في الأصل: تلك.

أفعال تحتاج إلى اعتياد. وهيآت الذكورة والأنوثيّة نوع ينقسم بحسب انقسام أنفسها، وكذلك هيآت الخَلق نوع في الأعضاء، والهيآت المتمكّنة التي تنفعل من النوع الثالث إلى الأوّل تنقسم بحسب الخَلق.

١٥. **القول في الأضافة**: الأضافة قد تحتوي صفة من ذات مقولة الأضافة وقد تلحقها صفة مقولة أخرى. أمّا التي تلحق الأضافة فتكون من مقولة الأضافة لا من مقولة أخرى، فمثل مقايسة الكمّ بعضه ببعض، مثل الضعف والنصف، ومثل الملك والمالك. لكن لا بدّ أن يدخل الموضوعان في آخر المقولات. وأمّا النسبة فمن الأضافة، لا من مقولة النوع، فقد تكون في الحقيقة من مقولة أخرى حتّى تكون المقولة بذاتها وبالأضافة، مثل مقولة الملكة. وقد تكون كيفيّة بذاتها وكيفيّة مضافة. وتستحقّ الكيفيّة منهما ومن التعريف، فهي مضافة واسم من حيث هي كيفيّة بذاتها. وكذلك ندرك موضوعيها مثل البرد والتبريد، فإنّ البرد اسم يدلّ على الكيفيّة مجرّدة من أضافة والتبريد اسم يدلّ على الكيفيّة من حيث هي مضافة بين الفاعل والمنفعل الذي استحقّ أحدهما أن يسمّى بردًا والآخر مبرّدًا، والاضافة بينهما التبريد، من البرد الذي هو كيفيّة بذاته. فإنّ أن يفعل وأن ينفعل يكونان في الكيفيّة وفي الأضافة في الكيفيّة ويكونان في الكون والفساد، فبينهما نسبة ما، مثل البنيان في الكون والهدم في الفساد، أو القتال في القاتل والمقتول والضارب في المضروب، فيكون صورة في الجوهر بذاتها، كصورة المضاف من جهة ما يكون وينمو، وكم بذاته وكم مضاف من جهة العلاقة والمعنى، فإنّ الشيء يفعل هو واحد أو هو كمّ والتكلّم كمّ، وكيفيّة بذاتها وكيفيّة مضافة، مثل التبريد والتخمير والتطهير والتمريض والتقتيل والتطبيب. وأين بذاته وأين مضاف، فإنّ أنواع التبريد كلّها أين مضاف، وفي متى مثل ذلك. فإنّ منها متى بذاتها ومتى بالأضافة، فالمتى بذاتها هي النسبة إلى زمان غير مضاف، والمتى المضاف متى مأخوذة بالتقدّم والتأخّر، ومعًا في أزمان ثلاثة، في الماضي والمستقبل والحاضر، وهو زمان مجموع بين الماضي والمستقبل قد رفع منه الآن واحدًا زمانًا وحدًا، مثل يومنا هذا وشهرنا هذا وعامنا هذا، ووضع بذاته ووضع مضاف، وله بذاته وله مضاف، مثل اللبس والاكتساء، فإنّها قد تكون

مضافة، مثل ألبس فلان فلانًا أو كسى فلان فلانًا. فإنّا نقول منه ملبّس / في الجوهر، كالعبوديّة والملك والمال. وكذلك في الكمّ مثل أنواع المقايسة بين أنواع الكمّ بعضها إلى بعض، مثل الضعف والنصف وسائر النسب التي بين الكمّ. والاضافة في المتى تكون في المتقدّم والمتأخّر ومعًا، في الزمان الماضي والحاضر والمستقبل. والاضافة في معًا هي مّما تبيّن بنفسه وإمّا بفعل. والاضافة في التقدّم والتأخّر هي زمان فيه تفريق بالقوّة لا بالفعل. .[1] فإنّ صورة البيت ومتى يفعله البنّاء ويقبل النسبة فعله. فإذا أكمل كانت الصورة نسبة بين فاعل وبين مفعولها الذي قبلها. ومثل ذلك في الكمّ والكيف، فإنّ التبريد والتسخين نسبتان بين الفاعل والمفعول، وبين أن يفعل وأن ينفعل. وأمّا في أين فإنّ الفاعل فيمن يتحرّك في المكان بإرادة خفي، فإنّها الهيئة التي في نفس القابل للحركة، لكنّ النسبة بعينها أيضًا إذا زدتَ معنى الاحاطة والانطلاق، كانت اضافة، (وصارت لفظة في تقال باشتراك)، لا كيف النسبة في جواب أنّ، من حيث هي أضافة، بل هي صفة مشتركة بين شيئين. وكذلك نسبة متى، قد توجد نسبة إلى الزمان فقط من حيث المنسوب في ذلك متعلّق بالنسبة فقط، لتكون تلك النسبة في جواب / متى.

س ٣٤ أ

س ٣٤ ب

١٦ . وقد ينظر إلى الزمان من حيث احتوى على الحادث من طريقه، فيكون متى احتوى الزمان على الحادث فيه اضافة بينهما وصفة لهما يُوصف كلّ واحد منهما بها، وليس يدلّ على هذه النسبة بحرف متى، وكذلك نسبة له. وقد توجد نسبة الجسم إلى جسم آخر فقط من حيث للجسم المنسوب متى، وكذلك نسبة له. وقد توجد تلك النسبة[2] له من وقاية أو لحفظ أو معرفة على فعل ما، فيكون ذلك من مقولة له.

وقد ينظر إلى ذلك الجسم من حيث يحتوي على الجسم الآخر. فيكون قد احتوى اضافة بينهما وصفة يشتركان فيها، وليست تكون من مقولة له، بل من مقولة الاضافة. وهذه النسب الثلاث، نسبة متى وأين وله، تتصوّر من جهة

(١) هذه الفقرة مطموسة بقدر عشرين سطرًا.

(٢) العبارة مكرّرة، وقد نبّه الناسخ على ذلك.

منافعها وضروريّة المنسوب إلى ما ينسب إليه. أمّا نسبة متى فإنّها ضروريّة للإنسان في مقاربة كثير من العلوم النظريّة والعلميّة وفي التجربة والمعارف وأنحاء الحواسّ[1] كلّها.

١٧ . أمّا العلوم النظريّة، فإنّ كثيرًا ممّا نعرفه معرفة نظريّة بقول، فإنّا نعلم فيها العلم الطبيعيّ، إمّا في حين حركة وإمّا في مساوقة السكون لحركة. فإنّ للأمور الطبيعيّة في وجودها زمانًا[2] ما محدودًا، وفي بقائها زمان محدود تنسب إليه، كما يكون طول العمر وقصره بحسب استحقاق إليه من نسبته إلى الزمان. وكذلك في العلوم الرياضيّة، مثل معرفة الكواكب الثابتة والمتحيّرة، متى تطلع ومتى تكون في برج كذا، ومتى يلتقي ما يلتقي منها. فإنّه يسأل عن الزمان، فيجاب في يوم كذا وفي ساعة كذا وفي شهر كذا. وأمّا الصناعات العمليّة، فإنّ نسبة متى في كثير منها ضروريّة، مثل صناعة الفلاحة، فهي لا تتمّ إلّا بمتى، وكثير من مصالح الإنسان لا تتمّ إلّا بمتى. وكذلك كثير من صناعة الطبّ لا يتمّ إلّا بمتى. وجميع المقولات توجد له نسبة متى، فإنّ الجوهر يحدث ولحدوثه متى ولمدّة ولغاية متى ولنهاية متى مثل جميع النبات، فإنّا نقول: متى يكون النبات الكذا، ومتى يزرع ومتى ينتهي؟ وكذلك في الكمّ، فإنّا[3] نقول له: متى ينتهي أمر كذا ومتى يطول أمر كذا. وكذلك في الكيفيّة، فإنّا نقول: متى يحلو العنب ومتى يحمرّ العنّاب؟ فنقول: في شهر كذا، وكذلك في الاضافة، فإنّا نقول: متى اشتريت هذا الغلام، ومتى اقنيت هذا المال؟ وكذلك في أين، فإنّا نقول: متى يكون زيد في مكان كذا، أو نبات كذا متى يكون في مكان كذا؟ أو متى كان هذا النبات في هذا المكان؟ وكذلك في الوضع، وكذلك في له، فإنّا نقول: متى يلتقي العدوّ؟ وكذلك في أن يفعل أو ينفعل.

١٨ . ويشبه أن تكون أجناس متى على عدد المقولات التي تعرّف بمتى حين السؤال. فإنّ لكلّ واحد متى لجنسه، ومقولة / أين ضرورنة لكلّ جسم س ٣٥أ

(١) هذه العبارة غير واضحة.
(٢) في الأصل: زمان.
(٣) في الأصل: فإنّة.

طبيعيّ، فإنّ لكلّ جسم طبيعيّ أينًا يخصّه لا يتمّ وجوده ولا حفظ وجوده ولا أفعاله إلّا به. وللإنسان أينات بحسب وجوده وبحسب حفظه وبحسب أفعاله وبحسب تدبيراته بينه وبين نفسه وبينه وبين غيره، لا يتمّ له الوجود على ما ينبغي إلّا بتأمّل أينه أوّلًا في حين تكوّنه في الرحم، وأينه بعد خروجه مركّباً من الأرض والهواء، فإنّ ما ينطبق من سطح الأرض على سطح الجنين مكان من الأرض يدخل فيه ضدّان من الأضداد ومكان من الهواء وله من هذين مكان محدّد، ومكان أ فيه ب، إن كانت تنسب الأعراض إلى المكان. فمعنى قولنا: أين أبيض هذا الثوب؟ في أيّ موضع وجد البياض في هذا الثوب، فإنّما نسبتهما من حيث الجسم في المكان، فإنّا نقول: أين يحكم زيد؟ فنقول: في داره أو في الصيد، فيكون الحكم في الدار أو في الصيد من أجل أنّ زيدًا في أحدهما.

١٩. وقوله: «وأين مضاف الموضوع، مثل أعلى وأسفل ويمنة ويسرة»[١]. يجب أن ننظر ما موضوع الاضافة: هل الموضوع الواحد أعلى والآخر أسفل ويمنة ويسرة؟ كذلك هل الموضوع الواحد يمنة[٢] ويسرة للآخر، حتّى إذا قلنا: زيد يمين عمرو، فيكون الموضوع الواحد زيداً من حيث هو يمين عمرو والآخر من حيث هو شمال عمرو. وكيف يكون ذلك وليس فيه موضوع يعادل زيدًا / س ٣٥ ب في النسبة؟ هذا لا يمكن، فإنّ يمين زيد ليس هو صفة تقال بالقياس إلى اليسار ولا اليسار يقال بالقياس إلى اليمين، بل الموضوع الواحد هو زيد المتيامن عن عمرو، والموضوع الثاني عمرو ذو اليمين. ولذلك تكون صفة تنعكس، فيقال: المتيامن متيامن من ذي اليمين، وذو اليمين متيامن منه. وكذلك في اليسار، وكذلك في أعلى زيد وأسفل زيد، لكنّ يمين ويسار متقابلان مثل أيّ المتقابلات هما، إذ ليس أحدهما مضافًا إلى الآخر. وبيّن أنّهما من المتضادّين، فإنّ اليمين ضدّ اليسار، إذ هما متباعدان في المكان غاية التباعد... [٣].

١٩. مقولة له نسبة الجسم إلى الجسم المنطبق عليه، فهو ضروريّ في وجود

---

(١) هذا الجزء البالغ حوالى ١٥ سطرًا تصعب قراءته.

(٢) في المقولات، ص ١١١: «وما هو أين بإضافة فهو فوق وتحت وأعلى وأسفل ويمنة ويسرة».

(٣) ساقطة.

الجسم على أحسن أحواله ودفع الوفاة عنه. وذلك ظاهر في الحيوان في كلّ واحد من أعضائه في الأغشية التي لنا. مثال ذلك الدماغ، فإنّ له غشاءين يحفظانه ويدفعان عنه الآفات. وكذلك كلّ واحد من طبقات العين هي أغشية تعود عليها بمنافع، حسب ما ذكر من منافعها. وله وإليه / نسبة ضروريّة، متى زال عنه غشاوة ضرّه ذلك مضرّة عظيمة ويطل وجوده. وكذلك متى دخلت عليه آفة ولم تكن على ما يليق للنسبة، فإنّ الجسم الذي إليه النسبة يجب أن يكون على كمّيّة وكيفيّة محدودة ووضع محدود دائم النسبة، وبها ينتقل الجسم، فالجسم الذي يحويه في المكان. وللإنسان من أوّل وجوده في الرحم نسبة إلى الجسم تحويه...[1] وفيه أنواع كثيرة من مقولة له نافعة جدًّا في وجوده وحياته وحفظه ودفع الآفات عنه، بعضها ينظر إليه في السلم وبعضها ينظر في أمره الحرب. وكلّ واحد منها على كمّيّة وكيفيّة محدودة في الصناعتين، يليق كلّ نوع منها بأحوال دون أحوال. وقد ظنّ قوم أنّ هذه النسب الثلاث ليس لها حاجة ولا معونة في وجود الموجودات.

س ٣٦ أ

٢٠. **القول في أن ينفعل...**[2] ما شأنه أن يوجد. لا يتمّ وجود ما شأنه أن يوجد إلّا وكان فيه فعل يحتاج في تصوّره وفي وجوده أوّلاً إلى ثلاثة أشياء: شيء يزول وشيء يحدث وشيء موضوع يوجد فيه الاثنان متنقلين أو ثابتين. فإن شئت أن تسمّي هذين شيئين أو أمرين، وكذلك فعل أبو نصر. وأمّا الثالث الموضوع فسمّاه الجوهر والجسم، فقال في حدّ أن ينفعل: «هو مصير الجوهر من شيء إلى شيء وتغيّره من أمر إلى أمر»[3]. وهذا الموضوع هو الذي عنه ينحسر وينفعل، وفيه يوجد ما يوجد ويحدث. وحيث أنّ الأمرين لا يمكن أن يجتمعا على الكمال، ومتى كانا على الكمال كانا طرفين متضادّين، فإذا زال الأمر الأوّل، حصل الأمر الثاني. وزوال الأمر الأوّل قليلاً قليلاً وحصول الأمر الثاني قليلاً قليلاً سالكًا إلى غايته وكماله ما داما في الانحسار/ والسلوك، فغير محصّل

س ٣٦ ب

(١) الفقرة مطموسة.
(٢) السطر الأوّل غير واضح.
(٣) المقولات، ص ١١٣.

ما يحدث وما ينحسر، إلى أن يقفا، إمّا على التمام وإمّا على دونه. ومتى وقفا على ما دون التمام كان الحاصل منهما مختلطًا بين الطرفين، وأنواعه أنواع الحركة. وقوله: «من لا جوهر إلى أن يحصل جوهرًا» لا يريد بذلك لا جوهر باطلاق، فإنّ الموضوع الذي فيه يوجد هو جوهر، فإنّ التحوّل الحادث مصير الجوهر أو الجسم من لا جوهر إلى أن يحصل جوهرًا، وإنّما يريد مصير الجوهر من لا جوهر ما إلى أن يحصل ذلك الجوهر.

وقوله: «مصير الجوهر من لا جوهر»، قد أثبت وجود ذلك الذي أضاف إليه المصير، فهو مصير الجوهر الذي هو موضوع أوّلاً من لا جوهر. وقوله «من لا جوهر» إنّما يريد لا جوهرًا ما، فقوله «لا جوهر» هو وصف للجوهر الموضوع أوّلاً، فهو صفة لموجود هو جوهر فيه يوجد الجوهر الذي قال فيه: «إلى جوهر من لا جوهر». فوصف بلا جوهر ما يوجد فيها ذلك الجوهر. فهذا الجوهر الذي أخذه موضوعًا وموجودًا ما هو مثل (هو) أيّ موضوع اتّفق. فيكون جوهر أو موضوع على حقيقته لا جوهرًا، وبيّن أنّه موضوع على ضدّ ما يكون جوهرًا، وذلك الجوهر الذي هو على صفة موجود هو الجوهر الذي هو نفسه بالقوّة الجوهر الذي يصير بالفعل. فقد تبيّن من هذا أنّ لا جوهر يقال على ثلاثة أنحاء توصف به ثلاثة أشياء: على ما لا ماهيّة له من الجواهر في الوجود، مثل عنقاء مغرب، فإنّه يصحّ عليها أنّها لا جوهر ما. ويصحّ أن يقال لا جوهر على كلّ جوهر موجود، كان من جوهر ما أو لم يكن. والجوهر الذي يكون منه جوهر ما لا يفارقه عدم ذلك الجوهر، مثل أنّا نقول لا زجاج على كلّ حجر، كان منه زجاج أم لا يكون. فقد يقال لا زجاج على كلّ حجر لا يكون منه زجاج، وهذا الحجر لا يفارقه عدم الزجاج. ويمكن أن يقال لا زجاج على حجر يكون منه الزجاج بالفعل، وهو الحجر الذي فيه الزجاج بالقوّة. فلا زجاج يقال على ما لا وجود له بوجه، ويقال لا زجاج على حجر يكون منه الزجاج، وهو الذي فيه الزجاج بالقوّة. فالعدم إذن يقال ويوصف به ثلاثة أشياء: (١) على شيء في النفس لا وجود له بوجه، (٢) وعلى شيء له وجود يقال عليه لا كذا، وهو شيء يفارقه لا كذا، مثل قولنا على الحجر الذي منه الزجاج مثلاً إنّه لا

زجاج، وهذا حجر لا يفارقه لا زجاج. (٣) ويقال لا كذا على شيء يفارقه لا كذا ويحصل فيه كذا، مثل قولنا في الحجر الذي منه الزجاج إنّه لا زجاج. وهذا وحده هو الذي يوجد عنه، وهو الذي فيه الشيء بالقوّة موجود. فالعدم يقال على العدم بإطلاق من جهة المادّة والصورة، والعدم يقال على المادّة والمادّة موجودة لكن لا مفارقة للعدم. والعدم يقال على المادّة والمادّة موجودة، ويمكن أن يفارقها العدم. وعن هذا / وحده يكون الوجود، ولا يكون عن العدمين س ٣٧ ب المتقدّمين.

٢١. **القول في أن يفعل**: وأن يفعل ضروريّ في وجود الموجودات، لأنّه يشبّه الفاعل على حين يفعل بأنّه إجراء ما يحدث في المنفعل حين ينفعل. وقوله: «إنّ كلّ نوع من أنواع التغيّر يقابله نوع من أنواع التغيير والتحريك»[1] [أي] التقابل الذي هو تقابل أضافة. وقوله: «كما يوجد التضادّ في أنواع أن ينفعل. كذلك يوجد في أنواع أن يفعل»[2]. كذلك هو، وكذلك يوجد في الأمور الواقعة عنهما، فإنّ الأمور المتضادّة بين أن ينفعل وأن يفعل، إذا وقعت، كانت أيضًا متضادّة[3].

٢٢. والمتضادّان يلحق كلّ واحد من المقولات. من ذلك صور الجواهر والهيئات التي فيها الصور متضادّة. مثل صورة الماء وصورة الهواء يوجد فيهما شروط المتضادّين، فإنّ صورة الماء وصورة الهواء لا يمكن أن يوجدا معًا في موضوع واحد من جهة واحدة في وقت واحد، والقابل لهما موضوع واحد بعينه، وهو المادّة الأولى، وهما تحت جنس واحد، فإنّهما تحت الاسطقسات. وكذلك الماء والنار صورتهما متضادّتان من المتضادّين اللذين البعد بينهما غاية البعد في الوجود. فالماء والهواء من المتضادّين اللذين يشترطان بجهة، مثل الأحمر

---

(١) المقولات، ص ١١٦.

(٢) المقولات، ص ١١٦.

(٣) الفقرات الواقعة بين بقيّة ص ٣٧ ب وأواخر ٤٠ ب، وهي في لواحق المقولات، تصعب قراءتها، فرأينا إسقاطها، لا سيّما وأنّ ابن باجه تطرّق إلى لواحق المقولات، ابتداء من س ١٧ ب (ك ١٩١ ب) وحتّى س ١٩ ب (ك ١٩٦ ب).

س ٤١ أ والأصفر / في اللون. وكلّ ما يتركّب من الاسطقسات، فإنّ صورها متضادّات، لأنّها مرتبطة بهيئة من مزاج متوسّط من كيفيّات الاسطقسات لا يمكن أن تكون منها صورة مع صورة في وقت واحد من جهة واحدة. والقابل لها الاسطقسات، وهما تحت جنس واحد.

وفي الكمّ تضادّ مثل الشكل غير المنفصل، وهو الأعظم والأصفر والمساوي. والتضادّ في الكيفيّتين والمضافين كثير، كأن يكون أحد المتضايفين من أضافة مضادّ الأخر من أضافة أخرى، مثل فوق زيد مضادّ تحت زيد، فإنّ نسبة الفوق مضادّة لنسبة التحت من جهة الأين، أو الاسم من جهة الوضع، ثمّ من جهة الأضافة، فإنّ الأضافة تلحق هاتين المقولتين في هذه النسبة وما يشبهها. وبهذا تبيّن أنّ التضادّ يلحق الأين والوضع والأضافة من جهة هذين. وقد تلحق الاضافة التضادّ من جهة الكمّ، مثل الأعظم والأصفر. ويلحق التضادّ نسبة متى، فإنّ متى الواقعة في الماضي ضدّ التي في المستقبل، إذ هما طرفان وتحت جنس واحد، وهو متى، والقابل لهما موضوع واحد بعينه، وهو الزمان.

والتضادّ أيضًا يلحق مقولة له، فإنّ كثيرًا ما يتميّز الخيرّ والشرّير من تضادّ بينهما، فيقال هذا خيرّ وهذا شرّير، لأنّ لباسهما متضادّ[1] ولباس هذا يضادّ لباس هذا. وفي الأمور الطبيعيّة لباس الحيوان الخزفيّ أو الصلب الجلد مضادّ للبس الليّن الجلد، فإنّ المنفعة تضادّ المنفعة في اللبس.

والتضادّ أيضًا يلحق مقولة أن ينفعل، فإنّ أن يكوّن مضادّ لأن يفسد، وأن يبيّض مضادّ لأن يسودّ. وكذلك في سائر المقولات وفي كلّ واحد من أنواعها. والتضادّ يلحق مقولة أن يفعل، فإنّ أن يكوّن مضادّ لأن يُفسد، وكذلك في سائر الأجناس وفي أنواع الأجناس.

٢٣. وكذلك الملكة والعدم يلحق جميع المقولات، فإنّ كلّ مقولة هي لملكة في موضوع خاصّ بها ولها، من حيث هي في موضوعها أفراد ولها اسم مفرد بحسب ذلك. فإذا ارتفعت عن ذلك الموضوع كانت عدمًا وصار العدم في

(١) في الأصل: متضادّة.

موضوعه أمرًا مفردًا استحقّ أمرًا مفردًا أو ما يقوم مقام المفرد، وهي الأسماء المعدولة. وذلك أن نبني من الملكة مع حرف يدلّ على رفعها اسمًا واحدًا، وهو الذي يدعى الاسم المعدول. وكثيرًا ما يوجد له اسم هو مثال غير مبني من ملكة. والحرف الذي يدلّ على رفعها مثل قولنا: أعمى وفقير ومائت، فقد يلحق الملكة والعدم تصوّر الجوهر، مثل قولنا: حيّ ومائت، ومثل قولنا في المعدول: إنّ المنيّ لا حيوان بالفعل. ويلحق الملكة والعدم الكمّ، مثل قولنا: طول ذو عشرة أشبار وذو مقدار كذا ولا ذو مقدار كذا، إذا كان شأنه أن يكون له ذلك المقدار. وتلحق الملكة والعدم الاضافة، مثل قولنا: غنيّ وفقير وذو مال ولا مال له وذو ابن ولا ابن له في المعدولات، وهذا كثير. ويلحق الملكة والعدم الأين، مثل قولنا: لا دار له ولا مسكنًا له فيما يمكن أن يكون له دار أو مسكن. ويلحق الملكة والعدم المتى، مثل قولنا فيما يمكن وجوده: لا يوجد في كذا وكذا أو لم يوجد أمسِ أو حيوان كذا لا عمر له. ويلحق الملكة والعدم الوضع، مثل قولنا: إنّ فلانًا[1] غيّر / موضعه من فلان، وزال السقف عن الحائط، وهو كثير. ويلحق الملكة والعدم مقولة له، مثل اللباس والعري. وكذلك يلحق أن يفعل وأن ينفعل، إلّا أن العدم لا يعبرّ عنه في أكثر المقولات إلّا بالمعدول، وقلّما يفهم من المعدول في لسان العرب انفراد المعنى الذي هو مركّب من موضوع، وعدم الملكة فيه المقابل لانفراد المعنى المركّب من الملكة وموضوعها، بل يفهم منه[2] سلب الملكة، وكذلك الايجاب في القضايا. س ٤١ ب

٢٤. والسلب يلحق جميع المقولات، فإنّ كلّ مقولة فلها موضوع شأنها أن توجد فيه وتسلب عن موضوع شأنها أن تسلب عنه. والموضوع الذي شأن المعدولة أن تسلب عنه هو الموضوع الذاتيّ في السلب، فإنّه كما أنّ في الوجود وجودًا بالذات ووجودًا بالعرض، كذلك في السلب سلب بالذات وسلب بالعرض. والسلب الذاتيّ هو الذي يوجد عن سلبه عن موضوع وجود أمر ذاتيّ في ذلك الموضوع، وهو سلب جميع المتقابلات عن موضوعاتها لأجل وجود

(١) في الأصل: فلان.
(٢) في الأصل: عنه.

المقابل الآخر في ذلك الموضوع بالذات في الوجود. فإنّ قولنا: الزنجي ليس بأبيض سلب ذاتيّ، لأجل وجود السواد فيه، وقولنا في العدد إنهّ ليس بأبيض ليس بسلب ذاتيّ لأنهّ لم يرتفع لأجل سواد فيه بوجه أو بعضه. وقولك: ولا إنسان واحد حجر، فصورة الإنسان تقابل صورة الحجر، لأنّهما جميعًا تحت جنسين متقابلين، أحدهما تحت جسم متغذٍّ والآخر تحت جسم لا متغذٍّ. ولا متغذٍّ إمّا أن يدلّ على أحد المتضادّين، وإمّا أن يوجد على أنهّ أيجاب معدول يدلّ على ما تحته. والايجاب المعدول مقابل للملكة، فإنّ كلّ جنس ينقسم إلى أنواعه بفصول متقابلة، وكلّ نوع تحت الأجناس التي تنقسم بفصول متقابلة متعادلة. من ذلك صورة كلّ نوع تحت قولنا: جسم متغذٍّ، مقابل لصورة كل نوع تحت قولنا: جسم لا متغذٍّ. وكذلك صورة كلّ نوع تحت قولنا: حيوان، تقابل كلّ صورة تحت قولنا: جسم لا متغذٍّ ولا حسّاس. وكذلك قولنا: ناطق، يقابل كلّ صورة تدخل تحت قولنا: لا ناطق، لأنّهما فصلان متقابلان.

والجنس المتوسّط قد يضادّ جنسًا متوسّطًا، فإذا أفاد الجنس الجنس تضادّت الأنواع التي تحتهما بما في كلّ نوع من الجنس المضادّ لما في النوع الآخر. مثال ذلك في الكمّ أن الكم المتّصل مضادّ للكمّ المنفصل وبهما ينقسم الكمّ، فإنّ الجنس ينقسم بفصول متضادّة أو متقابلة في الجملة، كما قال أبو نصر. فأنواع المتّصل من الكمّ تضادّ أنواع المنفصل. فالعدد واللفظ، وهما كمّ منفصل، يضادّان العِظم والزمان بما هما كمّ متّصل. وكذلك أنواع الأنواع متضادّاة، لأجل فصل الجنس الذي يضادّ فصل الجنس. وكذلك ينقسم الجوهر الذي هو الجنس العالي بنفسه إلى جسم متغذٍّ وإلى جسم جامد لا نفس له. فجسم جامد يضادّ جسمًا متغذّيًا، وأنواعهما الأخيرة والمتوسّطة متضادّة أيضًا، فلذلك كان قولنا: ولا إنسان واحدًا حجر، سلبًا ذاتيًا، لأنّ صورة الإنسان مضادّة لصورة الحجر، إذ أجناسهما متضادّة، لأنّ صور الجمادات تضادّ صور ذوي[1] الأنفس.

(١) في الأصل: ذي.

٢٥. **القول في المتلازمات**. والمتلازمان يأتلفان من الكلّيّ الأعمّ ومن الكلّيّ / المساوي، فإنّ الكلّيّ الأعمّ لازم عن جميع ما يقال عليه. إذا أخذ في موضوع واحد، كان جنسًا يلزم عنه أو ما يتعلّق بالجنس من جنسه أو فصله أو حدّه أو رسمه أو عرضه أو خاصّته، فإنّ جميعها تلزم في الموضوع بوجود ما هو أخصّ منه في ذلك الموضوع. وكذلك النوع الأخير لازم في الموضوع عن جميع ما هو أخصّ من النوع بما ينقسم منه النوع من جهات هي أخصّ منه، مثل الإنسان، فإنّه لازم عن جميع صفات الإنسان متى أُخذت في موضوع، مثل الطبيب والكاتب. فإنّه متى وجدنا الطبيب في موضوع أو الكاتب، وجد فيه الإنسان، وكذلك الكلّيّ المساوي متى وجد في موضوع وجد المساوي، مثل الحدّ والفصل المساوي والخاصّة المساوية. ويأتلف عن المساوية إذا أخذت في موضوع ما لزومتها تامّ. ويأتلف عن الأعمّ ما لزومه غير تامّ اللزوم. وكلّ واحد من المتلازمين، إمّا بالذات وإمّا بالعرض. والمتلازمان بالذات هما ما يكون لأحدهما مدخل في حدّ الآخر، مثل ما يكون في حين الحمل. والمتلازمان[1] بالعرض هما المتلازمان اللذان اتّفق وجودهما في موضوع واحد، وليس لأحد منهما مدخل في حدّ الآخر، مثل ما يكون في حين الحمل. مثل قولنا: التاجر ضحّاك، فإنّ قولنا: التاجر ضحّاك، حمل بالعرض، وكذلك تلازمهما بالعرض، فإنّه إذا وجد التاجر وجد الضحّاك، لكنّ لا من جهة ما هو تاجر، بل من جهة أنّ الإنسان ضحّاك.

س ٤٢ أ

٢٦. والمتعاندات بالذات تأتلف من المتقابلات، متى أخذ كلّ صنف في موضوع واحد، كانت متعاندة، فلا تكون المتقابلات متعاندة، حتّى تؤخذ في موضوع واحد. فإذا أخذت في موضوع واحد، صارت متعاندة، وهي متقابلة، بطبيعتها، أخذت في موضوع واحد أو لم تؤخذ. فكلّ المتقابلات من صنف واحد أو أكثر، متى أخذت في موضوع واحد، فهي متعاندة. وكلّ متعاندة، فهي متقابلات إذا أُخذت في موضوع واحد.

والمتعاندات التامّة العناد تأتلف من المتقابلين اللذين لا يخلو الموضوع من

(١) ساقطة في الأصل، وقد نبّه إلى ذلك الناسخ.

أحدهما ويكون موجودًا وخاصًا. أمّا في المتضادّين فاللذان ليس بينهما توسّط، مثل الزوج والفرد، فإنّا متى وجدنا الزوج في عدد، ارتفع أن يكون فردًا، ومتى ارتفع أن يكون فردًا، فهو زوج. ومتى وجد فردًا ارتفع أن يكون زوجًا، ومتى ارتفع أن يكون زوجًا وجد فردًا. ومثل المتّصل المنفصل في الكمّ، فإنّ الكمّ إذا كان منفصلًا ارتفع أن يكون متّصلًا، وإذا ارتفع أن يكون متّصلًا، فهو منفصل. وهذا مطرّد في المتضادّين إذا انقسم بهما أمر عامّ قسمة مستوفاة. والمتعاندة التامّة العناد في المضافين مثل قولنا: إن وجد إنسان في مدينة، وليس بإطلاق، ارتفع أن يكون مرؤوسًا بإطلاق، وإن ارتفع أن يكون مرؤوسًا بإطلاق فهو رئيس بإطلاق، وإن وجد مرؤوسًا بإطلاق، ارتفع أن يكون رئيسًا بإطلاق، فإن ارتفع أن يكون رئيسًا بإطلاق، فهو مرؤوس بإطلاق. / ومثل ما يقال في المقادير س ٤٢ ب المختلفة في الكمّ: إن وجدت أصغر، ارتفع أن تكون أكبر، وإن ارتفع أن تكون أكبر فهي أصغر أو مساوية، وإن وجدت أكبر ارتفع أن تكون أصغر، وإن ارتفع أن تكون أصغر فهي أكبر أو مساوية. وكذلك جميع ما ينقسم بالمضافين من الأمور العامّة قسمة مستوفاة. وكذلك الأشدّ والأضعف في المختلف من الكيفيّة. والمتعاندة التامّة العناد في العدم والملكة مثل قولنا في الكهل: إن وجد عالمًا ارتفع أن يكون جاهلًا، وإن ارتفع أن يكون عالمًا فهو جاهل. وكذلك كلّ امر قُسِم بالملكة والاسم المعدول قسمة مستوفاة، مثل قولنا في قسمة الحيوان: إنّهُ ناطق ولا ناطق. فإنّهُ إن وجد حيوان ناطق ارتفع أن يكون لا ناطقًا، فإن ارتفع أن يكون لا ناطقًا[1] وجد ناطقًا، وإن وجد لا ناطقًا[1] ارتفع أن يكون ناطقًا، فإن ارتفع أن يكون ناطقًا وجد لا ناطقًا، وكذلك ما أشبهه.

والمتعاندة التامّة العناد في الموجبة والسالبة توجد دائمًا في المتناقضين، فإنّهُ متى وجدت السالبة الكليّة ارتفعت الموجبة الجزئيّة، ومتى ارتفعت الموجبة الجزئيّة، وجدت السالبة الكليّة، ومتى وجدت الموجبة الجزئيّة، ارتفعت السالبة الكليّة، ومتى ارتفعت السالبة الكليّة وجدت الموجبة الجزئيّة، وكذلك الموجبة الكليّة مع السالبة الجزئيّة.

---

(١) في الأصل: لا ناطق.

والمتعاندة التي عنادها غير تامّ تأتلف من المتقابلات التي قد يخلو الموضوع من أحدهما متى أُخذا في موضوع واحد. فإنّة إذا وُجِدَ أحد المتقابلين ارتفع الثاني، أيّهما كان، وإذا ارتفع أحدهما عن موضوع، لم يلزم وجود الثاني، إذ قد يخلو الموضوع منهما. مثال ذلك في المتضادّين: إن وجد البياض في موضوع ارتفع أن يكون أسود، وإن ارتفع أن يكون أسود، لم يلزم أن يكون فيه البياض، إذ قد يخلو الموضوع من السواد والبياض على الكمال، وتوجد فيه سائر الألوان. وكذلك كلّ ما يوجد من المتضادّين بينهما متوسّط، يمكن أن يوجد المتوسّط، دون الطرفين. وفي المضافين إن وجد موضوع ما أبًا، ارتفع أن يكون ابنه، وإذا ارتفع أن يكون ابنه، لم يلزم أن يكون أبًا له، وهذا هو الذي يخصّ المتضايفين. وفي العدم والملكة، إن وجد الإنسان عالمًا، ارتفع أن يكون جاهلاً، وإن ارتفع أن يكون جاهلاً، لم يلزم أن يكون عالمًا، إذ قد يمكن أن يكون طفلاً، فيخلو الموضوع عن العدم والملكة، فإنّ الطفل لا يقال فيه إنّة عالم ولا جاهل. فإذا ارتفع عنه أنّة عالم، لم يلزم أن يوجد جاهلاً، إذ يخلو الموضوع منهما. والموجبة والسالبة المتضادّتان في المادّة الممكنة، فإنّة لو وجد كلّ إنسان أبيض، لارتفع أن يصدق: ولا إنسان واحد أبيض، ولا يلزم إذا ارتفع ولا إنسان أبيض أن يصدق: كلّ إنسان أبيض. ولمّا كان صفة المتعاندات يلزم الارتفاع بها دائمًا الوجود، أُلّفت منها المتلازمة بأن يؤخذ أحد المتعاندات في الوجود، فيلزم ارتفاع الثاني، وكذلك إذا أخذ الثاني موجودًا ارتفع الأوّل.

٢٧. واللزوم / يكون: لزومَ وجود لوجود، ويأتلف ممّا ذكرته من الأعمّ والمساوي في الأيجاب. ولزومَ وجود شيء عن لا وجود شيء لزوم آخر. وهذا يأتلف من الأعمّ الموجب والمساوي، إذا أخذ اللازم مرتفعًا لزم ارتفاع اللازم عنه بالضرورة. وفي المساوي في الأيجاب متى ارتفع أحدهما ارتفع الآخر بالضرورة، ولزم لا وجود شيء عن وجود شيء آخر، وهذا يأتلف من كلّ المتقابلات إذا أخذ أحدهما موجودًا لزم لا وجود الآخر. ولزومَ وجود عن لا وجود شيء آخر، وهذا يأتلف من المتقابلات التي لا يخلو الموضوع من أحدهما، على ما ذكرته. س ٤٣ أ

٢٨ . والمتقدّم والمتأخّر يوجد في كلّ واحد من المقولات، وكذلك في كلّ صنف منه. أمّا المتقدّم والمتأخّر بالزمان، فإنّ كلّ مقولة وما تحتها من أنواعها وأشخاصها يوجد فيها حدوث. فإنّ أمرين حادثين أحدهما من مقولة واحدة أو من مقولتين لا يمكن أن يكون حدوثهما معًا في زمان واحد، أو أحدهما متقدّم والآخر متأخّر في الزمان، إمّا بالجوهر وإمّا بالعرض. مثال ذلك في الجوهر كثير، منه < ما > يحدث بعضه عن بعض ويكون الحادث عنه متقدّمًا بالزمان للشيء الحادث. فإنّ زيدًا متقدّم بالزمان لابنه والنبات متقدّم بالزمان لما يثمره نبات كذا أو يتأخّر عنه أو يوجدا[1] معًا، مثل أنواع من شجر التين يتقدّم إثمار بعضها ويتأخّر إثمار بعضها أو يأتي بعضها معًا في زمان واحد. وفي معرفة المتقدّم والمتأخّر بالزمان للإنسان منافع. ومثال المتقدّم والمتأخّر في الكمّ بالزمان أن النموّ كلّه حادث في زمان، والنموّ الأعظم متأخّر في الزمان متقدّم في الشيء الواحد، وللنموّ الذي هذا صنفه، وإذا أخذته في شيئين وجدت نموّ شيء، إمّا متقدّم لنموّ شيء آخر وإمّا متأخّر عنه وإمّا معًا، مثل هذا النبات وهذا النبات، فإنّا نجد نموّهما كائنًا إمّا في زمان واحد أو أحدهما أسبق، ومنه بالذات ومنه بالعرض.

والمتقدّم والمتأخّر في الكيف، أنّ كثيرًا من الكيفيّات يتقدّم بعضها بعضًا في الحدوث، مثل أنّا نجد الحموضة[2] متقدّمة للحلاوة في العنب بالزمان، وكذلك الخضرة تتقدّم الصفرة والحمرة في حدوث أثمار النارنج بالزمان، ويوجد منها معًا كثيرًا، فإنّ كثيرًا من الكيفيّات تكون مع تمام النضج، مثل سواد أنواع من العنب مع الحلاوة والحمرة مع نضج النارنج. وهذا التقدّم بالعرض في الكيف كثير في الطبّ ونافع فيه، مثل كيفيّات البول ومراتبها في التقدّم والتأخّر ومعًا، بحسب الأمراض وأوقاتها، منه بالذات ومنه بالعرض.

والمتقدّم والمتأخّر بالزمان في الاضافة، أمّا بين المتضايفين، فإذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوّة في كثير من المتضايفين، مثل المعلوم والعلم والمحسوس وإدراكه، وليس لهذا فائدة في التقدّم والتأخّر، وهذا قد يغلّط. وأمّا

(١) في الأصل: يوجد.

(٢) في الأصل: الحمضة.

إذا أخذته بحسب تقدّم نوع إضافة لنوع إضافة أخرى مرتبطتين في الوجود بين الفاعل والمنفعل في حركتهما، فإنّه في الموجودات الطبيعيّة والإداريّة، مثل ما نقول / إنّ نسبة البناء إلى أساس الحائط متقدّمة بالزمان إلى نسبة الحائط. وهذا س ٤٣ ب كثير في الصنائع، فإنّ للصانع نسبةً متقدّمة في مصنوعها[1] ومتأخّرة عن المتقدّمة. وربّما كان ذلك في صناعتين، مثل النشّار يتقدّم النجّار في ما يصنع عنهما، وكذلك الدفّاع للقذّاف.

والتقدّم والتأخّر في الزمان في الأين، فإنّ في حيّز الهواء بعض الأمكنة يتقدّم وبعضها يتأخّر، فإنّ المكان الصغير للحادث أوّل حدوثه متقدّم للمكان الكبير الحادث، إذا كبر ونما، ومكان البزر من الأرض متقدّم لمكان الثمرة من الهواء بالزمان.

والمتقدّم والمتأخّر بالزمان في الوضع تابع للمتقدّم والمتأخّر بالزمان في الأين. فإنّ الوضع في مكان البزر من الأرض متقدّم بالزمان للوضع في مكان الثمرة من الهواء.

والمتقدّم والمتأخّر بالزمان في مقولة له تابع لمقولات الجوهر في الكون وفي النموّ، فإنّ نسبة له في الثمرة متقدّمة لنسبة له في البزر، ونسبة له في حين النموّ يتقدّم بعضها لبعض، وبحسب نموّ الجسم تختلف نسبة له. وكذلك بحسب التكوّن حيث النموّ تابع للتكوّن. وأمّا نسبة له فيما يستعمله الإنسان بالوضع فبحسب مقصده في النسبة، فإنّ نسبة له في لبس القميص متقدّمة بالزمان في نسبة له في لبس المشدّ أو الرداء أو الغفارة، ونسبة له في ستر العورة متقدّمة لسائر نسب له من سائر اللبس.

والتقدّم والتأخّر بالزمان في أن ينفعل تابع لما يحدث أوّلًا فأوّلًا في المنفعل، مثل أن ينفعل في البزر، حين حدوث النبات، متقدّم بالزمان لأن ينفذ في العروق ويشدّ أجزاء النبات بعضها إلى بعض إلى أن يكمل. وكذلك نسب أن يفعل في حدوث ما يحدث تابع بعضه لبعض.

---

(١) في الأصل: مصنوعة.

والمتقدّم والمتأخّر بالطبع يوجد في جميع المقولات، وذلك أنّ الأعمّ من كلّ مقولة متقدّم بالطبع لما هو أخصّ منه، كان الأعمّ جنسًا أو فصل جنس أو جنس جنس أو حدّ جنس أو رسمه أو عرضًا ذاتيًّا. وكذلك النوع الأخير فيما يتعلّق به متقدّم لما تحته ممّا هو أخصّ منه، وهو كما قال[1]: «هو الشيء اللازم من الشيئين اللذين لا يتكافآن في لزوم الوجود». والمواد العامّة تجري مجرى الجنس، كما ذكر أبو نصر في «كتاب البرهان»، وتوجد معًا بالطبع، وهما اللذان يتكافآن في لزوم الوجود، إذا لم يكن أحدهما سببًا. فإن كان سببًا، كان متقدّمًا بالسبب وكانا معًا في الوجود بالطبع.

والمتقدّم والمتأخّر في المرتبة يوجد في جميع المقولات، إمّا من حيث هي في النفس، وهو المقصود هنا، وإمّا من حيث توجد خارج النفس. أمّا في النفس، فبحسب أجزاء مراتب التصوّر في الحدود والرسوم، فإنّ الأعمّ أبدًا في التصوّر يتقدّم الأخصّ، ولا يزال ينحدر بترتيب الأعمّ ثمّ الأخصّ، فهو الآن انتهى إلى مقصودنا في التصوّر. وغناء هذا في جودة التصوّر عظيم، ويكون في هذا النحو من التقدّم في المرتبة معًا في المرتبة إذا كان لشيء واحد صنفان في مرتبة واحدة في العموم تعطي تصوّرًا في الشيء في قوّة واحدة، مثل خاصّتين في الشيء، كالضاحك والمنقسم، فإنّهما / معًا في المرتبة في التعريف وفي الرسم. س ٤٤ أ

والمتقدّم والمتأخّر في المرتبة خارج النفس في المقولات كثير، مثل التأخّر والتقدّم في المكان أو الاعتقاد عند الملك أو الأعراض في موضوعاتها. والمتقدّم والمتأخّر في الشرف والكمال يوجد في كلّ واحد من المقولات وفي بعضها بالأضافة إلى بعض. أمّا في مقولة الجوهر، فإنّ بعض الجواهر أشرف من بعض وأكمل وجودًا. وأمّا في الكمّ فإنّ كثيرًا من الموجودات الخسيسة أشرف بالطول من العرض وبالكثرة في العدد على القلّة منه، مثل الثمرة التي تثمر أكثر عددًا أشرف وأكمل من التي تثمر أقلّ. والمتقدّم والمتأخّر بالشرف في مقولة الكيفيّة، مثل الهيئات التي في كثير من العلوم والصناعات، بعضها أشرف من بعض،

(١) أي أبو نصر. وجاء في كتاب المقولات، ص ١٢٩: «والمتقدّم بالطبع هو في الشيئين اللذين لا يتكافآن في لزوم الوجود».

وكذلك صحيح ومصحّ أشرف من مقابلهما. وكذلك في جميع أنواع الكيفيّة، فإنّ ما يأخذه الإنسان من الجودة في جميع أنحاء تصرّفاته والتخيرّ فيها داخل في تقدّم الكمال من كيفيّة أو غيره.

والمتقدّم والمتأخّر بالشرف في الاضافة: المولى أشرف من العبد، والفاعل في كثير من الأضافات أشرف من المفعول، والرئيس أشرف من المرؤوس، ومنها بالواحد ومنها بالعرض.

والمتقدّم والمتأخّر بالشرف في مقولة متى، إمّا لشرف الزمان الذي في نسبة مقولة متى، وإمّا لجودة ما يوجد في الزمان الذي فيه النسبة، مثل جودة اللّبن في زمان الربيع والدهان فيه، فإنّ اللّبن متقدّم في الجودة في زمان الربيع لجميع الألبان في غيره.

والمتقدّم والمتأخّر بالشرف والكمال في مقولة أين يتقدّم النسبة في المكان، إمّا لشرف المكان وإمّا لجودة ما يعطيه في الوجود، مثل ما يعطيه بعض الأرضين من جودة الفراسات فيه، فإنّ نسبته إلى الأرض الطيّبة متقدّمة في الجودة لنسبته إلى الأرض التي دونها، والنسبة إلى البلاد الجيّدة[١] السيرة[٢] متقدّمة للنسبة إلى التي هي رديّة السيرة[٢]، والنسبة إلى المواضع الجيّدة الهواء متقدّمة في الطبّ للنسبة إلى الرديّة الهواء. فإنّ كثيرًا من الأشياء مثل الأدوية تتقدّم وتشرف بالنسبة إلى بلاد، لجودة تحصل فيها من أجل مكانها المنسوبة إليه، منها بالذات ومنها بالعرض.

والمتقدّم والمتأخّر بالشرف والكمال في مقولة له إنّما يؤخذ شرفهما بحسب شرف موضوع النسبة، فإنّ الدماغ (إذا) وقي بغشائين لعظم الرأس والبرديّة وقيت بطبقات عن الهواء لشرفهما. وأمّا بالوضع فيما يفعله الإنسان من مقولة له، فإنّ الوقاية بالدرع في الجنوب متقدّمة في الجودة للوقاية بملبوس سواه، وفي زمن البرد ملبوسات كثيرة تتقدّم بالوجود على غيرها.

والمتقدّم والمتأخّر بالشرف في مقولة أن ينفعل وأن يفعل هو بحسب شرف

---

(١) في الأصل: التي الجيّدة.
(٢) كذا في الأصل ولعلّها التربة.

ما فيه من الفعل والانفعال، فإنّ الانفعال إلى الفضيلة أشرف من الانفعال إلى الرذيلة، في كيفيّات النفس، وكذلك الفاعل. وكذلك الانفعال إلى التكوّن أشرف من الانفعال / إلى الفساد. س ٤٤ ب

والمتقدّم بالذات رسمه أبو نصر بحسب ما يرتّبه الذهن في النفس من جهة السبب فقط. ولا يمكن ذلك إلاّ في المتكافيء اللزوم، فإنّ غير المتكافئ يتقدّم من جهة أخرى، مثل أنهّ يتقدّم ولا بدّ بالطبع فقط، مثل الأعراض العامّة، أو بالطبع وبالسبب، مثل الجنس، أو بالزمان والسبب، مثل كثير من الفاعلين، أو بالشرف والسبب مثل كثير أيضًا من الفاعلين. فرسمه أبو نصر بما يرتّبه الذهن أوّلاً من جهة السبب فقط، وهذا موجود في جميع ما تحتوي عليه كلّ مقولة، فإنّ جزء كلّ مقولة متقدّم بالسبب لما هو له جزء. وكذلك الفصل المقوّم الخاصّ، مثل الإنسان في الجوهر، فإنّ حدّه وفصله متقدّم له بالسبب لا غير.

والفصول قد تكون فصولاً من جهة الصورة، مثل الناطق، وفصولاً من جهة الغاية، مثل إثمار الشجر عن النخلة، وفصولاً من جهة الفاعل، مثل طلوع الشمس للنهار، وفصولاً من جهة المادّة، مثل ثوب من صوف البحر (؟)، فإنّ الثوب الكاسي عند أهل التحقيق هو ثوب من صوف البحر (؟). وكذلك كلّ ما مأدبة واحدة فواحد، مثل الأجرام السماويّة، فإنّ مادّة كلّ نوع واحدة، منها المرتبّة في موضع كذا من العالم لأجل موضع آخر.

والمتقدّم والمتأخّر على ما حدّه أبو نصر يوجد في مقولة الجوهر، نحو ما ذكرنا من ذلك في الكمّ أيضًا. فإنّ المصمت هو كمّ لموضع في ثلاث جهّات متساوية، وموضع في ثلاث جهات هو سبب متقدّم لوجود المصمت، وهذا يطرّد في الحدود الذاتيّة، وهي حدود على الحقيقة.

ومعًا تشترك في جميع وجوهها لأنّ الذهن يأخذها معًا في النفس بترتيب واحد لا يزيد وأخذ معها على شرفه. ومعًا موجودة في جميع المقولات، ولجميع أنحاء التقدّم والتأخّر في تصوّر المعاني في النفس مقولة قوّة[١] وكمال، ولا سيّما

(١) في الأصل: قويّة.

للأسباب الخاصّة، وللشرف في التصوّر لسائر الأسباب، والتصوّر بالأسباب بعضها أكمل من بعض. والتصوّر بالأسباب فقد كانت فيما له أسباب أكمل من التصوّر بالأشياء المتأخّرة. وللتصوّر بالتقدّم في الطبع مقولة، فإنّ المتقدّم بالطبع هو الشيء الأعمّ، والشيء الأعمّ يرتّبه الذهن أوّلاً في النفس، ثمّ يضيف إليه ما يخصّصه شيئًا بعد شيء إلى أن ينتهي إلى الشيء المطلوب تصوّره ويتبع هذا التقدّم في المرتبة، فإنّ التصوّر له مراتب بحسب الأكمل فالأكمل ومراتب بحسب ترتيب أجزائه. ويلحق الزمان التصوّر بالعرض، لأنّه في حين ما يرتّب يلحق الزمان. (قال: تقدّم هذا القول الوارد في أوّل القول في المتقدّم والمتأخّر).

والمتقدّم والمتأخّر، هل يقال هذا اللفظ عليهما على جهة التواطؤ أو على جهة التشكيك أو على جهة الاشتراك التامّ؟ وليس ذلك على جهة التواطؤ، لأنّ حدّ كلّ واحد منهما بحسب هذا الاسم غير حدّ الآخر، وليس لما يقال عليه معنى واحد يعمّهما في الوجود والنسبة باشتراك محض، كالنجم الذي يسمّى به عقّار ونجم في السماء، فينبغي أن يكون على جهة التشكيك، فإنّ الذهن يلحظ فيها من حيث هي في النفس اشتراكًا ما، في حين ترتيبه لها. وذلك أنّ المعاني في النفس لها ترتيب يحضرها الذهن بذلك الترتيب في النفس / ليسهل بذلك الترتيب وجودها فيه وحفظها ويكون ترتيبًا. فإنّ الترتيب تدلّ أجزاؤه بعضها على بعض، فالذهن يحضر معاني المتقدّم والمتأخّر مرتّبة في النفس. من ذلك المتقدّم في الزمان وفي الوجود، فإنّ النفس ترتّب أوّلاً من الأمور الموجودة في الزمان ما سبق أوّلاً في الوجود أو شأنه أن يسبق، فما سبق أوّلاً في الوجود هو المتقدّم في الزمان الماضي، وما شأنه أن يسبق هو المتقدّم في الزمان المستقبل، فالزمان يرتّبه الذهن في النفس أوّلاً. س ٤٥ أ

والمتقدّم بالطبع هو الأعمّ مع ما هو أخصّ منه، والذهن يرتّب أوّلاً في النفس الأعمّ على الأخصّ، لأنّه أعرف وأسهل في المعرفة. فالمتقدّم بالطبع يرتّبه الذهن أوّلاً إذا أخذه مع المتأخّر مقدّمًا بطبع لأجل عمومه.

والمتقدّم بالمرتبة هو الذي شأن الذهن أن يغفلها، فكيف إذا كانت مرتبة بذاتها في الوجود، مثل المكان وكونه كذلك يأتلف من مبدأ محدود. وذلك المبدأ

أقدمها في ترتيب الوجود. والمتقدّم في الذهن يرتّبه الذهن أوّلاً إذا أخذه مع ما يليه.

والمتقدّم بالشرف يرتّبه الذهن أوّلاً من جرّاء ايثاره له. فالمتقدّم بالشرف يرتّبه الذهن أوّلاً في النفس. . .[1]. والمتقدّم بالسبب يقدّمه الذهن أوّلاً لأنة مبدأ وعلّة، فيوجد لذلك الهواء متقدّمًا في النفس، فإنّ النفس ترتّب المائي قبل الهوائي. . .[2] بجميع ما يقال عليه المتقدّم والمتأخّر. فإنّ الذهن يرتّب. . المتقدّم من جميع أنحائه على المتأخّر، فيشترك المتقدّم والمتأخّر بالتقدّم والتأخّر بالرتبة في النفس، كان ذلك خارج النفس أو لم يكن. فالتقدّم في المكان والزمان موجود فيهما التقدّم خارج النفس في الرتبة. وأنحاء المتقدّم إنّما تعقل المرتبة فيه النفس، والمتأخّر في جميع ما يوجد منه، فيه بالذات وفيه بالعرض. من ذلك المتقدّم والمتأخّر بالزمان في الجوهر أنّ الأب متقدّم للابن في الزمان بالذات، وكذلك لكثير من الفاعلين. والمتقدّم والمتأخّر بالعرض بالزمان في الجوهر، مثل أنّ فلان وجد قبل فلان، وأخا[3] فلان وجد قبل أخيه. والمتقدّم والمتأخّر بالزمان بالذات في الكمّ، مثل ما يقال إنّ ذراعين من نسيج ثوب كذا قبل ثلاثة أذرع منه، إذ بوجود الذراعين وجدت الثلاثة بالذات. وما بالعرض مثل ما يقال إنّ ذراعين في ثوب كذا وجدت قبل ذراعين في ثوب كذا. والمتقدّم والمتأخّر بالزمان بالذات في الكيفيّة، مثل ما يقال إنّ الاستعداد في النفس لقبول العلم قبل العلم، والاستعداد كيفيّة. والاستعدادات بالقوّة قبل حصول ما يحصل بالفعل. وهذا كثير في الصنائع، فإنّ التثبّت (؟) في الثوب لأجل اللون قبل اللون الحاصل فيه بالزمان. والذي بالعرض مثل ما يقال إنّ هذا اللون حصل في هذا الثوب قبل هذا اللون. والمتقدّم والمتأخّر بالزمان بالذات في الأضافة، مثل ما يقال إنّ نسبة الفاعل إلى أجزاء ما ينفعل يتقدّم بعضها بعضًا بالزمان وبالذات. وهذا في الصنائع كثير. والذي بالعرض مثل ما يقال إنّ أضافة الأب إلى هذا الابن قبل إضافة إلى هذا الآخر. والمتقدّم والمتأخّر في الزمان في الأين مثل مواضع / س ٤٥ ب

(١) غير واضح.
(٢) غير واضح.
(٣) في الأصل: وأخو.

الاسطقسات، فإنّ مواضع بعضها يتقدّم لمواضع بعض بالذات، ومثل تقدّم عروق الشجر في الأرض بالذات لسائر أجزائها في الهواء. وما بالعرض مثل تقدّم هذه الثمرة في هذا الموضع لهذه الأخرى، وما في الموضع تابع لما في الأين. وفي له، مثل لحا الأصل يتقدّم لحا الثمر بالذات. وفي أن ينفعل وأن يفعل لسبب ما يحدث، يتقدّم بعضها على بعض بالذات في الشيء الواحد، وإذا أخذت في شيئين تقدّمت بالعرض. ومعًا توجد أصنافه في جميع المقولات، وهو تابع للمتقدّم والمتأخّر، ومنه بالذات ومنه بالعرض. وذكر أبو نصر من أصنافه ما يوجد بالأمرين جميعًا وترك من أصنافه ما يوجد بالعرض فقط، مثل معًا في الشرف فإنّها لا توجد إلّا بالعرض، مثل أن يفرض عالمين متساويين في علم واحد، وكذلك معًا في السبب هما الشيآن اللذان يوجدان معًا عن سبب واحد.

ك ١٩٦ أ ٢٩. / ولمّا كانت المقولات موضوعات لصناعة المنطق، وتقدّم تلخيصها حتّى تصوّرت، أراد أن يعرّفها بالأحوال التي تعرض لها حتّى نكون قد علمناها بالحسّ. وكما أنّ النجّار ينبغي أن يعلم الخشب ويميّزه ويعرف الأحوال التي يوجد بها من رطوبة ويبوسة، ليأخذه عند العمل بالحال التي هي أوفق له بحسب غرضه، فكذلك كان القصد هاهنا. ثمّ إنّ هذه اللواحق منها ما يكون للمقولات خاصّة، وهي الموضوعات للمنطق كما ذكرنا، ومنها ما يؤخذ، مع ك ١٩٦ ب أنّه لاحق للموضوعات، / جزءًا من صناعة المنطق التي تلك الموضوعات موضوعات تكمل بها، وهي جميع الفصول التي ذكرها بعد المتقابلات من الخمسة التي ذكرها أوّلًا، فإنّه ذكر هنا ما لم يذكر هناك. ألا ترى أنّه ذكر في اللواحق هنا معًا ولم يذكرها في الفصول الأولى؟ وسبب ذلك أنّ تلك الفصول الخمسة إنّما جعلها أوّلًا من حيث هي كالأجناس لصناعة المنطق التي مبدأها «كتاب العبارة». وكلّ ما يوجد في جنس الصناعة فهو راجع إلى هذه الخمسة، وما ليس بجزء منها، فبحقّ لم يضعه أوّلًا[1]، إذ كان قصده أن يضع أوّلًا ما هو كالأجناس لها، ومعًا لا يوجد معنى من معانيها جزءًا لصناعة المنطق، فلذلك لم يذكرها أوّلًا.

---

(١) ساقطة في س.



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجزء الثالث

تعاليق على «كتاب العبارة» (باري أرمينياس) للفارابي


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

-١-

تعاليق على كتاب «باري أرمنياس» (أي العبارة)

يتبيّن من الحواشي أنّ ابن باجه اعتمد «مختصر جمع الكتب المنطقيّة الذي يحتوي على أجزاء المنطق الثمانية للفارابي، وليس شرح كتاب العبارة» الذي نشره العالمان ولهلم كوتش وستانلي مارّو سنة ١٩٦٠[١]، في هذه التعاليق.

ويجدر التنبيه على توفّر ابن باجه في هذه التعاليق على بعض وجوه التناظر بين المنطق والنحو، لا سيّما في باب قسمة الألفاظ المعروفة إلى اسم وفعل وحرف، وهي القسمة التي كان أرسطو أوّل مَن تطرّق إليها في كتاب «العبارة».

وقد نشر الدكتور محمّد سليم سالم في القاهرة سنة ١٩٦٧ هذه التعاليق في نشرة لا تخلو من عيوب، وسنشير إليها في الحواشي بحرف م.

(١) نشرت دار المشرق أخيرًا مختصر كتاب العبارة للفارابي بتحقيق الدكتور رفيق العجم. وكانت قد نشرتها سنة ١٩٦٨ السيّدة مباهات توركير (كوييل).
راجع: M. Küyel, Fârâbi'nin Peri Hermeneias Muhtasari, Ankara Universitesi Basimevi, 1968.

١ - «كتاب العبارة»

١. غرض[١] أبي نصر في كتاب «باري أرمينياس» أن يعطي ما منه يأتلف القول الجازم الحمليّ من الايجاب والسلب المقابل، من جهة الألفاظ الدالّة على المعاني، وكيف يأتلف، ويحصي على العموم أصناف ما منه يأتلف، وإحصاء أصناف القول الجازم على العموم وما منه تأتلف تلك الأصناف التي أحصاها، وكيف تأتلف الصنائع القياسيّة / الخمس[٢] وتناسب المتقابلات من الأصناف في الصدق والكذب، وكيف يرتّب السلب والمعدول، وكيف ينتقل السلب إلى المعدول، وبأيّ شريطة ينتقل. وجعل من جملة ما[٣] تكلّم فيه في هذا الكتاب الألفاظ، من حيث تدلّ على معاني المقولات التي هي على الحقيقة الموضوع بالأحوال التي تليق بكلّ علم. وإنّما أخذ هاهنا الألفاظ من حيث تدلّ، وجعلها الموضوع، لأنّ الألفاظ هي المعتادة أوّلاً، فهي أسهل على المتعلّم.

س ٤٦ أ

٢. وأيضًا، إذا أخذت المعاني من جهة دلالات الألفاظ صارت المعاني أكمل اشتراكًا للصنائع، فيأخذها البرهان وصناعة الشعر وما بينهما من الصنائع بالجهة التي تليق. وبذلك صار غرضه عامًّا للصنائع الخمس[٤]، فيأخذ اللفظ صاحب علم البرهان بحسب المعنى على التحقيق وما يعطيه الحدّ، ويجعل اللفظ بحسب الحدّ. ويأخذه صاحب الجدل بحسب المشهور، والذي يجب أن يكون عليه. اللفظ بحسب شهرة المعنى. ويأخذه صاحب الخطابة بحسب المشهور في بادئ الرأي. ويأخذه السوفسطائي بحيث يخيّل له أنهّ أخذه على حاله أن يؤخذ في الصنائع الثلاث، من غير أن يكون كذلك. ويأخذه صاحب الشعر من حيث يخيّل له معنى، وإن لم يكن شأن ذلك اللفظ أن يدلّ على ذلك المعنى، فله أن يعبّر عن الشيء بلفظ شبيهه وأن يعدّ في الشبيه، وبلفظ كليّه وجزئيّه بدلاً منه.

---

(١) س: بسم الله الرحمان الرحيم وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم. قال: غرض أبي نصر في كتاب باري أرمينياس. . .

(٢) في الأصل: الخمسة.

(٣) م: موضوعة فيما.

(٤) في الأصل: الخمسة.

ولو أخذ المعنى لما انتظم له أن يأخذه بوجوه مختلفة، ولما كان قوله «على العموم»، أخذ في اللفظ الموضوع[١] على العموم، وهي الألفاظ التي في الوضع الثاني، وأخذ في المثالات الألفاظ التي في الوضع الأوّل.

٣. ونعني بالألفاظ التي في الوضع الثاني الألفاظ التي تدلّ على العموم على معان هي الألفاظ في الوضع الأوّل، مثل قولنا: اسم وكلمة وحرف ومحصّل ومعدول ومائل ومستعجم ومشتقّ ومثال أوّل ومباين ومشترك ومنقول ومستعار وغير ذلك ممّا يجري هذا المجرى. فإنّ قولنا: «إسم» هو لفظ عامّ يدلّ على معنى، وهو أيضًا لفظ خاصّ، مثل لفظ زيد وعمرو وخالد وإنسان، وما أشبه ذلك. وكذلك قولنا «كلمة» هو لفظ عامّ يدلّ على معنى هو أيضًا لفظ خاصّ، مثل لفظ قام ويقوم وضرب ويضرب، وما أشبه. وكذلك قولنا «أداة» هو لفظ عامّ يشتمل على معنى هو لفظ خاصّ، مثل لفظ من وعلى وقد وسوف. وكذلك قولنا «مشتقّ» في الأسماء هو لفظ عامّ يدلّ على معنى هو لفظ خاصّ، مثل قائم وقاعد مضارب ومضروب. وبيّن أنّ كلّ لفظ خاصّ هو لفظ سبق وكان في الوضع الأوّل، لأنّ الخاصّ أسبق في الوجود. وكلّ لفظ عامّ للفظ الخاصّ، فهو لفظ وضع لغير اللفظ الخاصّ، ولذلك سمّيت ألفاظًا في الوضع الثاني.

٤. ولنرتض الآن أوّلًا كيف تبيّن مشابهة معاني المقولات للاسم والكلمة والحرف، متى أخذت من الألفاظ / الثلاثة بدلًا من معاني المقولات. فأقول: (س ٤٦ ب) إنّ المقولات توجد في النفس، من حيث هي معانٍ مفردة، عامّها وخاصّها، تعرّف شيئًا من هذا المشار إليه من غير أن يلحظ الذهن معها زمانًا محصّلًا، بل من حيث هي معانٍ مفردة لم توجد في زمان. وكلّ لفظ يدلّ على هذا النحوّ من معاني المقولات يسمّي ذلك اللفظ بالاسم. فلذلك < كان > حدّ الاسم أنّه لفظ دالّ على معنى مفرد، يمكن أن يفهم بنفسه وحده، من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى، مثل الأرض والذهب والحيوان والإنسان وزيد وعمرو في مقولة الجوهر، والخطّ والعدد والزمان في

(١) مكرّرة في الأصل.

مقولة الكمّ، والبياض والسواد في مقولة الكيف، والابن والأب في مقولة الأضافة، والمستقرّ والمنتقلّ في مكان وزيد وعمرو موجود في زمان، والقاعد والقائم في الوضع، واللابس في «له»، والتبييض والضرب في «أن يفعل» و«أن ينفعل»، فأن يُضرَب في «أن ينفعل» وأن يضرِب في «أن يفعل». فجميع هذه الألفاظ الواقعة على هذه المعاني، من حيث لا توجد في زمان محصّل، تسمّى اسمًا. وقد تؤخذ[1] معاني المقولات من حيث تلحقها نسبة محصّلة بالماضي والمستقبل والحاضر، فيدلّ عليها بلفظ يسمّى الكلمة، فإنّ معاني المقولات، عامّها وخاصّها، قد تؤخذ حاصلة في زمان محصّل بالماضي والمستقبل والحاضر.

٥. فالاسم على العموم يدلّ على معاني المقولات من حيث لم يقترن بها زمان محصّل، والكلمة على العموم تدلّ على معاني المقولات من حيث هي في زمان محصّل. ولنأخذ الآن مثال ذلك في كلّ مقولة، مثل ما نقول في تكوّن النبات مثلًا: إنّا نزرع البزر مثلًا في الأرض فيلقي فيه عروقًا وتحدث قوّته الغاذيّة وتهضم وتنمي وتصوّر، ولا تزال تنتقل ذاته من شيء إلى شيء في زمان، إلى أن تكتمل صورته المتكوّنة في الزمان، وكذلك ما أشبهه في الطبيعة. وأخذ الزمان في معاني مقولة الكمّ مثل ما نقول: صبغتُ وراهنتُ وذرعت وعدّدت ألفًا وسطّحت أي فعلت مسطّحًا في زمان، ونطقت بأقوال، وهذا كثير. وأخذ الزمان في معاني مقولة الكيفيّة، مثل: فعلتُ وصنعتُ وحمّرت وبيّضتُ، ومرضت وبرئت وصحّ جسمي، وغير ذلك، وفي الأين: مشيتُ وسكنت مكانًا كذا. وهذه الأربع مقولات يكون زمانها بحركة فيه. ومقولة الاضافة والوضع وله تابع لحركة، فإنّ قولنا: يضرب أمام زيد أو يمنته أو يسرته أو عنده بالجملة، أو غير ذلك من الأضافة إليه، تابع للحركة في المكان، لكنّه اضافة واقعة في زمان حادثه فيه. وقد تكون الاضافة تابعة لمقولات الحركة لأكثر من واحدة، مثل قولنا: اشتريت غلامًا، فإنّه تابع لحركة في المكان، من جهة الدافع والمدفوع إليه والشيء المدفوع. وتنتقل اضافة شيء إلى مضاف آخر بحصول[2] كيفيّة في النفس من المتعمّد لم

---

(١) م: توجد.

(٢) في الأصل وم: ويحصول.

يكن قبل. والوضع تابع للأين، فإنّ قولنا: قمت وجلست واستلقيت وسجدت وركعت، وضع يفعل في زمان بحسب الأجزاء في المكان. ومقولة له[1] تؤخذ في الزمان تابعة لحركة التكوّن، مثل /: النبات في حين تكوّنه يكتسي اللحاء والأعضاء في حال تكوّنها تكسي الأغشية. وفي الأمور الإراديّة نقول: لبستُ وانتعلت وتسلّحت وتعمّمت < و > هذه تابعة لحركة في المكان[2]. والاضافة وأن يفعل وأن ينفعل من حيث توجد في مكان حصلت في مقولات الحركة الأربع. ولما كان ما يؤخذ[3] من المقولات موجودة في زمان أنّها موضوعات في الذهن، شأنها أن تكون معها في النفس، وموضوعات خارج النفس تؤخذ[4] فيها موجودة كما هي في النفس، جُعل اللفظ الدالّ على المعنى الذي يؤخذ[4] في زمن محصّل، يدلّ مع دلالته على المعنى والزمان على الموضوع الذي شأنه أن يوجد فيه في النفس، وعلى أنّه خارج النفس في ذلك الزمان في موضوع خارج النفس. وهذا هو معنى الموجود الذي يدلّ عليه لفظ الكلمة والارتباط بالموضوع. فلذلك يعمّ[5] حدّ الكلمة أنهّ لفظ دالّ على معنى[6] مفرد، يمكن أن يفهم وحده وبنفسه، ويدلّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى، ويدلّ على موضوعه من غير تصريح، ويدلّ على وجود المعنى لشيء خارج الذهن[7] من الزمان المحصّل.

س ٤٧ أ

٦. وكلّ واحد من هذين المعنيين اللذين يدلّ عليهما الاسم والكلمة يلحقه في الذهن اضافات أمور، بعضها موجودة خارج الذهن وبعضها من حيث هي في الذهن. ولتلك الأمور المضافة ألفاظ تدلّ عليها، هي الألفاظ التي تسمّى الأدوات، وتسمّى حروف المعاني. وسمّيت أدوات لأنّها دالّة على أمور إذا

---

(١) ساقطة في م.
(٢) في الأصل: الزمان، وقد صحّحها الناسخ بالهامش.
(٣) م: يوجد.
(٤) م: يوجد.
(٥) م: نظّم.
(٦) مكرّرة في الأصل.
(٧) م: النفس.

أخذت في المعاني تصرّفت بها المعاني بحسب ما يقصد بها، فلا تتصرّف المعاني إلّا بأخذ هذه الأمور مضافة إليها، فسمّيت أدوات، لأنّها إذا أخذت فيها تصرّفت بحسب الغرض منها. وسمّيت حروف المعاني، لأنّها معانٍ بها تتصرّف هذه.
وهي تنقسم ثلاثة أقسام: إمّا أدوات تختصّ بالأسماء وإمّا أدوات تختصّ بالكَمّ، وإمّا أدوات تختصّ جميعًا. وكلّ واحد < هـ > من هذه، إمّا من حيث هي في الذهن فقط، على ما تكون عليه اللواحق، وإمّا في الذهن وخارج الذهن، على ما تكون عليه الأضافة. والتي تخصّ الأسماء، مثل ألف ولام التعريف الذي يدلّ على إضافة القيد[1] إلى معنى الاسم، ومثل الإعراب الذي يدلّ أنّه قد أضيفت إلى معنى حال ما بحسب ما يعطيه الإعراب، من أنّه أخذ مستقيمًا أو مائلًا، ومثل حروف التثنية والجمع الذي تدلّ عليه إضافة الأشياء بعضها إلى بعض.
والتي تختصّ بالكِلم مثل السين وسوف، التي تضيف إلى الفعل قلّة الوقوع وسرعته. ومثل قد الذي يضيف إلى الفعل تأكيد الوقوع في الماضي والحاضر والامكان في المستقبل، والتي تختصّ بهما جميعًا كثيرة جدًّا. وبعضها يختصّ بالفعل أكثر، وبعضها، بالاسم أكثر، وبعضها بالسواء. وقد يكون في الحروف ما يدلّ على أضافة أمر إلى القضيّة، مثل الحروف الداخلة على الابتداء والخبر عند النحويين، مثل أنّ في التأكيد. ولمّا كان هذا المعنى مضافًا بذاته، قيل في حدّه إنّه لا يمكن أن يفهم وحده وبنفسه، بل إنّما يفهم / إذا قرن باسم أو بكلمة[2] أو بهما جميعًا لأنّه مضاف إليهما. س ٤٧ ب

٧. والاسم المحصّل وغير المحصّل يوجد في جميع المقولات. فإنّ المقولات إذا أخذت معانيها في موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها، دُلّ عليها باسم مشتقّ، ويسمّى ذلك الاسم المشتقّ، مثل جميع الفصول في مقولة الجوهر، مثل ناطق وحسّاس. وإذا أخذت معانيها مرتفعة عن موضوعاتها، التي شأنها أن توجد فيها، دُلّ عليها باسم مبنيّ من اسم الملكة ومن لفظ يدلّ على ارتفاع الملكة، مثل قولنا: حيوان ناطق، وجسم لا متغذٍّ، و< ذلك > في سائر المقولات أظهر

---

(١) م: العقد.
(٢) راجع: كتاب العبارة ص ١٣٣.

بحسب ما ارتضنا فيه في «اللواحق». ويفعل هذا في المعنى، إذا أخذ في زمان محصّل، يدلّ عليه لفظ الكِلم، من حيث يؤخذ في موضوعه الذي شأنه أن يوجد فيه في الزمان المحصّل الذي يدلّ عليه لفظ الكلمة. وإذا أخذ المعنى مرتفعًا عن موضوعه الذي من شأنه أن يُوجَد فيه في الزمان المحصّل يُدلّ عليه بلفظ مبنيّ من لفظ الكلمة ومن حرف يدلّ على رفع ذلك المعنى في زمان محصّل. وهذا قلّما يوجد في اللسان العربي، لكنّه أمر يعطيه الوجود، مثل قولنا: دراهمَ لا ضرب[1].

٨. وكذلك المستقيم والمائل تنقسم به أسماء المقولات وكلمها. ورسم الاسم المائل يكون اسمًا للمضاف إليه بذاته من الأمرين المتضايقين، < سواء > كان اسمًا دالًّا من حيث هو مضاف أو من حيث هو في مقولة أخرى، ويشبه أنهّ إنّما سمّي مائلًا، لأنهّ متأخّر في الترتيب في حين النطق. وكذلك هو في النفس متأخّر في الترتيب عن الآخر. والمتأخّر في الترتيب زائل عن المبتدأ ومائل عنه إلى جهة في النفس، ولذلك سميّت[2] الكلمة الماضية والمستقبلة مائلة، لأنهّا مائلة في الترتيب في النفس عن الآن إلى جهته. ويشبه أن يكون رسم الاسم المستقيم أنّه الاسم الدالّ على معنى يوضع في النفس ليسند إليه معنى آخر يكون عن مجموعهما ما قول تامّ < سواء > كان مجرّدًا من الأضافة أو مضافًا من الأمرين المتضايفين أو كان مضافًا إليه، لا بذاته، < أو > أنهّ الاسم المأخوذ في النفس ليسند إليه معنى يكون من مجموعهما قول تامّ. ولذلك جعل من خواصّه أنهّ الاسم الذي إذا قرنت به كلمة وجوديّة حصلت منه قضيّة، إمّا صادقة وإمّا كاذبة، كقولنا: زيد كان وزيد وجد.

٩. والكلمة الوجوديّة منها ما تكون تامّة، ولذلك أدخل ما، فقال: «كلمة ما وجوديّة» ليخصّص التامّة لا الناقصة. فيكون على هذا اسم زيد، في قولنا: زيد يضرب أو ضرب زيدًا، مستقيمًا، وكذلك زيد ضرب عمرًا. ويكون زيد

---

(١) جاء في كتاب العبارة ص ١٣٦. إنسان لا أحد ودرهم لا شيء، للتمثيل على الأسماء غير المحصّلة.

(٢) في الأصل: سمّي.

مستقيمًا وعمرو مائلاً. وكذلك < في > «كان زيد منطلقًا»، زيد مستقيم ومنطلقًا مائل، لأنّه مال عمّا وضع أوّلاً. ولذلك قال: «إنّه يكون أكثر إعراب الاسم المستقيم الرفع، وأكثر إعراب الأسماء المائلة النصب والخفض». وقال: «والأسماء المائلة تسمّى المصرّفة»،[1] لأنّ الاسم المستقيم من حيث هو الموضوع المعدّ لأن يسند إليه صار ثابتًا، وصارت الأسماء المأخوذة منه مصرّفة. والاسم إذا كان خبرًا مصرّفًا مع الموضوع هو المائل، فإذا جرّد من أن يكون خبرًا وجعل معدًّا لأن يسند إليه صار مستقيمًا، وإنّما يصير مائلاً من حيث يوجد خبرًا، فإنّ من خاصّيّة المائل أنّه متى أضيف إليه الكلم الوجوديّة / لم يكن منه قول تامّ. (س ٤٨ أ) وخاصّة المستقيم أنّه متى أضيف إليه الكلم الوجوديّة كان إمّا صادقًا أو كاذبًا.

١٠. والألفاظ الأضافة هي الألفاظ التي تدلّ على وصلة بين شيئين < سواء > كانا مضافين بأسمائهما في الحقيقة أم لم يكونا، وكانت حروفًا أو أسماء أو كلمًا. فالحروف مثل لزيد وبزيد وعلى زيد، والأسماء مثل ضارب وابن وعبد. فإنّ ضاربًا تدلّ على نسبة بين زيد وعمرو، في قولنا: زيد ضارب عمرو، وكذلك ابن وعبد نقول: زيد ابن عمرو وعبد عمرو. والكلم مثل ضرب زيدٌ زيد وكسى زيد وأعطى زيد، وبالجملة الكلم التي بين اثنين يكون أحدهما مستقيمًا والآخر مائلاً. فضرب زيدًا تنقص عن القول المستقيم، فيكون القول التامّ: عمرو ضرب زيدًا.

١١. والقول التامّ هو القول المؤلّف نحو غرض مقصود، طوله وقصره بحسب طول الغرض المقصود وقصره، وهو قسمان: فإمّا أن يعيد به القائل غرضًا مقصودًا، وإمّا أن يستفيد به القائل غرضًا مقصودًا. والكلم المفيد هو القضايا، فإنّ القائل يفيد بها الإخبار. والكلم الذي يقصد به أن يستفيد القائل والمخاطب أمرًا ينقسم أربعة أقسام: نداء وأمر وتضرّع وطلبة. فالأوّل يقصد به القائل من المخاطب أن يصغي إليه، والأمر والتضرّع والطلبة يقصد بها القائل من المخاطب، إمّا فعلاً وإمّا تركه. فقولنا: ليضرب زيد عمرًا، أو ليقم زيد، أحد

(١) جاء في كتاب العبارة: «واتّفق في اللسان العربي أن كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع وإعراب أكثر الأسماء المائلة النصب والخفض. والمائلة تسمّى الأسماء المصرّفة»، ص١٣٧ وما يلي.

هذه الثلاثة، يقصد بها القائل أن يفعل ذلك الفعل المخاطب.

١٢. وقولنا: الا يضرب زيد عمرًا أو لا يقم أحد هذه الثلاثة، يقصد بها القائل أن لا يفعل ذلك الفعل المخاطب. وإنّما تختلف منه الثلاثة بحسب القائل والمقول له، كما قال: لأنّ الغاية من القائل مختلفة بحسب الثلاثة. ولذلك اختلفت، إذ ليس الغرض منها غرضًا واحدًا.

١٣. والاستفهام ينقسم بانقسام هذه الثلاثة، لأنّ القائل يقصد أن يستفيد بقوله من المخاطب علم شيء ما، إمّا على جهة الأمر أو التضرّع أو الطلبة، وأكثره يأتي على جهة الطلب في العلوم، لأنّ المعلّم أشرف من المتعلّم من جهة العلم الذي يشرّف حامله على مَن يجهله. وهذه[١] لا تصدق ولا تكذب، وإنّما تصدق أو تكذب إذا دخلها الإخبار بإحد < ى > الجهات، فيصير فيها الصدق والكذب من جهة أخذ الجهة، لا بذاتها. فإنّ الجهات إذا دخلت على القضايا أعطت إخبارًا في الخبر وإعلامًا بصفة في الخبر، فكذلك تعطي في الأمر والنهي إعلامًا بصفته.

١٤. وقوله في الأسماء: «إنّ منها مستعارة»[٢] وغير ذلك من صفات الأسماء التي عدّدها، أحد ما عدّده صفات في الأسماء. وقد توجد هذه الصفات في الحروف وفي الكلم. أمّا في الكلم، فإنّ معاني الأسماء متى أخذت في زمان محصّل فيما شأنه أن يوجد في زمان محصّل، ودلّ عليه بلفظ يقرّره، من حيث أخذ في زمان محصّل حسبما ذكرناه، كان اللفظ الدالّ عليه كلمًا. ولمّا كان معنى الاسم يسبق أوّلًا في النفس، ثمّ يوجد في الزمان المحصّل، وذلك الزمن أمر لحق المعنى، وجب أن يغيّر اللفظ الدالّ على ذلك المعنى تغييرًا يدلّ على ما لحق المعنى من / التغيير. وليس بفعل هذا فيما يلحق المعنى من الزمان المحصّل فقط، بل متى لحق المعنى أمر ما، وجب أن يلحق لفظه لاحق يدلّ على ما لحق المعنى، كما يفعل في المعاني، إذا أخذت في موضوعات. من ذلك المعنى الذي يدلّ عليه لفظ

س ٤٨ ب

(١) م: ولهذا.

(٢) في كتاب العبارة، ص ١٤٠: «والأسماء منها مستعارة ومنها منقولة ومنها مشتركة ومنها ما يقال على الشيء بتواطؤ...».

الضرب، إذا أخذ في موضوع هو فاعل، غيّر لفظ الضرب إلى لفظ الضارب. وإذا أخذ في موضوع هو ينفعل غيّر لفظ الضارب إلى لفظ المضروب، فلحق اللفظ تغييرًا كما لحق المعنى التغيير.

١٥. وكذلك إذا أخذ معنى الضرب موجودًا في زمان محصّل، بأحد الأزمان الثلاثة، غيّر لفظ الضرب إلى لفظ ضرب ويضرب وسيضرب. لكن قد توجد معاني أبدًا[١] بأحوال تؤخذ[٢] فيها، فلا يلحق التغيير لفظ ذلك المعنى، بل يلحق التغيير لفظ الوجود. مثال ذلك المعنى الذي يدلّ عليه لفظ إنسان، فقد يؤخذ[٢] من حيث يوجد له زمان فلا يغيّر لفظ الإنسان، بل يغيّر لفظ الوجود مضافًا إلى لفظ الإنسان، فيقال: وجد الإنسان، إذا وصف كيف يوجد حين يخلقه الله في الرحم، ولا يفعل في وجود معنى المصرّف. ولو فعل لم ينكر إلّا من جهة طول الكلام. والأوّل أخصّ، فإنّه كان يقال: وجد الضرب في زيد، ويوجد الضرب في زيد، وسيوجد الضرب في زيد، ووجد الضرب زيدًا، ويوجد الضرب زيدًا (؟). فالاسم المنقول يؤخذ منقولاً إلى شيء ما، فإن لحق معناه المنقول إليه تغيير من موضوع إلى زمان، لحق اللفظ تغيير، فكان منه كلم منقول. وكذلك المشترك والمستعار، وسائر الأقسام التي عدّدها. ومنها الاسم المشتقّ إذا نقل، فلحق معناه زمان على ما يلحق معنى الكلم. فالتغيير[٣] إنّما يلحق اسم المعنى الذي اشتقّ منه، والحروف التي تسمّى أدوات يلحقها هذا التقسيم، فإنّها تستعمل مستعارة ومنقولة ومشتركة وسائر الأقسام.

١٦. ولا يستعمل من لفظ الحرف بعينه اسم مشتقّ، لكن قد يستعمل من اللفظ الدالّ على معناه اسم مشتقّ، فينعت به الحرف، مثل ما نقول: إنّ هذه اللام مؤكّدة، واللام حرف الصاق. وقد تقسّم الأسماء تقسيمًا يحصر هذه الأقسام، بأن تقاس الألفاظ إلى المعاني. فنقول: إمّا أن تكون الأسماء كثيرة والمعاني وحدودها بحسب المعاني كثيرة، لكلّ اسم معيّن يخصّه، وهذه هي الأسماء

(١) م: أسماء.
(٢) م: يوجد.
(٣) م: بالتغيّر. متّصلة بالجملة السابقة.

المتباينة، وإمّا أن يكون الاسم واحدًا، والحدّ بحسب ذلك الاسم والمعنى واحد، وهي الأسماء التي تقال بتواطؤ، وإمّا أن تكون الأسماء كثيرة والمعنى واحد، بحسب تلك الأسماء الكثيرة، وهذه هي الأسماء المترادفة، وإمّا أن يكون الاسم واحدًا والمعاني والحدّ بحسب ذلك الاسم لكلّ واحد، مختلفة كثيرة، وهذه هي الأسماء المشتركة.

١٧. والأسماء المشتركة تنقسم أقسامًا. إمّا أن تكون المعاني التي تدلّ عليها بذلك الاسم لا يشترك بمعنى، لا قريب ولا بعيد، يدلّ عليه ذلك الاسم. وهذا هو الاسم المشترك في الحقيقة، مثل قولنا: النجم في عقّار والنجم في السماء. وإمّا أن تكون المعاني التي يدلّ عليها الاسم المشترك تشترك[1] بمعنى يلزم عمّا يدلّ عليه. وإمّا أن يشترك، بمعنى، يقوم كلّ واحد منها بجهة أعمّ وبجهة أخصّ، وهذا هو الاسم الذي يقال بعموم وخصوص. وإمّا أن يشترك بمعنى ليس هو ما يدلّ عليه من ذات كلّ واحد ممّا يقال عليه، بل يدلّ على عرض ما، ويدلّ من كلّ واحد على ذات لا يقوّمها ذلك العرض، فيكون ذلك الاسم يدلّ على معنيين، على ذات كلّ واحد وعلى معنى يشترك فيه، ويكون هذا الاسم إمّا / أن يكون ثابتًا على كلّ واحد من المعاني ليدلّ عليه، وإمّا أن يكون غير ثابت مستعارًا له، وهذا هو الاسم المستعار. والاسم الثابت المشترك، إمّا أن يكون منقولًا من معنى كان زائدًا[2] إلى معنى آخر، ويبقى ثابتًا عليهما معًا، نقل إلى الثاني لأجل التشابه في المعنى الذي لا يقوّم ذاتًا منهما[3]، وإمّا أن يكون وضع أوّلًا عليهما، من أجل ما وضع لأجل اشتراكهما في ذلك العرض. وهذا هو قسمة الأسماء المشكّكة، أو هي تتفاضل بقرب[4] ما تشترك فيه في ذواتها وببعده. وهذا كثير جدًّا في الكلام، مثل الخير والشر، والنافع والضارّ، والموجود والشيء والواحد والمعنى والأمر. فإنّ هذه كلّها وما أشبهها تشترك بعرض، وتقوّم ذوات كلّ ما يقال عليهما بأشياء أخر تقوّمها، وإنّما تقال على

س ٤٩ أ

(١) ساقطة في م.
(٢) م: راتبًا.
(٣) م: ذات المعنى.
(٤) م: ومتى تتفاضل يعرف....

جميع المقولات. وذوات المقولات مختلفة وإنّما تشترك بأعراض. والاسم المشتقّ يوجد في المتباينة وفي المترادفة وفي سائر الأقسام.

ك ١٩٦ ب ١٨. / قد يقع[١] في الظنّ[٢] أنّ المفهوم من ضارب بسابق المعرفة أنهّ يدلّ على الموضوع، لا على[٢] العرض. لكن إن كان معنى العرض، كما قيل، إنهّ في موضوع، على أنّ معنى في موضوع أنهّ لا قوام له إلاّ بالموضوع، فاللفظ إذن الدالّ على الشيء من حيث هو في موضوع هو الدالّ على العرض. فالضارب إذن إنّما يدلّ على العرض.

١٩. ثمّ إنهّ يظهر مع التأمّل أن[٣] الذي ظنّنا أنهّ سبق إلى المعرفة من ضارب ليس هو في الحقيقة السابق إلى المعرفة من نفس ضارب[٤]، إذا أخذ مفردًا، بل لما كان يفهم معناه في سابق المعرفة، إنّما هو من حيث يوجد ضارب[٤] جزء قضيّة، وكان الذي يسبق منه إلى المعرفة بهذه الجهة أنهّ يدلّ على الموضوع، حُمل عليه معنى ضارب إذا تكلّم فيه مفردًا. فالأسبق إذن إلى المعرفة من ضارب إذا نُظر مفردًا، أنهّ يدلّ على العرض، لا على الموضوع. لكنّ الذي أوقع الظنّ هو ما قدّمناه. ثمّ إنهّ قد قيل في المضافين، وبالجملة في كلّ شيئين بينهما نسبة، إنهّ إذا عرف أحدهما على التحصيل، عرف الآخر. والأبيض والضارب، ففيه البياض والضرب، ولهما إلى الموضوع نسبة. وقد عرفنا البياض على التحصيل، فينبغي أن نعرف الموضوع كذلك.

٢٠. وليس الأمر في نفسه كما يلزمه القول. فبيان هذا أنّ الأبيض ليس هو اسمًا لنسبة[٥] إلاّ على العموم، فإنّ الأبيض يقال على الحائط وعلى الثوب وعلى الإنسان. فلو كان للبياض الذي في الثوب اسم من حيث لحق الثوب، لكنّا إذا

---

(١) تبدأ هنا مخطوطة أكسفورد (ك) بعبارة «ومن قوله رضي الله عنه على كتاب العبارة»، تليها البسملة. وفي مخطوطة الأسكوريال بعد البسملة والصلاة على محمّد وآله: «من كتاب العبارة».
(٢) في ك: يقع بالظنّ.
(٣) ساقطة في س.
(٤) ك: صارت.
(٥) ك: إسم النسبة.

عرفنا الأبيض عرفنا الموضوع. فلمّا كان الأبيض وسائرها أسماء تدلّ على أجناس تلك النسبة أو أنواعها، لم يعرف الثاني بمعرفة / الأوّل. ومثل هذا يعرض في الأب. فإنّا إذا عرفنا أنّ زيدًا أب ولم نعلم ابنه، فإنّا لم نعلم الأب بشخص الاضافة التي له، بل بنوعها. فمعنى التحصيل إذن إنّما هو معرفة شخص تلك[1] الأضافة باسمها، من حيث لها شخص هذه[2] الأضافة، أو نوعها، من حيث لها نوع تلك الأضافة. ك ١٩٧ أ

٢١. ثمّ يتبيّن بهذا أنّ الضارب وسواه[3] / لم يدلّ من الموضوع إلّا على نسبة لحقته على العموم، فإنّ الأبيض قد يمكن أن يكون في الجوهر وفي مقولة الكمّ. س ٤٩ ب

٢٢. ولمّا[4] أعطانا في «كتاب المقولات»[5] مبادىء الفكر وعرّفنا بها وبأحوالها، فقد قصد في هذا الكتاب إلى أن يعرّفنا كيف نفكّر بها. ولمّا كانت الفكرة بها لا تكون إلّا بقضايا، وكانت القضايا أقوالاً، وكانت الأقوال مركّبة من ألفاظ[6]، وجب أن يتكلّم أوّلاً في الألفاظ المفردة، فعرّفنا ما هي، وكم أجناسها، وأعطى في كلّ واحدة منها ما يتميّز به من جهة الدلالة.

٢٣. ثمّ إنه ذكر الأحوال التي تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك، فكلامه إذن في الألفاظ المفردة بالنحو المذكور الأوّل راجع إلى أوّل الفصل الخامس، وكذلك كلامه في الأقاويل المركّبة، من حيث هي مركّبة. هذا ما يأخذه هذا الكتاب من الفصل الخامس، ويرجع منه إلى الأوّل قوله في المشتركة وسائر تلك[7]. وكذلك ينظر أيضًا في هذا الكتاب فيما بالذات من المحمولات وما بالعرض. هذا جميع ما يرجع إليه هذا الكتاب من «الفصول».

٢٤. ثمّ إنه لمّا تكلّم هنا من[8] القضايا فيما يخصّ البرهان، فلذلك ذكر

---

(١) ساقطة في ك.

(٢) م: منه.

(٣) ك: سواها.

(٤) ك: إنه لمّا... بعد عبارة: «كلام في كتاب العبارة».

(٥) س: المقدّمات.

(٦) ك: الألفاظ.

(٧) ك: في المشترك وسائر ذلك.

(٨) ك: في.

الحمليّة، فإنّ الشرطيّة وإن كانت ممّا يفيدنا برهانًا، فليست ممّا يفيده بالإطلاق حتّى تردّ حمليّة. فلذلك عوّل على الحمليّة، وإن كانت هذه الحمليّة قد تشترك فيها مع صناعة البرهان صنائع أخر. فهو الآن لم يتكلّم فيها بتلك الجهة، وإنّما تكلّم فيها من حيث هي البرهان. ومثل هذا يعرض له في القضايا، فإنه إنّما يتكلّم فيها هنا، من حيث هي مطلوبات على الإطلاق، لا مطلوبات تعلم بقياس. فإنّ من المطلوبات هذه، ومنها ما تعلم بغير قياس، مثل ما يعلم بالتصفّح وبالتشبيه[1] وبالتجربة. فهو هنا إنّما يتكلّم فيها من حيث هي مطلوبات على الاطلاق.

٢٥. وإنّما تكلّم في المطلوبات [في هذا < الكتاب >، فبالاضافة إلى غرض أبي نصر، وإنّما هذا له في شرح قول أرسطو في «العبارة»][2]. وهذا[3] الكتاب، إذ هو موطّئ للقياس، لم[4] يتكلّم في القضايا ولا في المقدّمات، لأنّ المطلوب لتلك بالقياس من تلك. وذلك أنّ مقدّمات القياس لا تعلم / إلّا من المطلوب، ك ١٩٧ ب فالمطلوب بالجملة هو الذي به قوام القياس. وإنّما تكلّم في المطلوب على الاطلاق، ولم يتكلّم فيه من حيث هو مطلوب قياس، لأنّ المطلوب عندنا هو مطلوب، فليس ندري هل هو ممّا يليق بقياس أو بتجربة أو بغير ذلك. فإن تكلّم (في مطلوب ما)[5]، فلم يتكلّم فيه من حيث ذلك الشيء الذي يعطيه القول[6] < و > يختصّ به، بل من حيث هو له ولغيره. وكذلك يعرض له في المقدّمات. لكن لم يتكلّم هنا في هذه القضايا من حيث هي مقدّمات، بل تكلّم فيها بهذه الجهة في «كتاب القياس». وإنّما تكلّم فيها هنا[7] من حيث هي قضايا مطلوبات.

٢٦. كلّ أمرين يتقوّم منهما طبيعة تسند إلى محسوس، (فإنّ ذلك المحسوس)[8]

(١) ك: والتثبّت.
(٢) ساقطة في ك.
(٣) ك: من هذا.
(٤) س: ولم.
(٥) ك: فيما يخصّ مطلوبًا ما.
(٦) ك: العقل.
(٧) ساقطة في س.
(٨) ساقطة في س.

يقال إنّهُ واحد. واللفظ الدالّ عليه < سواء > كان لفظًا مفردًا أو قولاً، فإنّهُ في الحقيقة واحد كمدلوله. فإذن قولنا: الطبيب / الأبيض البنّاء كاتب، ليست قضيّة واحدة، بل ثلاث قضايا، لأنّها معانٍ ليس يتقوّم منها ولا من اثنين منها طبيعة تستند إلى محسوس[1]. فإنّهُ ليس الطبيب في ماهيّة الأبيض، ولا الأبيض في ماهيّة الطبيب، ولا البنّاء. وبالجملة فليس أحدهما قوام الآخر، بل كلّ واحد منهما يتقوّم بمعانٍ تستند الطبيعة المتقدّمة منها إلى شخص مشار إليه غير الشخص الذي يستند إليه ما يتقوّم من معاني الآخر. مثال ذلك البياض، فإنّهُ يتقوّم في الذهن بالموضوع الأوّل الذي له، وهو سطح الجسم الملوّن[2]، وما ينضاف إليه (من الهواء الذي)[3] هو أيضًا ممّا يقوّمه. ويستند هذا المعنى المتقوّم في الذهن إلى بياض زيد أو عمرو. وهذا المعنى يشمل العرض والجوهر، فإنّ الإنسان في الذهن، وهو طبيعة، تتقوّم بأمرين، هما الحيوان والناطق وتسند إلى زيد. فإنّا[4] إذا قلنا: الحيوان الناطق كاتب، فإنّ هذا القول < يقوم > مقام القول[5] المتقدّم. وذلك أنّ ذلك قد تبيّن أنّ جزئيه ليس أحدهما ممّا يتقوّم به الآخر وتستند جملته إلى شخص. [فإنّ الأبيض هو زيد، معنى غير معنى الطبيب، فيكون الطبّ أتى شخص الجوهر، بجملته، فإنّ ذلك واحد. لكنّه واحد بما أتى الشيء الذي يتقوّم به الطبيب، وهو غير الذي يتقوّم به البياض فيه. وذلك أنّ موضوع البياض الذاتيّ هو سطح الجسم، والموضوع الذاتيّ للطبّ هو الإنسان، أو شيء ما آخر. فإذن الشيء المشار إليه بقولنا: هذا أبيض، غير المشار إليه بهذا طبيب هنا. فإنّ الموضوع لهما اثنان في الحقيقة، لكن لمّا كانا في الوجود جمعهما لموضوع واحد بالجملة، فالغرض الأسبق إلى المعرفة أنّ الموضوع الذاتيّ له هو بالحقيقة شخص الجوهر المشار إليه، وهو[6] موضوعها الأوّل الذي به تتقوّم.

س ٥٠ أ

---

(١) ك: شخص.
(٢) ساقطة في ك.
(٣) ك: من أمر الهزال أو. . .
(٤) ك: فإذن.
(٥) ك: مناسب للقول.
(٦) في الأصل: ولا.

فهذه المعاني ظنّ أنّها واحدة، فحوى بقوله: «الأبيض الطبيب»[1]، الوجوه التي أعطاها الظنّ الأوّل. فإذا فحص تبيّن أنّها واحدة في الظنّ والقول، وأنّها في الوجود كثيرة، بما موضوعاتها كثيرة].

٢٧. قد يُعارض فيقال[2]: إنّ الأضداد أو قد قيل إنّها من لواحق المقولات التي هي موضوعات المنطق، وهذه[3] ليست جزءًا من صناعة المنطق، فكيف تكلّم فيما هو من لواحق الموضوعات في «كتاب العبارة»، وليس هو جزءًا من صناعة المنطق؟ فالجواب: إنّه إنّما ذكر هنا التضادّ اللاحق للقضايا.

٢٨. ينبغي أن تعلم أنّ دلالة فعل الأمر على الزمان ليست بصيغته، لما كانت سائر الأفعال تدلّ بجملتها ومادّتها. ويشبه أن تكون هذه العلّة توجب ألا يكون[4] ما يقع فيها، أعني من دلالة الأفعال[5] على الزمان، دلالة سواء.

٢٩. من المفهوم الأوّل بحسب المعتاد من[6] دلالة الألفاظ أنّ الكلم مع دلالتها على الموضوع وعلى المعنى وعلى[7] الزمان، تدلّ على أنّ المعنى لشيء. لكن قد نرى أنّ الشيء الذي به دلّت على الزمان هو صيغتها، والذي دلّت به على المعنى وعلى / الموضوع[8] هو مادّتها. [وينبغي أن تعلم أنّ ضرب مأخوذ من الضارب، وأنّ ضارب متقدّم بالطبع له. فإنّه إذا وجد الضارب لم يوجد ضرب]، وأنّ كون المعنى لشيء[9] ليس فيه علامة ولا جهة في اللفظ تدلّ عليه، فيريد أن يعطي السبب / في ذلك. وسببه أنّه لما كان ما[10] يوصف بأنّه قد وجد

ك ١٩٨ أ

س ٥٠ ب

(١) «في العبارة»، ص ١٤٦: «الكاتب الأبيض والطبيب البنّاء».
(٢) ك: فيقول.
(٣) س: وهنا. ك: وهذا.
(٤) ك: يكذب.
(٥) ك: الألفاظ.
(٦) ساقطة في س.
(٧) على ساقطة في ك.
(٨) س: الوضع.
(٩) ساقطة في س.
(١٠) ساقطة في س.

أو يوجد أو سيوجد، معنى الوجود فيه كلّه واحد ثابت لا يتغيّر، وكان المتغيّر إنّما هو الزمان بما نأخذ منه ماضيًا ومستقبلًا وحالًا، وجب أن يجعل لما يتغيّر علامات تدلّ على أصنافه. ولمّا كان الوجود هو الذي يتقدّم أوّلًا بالطبع، ويثبت أبدًا ولا يتغيّر، وكان الزمان هو الطارئ عليه، جعل الطارئ علامة، ولم يجعل للمطرئ عليه علامة[1]، لأنه[2] لم يتغيّر ولأنّ الزمان لا يكون إلّا فيه. فكأنّ صيغ الكلام تدلّ على الموجود (من جهّة استعمل الشيء)[3] الذي لا يوجد إلّا بشريطة فيه، ولا يمكن أن يكون إلّا معه أو به، فالزمن مشترط والوجود مشترط فيه. فإذا جعلنا للمشترط علامة تدلّ عليه، فستدلّ على أن[4]، الشرط فيه للنسبة التي بينهما. وبما في الكلم من هذا المعنى الذي هو وجود شيء لشيء لم يمكن أن نأخذها، بجهّة التعداد مع الأسماء، كما نأخذ الأسماء، فإنّا نقول: زيد حيوان، فيمكن أن نأخذها بجهتين، على جهة أنّا نريد أن نعدّد أمورًا، أو أن يكون الثاني للأوّل. وبإمكان هذه الجهة نعلم أنّ قولنا: زيد حيوان، عندما يكون الحيوان لزيد شيئًا زائدًا عليه، إذا كان تعدادًا. فإذا أخذنا: زيد ضرب، على جهة التعداد، فليست ضرب هذه هي التي توجد دالّة على وجود شيء بشيء، بل هذه التي في التعداد كالاسم لتلك.

٣٠. الاسم غير المحصّل في الألسنة التي يستعمل فيها، شكله شكل لفظة مفردة، مثل قولنا: سيضرب، فإنّه وإنّ كان مركّبًا من السين ويضرب، فإنّه مفرد. وقول أبي نصر في هذا الفصل ليس ينبغي أن يظنّ به أنّه قول، لأجل أنّه من لفظتين.

٣١. ثمّ قال بعد فيه: «فلا ينبغي أيضًا أن يظنّ بينهما أنّهما سلب، لأجل اقتران حرف السلب بهما»[5]. يظهر أوّلًا أنّه كان يكتفي بالفصل الأوّل من

---

(١) ساقطة في ك.
(٢) س: لما.
(٣) ك: من حيث دلّت على الشيء.
(٤) ساقطة في س.
(٥) العبارة، ص ١٣٦.

هذين عن الثاني، وذلك أنّ إذا سلب عنه أنّه قول، فقد سلب عنه أنّه سلب، فيكون الثاني على هذا فضلاً[١]، وليس الأمر كذلك. لأنّه إنّما لحظه لجهة الحمل والوضع، فسلب عنه بقوله: «ليس ينبغي أن يظنّ به أنّه قول ما يمكن أن يلحقه، وهو موضوع»، وسلب عنه بقوله: «ولا ينبغي أن يظنّ به أنّه سلب ما يمكن أن يلحقه، وهو محمول»[٢]، لأنّ الموضوع أبدًا لا يكون مسلوبًا[٣]، وإنّما يكون المحمول. والقول هو الأمر الذي يمكن أن يلحق الموضوع. فسلب عن الاسم المحصّل ما يمكن أن يلحقه، وهو موضوع، وهو القول، وسلب عنه ما يمكن أن يلحقه إذا كان محمولاً، وهو السلب، حتّى لا يمكن أن يتخيّل أنّه قول بنحو من الأنحاء / التي يوجد به القول. وهو[٤]إنّما ذكره وإن كان ممّا ليس ك ١٩٨ ب في هذا اللسان، لاحتياجنا إليه في العلوم، كقولنا في السماء: إنّها لا خفيفة ولا ثقيلة، لأنّا لم نجد في اللسان العربي لفظاً يعطي هذا المعنى الذي استعمله أرسطو إلّا بالاسم غير المحصّل.

٣٢. ثمّ قال: «والاسم قد يكون مائلاً، إذا جعل اسمًا لما هو بذاته مضاف إليه من الأمرين المتضايفين < و > كان دالًّا عليه من حيث هو مضاف، أو من حيث هو في مقولة أخرى»[٥]. قوله «لما هو بذاته مضاف إليه»، لم يرد هنا الأضافة التي هي / المقولة، وإنّما أراد المنسوب على الاطلاق، بأيّ نسبة س ٥١ أ اتفقت، بعد أن تكون النسبة ذاتيّة، مثل زيد في الدار، ولا يكون زيد له دار. فإنّ قولنا: في الدار مائل[٦]، وليس زيد في قولنا: له دار، مائلاً[٧]، من أجل الخالفة العائدة عليه، بل إنّما يكون المائل أبدًا[٨] ما لصق به حرف من حروف النسب، أو كان معه لفظ من ألفاظ الاضافة، مثل ضارب وضرب وسائرها.

---

(١) ك: فضل.
(٢) س: مفضول.
(٣) ك: إلّا مسلوبًا.
(٤) ك: وهذا.
(٥) العبارة، ص ١٣٦.
(٦) في س وك: مائلاً.
(٧) ك: بمائل.
(٨) ك: أ.

٣٣. معرفة المائل والمستقيم نافع في عمل المقاييس، وذلك أنّه كثيرًا ما توجد مقاييس أجزاء مقدّماتها مائلة، فلا يبيّن فيها أنّها منتجة، حتّى تردّ مستقيمة. مثال ذلك: الابراء فعل الطبيب، وزيد طبيب، فزيد فعله الابراء. فهذا قياس، لكنّه ليس بهذا الترتيب قياسًا ولا منتجًا، حتّى نردّه مستقيمًا، فنقول، الطبيب فعله الابراء، وزيد طبيب، فزيد فعله الابراء. فنردّه إلى الشكل الأوّل، بأن نقول: زيد طبيب، والطبيب فعله الابراء، فزيد فعله الابراء.

٣٤. وقوله: «ويصير الاسم مستقيمًا بأن يجرّد من الأضافة فلا يكون اسمًا للمضاف ولا للمضاف إليه، أو أن يكون اسم المضاف من الأمرين المتضايفين، فسواء كان اسمًا له من حيث هو مضاف، أو من حيث هو في مقولة أخرى، أو أن يكون اسمًا للمضاف إليه لا بذاته»[١]. فهذه ثلاثة أقسام، مثال الأوّل: زيد وعمرو، ومثال الثاني: أب وضارب وأبيض، ومثال الثالث: زيد له مال.

٣٥. وقوله قبل هذا: «وقد جرت العادة في كلّ لسان أن يكون للاسم المضاف إليه علامة يعرف بها في ذلك اللسان أنّه مضاف إليه، مثل أن يكون معربًا الإعراب[٢] الذي يخصّ[٣] في ذلك اللسان اسم المضاف إليه»[٤]. فقوله: علامة ليست مساوية للإعراب، بل العلامة كالجنس للأشياء التي يجعلها أهل الألسنة علامة، وهي في اللسان العربيّ الإعراب.

٣٦. وقوله: «والكلمة أيضًا قد تكون مائلة». فكان[٥] معنى المائل فيها العدول بها عن الوجود الذي هو فعل الحال.

٣٧. وقال: «فالوجوديّة هي الكلمة التي تقترن بالاسم المحمول، فتدلّ على ارتباطه بالموضوع ووجوده له، وعلى الزمان المحصّل الذي فيه يوجد الاسم

---

(١) العبارة ص ١٣٧.
(٢) ك: بالإعراب.
(٣) س: يخصّه.
(٤) العبارة، ص ١٣٦.
(٥) س: كان.

المحمول للموضوع»[1]. ليس معنى يوجد هنا[2] الوجود الذي هو[3] خارج الذهن، بل معناه، أو الكلمة[4] التي تدلّ على الزمان المحصّل وتدلّ مع ذلك أنّ اسم المحمول محمول للموضوع، وبالجملة / على الارتباط[5]. فيوجد هنا ليست الرابطة، بل هي دالّة على الرابطة، وإنّما قال: «تقترن باسم المحمول» ولم يقل «باسم الموضوع» لأنّ الكلمة لا تكون رابطة، إلّا إذا كان المحمول اسمًا، والموضوع لا يكون أبدًا إلّا اسمًا. ك ١٩٩ أ

٣٨. وقوله: «والقول منه تامّ ومنه غير تامّ. والقول التامّ أجناسه عند كثير من القدماء خمسة: جازم وأمر[6] وتضرّع وطلبة ونداء»[7]، لأنّه قد يمكن أن يؤخذ بطريق آخر فيكون أكثر. والتمنّي وما جرى[8] مجراه جاء مجرى الجازم، لأنّه لم يتغيّر فيه الجازم، بل بقي على حاله بزيادة[9]. فإنّ قولنا: ليتَ زيدًا يقوم، الجازم فيه باقٍ على أوله، لم يتغيّر في نفسه. وجعل الأمر والتضرّع والطلبة أجناسًا، فلقائل أن يقول: كان يجب أن تكون واحدًا، لأنّها يعمّها أنّ لفظها واحد. فالجواب أنّه إنّما أراد أن يخصّها بالجهة[10] التي هي عامّة لجميع[11] الألسنة، وهي المعاني. وأمّا شكل اللفظ[12]، فعساه لا يكون، إلّا في هذا / اللسان. س ٥١ ب وقولنا: يا زيدُ، ينبغي أن يعلم أنّ لفظة يا ليست المنبّهة، بل الصوت هو المنبّه. وأمّا يا فهي كالآلة للصوت، فليست بذاتها المنبّهة.

---

(١) العبارة، ص ١٣٨.
(٢) ك: هنا يوجد.
(٣) ساقطة في ك.
(٤) س: والكلمة.
(٥) ك: الأوساط.
(٦) ساقطة في ك.
(٧) كتاب العبارة، ص ١٣٨.
(٨) ك: يجري.
(٩) ك: زيادة.
(١٠) ك: بالجملة.
(١١) ك: بجميع.
(١٢) ك: اللفظ المتفقة فيه.

٣٩. وقوله بعد: «وكلّ واحد من الباقية يقترن بالكلمة التي فيها حرف لا، فيصير كلّ واحد منها ضربين متقابلين»[١]، مثل اضرب ولا تضرب. وإنّما خصّ لا دون ليس، لأنّ لا هي التي يصحّ أن تدخل على قولنا: ولا إنسان واحد عالم[٢] الجازم وعلى تلك، دون ليس.

٤٠. [وقوله بعد: «فهي لا تصدق ولا تكذب إلّا بالقوّة أو بالعرض». إشارته بالقوّة إلى ما بآخرة. < و > لقائل أن يقول: إنّه إذا قيل لإنسان: قم، وهو لا يريد أن يقوم، فإنّ قوله: قم، كذب. فإذن الأمر ممّا يكذب ويصدق. وبيان هذا أنّ للفظة الملذّة والمؤلمة نغمًا يستدلّ به عليها، مثل الأنّة، فإنّها نغمة تدلّ على المؤلمة أو ما يقوم مقامها ممّا ليس بلفظ، وإلى مثل الألفاظ المستعملة في التوجّع والتأسّف، كذلك في المشهيات. فلم تكن لنوع نوع من الآلام ولا المشهيات نغمة تخصّه، ولا لشخص شخص ممّا تحتاجه، ما لم يكن ذلك جعل لها ألفاظ تدلّ عليها. «وقيام زياد مشتهى» ليس له نغمة تدلّ عليه، فجعله مشروطًا[٣]، وقال: «لو كانت له نغمة تدلّ عليه»[٤]، ولم يقل فيه بصدق وكذب، ولذلك قال بالعرض تصدق < وتكذب >].

٤١. ثمّ قال: «والأسماء منها مستعارة ومنها منقولة»، إلى آخرها[٥]. أخذ المستعارة بالوجه الذي يشمل[٦] ما يستعمل في الشعر وفي العلوم. وذلك أنّه قال فيه: «هو أن يكون اسمًا دالًّا على ذات شيء راتبًا[٧] عليه دائمًا من أوّل ما وضع، فيلقّب[٨] به في الحين بعد الحين، فهذا يعمّ الضربين. وأمّا الذي يتميّز به الشعر[٩]، فهو انّا إذا حملناه على شيء، فانّا نحمله على أنّه [مردف في نسبة

---

(١) في العبارة، ص ١٤٠، سقطت: وكلّ.

(٢) في ك: قولنا: «ولا إنسان واحد عالم» وردت بعد «دون ليس»، في آخر الجملة.

(٣) هاتان اللفظتان غير واضحتين.

(٤) هذه العبارة ساقطة في كتاب العبارة.

(٥) ك: سائرها.

(٦) ك: يشبه، وقد صحّحها الناسخ في الهامش.

(٧) ك: هو اسم دالّ... وراتب.

(٨) ك: فلقب.

(٩) ك: الشعريّ.

الألفاظ في الحين بعد الحين]. وهو مثل قولنا: زيد بحر، فإنّا هنا إنّما نريد أن نخيّل أنّ زيدًا بحر لكثرة جوده. وأمّا في العلوم، فإنّا نستعمله إذا بدأ[1] التقسيم بجهة المناسبة. واستعمل قوله مشتركًا[2] في هذا الفصل على الخصوص، فإنّ المنقول والمستعار وما يقال بعموم وخصوص كلّها مشتركة بتواطؤ، ثمّ سُمّي هذا الضرب الذي ذكره من جهة[3] تلك مشتركة، حتّى أنهّ لقب لها. والفرق بين المنقول وبين الإنسان المقول على زيد وعلى تمثاله[4] أنّ المنقول، [في ما شأنه أن يتقدّم، ما يقال عليه الاسم. وأمّا الإنسان المقول على تمثال الفرس، وإن كان متقدّمًا، فلم يلخّصه]، إنّما نقل على أنّ هذا غير هذا، وإن تشابها. وأمّا الإنسان فإنهّ إنّما جعله على تمثال الفرس. وهو يرى أنّ الشيء الذي به سمّي زيد إنسانًا هو بعينه في تمثاله، وكأنهّ قيل عليه بتواطؤ أو قصد فيه التواطؤ. ولذلك يقال فيها أنّها من المتوسّطة / أسماؤها[5]، وهي[6] صنف من أصناف المشكّكة. ك ١٩٩ ب

٤٢ . [والفرق بين المنقول أيضًا وبين ما يقال على معان، كالعين، أنّ المنقول لا بدّ من أن يلحظ فيه تقدّم الواحد. وأمّا المعنى[7] فليس يؤخذ من هذه الجهة، وإن اتّفق أن يكون العين قد وضع أوّلاً على السحاب، ثمّ وضع على العين، فليس هو مشتركًا بهذه الجهة، بل كأنّها موضوعة عليهما دفعة.

٤٣ . وقوله في المتواطئ : «هو الكذا أو الكذا»، هو عن طريق التمييز في الحدّ، إن شئت أن تعرّفه بهذا أو بهذا. ويحتمل أن يؤخذ على غير طريق التمييز[8]، وذلك أنهّ قال في الحدّ الأوّل. «هو الاسم الواحد الذي يقال من أوّل ما وضع على أشياء كثيرة، ويدلّ على معنى واحد يعمّها».[9] فيفهم من هذا أنّ التسمية

(١) ك : إرادة.
(٢) ك : مشتركة.
(٣) ك : جملة.
(٤) ك : مثاله.
(٥) ك : أسماءه.
(٦) ك : وهو.
(٧) ك : العين.
(٨) ك : التخيير.
(٩) كتاب العبارة، ص ١٤١.

إنّما وقعت على الأشخاص بعد الشعور بمعنى يعمّها، فيسمّى كلّ واحد منها بذلك الاسم، لكون المعنى المشعور به فيها[1]. والوجه الآخر في قوله: «أو الذي يقال على أمور كثيرة وحدّ كلّ واحد منها [المساوية دلالته لدلالة ذلك الاسم عليه هو بعينه حدّ لهذه»]،[1] أنّ الاسم أوقع على الأمور أمرًا أمرًا، دون أن يشعر بمعنى يعمّها، بل يُرى أنّ في هذا الشخص معنى الآخر فيسمّى[2] باسمه.

٤٤ . [والجواب على الأسطار المعلّم عليها قبل هذا المعنى] أنّ الاضطرار إنّما هو من جهة أنّ له غناءً ونفعًا في التفهيم بالمناسبة. فإنه يقرّب تصوّر المعاني، لكن قد يغلّط. لذلك حذّر مستعمله ليأخذ منه جهة المناسبة، فينتفع به. ويحذّر من أن يستوفي[3] وينزل[4] التحذير[5] بالأضافة إلى المخاطب، لأنّ المخاطب ليس عليه، لسبب نقص الألفاظ وضيق الوقت عن التأمّل، أن يتأمّل المعنى، فيعلم أنّها تراد، كما يمكن ذلك عند القراءة.

٤٥ . ثمّ قال:[6] «فإنّ الموجود يقال على الجوهر أوّلًا، ثمّ على كلّ واحد من سائر المقولات، إذ كان الجوهر مستغنيًا بنفسه في الوجود عن الأعراض، [إذ كانت الأعراض تتبدّل عليه وتلتئم بها قوّة زوال ما تبدّل منها»[7]. فقوله: أوّلًا يدلّ على مشار < إليه > ، وهو شخص العرض، لأنه إنّما هو مشار إليه، بما هو في المشار إليه، الذي هو شخص الجوهر. فكان «مستغنيًا بنفسه في الوجود عن الأعراض»] ليس معناه أنّ الجوهر خارج الذهن يكون موجودًا دون عرض،

---

(١) ك: لا بذلك الاسم، يكون المعنى المشعور به منهما إلى الآلية، لدلالة ذلك الاسم عليه، هو بعينه حدّ الآخر.
(٢) س: فسمّى.
(٣) ك: يسر لو.
(٤) ك: وجعل.
(٥) م: التحديد.
(٦) س: قوله.
(٧) في العبارة ص ١٤٤: «. . . تتبدّل عليه ولا ينقص ص ١٤٤ (وجوده زوال ما يزول عنه منها».

بل إنّما يريد بهذا القول أنّ الجوهر ليس قوامه بالعرض، بل العرض قوامه بالجوهر.

٤٦. وقوله: «والكلّي يكون واحدًا، إمّا بأن يكون غير منقسم في القول». وإنّما قال: في القول لأنّ المعنى الكلّي على اختلاف أصنافه يصدق عليه، أعني أنّه غير منقسم في القول. وذلك أنّه يصدق على ما ينقسم في نفسه كالحيوان، وعلى ما لا ينقسم كالناطق. فلو قال (فيه) أنّه غير منقسم في المعنى، لكان كاذبًا على كلّي الكلّي[١].

٤٧. وقوله: «إذا كانت الأعراض تتبدّل عليه»، لم يرد هنا بقوله تتبدّل عليه الأعراض التي من شأنها أن توجد حينًا وتفقد حينًا. فإنّ من الأعراض ما لا يكون بهذه الصفة، بل يكون دائمًا لموضوعه، ويقال في موضوعه إنّه مكتفٍ بنفسه، ولكن على أنّ قوامه ليس بالعرض < سواء > كان دائمًا أو زائلاً[٢].

[والاسم] الذي يقال بتواطؤ، مثل الحيوان، فإنّه ليس يقال على كلّ ما تحته / (ك ٢٠٠ أ) بداية وبغير توسّط، مثل ما يسمّى هذا المشار إليه زيدًا، لأنّا لم نسمّه زيدًا بواسطة معنى آخر، بل وضعناه عليه أوّلاً وبداية. وأمّا زيد، فإنّا نقول عليه حيوان، لأجل وجود معنى الحيوان فيه، الذي هو التغذّي والحسّ. فكلّ ما يقال بتواطؤ، فإنّما يقال على كثيرين بتوسّط معنى. والاسم المشترك، فإنّما وضع على كلّ ما يقال له بذاته وبتوسّط معنى، مثل زيد وعمرو. فإنّا[٣] إذا قلنا: كلّ كلب جسم، فإنّ هذه قضايا على عدد المعاني التي يقال عليها الكلب. فإنّ منها الصائد [وكلب الحائط]، فهي معان مختلفة. وأمّا الحيوان، فإنّه إنّما يراد به معنى واحد، يقال على جميع ما تحته، لأجل كون ذلك المعنى فيه الذي هو واحد.

٤٨. وقوله: «والقضيّة الشرطيّة تكون واحدة، إذا كانت من حمليتين، كلّ واحدة / (س ٥٢ ب) منهما حمليّة واحدة، وربطتا[٤] بشريطة واحدة»[٥]. معنى قوله:

---

(١) ك: الحملي.
(٢) ك: زائلاً أو دائمًا.
(٣) ك: فإذن.
(٤) س: وربطت.
(٥) كتاب العبارة، ص ١٤٧.

بشريطة واحدة، أن يكون فيهما حرف واحد، مثل أن نقول: إن كان المطر ابتلّ الأرض، لأنّا لو قلنا: إن نزل المطر، ولو ابتلّ الأرض، لم تكن واحدة. وينبغي أن تعلم أنّ بين قولنا: إن نزل المطر ابتلّ الأرض وبين قولنا: إذا نزل المطر ابتلّ الأرض، فرقًا. وذلك أنه[1] إذا قرنّا إن، فإنّما نقرنها بالمعاني التي في الذهن، وكأنّنا إنّما نخبر أنّ طبيعة[2] المطر أن يبلّ الأرض، وأنّا إذا قرنّاها بإذا، فإنّما نأخذ المعنيين بالاضافة إلى موضوع.

٤٩. وقوله: «بل العكس أو القلب أن يصير المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا»[3]، فإنّما قال العكس أو القلب، لمّا أراد أن يخبرنا بالطبيعة التي تعمّهما، فلمّا لم يكن لمجموعهما اسم أخذ نوعيه عوضه. وهذا يفعله كثيراً[4] فيما لا اسم لجنسه. (وليست هي الف التمييز)[5]، كما ظنّه قوم بسطاء[6] بالاضافة إلى ما قاله في «كتاب القياس». وذلك أنهّ قال هناك لمّا قصد أن يعرّفنا بماهيّة كلّ واحد منها: «انّ العكس هو ما صار فيه المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا، ونبغي الصدق والكذب[7]، والقلب ما لم ينفِ[8] الصدق بعد ذلك»، وهو هنا إنّما أخذها عوض الخمس، لمّا أراد أن يفهّمنا الطبيعة التي تعمّها، إذا[9] لم يكن للجنس [اسم].

٥٠. وقوله قبل هذا: «في طباع أحدهما أو كليهما». فإنّ أرسطو قال في طباع أحدهما: «ذلك أنّ هذا يصدق على ما في طباع أحد الشيئين أن يكون للآخر، وعلى ما في طباع كلّ واحد منهما أن يكون للآخر»[10]. لكن لمّا كان ما يكون

---

(١) وذلك أنة مكرّرة في ك.
(٢) ك: في طبيعة.
(٣) قارن كتاب العبارة، ص ١٤٧.
(٤) فعله كثير.
(٥) ك: وليست هنا أو للتخيير.
(٦) ك: فخطاء.
(٧) س: والكيفيّة وقد صحّحها الناسخ في الهامش، وهي ساقطة في ك.
(٨) ك: يبنِ.
(٩) ك: لما.
(١٠) لم نستطع تعيين موقع هذه العبارة لأرسطو. ولكن قارن: أرسطو، كتاب العبارة، منطق أرسطو الجزء الأوّل، ص ٦٦ وما يلي.

لكليهما مّما يصعب تصوّره، وكان هذا كافيًا في الصناعة، اكتفى به أرسطو. وأبو نصر أخذ الأمر بتمامه على ما من عادته أن يفعل في كثير من المواضع. فإنّه يتكلّم في الشيء بأشدّ الاعتراضات[1] واكمل التصوّرات التي له. فالذي يقال فيه إنّ في طباعه أن يكون الآخر هو المحمول الذي هو أخصّ من موضوعه، مثل العدد. فإنّ في طباع الزوج أن يكون له، لأنّ العدد في ماهيّته، وليس هو في ماهيّة العدد، ولأنّه لو كان الزوج في ماهيّة العدد لما وجد عدد إلّا زوجًا. وأمّا الذي في ماهيّته أن يوجد له الشيء، فإنّه يكون نوعًا من أنواع الشيء الذي في طباعه أن يوجد له شيء آخر. مثال ذلك المربّع، فإنّه نوع من أنواع العدد، والعدد داخل في ماهيّته، وفي طباعه أيضًا، من حيث العدد جزء ماهيّته أن يتقيّد بالزوج[2] / ك ٢٠٠ ب [أو بالفرد]، والزوج في طباعه أن يقيّد العدد الذي طباعه أن يتبع الآخر، كالظلّ للجسم. فإنّ في طباع الظلّ أن يتبعه، على أنّ الجسم في ماهيّته، وليس الجسم مع الظلّ في هذه المرتبة. والذي في طباع كلّ واحد أن يتبع صاحبه هو كالمضافين.

٥١. < و > إنّما قيل في الصبيّ: «لا ملتح» وفي المرأة: «إنّها لا ملتحية»، وبالجملة فيما يعمّه (وآخر) نوع أو جنس، لأنّا إذا قلنا: زيد ملتح، وزيد إنسان، فإنسان ما ملتح. وكذلك من حيث هو حيوان، فحيوان لا ملتح، فقد جعل إذن في شأن الجنس الذي هو الحيوان أن يكون له الالتحاء. فإذا قلنا في أحد أنواعه:[3] إنّه لا ناطق، فإنّما رفعنا عنه القوّة التي / س ٥٣ أ وجدت في الطبيعة المشتركة، [فيرجع المقدّم إلى نحو من تلك الطريقة الأولى، بأن يقال لأجل وجود قوّة أو هيئة]. فإذا قلنا: إنّ زيدًا ملتح، فوجب منه أنّ إنسانًا ملتح، وحيوان ما ملتح. فإذا قلنا في الفرس: إنّه لا ملتح وإنّه لا ناطق، فإنّما هو لأجل هذه الطبيعة المشتركة لهما، لأنّا حين قلنا في بعض الحيوان إنّه ملتح وجب أن نقول: إنّ حيوانًا آخر ليس بملتح ولا ناطق. فنقول في الفرس: إنّه لا ناطق ولا ملتح، فأوجبنا للأوّل القوّة التي هي الملكة، أو ما يحلّ الآن مكانها ويجري مجراها،

(١) س: الاغماضات.
(٢) ك: أن يقيّده الزوج.
(٣) ك: قسميه.

كالناطق، ولم نسلب عن الآخر شيئًا، بل أوجبنا [له] أيضًا عدم الالتحاء. فلذلك يقول في الاسم غير المحصّل إنّهٔ دالّ على أيجاب وليس بسلب، وإنّما يكون هذا أبدًا والموضوع موجود. فأمّا متى لم يكن موجودًا، فإنّ ذلك سلب، وليس باسم محصّل.

٥٢. والسلب إذا كان موضوعه موجودًا، فلا فرق بينه وبين الاسم غير المحصّل فيما يدلّ عليه. فالذي يعرض لما يكون هو وآخر تحت طبيعة مشتركة من أن يقال عليه عدم ما، < سواء > كان في نوعه الآخر أو في صنفه، كالمرأة، هو بعينه يقال فيما يعمّه وآخر < من > الوجود، لأنهّ يقام مقام الجنس في عمومه. والفرق بين السلب والعدم في الحمليّة[١] أنّ السلب، فكّ شيء عن شيء، وليس منه البتّة[٢] إيجاب شيء لشيء. وأمّا الاسم المحصّل، فإنهّ وإن كان فكّه[٣] عن موجود معيّن، فإنهّ يوجب له عدم ذلك الشيء[٤] المفكوك عنه. وإذا قلنا: هذا غير ملتح، فإنّ معنى هذا القول أنّ[٥] هذا المشار إليه مثلًا ليس هو ذلك الآخر الذي هو ملتح. فإنّما أثبتنا الغيريّة من جهة اللارفع، حتّى تكون صفة. لأنّها إذا (نفيت عنه بالرفع كانت صفة)[٦]، فقد أوجب له عدم الالتحاء. فهي إذن تكون بمعنى العدم حينًا وبمعنى السلب حينًا. والعدم لا يوقعه الجمهور إلّا على ارتفاع الحياة على اختلاف أصنافه. وأمّا المعدوم[٧]، فلا يعنون به[٨] الجوهر[٩] (والذي [من] شأنه أن يكون فيه الشيء أولى باسم العدم. وذلك أنّا إذا قلنا)[١٠] في إنسان ما فقير: هذا فقير كان صادقًا. فإذا لم يبقَ، فإنّا قد

---

(١) ك: بالجملة.

(٢) س: الشيء.

(٣) ك: يقال.

(٤) ك: المعنى.

(٥) ساقطة في ك.

(٦) جعلت عين صفة.

(٧) ك: العدم.

(٨) ك: فلا يقترن به إلّا.

(٩) س: الجمهور.

(١٠) هذه العبارة جاءت مكرّرة في ك بعد قوله: «أمّا إذا قلنا في الصبيّ إنهّ لا ملتح».

ك ٢٠١ أ رفعنا عنه ذلك. أمّا إذا قلنا في الصبيّ: إنّه لا ملتح / ، فإنّا رفعنا عنه اللحية، والقوّة باقية. وأمّا إذا صدق على الكهل أنّه لا ملتح، فإنّه لا قوّة ولا لحية.

٥٣. وقول أبي نصر: «كقولنا عدد لا زوج، فإنّه أيجاب معدول، وهو رفع الشيء عمّا شأنه أو شأن بعضه أن يكون باضطرار زوجًا»[١]. فهمه قوم على طريق التمييز، فإنّ لنا أن نقول إنّ العدد شأنه باضطرار أن يكون زوجًا، من أجل أنّ الستّة والثمانية وسائر الأعداد التي هي زوج ليست زوجًا بما هي ستّة ولا ثمانية، بل بما هي عدد. فقد لحق إذن هذه الطبيعة باضطرار أن كانت زوجًا، على معنى أنّها لا تلحق طبيعة أخرى هذا الشيء أو بعضه. فكانت[٢] الضرورة هنا ضرورة الحكم، لا ضرورة (الطباع. ولذلك لم يكن معنى[٣] ضرورة هنا دائمًا، بل لزم من حكمنا [على الستّة] أنّها زوج، وعلى الثمانية، لا من جهة أنّها ستّة ولا ثمانية، بل من جهة ما فيها عدد، أن يكون الزوج للعدد ضرورة. فالضرورة إنّما هي / تابعة لهذا الحكم. فإذن لنا أن نقول إنّ شأن س ٥٣ ب العدد أن يكون زوجًا، فيصدق، ولنا أن نقول إنّ شأن بعضه، ويصدق. وما هو شأنه أو شأن بعضه بإمكان هو مثل الغراب الذي يقال عنه إنّه لا بيض. فإنّنا رفعنا عنه ما شأنه أن يكون لجنسه ولغيره)[٤].

٥٤. وقال: «إنّ سالبة الإمكان غير السالبة الممكنة»، وبيّن معنى ذلك. [<و> هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود]. (وهذه هي التي لا تستعمل، فإن استعملت. فكذا الحيوان للإنسان، ليس بإمكان. والسالبة الأخرى المستعملة هي التي تسلب الإمكان والوجود، وهي على [حدّ قوله: «فعل] ولا فعل». (لما أفاد من أنّه)[٥] إذا نفى[٦] عن الأخسّ فقد نفى[٦] عن الأعزّ. وكذلك أيضًا < إذا > رفع الإمكان، وهو أخسّ الوجود، ارتفع

---

(١) كتاب العبارة ١٥٤.
(٢) س: كان.
(٣) س: معنا.
(٤) هذه الفقرة جاءت في ك في نهاية الفقرة ٥٤ بعد «بجميع أصنافه» على شيء من الاضطراب.
(٥) ك: لهما أن في.
(٦) ك: نهى.

الوجود لجميع أصنافه)[١].

٥٥. فينبغي أن تعلم مع هذا[٢] أيّ سوالب الإمكان تستعمل وأيّها لا تستعمل. وكذلك في موجباتها، فنقول: إنّ موجبة الممكن الذي هو الطبيعة الراهنة[٣]، مستعملة، وإن سالبتها لا تستعمل، وإنّما تستعمل عوضها «ضرورة» أو «باضطرار». ثمّ نجد هذه تكذب في المادّيّة الضروريّة[٤]، وكذلك السالبة. وهذه لا يمكن أن يكون المعنى فيها واحدًا[٥]، لأنّ السالبة والموجبة المتضادّتين في الضروريّة لا يمكن أن يجتمعا على الصدق ولا على الكذب[٦]. فإذن معنى الممكن هنا، أعني في الموجبة، غير معناها في السالبة، إذ ليس في القضيّتين ما يحتمل الاشتراك غيرها، لأنّ لفظة يوجد قد بيّن أنّها متواطئة. فمعناها إذن في السالبة الوجود، وفي الموجبة الطبيعة الراهنة. لكن الموجبة[٧] هذه التي هي بمعنى الوجود لا تستعمل إلّا عند إلزام السالبة لها، على مثال ما يستعمل «غريب» في النفي ولا يستعمل في الأيجاب. فإنّا نقول: ما في الدار غريب، ولا نقول: في الدار غريب. وهذا في ألفاظ كثيرة محفوظة[٨]. فإذن تستعمل موجبة الطبيعة الراهنة، ولا تستعمل سالبتها، وتستعمل سالبة الوجود، ولا تستعمل موجبتها. والغرض والقصد بذكر ما هو كاذب من هذه القضايا أن نعلم أيّها[٩] موجبة وأيّها[٩] سالبة، لنكون[١٠] عند البحث عن[١١] المطلوب / نأخذ المقابل مقابلًا في الحقيقة. ك ٢٠١

(١) هذه الفقرة جاءت بعد «هذا الشيء أو بعضه»، فقرة ٥٣، في ك.
(٢) ك: مع هذا أن تعلم.
(٣) م: الزاهقة، وكذلك في التالي.
(٤) ك: في المادّة والضروريّة.
(٥) ك: والمعنى فيها واحد.
(٦) هذه الفقرة ابتداء بـ«فينبغي» وانتهاء «بالكذب» غير واضحة في س.
(٧) ك: موجبة.
(٨) س: الألفاظ كثيرة محفوظة.
(٩) ك: إنّما.
(١٠) ك: إنّما ليكون.
(١١) س: على.

٥٦. وهذه السالبة التي[١] تستعمل بمعنى الوجود غناؤها عظيم، فإنّ بها تتبيّن الجهة التي بها يصحّ أن يقال للضروريّ ممكن. وذلك أنّ قولنا: ليس بممكن كاذب في جميع أصنافه. وإذا كذبت السالبة، صدقت موجبتها ضرورة على ذلك الموضوع. وبها أيضًا يحلّ الشكّ الذي عرض للقدماء، فأبطلوا أن يكون موجود يحدث عن موجود. وذلك أنّ جميع ما يحدث، قبل أن يحدث، يكذب عليه «ليس بممكن». فإذا كذب، صدق «ممكن»، وهو وجود بجهة ما. وصنفا[٢] هذا الوجود هو ما بالقوّة وبالفعل، فاستعملت هذه السالبة، لأنّا قصدنا أن نرفع الوجود. فلو رفعناه بما يدلّ على الوجود بالفعل، لبقي أن نرفع الوجود في المستقبل، فسلبناه بالإمكان ليجمع أنحاء الوجود كلّها، لأنّ الأخسّ متى رفع، فأحرى أن يرتفع[٣] الأفضل. لأنهّ إذا لم يصدق على الشيء أن يكون ممكنًا، فأحرى أن لا يكون ضروريًا، وذلك على مثال أن نقول: لا أعطيك[٤] حبّة، معناه: فما فوقها، أي أنا لا أعطيك هذا، فكيف سواه وما فوقه؟ / س ٥٤ أ

٥٧. فليست[٥] هذه السالبة سالبة للطبيعة الراهنة، كما يقع بالظنّ أوّلاً. والدليل على ذلك أنّ هذه السالبة تكذب على الضروريّ. (فإذا قلنا: الإنسان ليس يمكن أن يكون حيوانًا)، ونحن نريد أنهّ ليس من طبيعة الممكن، صدق. (ثمّ إنّ الضروريّ لأنهّ أصناف واسمه منقول من الجمهور، ويستعمله الجمهور على كون الشيء مع عدم اختيارهم له، أي ليس سبب كونه اختيارًا مجازًا. فالضروريّ الذي هو أولى باسم الضروريّ هو الموضوع الذي لم يزل ولا يزال، ولا يمكن البتّة إن كان غير موجود، ولا يمكن أن يكون غير موجود، مثل الشمس. فهذا موضوعه دائم، ومحمولة دائم، لم يزالا. والتالي له هو موجود ما دام موضوعه موجودًا، كرزق زيد[٦]، فإنّهما موجودان ما دام زيد وعينه

(١) ك: آله.
(٢) ك: وصفنا.
(٣) ك: لا يرتفع.
(٤) س: أعطيه.
(٥) ساقطة في س.
(٦) ك: موجود.

موجودين، فإنهّ لا وجود لهما إلاّ ما دام موجودهما باقيًا. والتالي لهذا، وهو الثالث [من أنواع الضروريّ] وهو أخسّها، جلوس زيد وقيامه، فإنّهما موجودان ما داما في موضوعهما موجودين[١]، فإذا ارتفعا لم يرتفع الموضوع.[٢] وهذه كلّها وغيرها ظنّها جالينوس واحدة، وجعل هذه القسمة فضلاً وممّا[٣] بالعرض. ولم يتميّز له أنّها طبائع متغايرة[٤]، فإنهّ قال [في] ما[٥] هذا مثال له: إنه[٦] لا فرق بين هذه القسمة، وبين أن نقول: إنّ الحُمر[٧] منها أبيض ومنها أسود، لأنّها تكون في أبيض [وفي] أسود. [والذي غلّط جالينوس مثل كليّات الضروريّ، وذلك أنّها كلّها سوالب ضروريّة[٨]، ملازمتها في الذهن. فإنّ كلّي الضروريّ لزوم محموله لموضوعه كلزوم الحيوان للإنسان. وكذلك لزوم المعنى، فالجلوس ملازم له. فتخلّص له وجودها في الذهن وظهر له أنهّ سواء، فظنّ أنّ وجودها الأخسّ في الذهن كذلك، فغلط أشدّ الغلط]. ومنها وجود ضروريّ[٩]، فنأخذ مثل الكسوف، فإنّا نقول: إنهّ غدًا بالضرورة. والفرق بينه وبين الممكن يتحصّل وقت كونه. وكذلك قولنا في النار عندما لا تحرق لعائق أو لعدم مادّة: إنّها بالضرورة تحرق، لكنّ هذه الطبيعة أيضًا غير الكسوف. / ك ٢٠٢ أ

٥٨. وكأنّ أبا نصر[١٠] إنّما ذكر ما هو أشهر، فقد بيّن فضيلة ما يقال في الموجودات إنهّ ضروريّ. وأمّا كليّاتها، فإنّها في دوامها واحدة، فإنّ كلّي الإنسان دائم، وكذلك كلّي الجلوس وسائرها. والامتناع يعرض وجوده بالاضافة، وذلك أنّا أذا قلنا: إنّ الإنسان ممتنع أن يكون حجرًا، فإنّما معناه أنّ تلك الطبيعة

---

(١) ك: تضيف «الثالثة» بعد زيد.
(٢) ك وس: موجودان.
(٣) ك: وما.
(٤) ك: مستعارة.
(٥) ساقطة في ك.
(٦) س: لأنهّ.
(٧) م: الخمر.
(٨) م: سواء في ضروريّة.
(٩) ك: ومنها ضروريّ وجود آخر.
(١٠) ك: فهو.

التي هي الحجر ممتنعة أن تكون في هذا، فهي إذن نسبة بين شيئين. [ولذلك أخذه مستوفًى في القياس الشرطيّ، فإنّ ترتيب قوله هو هكذا: إن كان[1] المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل، فلا يمكن. لكن الممكن موجود، فالمتناقضان لا يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل]. ثمَّ إنّ أبا نصر لم يعرض لإثبات الممكن، كما يظنّ كثير ممَّن يقرأ كلامه، لأنّ هذا ليس من صناعة المنطق، فإنّ هذا من المعلومات الأولى. لكن عرض لجالينوس في هذا ما عرض لبرمانيدس في الموجود، فإنّه ارتاب بالحسّ من أجل لازم القول. وكذلك لمّا وضع جالينوس أنّ المتناقضين يقتسمان الصدق والكذب أبدًا، لزم عن ذلك إبطال الممكن، لأنّه إن ثبت الممكن لم يقتسم. وليس يزيل يقين المقدّمة جهل جاهل بها، ولا ظنّ ظانّ بها أنّها ليست يقينًا. ولذلك ليست تحدّ بأنّها المجتمع عليها [ما هو بيّن بنفسه. وليس يبطله مبطل بلازم قول، فيثبته بأن يرفع لازم ذلك القول، كما فعل قوم غلبّوا لازم الأقاويل على ما يعطيه الحسّ. فإنّ جالينوس لم يقصد < أن > يبطل الممكن هكذا وإنّما لزم من أقاويله في المتناقضين ارتفاع الممكن من حيث لم يقصد. فإنّه لو تأمّل ما كتبه ورأى اللازم عن قوله لاعترف بحاله]. / س ٥٤ ب

٥٩. ووجّه [اتّصال] قول أبي نصر أيضًا إنّه وضع أوّلًا أنّ المتناقضين يقتسمان الصدق والكذب، لكن في وقت ما على غير التحصيل. فإن لم يكن كذلك كانت الأمور كلّها ضروريّة أو ممتنعة، وإذا كان كذلك ارتفعت الرويّة والاستعدادات وجميع ما ذكر، وإذا ارتفعت بطل الممكن. فهذا هو آخر ما وصل إليه، لأنّه بيّن بنفسه.

٦٠. النائم ممكن أن يكون حيوانًا. أمّا ما سيكون، فإنّما ممكن أن يكون حيوانًا، ممكن أن يكون قمرًا. فهذه يوجد إمكانها تارّة من الموضوع وتارّة من المحمول. وأرسطو لمّا حدّ الممكن، قال: «إنّه ما ليس بموجود، وإذا وضع

---

(١) س: كانت.

موجودًا، لم يلزم عنه أمر غيرُ ممكن»[1]. فجرّده من الزمان ليعمّ به الكليّات التي لا تكون في زمان، وجزئيّاتها التي تكون في زمان، مثل: كلّ إنسان ممكن أن يكون أبيض، فإنّ هذا ليس بالاضافة إلى زمان. وأمّا إذا أخذناها بالاضافة إلى المستقبل والماضي، فبيّن أنّ ماهيّة هذا الإمكان بالزمان، وأنّها ليست ضروريّة، بل مطلقة. وقال: «ما ليس بموجود»، ولم يقل غير موجود، لأنّ الممكن ليس ممكنًا بما هو غير موجود، بل هو ممكن بما له من جهة وجود ما، وليس له وجود على التمام، فقال «ما»، ليدلّ بها على المقدار الذي له من قسط الوجود، وهو أنّه يعرض أن يوجد في المستقبل[2].

وأمّا قوله:[3] «إذا وضع»، فإنّه لمّا كان قصده أن يحدّه من جهة ما هو معنى في النفس، لا من جهة ما له وجود خارج الذهن، ألحق به شريطة تليق بهذه الجهة، فقال: «وإذا وضع لم يلزم عنه غير ممكن». ومعنى غير ممكن[4] محال، وليس معناه ممتنعًا، لأنّ المحال إنّما هو من توابع المستحيلات، من حيث هي في الذهن، لأنّ المحال هو اجتماع / المتناقضين، والممتنع من توابع الموجودات، من حيث هي موجودات. وإنّما حدّه أرسطو من حيث هو في النفيس، ومن حيث هو متصوّر تصوّرًا مجملًا، لأنّه في القضايا وفي الاستعمال مأخوذ بهذا النحو المشهور، وأمّا حدّه بحسب الوجود، فإنّه في علم آخر. وطعن جالينوس على هذا الحدّ بأنّه قال: «إنّه يستعمل الممكن في حدّ الممكن». ومقدار الجهل في هذا بيّن، لأنّ الممكن في قوله «غير ممكن» معناه موجود، والممكن الموجود هو الطبيعة الراهنة.

ك ٢٠٢ ب

٦١. وقال: «لم يلزم عنه» [ولم يقل: «لم يكن عنه»]، لأنّ المحال إنّما هو اجتماع النقيضين. فقوله «ما ليس بموجود»، هو النقيض الواحد، و«إذا وضع

---

(١) قارن التحليلات الأولى، ١٣،١، حيث جاء هذا التعريف كما يلي: «إنّ الممكن هو الذي ليس باضطراريّ، ومتى وضع أنّه موجود لم يعرض من ذلك محال». منطق أرسطو، الجزء الأوّل، ص ١٤٢.

(٢) جاء في آخر هذه الفقرة، وقال: «ليس بموجود»، ويبدو أنّها زائدة.

(٣) س: وأمّا قول أرسطو.

(٤) س: الممكن.

موجودًا» معناه النقيض الآخر، لكن ليس بهذا الوضع لزم الآخر، فلهذا سلبه[1] بلفظ اللزوم.

(١) ك: شأنه.

٢- ملحق أ

٦٢. [الأمور تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ضروريّ لم يزل موجودًا ولا يزال، وممتنع لم يكن أو لم يمكن[١] بحال ما ولا يكون، وقسم بين هذين ينقسم أوّلًا إلى نوعين أوّلين: وجودي وممكن. فالوجودي هو الموجود في آن حاضر، ويمكن ألّا يوجد في وقت ما بعده، فقد مرّ عليه وقت لم يوجد فيه قبله، فهو يلحق بالضروري في وقت وجوده، ويلحق بالممكن في أنّه ممكن أن يكون غير موجود في وقت ما.

٦٣. والممكن ينقسم إلى أنواع: الممكن المنتظم، وهو الذي لم يوجد بعد، غير أنّه مستعدّ[٢] للوجود فيما يستأنف غير معرّض لقبول القواطع، لا من ذاته ولا من خارج عن ذاته. فهو يشبه الضروريّ في أنّه مستعدّ[٣] للوجود مستأنفًا[٤]، ويشبه الممكن في أنّه لم يوجد بعد. ومنه[٥] الممكن غير المنتظم، وهو المعرّض للقواطع والعوائق، إمّا من ذاته، وإمّا من خارج عن ذاته تعريضًا بزيادة أو نقصان وباستوائهما. وهذا الممكن غير المنتظم، وهو المعرّض، أقسام: منها المعرّض في الأكثر لقبول قاطع من خارج عن ذاته، حتّى لا يفعل فعله الذي هو له، ولا قاطع من ذاته، كالنار التي من شأنها أن تحرق الهشيم، ما لم يعق فعلها عنه عائق، كالماء مثلًا. ومنها المتوسّط في الإمكان بين أن يفعل وألّا يفعل، وبين أن ينفعل وأن لا ينفعل، كمرض زيد غدًا وسفر عمرو بعد غدٍ. / وهذا قد يعرض له أن يلحق بالضروريّ في زمان ما، وهو الذي فيه موجود ويعرض له أن يلحق بالممكن المنتظم بنوع من أنواع العوارض في زمان ما محدود. فيتبيّن بذلك أنّه ملازم له أن يفعل ما من شأنه أن يكون ممكنًا له فعله، أو يمتنع عليه أو منه أن يفعل ما من شأنه أن يكون ممكنًا له فعله. ويكون امتناع ذلك أو لزومه في

س ٥٥ أ

---

(١) في الأصل: ولم يكن.
(٢) م: مسدّد.
(٣) أضيفت في الهامش، وهي غير واضحة.
(٤) م: يستأنف.
(٥) في الأصل: ومنها.

زمان محدود، ثمَّ يعود إلى شأنه من الإمكان. ومثال ذلك في اللزوم أنّ السهم الذي في الممكن أن يصير إلى غرض ما وألّا يصير، إذا خرج عن قوس الرامي صار انتهاؤه إلى الغرض في المنتظم الذي لا يقبل العوائق، دون فعله، إلى أن يصل إلى الغرض، فيلحق حينئذ بالوجودي. ومثاله في الامتناع أنّ المسافر الذي يمكن أن يكون[1] في مصر إذا توجّه إليها من بغداد في شهر مثلاً، ولنفرض ذلك شهر الصيام[2] مثلاً، إذا عاقه دون الخروج عن بغداد عائق إلى أن يبقى من الشهر المعيّن أقلّ من الأيّام التي في مثلها تقطع مسافة ما بينهما، لحق وصوله إلى مصر في باقي ذلك الشهر بالممتنع، ويكون ذلك الامتناع امتناعًا وجوديًا. ومنها الممكن المعرّض لقبول القواطع دون أفعاله الممكنة قبولاً أكثر، كالفلسفة والطبّ لزيد. ومنها الممكن الذي يقال على المجهول، كحياة زيد الغائب عنّا، فإنّها قد تكون وجوديّة لاحقة بالضروريّ في ذاتها لكونه حيًّا، وتكون ممتنعة لكونه ميّتًا، وذلك عندنا نحن مجهول نسمّيه ممكنًا، وليس بممكن في الوجود[3].]

---

(١) م: يرى.

(٢) م: كرجب.

(٣) في ختام هذا الفصل: أنقضى هذا الكلام، وهو في كتاب العبارة، وهو ممّا أخذ معناه عنه، وإن لم يكن بلفظه.

٣- ملحق ب[١]

قول في فصل الانعكاس من كلام أبي نصر وغيره.

٦٤. وقوله: «والقضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس» وانعكاس القضيّة هو أن يتبدّل ترتيب جزئيها، فيصير موضوعها محمولاً، وتبقى كيفيّتها وصدقها محفوظتين دائمًا في جميع الأمور والمواد. هذا قول يشرح الاسم، فإذا ظهر لنا أنّ هذا الذي دلّ عليه القول هو موجود، عاد حدًّا.

٦٥. ثمّ قال: «وإذا تبدّل ترتيب جزئيها بقيت كيفيّتها محفوظة، ولم يكن صدقها محفوظًا في جميع ما هو من تلك المادّة، وذلك انقلاب القضيّة». وإنّما قال هنا «من تلك المادّة»، لأنّه أراد المادّة التي يصدق فيها المنعكس، لأنّه[٢] ليس ذلك في كلّ المواد بالإطلاق، فإنّ السالبة الكليّة لا تنعكس إلاّ في الممتنع. وأمّا ما محموله ضروريّ له أو لبعضه، وهو الممكن، فلا ينعكس، كقولنا: ولا إنسان واحد حجر، فإنّ هذا صادق، وعكسه أيضًا صادق، وهو قولنا: ولا حجر واحد إنسان. وكذلك قولنا: ولا خوخة الآن موجودة، فلا شيء ممّا هو موجود الآن خوخة. وأمّا في الضروريّ والمادّة[٣] الممكنة، فإنّه لم يعرض لها في هذا الكتاب، لما قد قيل، ولا هي داخلة فيه. وأمّا الموجبة الجزئيّة، فإنّها تنعكس في الضروريّ والمطلق، وتكذب في الممتنع. ولهذا المعنى من اختصاص هذين ببعض الموادّ دون بعض، نجد أبا[٤] نصر يقول في تلك الموادّ: «وأمّا السالبة الممكنة كقولنا: كلّ نائم ممكن أن لا يكون حيوانًا، فإنّها لا تنعكس». وذلك[٥] أنّ الموجبة الكليّة في هذه المادّة تنعكس جزئيّة. فإنّ قولنا: كلّ حيوان ممكن أن يكون نائمًا ينعكس: بعض ما هو نائم يمكن أن يكون حيوانًا. فإذا صدقت هذه فالسالبة الكليّة ضرورة كاذبة، لأنّهما متناقضتان، والمتناقضتان تقتسمان الصدق والكذب.

---

(١) ورد هذا الفصل في مخطوطة أكسفورد، دون مخطوطة الأسكوريال.

(٢) في الأصل: لأنّة لو. ولم نستطع تحديد موقع المقتطفات في كتاب العبارة وشرح كتاب العبارة للفارابي.

(٣) في الأصل: وأمّا المادّة.

(٤) في الأصل: أبو.

(٥) في الأصل: ولذلك.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجزء الرابع

كتابا القياس والتحليل


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تَعاليقُ عَلى كتَابِ القيَاس وَالتَحليل للفَارَابي

على غرار النصوص السالفة، وقد اعتمدنا في تحقيق النصّ مخطوطة الأسكوريال (رقم ٦١٢) واعتبرناها أساسًا، وعارضناها على مخطوطة أكسفورد (مجموعة بوكوك ٢٠٦)، منبّهين إلى الاختلافات بين المخطوطتين. وسوف نرمز إلى المخطوطة الأولى بحرف س وإلى الثانية بحرف ك. ويشير المعقوفان [ ] إلى الزيادة الواردة في س وهي كثيرة، ويشير الهلالان إلى الزيادة الواردة في ك، كما يشير المكسوران < > إلى زيادة نرتأيها.

ويلاحظ أنّ مخطوطة الأسكوريال، وتاريخها ٦٦٧/ ١٢٦٩، أوفى من مخطوطة أكسفورد، وتاريخها ٥٤٧/ ١١٥٢، على الرغم من أنّ هذه أقدم، مما يدلّ على أنّ الناسخ قد اعتمد على نسخة ثالثة تختلف عن النسخة التي اعتمد عليها ناسخ مخطوطة أكسفورد. وقد نبّهنا في الحواشي على الاختلافات في القراءات، وهي قليلة. وتنتهي مخطوطة أكسفورد في آخر النظر في الكلّي، كما سنذكر في الحواشي.

وقد ألحقنا بالتعاليق على كتاب «القياس» فصلًا في «الارتياض في كتاب التحليل»، يمكن اعتباره من حيث الموضوع تكملة لكتاب «القياس» الذي نشره الدكتور رفيق العجم سنة ١٩٨٦ في بيروت ضمن مجموعة «المنطق عند الفارابي»، وتشتمل هذه المجموعة على كتاب «التحليل» أيضًا[1]، وهذه التعاليق لم تنشر نشرة علميّة حديثة من قبل، فيما نعلم.

(١) راجع المنطق عند الفارابي، بيروت، ١٩٨٦، ٢/ ١١ـ ٦٤، و ٩٥ـ ١٢٩.

س ٥٥ أ

١- كتاب القياس[١]

ك ٢٠٢ ب ١. / كتاب أبي نصر في القياس لم يضعه[٢] ليكون جزءًا من كتاب/ ، [وهو ك ٢٠٣ أ مع هذا يهيّء ما يحتاج إليه إذا أُلّف برهان عمليّ] وإنّما[٣] وضعه كتابًا بنفسه. ولذلك نجد فيه ما يتكرّر ممّا ذكر[٤] في كتاب «العبارة»، على تلك[٥] الجهّة بعينها. وأيضًا، فإنّما وضعه بحسب الطريق الأشهر، ولمَن[٦] لم يمكن أن تكون له معرفة بالمقاييس بهذا الطريق. ولذلك [لم] يذكر فيه الممكن، لأنّه ليس ممّا تعمل[٧] منه [هذه الأمّة] مقاييس، فلذلك لم يسلك في تعليمه الطريق العلميّ. وحدّ القياس «قول توضع فيه أشياء أكثر من واحد، إذا أُلّفت لزم عنها بذاتها، لا بالعرض، شيء آخر اضطرارًا»[٨]. فالقول في أوّل حدّه عنى به المعنى المركوز في النفس، لأنّه يعمّ البرهان وسائر الصنائع، لأنّه لا يمكن أن يكون النطق الخارج إلّا تابعًا لما في النفس، والذي في النفس قد يكون جدليًّا. وإنّما يكون كذلك من حيث هو مخاطب به، فحينئذ يحتاج إلى النطق الخارج، وكذلك غيره. لكن قد يؤخذ النطق الداخل من حيث هو مخاطب به، فحينئذ يؤخذ معه النطق الخارج وغيره، وإن كان الداخل لا بدّ فيه أبدًا من الألفاظ، لأنّه لا فكرة إلّا بالألفاظ. لكنّ تلك التي في النفس تصوّرات لهذه، حتّى إنّها بمنزلة الأنواع، وهذه الأشخاص.

٢. ثمّ إنّ لفظة توضع ممّا ينبغي أن تعلم أنّها منقولة من استعمال الجمهور عندما يقولون: ضع هذا كذا، بمعنى أنزله بهذه الحال. فمعنى توضع هنا توجد هذه الأشياء مُتسلَّمة، أو تُقتضب من حيث تنزل معلومة، وترتّب هذا الترتيب.

(١) ك: كلامه رضي الله عنه في القياس، تليها البسملة.
(٢) ك: هذا الكتاب لم يضعه أبو نصر.
(٣) ك: بل إنّما.
(٤) ك: تكرّر.
(٥) ك: وبتلك.
(٦) ك: ولم.
(٧) ك: تستعمل.
(٨) قارن كتاب القياس، في المنطق عند الفارابي ٢/ ١٩.

وليست الكلمة هنا دالّة على الزمان، لأنهّ لم يأخذ القول للأوفى منه. وقال أشياء، ولم يقل مقدّمات، لأنهّ لو قالها كان قد أخذ في حدّ الشيء نفسه، لأنّ المقدّمات هي جزء قياس. ولو قال معلومات، لكان قد خصّ البرهان، فقال أشياء لتعمّ هذه كلّها. والجمع قد يراد به الواحد، من حيث يتكرّر، كما نقول: لا تخلو هذه الدار من دوابّ، وهي لا يكون فيها أبدًا إلّا الواحد بعد الواحد، ولكن أخذ بلفظ الجمع من حيث يكون ذلك الواحد. وقد يُعنى به ما هو كثير في نفسه، لا بتكرار الواحد. وهو هنا إنّما استعمله على الأشهر من المعنيّين).

٣. [وقوله: أشياء، يعني بها الأمور الموجودة من حيث تؤخذ حدودًا، وهي كثيرة. ثمّ إنهّ لما كان مضطرًّا أن يقول إنّ هذه الحدود تكون اثنين، من جهة ما توضع مقدّمات، وصحّ من معتاد العبارة أن يكون ما يعبرّ في قول واحد بلفظ جمع، يعبرّ عنه باثنين، ساق / لفظًا يصدق على الاثنين بغير لفظ الاثنين، وهو أنهّا تكون أكثر من واحد، بما هي مقدّمات]. ولهذا قال: أشياء، ثمّ أردف[١] بقوله: أكثر من واحد، وهو يعني تلك الموضوعات، من حيث هي مُنزلةٌ منزلةَ[٢] العلوم، وتلك هي المقدّمات[٣]، ليبينّ أنّ الكبرى[٤] المضطرّ إليها إنّما تكون من هذه، لا من تلك التي تؤخذ في بعض المقاييس توابعَ لا جداءَ لها.

٤. وقوله: «إذا أُلِّفت لزم عنها»، معنى[٥] اللزوم هو عن الصورة التي هي للتأليف. [واللزوم من جملة لواحق القياس هو السبب الأوّل. . .[٦] إذن أن يكون القول القياسيّ أكثر من واحد عن هذا التأمّل. . . بحسب نفسه، لقيل إنهّ من مقدّمتين. وهذا البرهان هو من البراهين الكثيرة الوضع، وذلك أنّ اللزوم الذي أخذ أوّلًا سببًا لما ذكر قبل يعود في اللزوم (؟) عن هذا القياس أخيرًا، وهذا هو معنى تغيرّ البرهان في الوضع].

---

(١) ك: ثمّ اسد؛ ولعلّها: إنهّ أردف.
(٢) ساقطة في س.
(٣) ك: وكذلك هي المقدّمتان.
(٤) ك: الكثرة.
(٥) ك: لأن.
(٦) هذه الفقرة مطموسة في س، وقد سقطت في ك.

٤. وقوله: بذاته، يعني أن يفهم مه أوّلاً. وذلك أنّا إذا قلنا: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان جسم، فكلّ إنسان جسم. فإنّه يلزم أيضًا[١] عن هذا أنّ (بعض الأجسام إنسان)[٢]، لكنّ المقصود أوّلاً إنّما هو أنّ كلّ إنسان فهو جسم. وينبغي أن يُفهم منه أيضًا[٣] معنى بنفسه وحدّه. فإنّه قد يكون في المقاييس أمور توابع، / لكن ليس يلزم ما يلزم إلاّ عن القياس[٤] وحده. فينبغي[٥] أن نفهم منه[٦] هذين المعنيين.

ك ٢٠٣ ب ٥. وقوله: إلاّ بالعرض، ميّزه ممّا ينتج وحده[٧] في بعض الأوقات من أجل المادّة [لا من أجل القياس]، (كما نقول: كلّ إنسان ليس بحجر، وكلّ حجر <لا> يغتذي، فكلّ إنسان ليس بمغتذٍ. هذا لازم، لكن ليس من أجل القياس، بل من أجل المادّة، فهو إذن لازم بالعرض).

٦. وقوله: «(شيء) آخر غيره اضطرارًا». أخذ المفسّرون آخر وغيره مرادفًا، وروى أبو بكر[٨] أنّهما لمعنيين، وذلك أنّا لا نكتفي في اللازم أن يكون يصدق عليه آخر دون غير. فإنّ قولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جسم، فالإنسان جسم، بيّن أنّ الإنسان جسم، شيء آخر غير الشيء الذي لزم عنه. لكنّ هذا ليس بلازم في الحقيقة. بل متى يكون بحال أخرى، وهو أن يكون أخفى من مقدّمتيه. فهو إذن ينبغي أن يكون آخر وغير، فآخر يدلّ به على الجوهر، وغير يدلّ به على الحال / العارضة (له). س ٥٦ أ

٧. وقوله: إضطرارًا، لم يَسُقْه في الحدّ على جهة أن يميّز به القياس عن غيره، كما فعل (فيما) بذاته، ولا بالعرض، وإنّما ساقه معرّفًا به لما هو جزء ماهيّته.

(١) ساقطة في ك.
(٢) ك: بعض الإنسان جسم.
(٣) ك: أيضًا منه.
(٤) س: قياس.
(٥) ك: فينبغي إذن.
(٦) ك: من بذاته.
(٧) ساقطة في ك.
(٨) لعلّ الإشارة إلى ابن باجه.

«فاضطرارًا»[١] معناه أنّ كونه لازمًا وبذاته هو أبدًا كذلك فيه وداخل في ماهيّته.

٨. ثمّ إنّ أبا نصر قال: «وأقلّ ما منه يأتلف القياس مقدّمتان»، فكأنّة وقع[٢] هذا في الظنّ أنّة قد يكون يأتلف من أكثر، وليس الأمر كذلك. ولكن لمّا لم يكن هذا الكتاب علميًّا، كما قلنا، وإنّما وضعه بحسب الأشهر، وكان كونه من مقدّمتين بيّنًا[٣] أنّة كذلك، وكان كونه أكثر ممّا [لا] يتبيّن صحّته أو بطلانه ببرهان، ساقه بذلك[٤] القول. ثمّ إنّة يبيّن أنّة لا يمكن أن يكون من أكثر من مقدّمتين، وذلك أنّا نجد بالتصفّح أوّلًا قياسًا من مقدّمتين، فيحصل لنا يقين[٥] أنّ قياسًا ما من مقدّمتين، ثمّ نبغي: هل كلّ قياس كذلك أم لا؟ فإن كان (من) أكثر، فلا يخلو أن تكون المقدّمة الثالثة تشاركها المقدّمتان[٦] بحدّها الأوسط أو ننظر فيها. فإن شاركتها بالحدّ الأوسط، مثل أن تكون المقدّمتان اللتان[٧] معنا: الإنسان حيوان، والحيوان جسم، فتكون[٨] الثالثة: والحيوان مثلًا حسّاس، فمن البيّن أنّة لا يمكن أن يكون اللزوم عن هذه الثلاثة، بل عن اثنتين منهما أبدًا، فتعود الحال إلى أوّلها، وإن شاركتها بالطرفين، فتلك هي النتيجة بعينها. وأمّا القسم الآخر، وهو مشاركتها بالطرف الأعظم وحده، أو بالأصغر وحده، فبيّن أنّ تلك لا تلتبس بها التباسًا يحتاج أن يبيّن سقوطها[٩]، بل هو بيّن بنفسه. فصحّ إذن أنّة لا يمكن أن يكون قياسٌ بأكثر من مقدّمتين.

ثمّ إنّ هذا الحدّ الأوسط هو غاية الفكر أبدًا، فإنّة متى عُثر عليه فقد وُجد القياس، وغاية المفكّر هي النتيجة. (ثمّ إنّ الحدّ الأوسط يوضع في المقدّمتين على تلك الأوضاع الثلاثة فتصير منتجة). [ثمّ إنّ] النتيجة / متقدّمة (للقياس ك ٢٠٤ أ

(١) س: فاضطرار.
(٢) ك: يقع.
(٣) ك: بيّن.
(٤) ك: كذلك.
(٥) س: يقينًا.
(٦) ك: المقدّمتين.
(٧) ك: التي.
(٨) ك: فتكرّر.
(٩) ك: مفعولها.

بالطبع)[1]، ومعنى النتيجة هنا الشيء الذي عرض له أن كان نتيجة، فإنّهَ قد يوجد، ولا يوجد القياس. والقياس إذا وجد، وجدت النتيجة، وإذا ارتفع لم يلزم ارتفاع النتيجة، (فالنتيجة متقدّمة بالطبع).

والنتيجة (اسم) لنوع المضاف، فإنّ القياس والنتيجة ممّا بينهما نسبة، والمطلوب هو عدم النتيجة أو ثبوتها، ويشبه من الأعدام قولنا في الصبيّ: إنّهَ لا مُلْتَحٍ.

٩. [و] أرسطو غرضه في كتاب «أنالوطيقي»[2] أن يتكلّم في القوّة القياسيّة، لأنهّ رأى أنهّ إذا تكلّم في فعل القوّة القياسيّة، فلا بدّ أن يتكلّم في القياس، كما أنهّ متى تكلّم في القوّة الطبيّة، فلا بدّ أن يتكلّم في الطبّ الذي هو صناعة. ولو كان قَصَدَ أن يتكلّم في القياس الذي هو صناعة فقط، كما قصده الفارابي في هذا الكتاب، الذي لم يقصد أن يكون كتابَ علم، لكان قد ترك الكلام في أشياءَ كثيرة، هي من فعل القوّة، لا من فعل الصناعة. فإنّا قد نرى عند إنشاء القياس أشياءَ تلزمه غير النتيجة. ولذلك نجد أرسطو في هذا الكتاب يقول تارّة (إنّهَ) ولا قياس ينتج أكثر / من مطلوب واحد، ويقول في مواضع أُخَر إنهّ يلزم عن قياس واحد نتائج كثيرة. فإنهّ إنّما يعني هذا. مثال ذلك أنهّ عندما يقصد تأليف القياس على أنّ كلّ إنسان حسّاس، فيقول: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان حسّاس، يرى بفعل القوّة القياسيّة أنهّ يلزم عن كلّ إنسان حيوان، أنّ حيوانًا ما إنسان. وكذلك في المقدّمة الأخرى وفي النتيجة. فإذن قد لزم عن هذا القياس أشياءُ كثيرة، لكنّه لم يلزم عنه، بما هو مؤلّف هذا التأليف، إلّا شيء واحد. [وأيضًا، فإنهّ من حيث يتكلّم في فعل القوّة القياسيّة، يلزم أن يلحظ الشكل الرابع، الذي ظنّ جالينوس أنهّ أغفله. وأرسطو عندما قصد أن يتكلّم في القياس من حيث هو صناعة، فإنّما ذكر الشكل الذي يقع الذهن عليه بالطبع، وهي الأشكال الثلاثة]. وأمّا الشكل[3] الرابع الذي يكون فيه الحدّ الأوسط محمولاً على

ن ٥٦ ب

(١) ك: بالطبع للقياس.
(٢) ك: أنالوطيقا.
(٣) ك: القياس.

الأعظم، والأصغر محمولاً على الأوسط، خلاف ما هو في الشكل الأوّل، فإنّه لا يمكن أن تقع عليه فكرة بغير تصوّر ولا استكراه بل بصناعة واعتمال. وإنّما لم تقع عليه فكرة، ولا كان قياسًا بالطبع، لأنّ كلّ مطلوب متشوّق، فإنّما يتشوّق منه هذا محمول لهذا (أو ليس محمولاً له)[١]، فهو أحد[٢] أجزاء نقيض ومأخوذ[٣] من حيث أحد جزئيه[٤] محمول والآخر موضوع. فالمحمول أو الموضوع، من حيث هو محمول وموضوع، هو مادّة المطلوب المتشوّق، لا كونه مثلاً إنسانًا ولا حيوانًا[٥]. فلمّا كان مطلوبًا بهذا النحو، وجب أن تكون الفكرة إذا التُمست عليه قياسًا أن تتركهما في القياس على حالهما، ولا يعمل أكثر من أن يضع لهما[٦] ثالثًا يوجب أحد النقيضين. ولهذا كان الشكل الأوّل أكمل الأشكال وأقربها لوقوع الذهن عليه، لأنّ المطلوب يبقى فيه على حاله. فإن اضطرّ الفكر إلى حلّ أحدهما عن حاله، فلا بدّ له أن يترك الآخر بحاله. وهذه هي حال الشكلين الباقيين. وأمّا إذا عكس المطلوب، بأن يردّ محموله موضوعًا، وموضوعه محمولاً، فإنّه لم يتشوّق هذا ولا كان مطلوبه. فكيف يمكن أن يقع الفكر بالطبع على قياس لم يوضع[٧] له مطلوب؟ فإذن، إنّما يكون هذا باستكراه للطبع. مثال ذلك أن نضع أنّ مطلوبنا / : هل بعض الأجسام حسّاس؟ فنجد قياسه المؤلّف عليه: بعض الأجسام حيوان، وكلّ حيوان حسّاس، فبعض الأجسام حسّاس، ثمّ نرى أنّ هذه تنعكس. فيكون بعض ما هو حسّاس جسمًا. [ثمّ نؤلّف قياسًا على هذا]، فنقصد أن نعمل قياسًا يرجع عليه، لا لأن يفيدنا علمًا، لأنّ العلم قد كان حصل، بل لنرى كيف تكون / صورة هذا التأليف، فيرجع الطرف الأصغر لذلك[٨] المطلوب الاعظم، والأعظم

ك ٢٠٤ ب

س ٥٧ أ

(١) ك: أم ليس بمحمول له.
(٢) ك: [illegible] جزء.
(٣) ك: وما جرّد.
(٤) ك: أجزائه.
(٥) في الأصل: إنسان ولا حيوان.
(٦) ك: معهما.
(٧) ك: يفرض.
(٨) ك: في ذلك.

للأصغر. فبحقّ إذا قيل فيه إنّه قياس على غير المطلوب، لأنه لم يُقصد به بيان شيء أو نقض مطلوب ما يبرهن[1] عليه، بل المطلوب هو ذلك الأوّل، وقد بان قياسه[2]. فلا فرق في هذا المثال بين شكل القياس الأوّل والثاني، إلّا بأن يُعتقد أنّ الكبرى هي الصغرى، فإذن لا يؤلّف على مطلوب ولا يفيد علمًا، فليس إذن بقياس. فإن كان فهو[3] شبه قياس، ونسبته إلى القياس بالحقيقة نسبة سكّين الحجر إلى سكّين الحديد. ومثال آخر منه (وهو) خلاف المثال [الأوّل و] المتقدّم، وذلك أنّ الأوّل ينتج في الأوّل بأن يغيّر[4] الاعتقاد في مقدّمته، كما قيل، وأمّا هذا فليس ينتج في الأوّل، وهو: ولا أ هو ب، وكلّ ب ج. والقول المبنيّ عليه هذا القياس: ولا ب واحد أ، فالسالبة في هذا القياس هي الصغرى. والأوّل لا ينتج ما صغراه سالبة، [وإنّما لم ينتج في الأوّل ما صغراه سالبة] لأنه لا يحفظ نظامًا. (وذلك أنه تارّة ينتج وتارّة لا ينتج). مثال المنتج: ولا إنسان واحد ياقوت، وكلّ ياقوت حجر، (فلا إنسان واحد حجر. فهذه نتيجة صادقة. ثمّ نقول): ولا انسان واحد[5] حجر، وكلّ حجر جسم، فلا إنسان واحد جسم، كذب. والعبارة عنه أنّ المجهول من المحمول بإيجاب على الحدّ الأوسط في الكبرى لا يخلو أن يكون مساويًا أو أعمّ. فإن كان مساويًا أنتج، وإن كان أعمّ، فقد لقي[6] بعض يحمل[7] عليه بعض الحجر، فمن <أين> لنا أنّ ذلك البعض ليس هو الإنسان؟ لكن إذا عكسنا كلّ ج ب ولا أ هو ب، كان معناه[8]: بعض ج ب، ولا ب واحد أ[9]. فنتج: بعض ج ليس [هو] ب. وفي

---

(١) ك: فألّف.
(٢) س: بقياسه.
(٣) ك: هو.
(٤) ك: يعمّ.
(٥) جاء في س محلّ هذه العبارة: والثاني.
(٦) ك: بقي.
(٧) ك: فيحمل.
(٨) س: معنا.
(٩) س: من أ.

هذا[1] القياس الرابع (الذي <جاء> الحدّ الأوسط فيه محمولاً على الأعظم، والأصغر محمولاً على الأوسط، (قال أبو نصر عندما تكلّم في الشكل الأوّل)[2]: «إنّه هو الذي فيه الحدّ الأوسط محمول[3] في إحدى مقدّمتيه، وموضوع في الأخرى»، ليعمّهما معًا بهذا القول.

١٠. [الشكل الرابع بالجملة والقوّة القياسيّة، عرض لهما لأنّ الذي في القوّة القياسيّة أن تقع عليه بالذات الحدّ الأوسط. ثمّ قال: «يلزمه بعد». وهذا الذي يلزم قد يكون كثيرًا، والذي يحتاجه منه المطلوب واحد. فيُرى أنّ تلك كلّها أيضًا لازمة بإيجاد القوّة لأكثر ممّا احتاجت، ورؤيتها أنّها تلزم عنها أمور كثيرة. فحسبها هو لما <هو> عرض ذاتيّ، وذلك أنّ هذا إنّما[4] أخذت القوّة في حدّه. والشكل الرابع إنّما تقع عليه هذه القوّة لا بنفسها، كما وقعت على هذه اللوازم، بل بالصناعة القياسيّة التي هي عمل المقاييس الثلاثة. وذلك أنّه إنّما ساقها بعد عمل القياس ومعرفته، كبراه وصغراه. فبحقّ كان له عرضًا بعيدًا].

١١. (القياس الأوّل والثاني والثالث، كلّها بحسب الوجود في مرتبة واحدة. وليس معنى هذا أنّها في جميع أحوالها من البيان والكمال وغيره واحدة، / بل س ٥٧ هي واحدة من حيث يوقع عليها بالطبع. فإنّ إنسانًا يقع بفطرته حينًا على الأوّل في مادّة وعلى الثاني في مادّة، وعلى الثالث في مادّة (كذلك). فإذا أخذت في صناعة المنطق، من حيث هي قانون، مجرّدة عن الموادّ، كان الأوّل فيها أبين. فلذلك تُردّ إليه. فهي إذن، أعني الثاني والثالث، من حيث يقع عليها النظر[5] في الموادّ، واحدة، ومن حيث هي قانون، فالواحد أبين.

ومن حيث يقصد في صناعة المنطق أن تعطى القوانين العامّة في كلّ ما يعطيه، فإنّ حقّ القياس أن يساق مجرّدًا من الموادّ كسوقه في الحروف[6]. فإذا

---

(١) في س لك: ولهذا.
(٢) في س: قال عندما أراد أن يتكلّم في الشكل الأوّل هو الذي...
(٣) في س وك: محمولاً: قارن كتاب القياس، المنطق عند الفارابي ٢/ ٢١.
(٤) س: إذا.
(٥) س: الفكر.
(٦) لعلّه يعني كتاب الحروف، أي ما بعد الطبيعة. وهو عنوان أحد كتب الفارابي أيضًا.

أخذ من حيث هو في حروف، جعل أحدها أبين، (فيسمّى ذلك الأبين بحسب الصناعة أوّلًا)[1]. ثمّ إنّ الحمل في الأشكال كلّها ليس يلزم أن يكون أبدًا فيها من جهة ما هي على المجرى الطبيعيّ، بل من نفس الحمل الذي فيها، سواءٌ كان ذلك طبيعيًا أو غير طبيعيّ. ولذلك قد يكون في الشكل الأوّل الذي هو الأكمل ما هو محمول على غير المجرى الطبيعيّ، كقولنا: الضحّاك إنسان، والإنسان حيوان، فالضحّاك حيوان. وكذلك في الباقية.

وأمّا من حيث القياس برهان، فالمحمولات فيه على المجرى الطبيعيّ. وأمّا السوالب فليس لها في الحقيقة حمل على المجرى الطبيعيّ. (لأنّ هذا إنّما يكون في الموجب. وقد تحذف المقدّمة الكبرى في الهندسة اختصارًا وتستعمل قوّتها. وأمّا في الخطابة، فإنّه يقصد إضمارها).

١٢. (و) أنالوطيقي معناه التحليل بالعكس ومعنى بالعكس بالتلازم، [فإنّ النافع في تحليل المطلوب ليصادف قياسه هو تحليله بلوازمه التي هي حدّه ورسمه وسائر <علامات> السبر. <و> أرسطو وضع هذا الكتاب عوضًا من القياس، لأنّه لو تكلّم في القياس لم يتكلّم فيه من حيث هو على مطلوب، والمتشوّق إنّما هو ما يكون على مطلوب. فقصده بما كتبه في هذا الكتاب مطابقة ما في الوجود، حتّى يكون القياس الذي يتكلّم فيه هو القياس المتشوّق، وهو الذي على مطلوب. فإذن كان غرضه في هذا الكتاب كيف يوجد القياس، ولذلك نجده يذكر ما هو قياس على المطلوب وما ليس بقياس عليه، لأنّ القوّة القياسيّة توجد مع إيجاد القياس على المطلوب. فكأنّ الوقوع على القياس الذي على غير المطلوب للقوّة القياسيّة عرض ذاتيّ تؤخذ القوّة في حدّه. والباقي <من> قوله: العكس فبالآلة، فإن أُخذت في التصوّر، كانت صورة، كما تقول: قطعت بالسكّين، فإنّ السكّين صورة للقطع]. (ومعنى[2] العكس هنا اللزوم، مثل لزوم الحيوان للإنسان. وهذا المعنى نقل إليه العكس من استعمال

(١) جاءت هذه الفقرة الواقعة بين هلالين في ك بعد الفقرة ١٣ من النصّ مع بعض التحريف.

(٢) تبدأ هذه الفقرة في ك بقوله: وأنالوطيقا معناه التحليل بالعكس، كما في س، ثمّ يستطرد الكاتب مردفًا هذه الفقرة الساقطة في س.

الجمهور له عند جمعهم بين طرفي الشيء الذي يكون خطًّا مستقيمًا. فمعنى العكس عندهم جمع الطرفين اللذين كانا مفترقين. وإنّما قال التحليل، ولم يقل الحلّ، لأنّ التحليل أدلّ على هذا المعنى من حيث هو منفعل الآن، والحلّ أدلّ على ما قد تمّ، ونحن عند إنشاء القياس إنّما نشرع[1] في التحليل لا في الحلّ. / ك ٢٠٥

١٣. وأمّا اسم القياس، من حيث القياس صناعة، فاسمه سولّوجسموس، ومعناه الفسيفساء، لأنّهم إنّما جعلوه عليه من جهة تأليفه المشبهة للفسيفساء. وأبو نصر إنّما تكلّم في هذا القياس من جهة صورته وتأليفه، الذي يفيد لزوم النتيجة. والقياس، بما هو قياس، فماهيّته أن يفيد علمًا. <و> هو هنا لم يتكلّم فيه بهذه الجهة، لكن كان يلزم على هذا ألّا يذكر المقدّمات، التي هي كالمادّة له، إذ كان قصده التكلّم فيه من جهة صورته. لكنّه ذكرها من أجل الفصل الثامن عشر، وذلك أنّه استعمل فيه أشكال القياس في بعض موادّه، ليبيّن أنّ هذه الأشكال التي ذكرها لا يخرج عنها وجه ولا طريقة).

١٤. قوله: «في المخاطبة والكتب»، أراد بالمخاطبة هنا المشافهة، فمُقابلها[2] إذن الكَتْب[3]، لا الكُتُب. فإنّه لو جعل عوض الكتب لفظًا [لا يمكن أن يتصفّح][4] فقال: «والدواوين»، لعلمنا أنّه لم يرد في الدواوين، من حيث هي دواوين، بل من حيث هي مكتوبة. فلذلك ينبغي أن يقرأ ولا بدّ الكَتْب، بفتح الكاف.

ك ٢٠٥ ب ١٥. / التمثيل في الحقيقة هو، كما قال أرسطو، ليس كنقلة جزء إلى جزء ولا كلّ إلى كلّ، / وهو الذي لا يوجد الكلّي الذي يقع[5] به الشبه، ومن أجله يجب س ٥٨ أ الحكم. فأمّا ما يوجد فيهما كلّيّ[6]، فليس هو المثال بالحقيقة الذي يعنيه أرسطو بهذا القول، وذلك الذي يعبّر عنه بمثل هذا، لا بلفظ غيره. مثال ذلك السلم

---

(١) في الأصل: نحن.
(٢) ك: فاسمها.
(٣) في س، جاءت إذن مكرّرة بعد الكتب.
(٤) في س ك: يتصحّف، وقد صحّحها الناسخ في هامش س. وجاء بعدها في ك: كهذا.
(٥) ك: يوقع.
(٦) ك: لهما كلّيّن.

وبيع الغائب، فإنّهما متماثلان فيمَن أجاز بيع الغائب حملًا على السلم، فإنّما أجازه لمشابهة بينهما. وذلك الشيء الذي به اشتبها لا يمكن أن يقع الذهن عليه فيلخّصه بقول، فإنّما نقول: بيع الغائب مثل السلم، وكذا مثل كذا، مثل[1] ما قال جالينوس: إنّ العروق مثل الشجر، فأصولها التي عند مبادئها[2] غلاظ كالشجر، فإنّ المشابهة التي بينهما لا يقع الذهن عليها[3] ملخّصة، وهو من جهة يجد بينهما مشابهة ما.

١٦. الكليّات التي[4] استعملها في أوّل المقاييس الفقهيّة إنّما عنى بها الموضوع وحده، وهي التي سمّاها (مبادىء) [في المقولات]، وجعلها خاصّة بالصنائع التي تلتئم عن المقولات. ولمّا كان قصد هذه الصناعة أن تعطي القوانين بالإطلاق، تكلّم في المبادىء التي تختصّ بالصنائع الفقهيّة في كلّ ملّة وأمّة، وهي كلّها تشترك في أن تكون موضوعاتها بالعرض تلك الأربعة، ثمّ تكون محمولاتها بحسب ملّة ملّة، فإنّ الحلال في هذه قد يكون حرامًا في أخرى، وبعد فإنّما يريد بها[5] القضايا.

١٧. وقال: «الذي يعرض أنّه كلّي»، لأنّ هذه المقبولات ليس من شرائطها أن تكون كليّات [مشارات] إليها كما قيل، بل قد تكون بالوضع والعرض. مثال ذلك ما ذُبح، فلم يُذكر عليه اسم الله، فإنّه حرام. فإنّ هذا بيّن[6] أنّه كلّي بالعرض.

١٨. وقوله في آخرها: «والاستقصاء فرقة»، لأنّ هذه المقبولات متى تُعُقِّبت وبُحث عنها تغيّر الاعتقاد فيها [وعنها]، وإذا تغيّر الاعتقاد لم تكن عنها أفعالها التي من أجلها وضعت[7].

---

(١) ك: ومثل.
(٢) ك: مبداها.
(٣) س: عليه.
(٤) س: الكلّي الذي، إلخ.
(٥) س: يريدها في.
(٦) س: أبين.
(٧) هنا تنتهي مخطوطة أكسفورد.

١٩. المتّصل والمنفصل وبالجملة فصول المقولات غير الجوهر، إذا أخذت بالإضافة إلى مقولاتها، كانت فصولاً، وبالإضافة إلى الجوهر متضادّات.

٢٠. اللزوم من جهّة أجزاء حدّ القياس هو السبب الأوّل لغيرها والمعلوم بنفسه. وذلك أنّ اللزوم لا يخلو أن يكون عن لفظ مفرد أو قول. فيرى أنّ اللفظ المفرد من حيث هو مفرد، لا يلزم عنه وجود شيء. وأمّا إذا قرنّا بالبياض ما يدلّ على وجوده، أمكن حينئذ أن يلزم عنه شيء فنقول: إذا كان البياض موجودًا فاللون موجود. ولمّا كان هذا اللزوم القياسيّ إنّما يُطلب فيه أن يكون إلزامه لما يلزم ضروريًّا وذاتيًّا، وجب أن يكون بحال ما أو نسبة ما توجب له ذلك. وتلك النسبة توجب أن يتكثّر القول الحاصل أوّلاً بتأمّل معنى اللزوم. فقد لزم إذن أن يكون القول القياسيّ أكثر من واحد عن هذا التأمّل البرهانيّ. فلهذا اشترك في الحدّ بلفظ أكثر، لأنّ إنتاجه من البرهان كذلك كان، وإلّا فلو لخص الأمر بحسب نفسه، لقيل إنّة / من مقدّمتين. وهذا البرهان هو من س ٥٨ ب البراهين المتغيّرة الوضع، وذلك أنّ اللزوم الذي أخذ أوّلاً سببًا لما ذكر قبل يعود في المرتبة عن حدّ القياس أخيرًا. وهذا هو تغيّر البرهان في الوضع.

٢١. إن عورضنا باستثناء السلب، فيقال: النهار إمّا موجود وإمّا ليس بموجود، لكنّه ليس بموجود، فليس النهار موجودًا. فالجواب أنّة أُخذ السلب في المقدّم على معنى العدم، فإنّ السلب في النتيجة على الوجه الأعمّ، فإنّة كلّ ما يقال عليه السلب الذي بمعنى الاسم غير المحصّل، قيل عليه السلب بالمعنى الأعمّ. فإنّة إذا صدق على زيد أنّة لا بصير، صدق عليه أنّة ليس ببصير. إذ لقائل أن يقول له: لا ينتج ما كبراه سالبة في الأوّل، ونحن نجد ما ينتج دائمًا بالعكس. مثال ذلك: ولا إنسان واحد حجر، وكلّ حجر جسم، فنعكس هذا فنقول: جسم ما حجر، ولا حجر واحد جسم، فجسم ما ليس بحجر. فللمجيب أن يقول: إنّ هذه النتيجة لم تكن المطلوب. فإن قال المعارض: بل نضع أنّ هذا كان المطلوب، وأنّ هذا القياس أنتجه بهذا الطريق، قيل له: إنّ الفكرة إذا كان لا يمكن أن يكون مطلوبها جسمٌ ليس بإنسان، لم يمكن أن تقع بالطبع على قياسه، بل الذي يقع عليه: بعض الأجسام حجر، ولا حجر واحد

إنسان، فبعض الأجسام ليس بإنسان <أو>. زيد إنسان وزيد منطلق، فمنطلق ما إنسان. النتيجة هي المقدّمة، فلذلك لم يكن قياسًا، لمّا كان الشكل الثاني والثالث معناهما، من حيث هما أشكال، أن يكون الحدّ الأوسط محمولاً في قضيّتين إحداهما[1]، وموضوعًا في الأخرى. ولم يكن <من> البيّن بنفسه البادي من غير دلالة أنّ كلّ شيئين اجتمعا في الاتصاف بشيء ثالث، فإنّ أحدهما متّصف بالآخر، بل كان ذلك ممّا يقع للذهن فيه حيرة، من حيث نجد ذلك حينًا، وحينًا نجد نقيضه. مثال ذلك، إذا قلنا: الفرس والإنسان يحمل عليهما جميعًا الحيوان، رأينا أنّ أحدهما ليس للآخر. وإذا قلنا: إنّ الإنسان والحسّاس يجتمعان في حمل الجسم عليهما، وجدنا أحدهما يتّصف بالآخر.

٢٢. وقوله: «فإن كان أمرًا موضوعًا لأمر ما وموضوعًا لأمر آخر لم يَبِنْ أنّ أحدهما للآخر». ولمّا كان الشكل الأوّل يقتضي ترتيبه أن يكون فيه أمر ما محمولاً بإيجاب على شيء، ومحمولاً على كلّ ذلك المحمول شيء آخر بإيجاب أو سلب، وكان هذا بيّنًا، إذ الأوّل فيه بعض الثاني ضرورة، وأنّ الثاني كلّه متّصف بالثالث أو منتفيًا عنه، ولزم عنه ضرورةً أن يكون الأوّل متّصفًا بالثالث أو مسلوبًا عنه، لأنّه بعض ذلك الثاني، فبالواجب إذا قيل فيه إنّه بيّن بنفسه وكامل لا يحتاج في البيان إلى غيره. وبالواجب أيضًا ما اضطررنا في بيان ذلك الآخر إلى هذا. فإذن كلّ ما أمكن أن يرجع إلى الأوّل بخلاف حدّ حكمه ثبت اختلاف كيفيّة الشكل الثاني ونوعه.

س ٥٩ أ ٢٣. / أقول: إنّه ينبغي أنّ كلّ موجبة كليّة، فإنّها تنعكس جزئيّة. ولمّا كان كذلك، وكان ترتيب الحدّ الأوسط في الثاني محمولاً في القضيّتين، وجب أن يكون الضروريّ فيهما، أعني في القضيّتين، حكمًا على البعض. وإذا كان كذلك فالقضيّتان جزئيّتان، وهذا خلاف ما فرض في حدّ الإنتاج. فلهذا وجب أن تكون سالبة كليّة، لأنّ السالبة تنعكس بنفسها، ولا يوجد غيرها ينعكس. ولمّا كان ترتيب الثالث بما هو الحدّ الأوسط فيه موضوع أبدًا يقتضي أن يكون بعض

(١) في الأصل: أحداها.

ما يحمل بالضرورة يرجع بالعكس محمولاً على ما هو بعض له، كان ما في الأوّل من الإيجاب والسلب جهّة أخرى.

٢٤. إشترط في المضافين تلك الشرائط بعد الرسم الأوّل، لأنهّ لمّا قصد أن يرسم بما هو أقرب إلى المعرفة الأولى، لم يكن فيه كفاية، بل عمّ صنفًا ولم يعمّ آخر، فزيدت تلك الشروط ليجتمع منها ما يعمّ الجميع. وأمّا الشرط فيها أن توجد موضوعاتها معًا، فذلك عامّ في المقولات، وذلك أنّ من شروطها أن تستند إلى محسوس. والإضافة لمّا كانت ماهيّتها ألاّ تتمّ إلاّ بموضوعين، قام الموضوعان في الافتقار إليها مقام الموضوع في سائر المقولات. وقد ذهب قوم إلى إبطال وجود الإضافة بأن قالوا: إنّا ننزل أنّ زيدًا يكون ببغداد، وله ابن بخراسان، فيولد لابنه ولد، فأيّ شيء لحقه هو من هذا، وهو ببغداد، حتّى يستحقّ به أن يقال <له> جدّ؟ وذهب إلى أنهّا ألفاظ لا حقيقة لها.

فالذي نجاوبه به حتّى يتثبّت به أنهّ حدث معنى في الوجود لم يكن قبل يصدق عليه عند الولادة أنهّ جدّ، ويكذب قبل. فإن كان الجدّ إنّما يقال عليه لا بمعنى وُجد له وقتًا ما، لذا يمتنع أن نسمّيه جدًّا قبل أن يولد لولده <ولد> . ونحن نجد بالفطرة <أن> الولادة تكذب عليه قبل الولادة. فإذًا لم تصدق إلاّ لمعنى حدث له لم يكن قبل، <و> يحتمل ويمكن، فيكون بينهما في الدلالة فرق. وذلك أن يمكن، إنّما نقوله في أمرٍ وجوده أو لا وجوده على السواء. ويحتمل أن يقال فيما يحمل عليه شيء، ويكون بإزائه محمول آخر ممكن في ذلك الوضع. فالاحتمال إنّما يكون في محمولين للأمر، والإمكان في نفسه وجود الأمر.

٢٥. أمثلة كتاب القياس وصورها صور أقيسة، وليست بأقيسة، إذ ليست بأعرف من نتائجها، إذ نتائجها كلّها معلومة بأنفسها، وإنّما مثّل منها صورة القياسات التي تفي غرضه في ذلك الكتاب.

٢٦. والمقاييس منها حمليّة، ومنها شرطيّة. وبيّن ممّا قيل في كتاب القياس أنّ القياس إنّما تُحمل أجزاؤه على أجزاء النتيجة. أمّا في الحمليّة، فبالحدّ الأوسط، مثاله: الغناء لذيذ، واللذيذ محبوب، فالغناء محبوب. وأمّا في الشرطيّة،

فبالمستثناة، كقولنا: إن كان البصر منتفعًا به، فهو خير، لكنّ البصر منتفع[1] به / ، فهو خير. فقولنا: هو جزء النتيجة، وقولنا: البصر منتفع به، قضيّة مستثناة. فإذا فرضنا وضعًا ما، وأردنا قياسه، فإنّما نلتمس إمّا الحدّ الأوسط وإمّا القضيّة المستثناة. والقضيّة المستثناة أبدًا، فهي إمّا من المتلازمات وإمّا من المتقابلات. والحدّ الأوسط أبدًا فهو محمول على الطرف الأصغر وموضوع للأعظم بالفعل في الشكل الأوّل، وبالقوّة في الشكلين الباقيين. فإذا أردنا أن نطلب قياس مطلوب ما، فيجب أن ننظر في أصناف ملازماته أو مقابلاته، فإن وجدناه متّصلًا بشيء منها، فقد وجدنا قياسه الذي يشبهه أو يبطله. أو نطلب حدّيه في أصناف المحمولات، فإن وجدناهما متّصفين بشيء منها، فقد وجدنا ما يشبهه أو يبطله.

س ٥٩ ب

٢٧. والمحمولات، على ما عدّد، هي إمّا جنس أو فصل أو حدّ أو خاصّة أو رسم أو عرض. فإن وجدنا مثلًا جنس محمول الوضع مسلوبًا عن الطرف الأصغر، فقد وجدنا قياسه الذي يبطله، وائتلف في الشكل الثاني، أو وجدنا جنس موضوع بوضع متّصفًا بالمحمول، فقد وجدنا قياسه الذي يشبهه، وائتلف في الشكل الأوّل. فالمواضع إذن هي قضايا كلّيّة، موضوعاتها أمور تشتمل على جميع المقولات، من حيث هي منطقيّة، وتكون أجزاؤها مقدّمات كبرى في المقاييس على ما قيل في «التحليل»][2].

---

(١) في الأصل: منتفعًا.
(٢) راجع أدناه.

٢- إرتياض في «كتاب التحليل»[١]

١. قوله في المواضع: «وهي المقدّمات الكليّة التي تستعمل جزئيّاتها مقدّمات كُبرى في قياس قياس وفي صناعة صناعة»[٢]. إذا تصوّرت المواضع بما يعطيه حدّها على الكمال، وبما المقدّمة الكبرى مقدّمة كبرى مأخوذة عن المواضع، وجد حدّ الموضع على الكمال أنّة قياس عامّ محدود على مطلوب عامّ لا وجود له، إنّما هو موضع خارج النفس، لأنّ وجوده خارج النفس في الموادّ ووجوده داخل النفس في غير مادّة، فإذا أخذ في الموادّ صار جزئيًّا بحسب مادّة مادّة. وهذه حال الكليّات بما هي كليّات.

٢. ولّما كانت المواضع عامّة تصوّرت في النفس بأمور عامّة، وهي الأمور العامّة المستعملة في التعليم. والأمور العامّة المستعملة في التعليم التي تؤخذ منها المواضع وتؤخذ جزئيّاتها في الموادّ، هي كليّات الشيء وجزئيّاته وفصله وحدّه وأجزاء حدّه وأجزاء أجزاء حدّه ورسمه وأجزاء رسمه وأجزاء أجزاء رسمه وخواصّه وأعراضه وشبيهه ولوازمه على أقسامها ومقابلاته والألفاظ المقولة عليه وجملته وأجزاء جملته. وهذه الأمور / المستعملة في التعليم، إذا أخذت بها المواضع، فإمّا أن تنسب لمحمول المطلوب وإمّا أن تنسب لموضوعه وإمّا إلى المطلوب نفسه. والذي ينسب منها إلى المطلوب نفسه هي اللوازم الخاصّة على عدد أقسامها، وسائر الأقسام المذكورة قد تؤخذ لمحمول المطلوب، وقد تؤخذ لموضوع المطلوب. وكيفما أخذت الأمور المستعملة في التعليم في المواضع، فإنّها تؤخذ حدًّا أوسط. س ٦٠ أ

٣. والمواضع إذا تُصُوِّرت من جهة ما هي أقيسة عامّة على مطلوبات عامّة، فهي تنقسم قسمين: إمّا أن تكون مقدّمتها الكبرى العامّة هي الظاهرة بالفعل في النفس مع المطلوب العامّ، أو تكون المقدّمة الصغرى العامّة لازمة عن طلب

---

(١) في الأصل: بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على محمّد وآله، قبل العنوان.
(٢) قارن كتاب التحليل، في المنطق عند الفارابي ٢/ ٩٥.

الكبرى الكليّة وعن طلب المطلوب العامّ. وهذا القسم أظهر في حدّ أبي نصر، مثل قولنا: محمول المطلوب يوجد في موضوع المطلوب، فوجود محمول المطلوب في جنس موضوع المطلوب بهذا القسم، ظهرت فيه المقدّمة الكبرى العامّة، وهي وجود محمول المطلوب في جنس موضوع المطلوب. وهي السبب في وجود المحمول في الموضوع، وخفيت الصغرى، ولكنّها لازمة لزومًا ظاهرًا عمّا ظهر.

٤. والمقدّمة الصغرى هي حمل جنس الموضوع على الموضوع نفسه، لأنّ الجنس لم يؤخذ محمولاً، لأنهّ إنّما أخذ مقيّدًا بالموضوع، فإذا أخذ مركّبًا تركيب إخبار، ظهرت المقدّمة الصغرى وقيّدها. وجنس الموضوع موجود في الموضوع، فيأتلف القياس: محمول المطلوب موجود في جنس موضوع المطلوب، وجنس موضوع المطلوب موجود في موضوع المطلوب. النتيجة: محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب.

٥. والقسم الثاني من المواضع هو الذي تكون المقدّمة الصغرى العامّة هي الظاهرة بالفعل في النفس مع المطلوب، وتكون العامّة هي اللازمة عن ظهور الصغرى وعن ظهور المطلوب. وهذا القسم يخفى بحسب حدّ إبي نصر لأنّ الصغرى العامّة، إنّما تظهر في هذا القسم بالفعل، بعد أن تلزم عن الصغرى العامّة الظاهرة بالفعل.

٦. وحدَّ أبو نصر المواضع بالمقدّمة الكبرى، وعمّ بحدّه القسمين، لأنّ الكبرى لتلك بالقياس. مثال ما تظهر فيه الصغرى بالفعل وتخفى الكبرى قولنا: نوع محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب، ظهرت فيه الصغرى، وهي قولنا: نوع محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب، وخفيت الكبرى، لكنّها لازمة عن القول، لأنّ محمول المطلوب يُحمل على نوعه الذي وجد في الموضوع، وهو في القول مركّب تركيب تقييد. فيكون تركيب القياس: محمول المطلوب موجود في نوعه، ونوعه موجود في موضوع المطلوب بالنتيجة، فمحمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب. فكلّ موضع يكون فيه / س ٦٠ ب محمول المطلوب منسوبًا إلى ما يوجد في موضوع المطلوب من الأمور العامّة، المستعملة في التعليم، (فذلك الموضع تكون فيه المقدّمة الكليّة مطلوبة بالفعل

والصغرى خفيّة. وكلّ موضع تقيّدت فيه الأشياء المستعملة في التعليم)[1] منسوبة إلى محمول المطلوب، وتكون موجودة في موضوع المطلوب، فذلك الموضع تكون فيه المقدّمة الصغرى ظاهرة بالفعل والكبرى لازمة، مثل ما ذكرناه من وجود نوع محمول المطلوب في موضع المطلوب. كذلك قولنا: فصل محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب، ظهرت الصغرى ولزمت الكبرى، لأنّ محمول المطلوب يحمل على فصله، فيأتلف القياس: محمول المطلوب موجود في فصله، وفصله موجود في موضوع المطلوب. النتيجة: محمول المطلوب موجود في موضوعه. وكذلك في السلب، في مثل قولنا: فصل محمول المطلوب مسلوب عن موضوع المطلوب، هي مقدّمة صغرى سالبة في الضرب الثاني من الشكل الثاني، لأنّ فصل الشيء، وهو فصل محمول المطلوب، هو محمول على محمول المطلوب. وذلك الفصل بعينه مسلوب عن موضوع المطلوب، فينتج سلب المحمول عن الموضوع بقضيّتين، الصغرى الظاهرة في القياس، ثمّ تعكس النتيجة.

٧. وقوله: «والمقدّمات الجزئيّة التي تحت المواضع منها ما موضوعاتها موضوعات المواضع بأعيانها، ومحمولاتها جزئيّات محمولات المواضع. (ومنها ما موضوعاتها جزئيّات موضوعات المواضع، ومحمولاتها جزئيّات محمولات المواضع)[2]». قدّم التي تعم لجهة المحمول فقط، لأنّها التي تؤخذ بحسب موضوع موضوع يوضع لتطلب محمولاته، وهي أصناف كثيرة من التي تعمّ الجزئين، والتي تعمّ بالمحمول فقط وتساوي بالموضوع، فهي التي تختصّ بموضوع موضوع، يفرض الموضوع لتؤخذ فيه محمولات، بأحد الأمور المنسوبة إلى ذلك الموضوع والمستعملة في التعليم. مثل أن يكون الموضوع الذي يفرض لتطلب فيه محمولات يتوسّط أحد الأمور المستعملة للحيوان، وتأخذ الأمور المستعملة في التعليم في الحيوان، وهي كليّاته، مثل أنّة جسم وأنّة متغذٍّ وأنّة

---

(١) أضيفت العبارة الواقعة بين قوسين في الهامش.

(٢) أضيفت العبارة بين قوسين في الهامش. وقارن كتاب التحليل ٢/٩٥، حيث جاء: ومحمولاتها جزئيّات محمولاتها.

حسّاس، وهو فصله، وأنّه متشوّق، وهو خاصّته، أو غير ذلك ممّا يمكن أن يوجد فيه من الأمور المستعملة في التعاليم. فنأخذ واحدًا واحدًا منها حدًّا أوسط يتبيّن فيه وجود المحمول المطلوب في الحيوان، فيكون المحمول المطلوب في الحيوان يوجد فيه بوجود جنسه فيه الذي هو جسم متغذٍّ، وبوجود فصله فيه الذي هو حسّاس، وبوجود خاصّته فيه الذي هو متشوّق، فيأتلف القياس.

٨. فقولنا: المحمول المطلوب في الحيوان موجود في الحسّاس، والحسّاس موجود في الحيوان، فالمحمول موجود في الحيوان، وقولنا: المحمول المطلوب في الحيوان موجود في الحسّاس الذي هو فصل للحيوان مقدّمة كبرى عامّة تنتج مطلوبًا عامًّا، وهو قولنا: المحمول المطلوب في الحيوان موجود فيه. ففصله الذي هو الحسّاس يعمّ هذا الموضع مقدّمات كثيرة يوجد محمولُها موادَّ تكون تحت / قولنا محمول، لأنّ كلّ واحد منها محمول في مادّة، مثل قولنا: الإدراك موجود في الحسّاس الذي هو فصل الحيوان، والحسّاس موجود في الحيوان، فالمدرك الذي هو المطلوب في الحيوان موجود فيه. وكذلك قولنا: التشوّق موجود في الحسّاس، والحسّاس موجود في الحيوان، فالتشوّق موجود في الحيوان. وقولنا: الإدراك موجود في الحسّاس، والتشوّق موجود في الحسّاس، كلّ واحد منهما مقدّمة كبرى بعينها. وقولنا: المحمول المطلوب في الحيوان موجود في الحسّاس موضوع القضيّة الجزئيّة وأحد قضيّتيه، وهو الحسّاس. وبيّن أنّ المقدّمة الكبرى العامّة بالمحمول فقط واقعة في قياس كلّي، وأنّ المقدّمة الكبرى الجزئيّة في قياس جزئيّ، حدّهما الأوسط واحد بعينه، ومحمول الكلّيّ الذي هو محمول بإطلاق يعمّ المحمول الجزئيّ الذي هو الإدراك والتشوّق. فقد تبيّن كيف يكون الموضع يعمّ بالمحمول فقط، والموضوع فيه وفي المقدّمة المشتركة واحد بعينه. وقد تبيّن أنّ الموضع العامّ قياس عامّ.

٩. وأمّا المواضع التي يعمّ موضوعها موضوع المقدّمة الكبرى، ويعمّ محمولها محمول المقدّمة الصغرى، فهي المواضع التي لا تختصّ بموضوع دون موضوع، وتكون الأمور المستعملة في التعليم المأخوذة في المواضع أمورًا عامّة، وليست في مادّة ولا تخصّ شيئًا دون شيء، فتكون جنسًا بإطلاق، وفصلًا بإطلاق، وخاصّة

٦١ أ

بإطلاق. مثال ذلك: محمول المطلوب يوجد في موضوع المطلوب، بوجود محمول المطلوب في جنس موضوعه. فهذه مقدّمة عامّة، يعمّ جزآها مقدّمات كبرى كثيرة، ومطلوبها يعمّ مطلوبات كثيرة، مثل أن يكون مطلوبنا: هل الإنسان حسّاس؟ فنأخذ جنس الموضوع، وهو الحيوان، فنجد فيه محمول المطلوب، وهو قولنا حسّاس. فيكون محمول المطلوب، وهو الحسّاس، موجودًا في الحيوان الذي هو جنس الموضوع، وهو الإنسان. والمحمول بإطلاق يعمّ المحمول الذي هو الحسّاس، والجنس بإطلاق يعمّ الجنس الذي هو الحيوان. ويزيد هذا وضوحًا في ذكر الأمثلة في موضع موضع من المواضع.

١٠. وقوله: «وإذا صارت المواضع عندنا عتيدة»[1]، إنّما تصير المواضع عندنا عتيدة، إذا صارت عندنا متصوّرة بالفعل. فلنقل كيف تصير المواضع عندنا بالفعل، وكيف تصوّر موضع موضع منها، ولماذا التصوّر وبماذا التصوّر. أمّا عن ماذا التصوّر، ففي المطلوب بإطلاق، لأنهّ يوجد في جميعها، كالمادّة. لأنهّ لا يُتصوّر موضوع إلّا في مطلوب على الإطلاق، فنضع المطلوب بإطلاق في النفس أوّلًا. والمطلوب هو جزءا نقيض ارتبطا بحرف الانفصال، وقرن بهما حرف هل، أو ما قام مقامه، كقولنا: هل كلّ إنسان حيوان، أوَليس كلّ إنسان حيوان، وهل كلّ جسم متحرّك، أوَليس كلّ جسم متحرّك؟ فهذه مطلوبات / س ٦١ ب خاصّة. والمطلوب العامّ: هل محمول كذّاب موجود في موضوع كذا، أوَليس ذلك المحمول موجودًا في ذلك الموضوع بعينه؟ فإذا أخذنا المطلوب في النفس أخذنا منه بالتصوّر موضعًا موضعًا على انفراده، وذلك بأن نأخذ في المطلوب هذا أو شكله واحدًا واحدًا من الأمور المستعملة في التعليم، فنأخذ أحد المتقابلين بأن نتنج منه بعينه أو بوجوده في إبطاله، بأن ننتج مقابله، فتكون هذه المواضع مثل هذه الأمور المستعملة في التعليم. مثال ذلك أن نأخذ واحدًا من الأمور المستعملة في التعليم في المطلوب، وليكن أنّ كلّ منقول محمول المطلوب يؤخذ من خارج المطلوب، فوجوده محمول المطلوب في موضوع المطلوب، وليس الإبطال محمول المطلوب، فيسلب عن موضوع المطلوب، بأن يسلب محمول

(١) كتاب التحليل ٢/ ٩٥.

المطلوب عن فصل موضوع المطلوب. وهذا إمّا بتأليف القياس الحمليّ، وإمّا بتأليف القياس الشرطيّ. وفي هذا المثال ظهرت (فيه)[1] المقدّمة الكبرى الخاصّة بالفعل، وتظهر الصغرى من جهّة الإلزام. وأمّا حيث تظهر الصغرى بالفعل والكبرى باللزوم، فمثال ذلك: محمول المطلوب يوجد في موضوع المطلوب بوجود فصل محمول المطلوب في موضوع المطلوب، وفي الإبطال: محمول المطلوب يسلب عن موضوع المطلوب بسلب فصل محمول المطلوب عن موضوع المطلوب.

١١. ويجب أن يُرتاض في كلّ واحد من المواضع ويُتعمّق في أقسام كلّ واحد منها، وتؤخذ أقسام الضربين من المقدّمة الكبرى، وأقسام ما يطلب بحَدّي الصغرى، وأقسام ما يكون فيه المحمول يعمّ المحمول والموضوع وأقسام ما يعمّ المحمول وحده. فأمثلة في كلّ واحد من هذه الأنواع الإثبات والإبطال. فإذا كانت المواضع عندنا متصوّرة وكيف تعمّ كلّ واحد من الأمور المستعملة في التعليم وفرضناها مطلوبات، استقرينا بذلك المطلوب كلّ واحد من المواضع. وذلك بأن نطلب فيه واحدًا واحدًا من الأمور المستعملة في التعليم الذي يخصّ ذلك المطلوب. فإذا وجدناه أخذنا أجزاء الوسط على الجهّة التي تخصّ ذلك الموضع المحدود بذلك الأمر المستعمل على العموم بما يتهيّأ منه المطلوب المختصّ بتلك المادّة على ما يعطيه ذلك الموضع من قوله وصفة المعلوم منه.

ومن تلك المواضع المواضعُ المأخوذة بطريق القسمة. وهذه المواضع كثيرة وجميعها يكون الجزئيّ أو الجزئيّان حدًّا أوسط لها[2]. ومنها الموضع الذي تظهر فيه الكبرى الجزئيّة والمطلوب، وجزء الصغرى يعمّ الكبرى. كذلك المستعملة في قياس ما يربط الموضوع والمحمول وينتج موجبًا بقياس حمليّ، وهو: محمول المطلوب، موجود في موضوع المطلوب، فوجود محمول المطلوب في جميع أنواع موضوع المطلوب من القياس يأتلف.

---

(١) زائدة في الأصل.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

س ٦٢ أ ١٢. / محمول المطلوب موجود في جميع أنواع موضوع المطلوب، وجميع أنواع موضوع المطلوب موجودة في موضوع المطلوب، فينتج أنّ محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب. والصغرى في الموضع نفسه تلزم عن سؤالنا في جميع أنواع المطلوب، لأنّ جميع أنواع موضوع المطلوب محمولة على موضوع المطلوب، ويكون الحدّ الأوسط في القياس جميع جزئيّات موضوع المطلوب، وهي أحد الأمور المستعملة في التعليم. وهذا الموضع يخفى، فما يعمّ موضوع كبراه موضوع المقدّمة الكبرى المستعملة في قياس قياس، ويعمّ محمولُها محمولَها وينتج المطلوبُ المطلوبَ ويعمّ الصغرى الصغرى ويعمّ القياسُ القياسَ. مثال ذلك أن يكون مطلوبنا: هل الحمّى حرارة غريبة؟، فأخذنا جزئيّات الحمى، وهي أحد[1] الأمور المستعملة في التعليم من حيث هي في بهاء[2]، فوجدناه حمّى دفء وحمّى عفونة وحمّى يَوم، ووجدنا الحرارة الغريبة موجودة في كلّ واحد من هذه الأجزاء، وهذه الأجزاء لأشياء موجودة في الحمّى، فيأتلف القياس: الحرارة[3] الغريبة موجودة في حمّى الدفء وفي حمّى العفونة وفي حمّى يَوم، وكلّ من هذه الأنواع موجودة في الحمّى على الإطلاق، فالحرارة الغريبة موجودة في الحمّى على الإطلاق.

١٣. وبيّن أنّ المحمول بإطلاق يعمّ المحمول الذي هو حرارة غريبة، وأنّ الجزئيّات بإطلاق تعمّ الجزئيّات التي هي حمّى دفء وحمّى عفونة وحمّى يَوم، وهما أمران يُستعملان في التعليم، أحدهما يعمّ الآخر. وموضوع المطلوب بإطلاق يعمّ موضوع هذا المطلوب الذي هو حمّى. وكذلك كانت الكبرى المستعملة في القياس الجزئيّ جزئيّة الكبرى العامّة. وبيّن أنّ القياس العامّ والقياس الجزئيّ، كلّ واحد منهما حمليّ. فإن كان القياس العامّ شرطيًّا، كان الموضع شرطيًّا، وكان القياس الجزئيّ شرطيًّا. والموضع الشرطيّ، إن كان محمول المطلوب موجودًا في جميع أجزاء موضوع المطلوب، كان محمول المطلوب موجودًا في موضوع المطلوب.

(١) في الأصل: إحدى.
(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل.
(٣) في الأصل: الحمّى، وقد صحّحها الناسخ في الهامش.

لكنّ محمول المطلوب موجود في جميع أجزاء موضوع المطلوب، فمحمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب. فيكون القياس الجزئيّ بحسب هذا الموضع الشرطيّ: إن كانت الحرارة الغريبة موجودة في جميع أنواع الحمّى، فالحرارة الغريبة موجودة في الحمّى. لكنّ الحرارة الغريبة موجودة في جميع أنواع الحمّى، فالحرارة الغريبة موجودة في الحمّى.

١٤. وموضع السلب هو الموضع بعينه، إلّا أنّة ينتج المطلق المحمول على الموضوع بقياس حمليّ، وهو محمول المطلوب، ويسلب عن موضوع المطلوب بسلب محمول المطلوب عن جميع أجزاء موضوع المطلق، فتظهر الكبرى العامّة والمطلوب وتخفى الصغرى العامّة، ويلزم عمّا ظهر من القول، ويأتلف القياس: / محمول المطلوب مسلوب عن جميع أجزاء موضوع المطلوب، وجميع أجزاء موضوع المطلوب موجودة في موضوع المطلوب، فمحمول المطلوب مسلوب عن موضوع المطلوب.

ن ٦٢ ب

والخاصّ الجزئيّ لهذا الموضع الذي كبراه وأجزاؤه والصغرى والحدّ الأوسط والمطلوب جزئيّات هذا الموضع، مثل قولنا: الحرارة الغريزيّة نقيضها حمّى. فنأخذ جزء قياس الحمّى، وهي حمّى دفء وحمّى عفونة وحمّى يوم، فنجد الحرارة الغريزيّة ليست هي حمّى دفء ولا حمّى عفونة ولا حمّى يوم، وكلّ واحدة من هذه هي الحمّى، فالحرارة الغريزيّة ليست حمّى.

وبيّن أيضًا أنّ الكبرى المستعملة في هذا القياس الجزئيّ جزئيّة للمستعملة في القياس العامّ. وكذلك في الشرطيّ على غير ما ألفنا القياس الشرطيّ في الإيجاب.

١٥. ومن مواضع التقسيم، الموضع، الذي يعمّ محموله محمول المقدّمة الكبرى المستعملة في القياس الجزئيّ، وهو قولنا: محمولات الحمّى توجد في الحمّى، فوجود المحمولات في أنواع الحمّى، ويأتلف القياس العامّ: فمحمولات الحمّى توجد في جميع أنواع الحمّى وهي حمّى كذا وحمّى كذا، وكلّ هذه الأنواع موجودة في الحمّى، فمحمولات الحمّى توجد في الحمّى فوجودها في أنواعها.

والمقاييس المستعملة في الموادّ، فأن تؤخذ المحمولات بعينها، مثل قولنا: حرارة غريبة أو ضرر الفعل، فإنّ هذين المحمولين على الحمّى يوجدان في الحمّى بوجودهما في أنواعها. وبيِّن أنّ المقدّمة الكبرى العامّة تعمّ المقدّمة الكبرى الخاصّة بالمحمول فقط، إذ محمولات الحمّى المعنيّة، وهي الحرارة الغريبة وضرر الفعل جزئيًّا[1] محمول الحمّى بإطلاق، وموضوع الكبرى العامّة وموضوع الكبرى الخاصّة واحد بعينه، وهو أنواع الحمّى التي هي حمّى الدفء وحمّى العفونة وحمّى يَوم. وكذلك موضع السلب الذي يعمّ كبراه العامّة بالمحمول فقط. ويأتلف الشرط في الموضعين جميعًا على نحو ما تقدّم.

وقد أعطى أبو نصر في الكتاب كيف تأتلف المواضع الجزئيّة وكيف تأتلف عنها الأقيسة.

١٦. ومن المواضع المأخوذة بطريق التقسيم الموضع الذي تكون فيه المقدّمة الصغرى والمطلوب هما الظاهرين والكرى خفيّة، لكنّها لازمة عمّا يظهر. وهي المواضع التي يُوجد فيها نوع المحمول أو أنواعه وتكوّن الكبرى العامّة فيما يعمّ جزئيها، وذلك كقولنا: محمول المطلوب موجود في موضع المطلوب، فوجود نوع محمول المطلوب موجود في موضع المطلوب. والكبرى وهي اللازمة من قولنا: نوع محمول / المطلوب، لأنّ المحمول يُحمل على نوعه حملًا كليًّا. فنأخذ هذا القول الذي هو مركّب تركيب تقييد ونركّبه تركيب إخبار، فيأتلف القياس: محمول المطلوب موجود في نوع محمول المطلوب، ونوع محمول المطلوب قد وجد في موضوع المطلوب ذاته، فمحمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب. س ٦٣ أ

١٧. والقياس الجزئيّ تحت هذا القياس العامّ المأخوذ في الموادّ، مثل أن يكون مطلوبنا: هل الحمّى توجد في الإنسان؟ فيؤلّف القياس من هذا الموضع، فنأخذ نوع الحمّى، ولتكن حمّى الدفء، فنجد حمّى الدفء في الإنسان، فيأتلف القياس الحمليّ: الحمّى موجودة في نوعها، وهو حمّى الدفء، وحمّى الدفء موجودة في الإنسان، فالحمّى موجودة في الإنسان. وبيِّن أنّ هذا القياس ومقدّماته وأجزاء مقدّماته ومطلوبه جزئيّات للقياس العامّ له، وأنّ المقدّمة الكبرى التي لزمت عن

(١) في الأصل: جزئيّ.

القول الظاهر كليّة <و> المقدّمة الكبرى الجزئيّة العامّة هي: المحمول موجود في نوعيه، والجزئيّة: الحمّى موجودة في نوعها، وهو الدفء. هذا في الإيجاب، ونكتفي فيه بوجود واحد من أنواع المحمول في الموضوع. وأمّا في السلب فلا نكتفي في سلب المحمول عن الموضوع، إلّا بسلب جميع أنواع المحمول عن الموضوع، فيكون موضوع السلب في هذا المحمول مسلوبًا عن الموضوع بسلب جميع أنواع المحمول عن الموضوع، ويأتلف القياس العامّ: محمول المطلوب موجود في جميع أنواعه، وجميع انواعه مسلوبة عن موضوع المطلوب، فمحمول المطلوب مسلوب عن موضوع المطلب. ومثال ذلك في القياس الجزئيّ: الحمّى موجودة في جميع أنواعه الثلاثة، وهي الدفء والعفونة واليوميّة. وكلّ واحد من أنواعها مسلوبة عن الحجر[1]. وظاهرٌ أنّ هذا القياس ومقدّماته وجزئيّات مقدّماته ومطلوبه كلّها جزئيّات للموضع المتقدّم، القياس للقياس والمقدّمات للمقدّمات، والمطلوب للمطلوب. وأعطى أبو نصر المثال فيه بالشرطيّ المتّصل. مثال ذلك: إن كان الحجر لحمًا[2] فهو لحم، إمّا بأن يوجد فيه الدفء أو العفونيّة أو اليوميّة، لكن لا يوجد فيه واحد منها، فالحجر لا لحم. وكلامه في وصف مثاله معلوم. وأمّا ما قاله في التحفّظ من الاسم المشترك فواجب. مثاله أن نسأل: هل الكلب الأعظم متقدّم على الأصغر؟ فنقسم الكلب إلى كلبي السماء وإلى كلبي الأرض، فنجد كلب السماء الأعظم متقدّمًا على كلب السماء الأصغر، لأنهّ أقرب إلى الغرب، ونجد كلب الأرض الأعظم متقدّمًا على كلب الأرض الأصغر على الإطلاق، فيأتلف القياس: الكلب الأعظم والأصغر ينقسم إلى كلبي / السماء وإلى كلبي الأرض، والأعظم من كلّ واحد منهما مقدّم على الأصغر، فالكلب الأعظم على الإطلاق متقدّم على الكلب الأصغر بإطلاق. س ٦٣ ب

١٨. وقوله: «ومنها المواضع المأخوذة بطريق التركيب»[3]، ثمّ وصف كيف تؤخذ هذه المواضع، فقال: «ذلك أن نأخذ جنس الموضوع أو فصله المقدّم له أو

(١) يضيف الناسخ في الهامش: الحمّى مسلوبة عن الحجر.
(٢) في الأصل: لحم.
(٣) كتاب التحليل ٢/ ١٠٠.

خاصّته أو عرضًا له غير مفارق، ثمّ ننظر هل يوجد محمول المطلوب في جميع شيء شيء من هذه»[1] أو يسلب عنه؟ فوجود المحمول في جنس الموضوع موضع للإثبات وفصله عنه موجب للإبطال، وكذلك في الثلاثة الباقية. وذلك بأن يؤخذ واحد من هذه الأمور المستعملة في التعليم حدًّا أوسط، ويؤخذ موضوعًا للكبرى ومحمولًا للصغرى، ويكون الموضع المأخوذ فيه الجنس محمول المطلوب موجودًا في جنس موضوع المطلوب. هذه مقدّمة كبرى عامّة موجودة بالفعل تلزم عنها الصغرى في القياس، لأنّ الصغرى موجودة في قوله: «في جنس موضوع المطلوب» إذا ركّب تركيب إخبار، فقيل: جنس موضوع المطلوب موجود في المطلوب، فيأتلف القياس العامّ: محمول المطلوب موجود في جنس موضوع المطلوب، وجنس موضوع المطلوب موجود في موضوع المطلوب. النتيجة: فمحمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب. وفي السلب محمول المطلوب مسلوب عن جنس المطلوب، وجنس موضوع المطلوب موجود في موضوع المطلوب. النتيجة: فمحمول المطلوب مسلوب عن موضوع المطلوب. وهذا الموضع تعمّ كبراه الكبرى المستعملة في قياس قياس بالمحمول والموضوع. مثال ذلك في القياس الجزئيّ: الحسّاس موجود في الحيوان، والحيوان موجود في الإنسان، فالمحمول الذي هو الحسّاس موجود في الحيوان الذي هو جنس الموضوع الذي هو الإنسان. والكبرى من القضيّة وهي قولنا: الحسّاس، وهو محمول المطلوب موجود في الحيوان، وهو جنس موضوع المطلوب، جزئيّة، لقولنا: محمول المطلوب موجود في جنس موضوع المطلوب، والصغرى، وهي قولنا: والحيوان هو جنس موضوع المطلوب موجود في الإنسان، جزئيّة لقولنا: جنس موضوع المطلوب موجود في موضوع المطلوب. والقياس جزئيّ للقياس العامّ، وكذل في السلب، وكذلك في الثلاثة الباقية.

١٩. والموضع الذي يعمّ لجهّة المحمول فقط، فهو: محمول المطلوب موجود في جنس الإنسان الذي هو حيوان. وكذلك كلّ محمول يطلب في الحيوان فواحد

---

(١) في كتاب التحليل ٢/١٠٠: «... هل يوجد محموله في جميع شيء من هذه».

من هذه الأربعة. وأمّا المواضع المأخوذة في الأربعة التي / تنسب فيها هذه س ٦٤ أ
الأربعة إلى محمول المطلوب، فهي المواضع التي تظهر فيها المقدّمة الصغرى وتخفى الكبرى. وتحدث هذه المواضع بأن تؤخذ واحدة من هذه الأربعة منسوبة إلى محمول المطلوب موجودة في موضوع المطلوب. أمّا في الإيجاب فيصحّ من هذه الأربعة الاثنان المنعكسان على المحمول، وهما[1] الفصل المقوّم والخاصّة، ولا يصحّ الجنس ولا العرض، لأنّه ينعكس جزئيًّا في المقدّمة الكبرى في الشكل الثاني. والمواضع المأخوذة من هذه الأربعة في الثالث، فتصحّ بأجمعها، إلّا أنّ القياس العامّ يأتلف في الضرب الثاني من الشكل الثاني. ففي موضعي الإيجاب يحصل: محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب والموضع الثاني، وتظهر في هذه كلّها المقدّمة الصغرى بالفعل وتخفى الكبرى، لكنّها تلزم عن ظهور الصغرى. والصغرى هي قولنا: فصل محمول المطلوب موجود في موضوع المطلوب، والكبرى خفيّة، وهي مؤلّفة من محمول المطلوب، إذ فصله المذكور[2] محمول عليه. فيأتلف القياس العامّ: فصل محمول المطلوب محمول على محمول المطلوب، وهذا الفصل بعينه محمول على موضوع المطلوب، فيأتلف في الشكل الثاني من موجبتين، كما يرجع إلى الضرب الأوّل من الشكل الأوّل، لأنّ المقدّمة الكبرى تنعكس كليّة لانعكاس الطرف الأعظم على فصله، فيرجع إلى الضرب الأوّل من الشكل الأوّل. وذلك: محمول المطلوب موجود في فصله، وفصله موجود في موضوع المطلوب، فتكون النتيجة: المحمول موجود في المطلوب. والقياس الجزئيّ المأخوذ في الموادّ: الحيوان، وهو محمول المطلوب موجود في فصله، وهو الحسّاس، والحسّاس موجود في الإنسان الذي هو موضوع المطلوب، فالحيوان موجود في فصله. والمقدّمة الكبرى تقع[3] جزئيّة تحت قولنا: محمول المطلوب بإطلاق موجود في فصله بإطلاق، وإنّ الصغرى الجزئيّة تحت الصغرى العامّة، والقياس جزئيّ للقياس. فبيّن أنّ الكبرى لم تظهر إلّا بعد

(١) في الأصل: وهي.
(٢) صحّحها الناسخ في الهامش.
(٣) هذه اللفظة غير واضحة.

الإلزام من القول، وبظهورها ولزومها دخلت في حدّ أبي نصر. وبيّن أنّ الظاهرة أوّلاً هي الصغرى.

ومواضع السلب في إنتاج الكليّات على عدّة الأمور الأربعة المستعملة في التعليم، لأنّها كلّها تأتلف منها أقيسة في الضرب الثاني من الشكل الثاني. مثال ذلك في الجنس: جنس محمول المطلوب مسلوب عن موضوع المطلوب، هي المقدّمة الصغرى الظاهرة، فإذا أُلّف القياس ظهرت الكبرى. فيأتلف القياس: جنس محمول المطلوب موجود في محمول المطلوب، وهو بعينه / مسلوب عن موضوع المطلوب، كما وجدنا أوّلاً. فينتج: محمول المطلوب مسلوب عن موضوع المطلوب.

س ٦٤ ب

٢٠. والجزئيّات المأخوذة في الموادّ والحيوان موجودة في الإنسان، والحيوان مسلوب عن كلّ حجر، فالإنسان مسلوب عن كلّ حجر. وبيِّن أنّ الكبرى، وهي الحيوان موجود في الإنسان، جزئيّة، لقولنا: جنس محمول المطلوب محمول على محمول المطلوب وموجود في محمول المطلوب، وما ينتج عن هذه المواضع المأخوذة بطريق التركيب للجزئيّات، فقد ذكرها أبو نصر. والمواضع المأخوذة بطريق التحديد فبيّنة ممّا تقدّم، وهو أن يؤخذ الجزء حدًّا أوسط، أو أجزاء الحدّ أو أجزاء أجزاء الحدّ. وكذلك ألزمهم إمّا أن يؤخذ حدّ الموضوع فتظهر المقدّمة الكبرى وتستخرج الصغرى باللزوم، ويؤلّف القياس بوجوده على نحو ما تقدّم، وإمّا أن يؤخذ حدّ المحمول في الموضوع، فتظهر الصغرى وتُستخرج الكبرى باللزوم، ويؤلّف القياس بوجودها على نحو ما تقدّم، وتؤلّف منها المواضع التي تعمّ المحمول والموضوع، والمواضع التي تعمّ المحمول فقط في الإيجاب والسلب على نحو ما تقدّم. ويجب أن تؤخذ في أجزاء التحديد الأسباب الأربعة على الأنحاء التي ذكرناها في كتاب «البرهان»[1].

٢١. والمواضع المأخوذة بطريق اللزوم على عدد المواضع الباقية من كتاب «التحليل»، ويشتمل كلّ موضع منها على عدّة مواضع. وبكلّ واحد منها ارتباط

(١) راجع تعاليق ابن باجه على كتاب البرهان للفارابي، في الأبحاث، العدد ٢٧، ١٩٧٨-١٩٧٩، ص ٣٦ وما بعدها.

قضيّة لارتباط قضيّة أخرى، كان الارتباط إيجابًا أو سلبًا، مثل قولنا: إن جاء زيد انصرف عمرو، ومَن يؤمن بالله يُنِر قلبه، وإن كان الإنسان حيوانًا فهو حسّاس، وإن كان شيء ما أبيض فليس بأسود. فكلّ واحدة من هذه القضايا اللازمة إنّما ارتبطت من أجل ارتباط اللازمة عنها. وهذا الارتباط اللازم عن ارتباط آخر، إمّا أن يكون الذهن حكم بالتلازم بينهما لأجل أنّهما في الوجود كما حكم به، أو أنّ هذا في[1] أكثر مواضع الوجود والارتفاع، وأكثر المواضع المأخوذة من المتقابلات، وإمّا أن يكون الذهن يرى ذلك ويحكم به ويعتقده لا لأجل أنهما في الوجود كذلك، بل لأجل أنّ الذهن ينذعن[2] لأجل ما يجده، فوجب من أجله الحكم. والأمور التي ينذعن الذهن من أجلها فيحكم باللزوم هي أن ينذعن لأجل آراء مشهورة في الآراء أو الخلق أو من أجل التشابه أو من أجل الاستقراء، أو من جهة ما يوجبه اللفظ أو من جهة التفاضل والتساوي في القدم، ولما يراه من الأخرى والأولى ولما يراه بحسب الزيادة والنقص، ولما يراه من الوجود والارتفاع. فإنّ المحمول إذا لم يكن في أمر ما، لكن إن وجد الموضوع في ذلك الأمر فوجد فيه المحمول، بوجود الموضوع فيه، انذعن الذهن / وحكم بأن المحمول موجود للموضوع في ذلك الأمر <الذي> يوجد فيه. س ٦٥ أ

مثال ذلك أنّ التحريم غير موجود في عصير العنب، فإذا وُجد عصير العنب المسكر وُجد فيه التحريم، فينذعن الذهن ويحكم بأنّ التحريم موجود للمسكر. وكذلك في هذا المثال بعينه في الارتفاع، فإنّه إذا ارتفع عن عصير العنب السُّكْر ارتفع التحريم، فيحكم الذهن أنّ التحريم موجود في المسكر. وكذلك إذا اجتمع الوجود والارتفاع، مثل ما هو المثال بعينه، فإنّ الذهن ينذعن في كلّ هذه الأشياء الموجودة، فيحكم بوجود المحمول للموضوع. ويأتلف على طريق الشرطيّ ويلزم عنه وجود التحريم للمسكر، لأجل وجود التحريم في عصير العنب لوجود المسكر فيه. فيقال إن وُجد التحريم في عصير العنب لوجود المسكر فيه، فالتحريم موجود للمسكر، لكنّ التحريم موجود في عصير العنب لوجود

(١) هذه العبارة غير واضحة.

(٢) كذا في الأصل، وفي سائر مواضع ورودها في النصّ.

المسكر فيه، فالتحريم موجود للمسكر. فجميع هذه اللوازم التي ينذعن الذهن فيها فيحكم لأجل ما ذكرناه، فإنّ اللزوم فيها إنّما هو من أجل الذهن، لا من أجل أنّ الأمر خارج النفس كذلك. وجميع ما ينذعن الذهن فيه فيحكم باللزوم لأجل أنهّ في الوجود كذلك، فمنها مواضع برهان يقينيّة. من ذلك مواضع الوجود والارتفاع البرهانيّة التي يحكم الذهن فيها باللزوم، لأنّها كذلك في الوجود خارج الذهن، وهي إمّا أن تؤخذ أخذًا كليًّا على نحو ما ذكرنا، وإمّا أن تؤخذ أخذًا جزئيًّا، فتأتلف الثلاثة منها على النسب الذاتيّة التي هي الجنس والفصل والحدّ والرسم والخاصّة والعرض الذاتيّ. فإنّ الجنس المتوسّط، إذا وجد في موضوعها، لزم أن يوجد بوجوده في تلك الموضوعات جميع ما ينسب إلى تلك[1] الخمس من النسب الذاتيّة الصفة. من ذلك أنهّ بوجود الجنس في النوع يوجد في ذلك النوع جنس الخمس، وبه يوجد في النوع أيضًا حدّ الجنس ورسم الجنس وفصل الجنس وخاصّة الجنس وعرض الجنس، فيأتلف القياس: إن وُجد الجنس في نوعه وُجد في ذلك النوع جنس ذلك الجنس، لكنّ الجنس موجود في نوعه، فجنس جنسه موجود في نوعه. وكذلك إن وُجد الجنس في النوع وُجد في ذلك النوع حدّ الجنس، لكنّه موجود، فالحدّ موجود، وكذلك يأتلف من الأربعة الباقية. وكذلك يأتلف من الحدّ مواضع، وهي: إن وُجد الحدّ في المحدود، وُجد في المحدود حدّ أجزاء المحدود وأجزاء أجزاء الحدّ والجنس العامّ الذي ليس في الحدّ، وكذلك الرسم. وكذلك الخاصّة، إن وُجدت في موضوعها، وُجد في ذلك الموضوع جنس الخاصّة وحدّها ورسمها وفصلها وخاصّتها وعرضها. وكذلك الفصل يوجد بوجوده جنسه / وحدّه ورسمه س ٦٥ ب وخاصّته وعرضه. وهذه كلّها من الشرطيّ، إمّا أن يكون الموضوع فيها واحدًا والمحمول مختلفًا، وإمّا أن يكون المحمول واحدًا والموضوع مختلفًا، وإمّا أن يكون الموضوع والمحمول معًا مختلفين[2]، فيأتلف من هذه النسب الستّ[3] أنّها ما المحمول فيها واحد والموضوع مختلف، ويأتلف منها ما الموضوع فيها مختلف

---

(١) في الأصل: ذلك.

(٢) في الأصل: مختلفة.

(٣) في الأصل: الستّة.

والمحمول مختلف. أمّا المواضع التي المحمول منها واحد من هذه الست والموضوع مختلف، فهو ما يكون فيه المحمول واحدًا من هذه النسب، ويكون موضوع اللازم جزئيًا لموضوع اللازم عنه. من ذلك في الجنس، بوجود الجنس في نوعه يوجد في نوع نوعه وفي نوع نوع نوعه، وبوجود الحدّ في المحدود يوجد في جزئيّات المحدود. ويأتلف القياس فيها: بوجود الجنس في نوعه يوجد في نوع نوعه، لكنّه موجود في نوعه فهو موجود في نوع نوعه. وكذلك يأتلف من كلّ واحد من الست.

١٨. وأمّا المواضع من الشرطيّ الذي يكون فيها المحمول مختلفًا والموضوع مختلفًا فهو أن يكون موضوع اللازم جزئيّ موضوع اللازم عنه ويكون محمول اللازم أحد الأشياء المنسوبة إلى محمول اللازم عنه. ويأتلف القياس: إن وُجد الجنس في نوعه، وجُد جنس الجنس في نوع نوعه. وكذلك إن وُجد حدّ الجنس في نوعه وُجد حدّ الجنس في نوع نوعه، وكذلك إن وُجد رسم الجنس أو خاصّة الجنس. وكذلك إذا أخذ الحدّ فألّفنا القياس: إن وُجد الحدّ في المحدود وُجد جزءا حدّ الحدّ في جزئي المحدود. وكذلك الفصل إن وُجد الفصل في موضوع ما، وُجد جنس الفصل أو حدّه أو رسمه أو فصله أو خاصّته أو عرضه في جزئي ذلك الموضوع. ومثال ذلك في الكبرى المأخوذة في الموادّ التي تكون جزئيّة[1] للموضوع من جهة المحمول والموضوع: إن وُجد الحيوان في الإنسان وجد الحسّاس في الزنجي، وإن وجد الحسّاس في الحيوان وُجد الإدراك في النملة. هذه الكبرى جزئيّة للموضع الذي تأليفه: إن وُجد الفصل في موضوعه وُجد جنس الفصل لجزئي موضوعه.

وأمّا مواضع الشرطيّة التي تشترك مع المقدّمة الكبرى المستعملة في قياس قياس بجزء، وتختلف بجزء، فهي المواضع التي فيها الاشتراك بالمقدّمة المستثناة، وتختلف بالآخر، لأنّ المقدّمة المستثناة نظيرة الحدّ الأوسط الذي يؤخذ في القياس الحمليّ وتشترك فيه المواضع بالمقدّمة الكبرى.

(١) في الأصل: جزئيًا.

من ذلك موضع الجنس: إن وصف الإنسان بالحيوان وصف الإنسان بكلّ ما يوصف به الحيوان. وحدّ هذا الموضع الذي هو مقدّمة كبرى يستعمل في الموادّ، كقولنا: إن وُصف الإنسان بالحيوان وُصف بأنّه جسم متغيّر وبأنّه جسم / متغيّر حسّاس ووصف بخواصّ الحيوان وبجميع أعراضه الكليّة. س ٦

وموضع آخر: إن وُصف الإنسان بأنّه حيوان ناطق وُصف بكلّ ما يوصف به حيوان ناطق. وموضع آخر: إن وُصف الإنسان بأنّه ناطق وُصف بكلّ ما يوصف به الناطق. وآخر: إن وُصف بأنّه ضحّاك وُصف بكلّ ما يوصف به الضحّاك. وكذلك الخاصّة خاصّة.

٢٢. وكذلك المواضع المأخوذة من الأعراض العامّة. ولمّا كانت المقدّمات الشرطيّة، على ما ذكرتُ، ثلاثة أصناف: إمّا أن يكون الموضوع في المقدّمتين الحمليّتين اللتين ألّفت منهما الشرطيّة واحدًا بعينه والمحمول مختلفًا، وإمّا أن يكون المحمول فيهما واحدًا بعينه والموضوع مختلفًا، وإمّا أن يكون الموضوع فيهما جميعًا مختلفًا، والمحمول مختلفًا، انقسمت مواضع الشرطيّة أيضًا هذه القسمة. فقد ذكرتُ من المواضع الشرطيّة ما يعمّ لجهّة واحدة ويكون الموضوع فيهما واحدًا بعينه.

وأمّا التي تشترك بجهة واحدة، وهي المستثناة، ويكون المحمول فيها واحدًا بعينه والموضوع مختلفًا: إن وُصف الإنسان بالحيوان وُصف به جميع جزئيّات الإنسان وجزئيّات جزئيّاته. والمقدّمة الكبرى الجزئيّة تحت هذا الموضع: إن وصف الإنسان بالحيوان وصف الزنجيّ بالحيوان.

والمواضع التي تكون مختلفة بالجزئيّ وتشترك بالمستثناة، فكقولنا: إن وُصف الإنسان بالحيوان وُصف جزئيّات الإنسان بما يوصف به الحيوان. والمقدّمة الكبرى الجزئيّة تحت هذا الموضع: إن وُصف الإنسان بالحيوان وُصف الزنجيّ بالحسّاس أو بالجسم المتغذّي أو بالمتغذّي، ويأتلف من هذا الموضع مواضع كثيرة.

٢٣. المواضع المتقدّمة الذكر من مواضع الوجود المستعملة كلّها في إثبات الموضع

الموجب يُستثنى (فيها) كلّها المقدّم موجبًا وينتج التالي موجبًا. وأمّا مواضع الوجود المستعملة في إثبات السلب ويستثنى فيها المقدّم، فتنتج الوضع سالبًا، فإنّ الشرطيّة تأتلف من مقدّمتين سالبتين يكون المحمول فيهما أحد النسب الستّ، ويكون الموضوع ما لا يوجد فيه شيء من هذه النسب. مثال ذلك في الجنس قولنا: إن وُجد الجنس مسلوبًا عن موضع ما، فجميع ما يوجد منسوبًا إلى الجنس مسلوب عن ذلك الموضوع. وجزئيّ هذا الموضع الذي يستعمل مقدّمة كبرى: إن وُجد الحيوان مسلوبًا عن النبات، وُجد الحسّاس مسلوبًا عن النخلة، وموضع هذا: إن وجد الفصل مسلوبًا عن شيء، وجد ذلك الفصل مسلوبًا عن جزئيّات ذلك الشيء. وكذلك قولنا: إن وُجد الحيوان مسلوبًا عن / النبات وُجد س ٦٦ ب الحسّاس مسلوبًا عن النخلة. وموضع هذا: إن وُجد الجنس مسلوبًا عن شيء، وُجد فصل الجنس مسلوبًا عن جزئيّات ذلك الشيء. ويأتلف من هذا مواضع على عدّة المواضع المتقدّمة.

٢٤. وأمّا المواضع التي إذا فُرض الموضع متقدّمًا وجد بوجوده مقدّمة لها، فهذا لا يمكن أن تستثنى فيه المقدّمة لأنّه الوضع المفروض، وإنّما تستثنى في مقابل[١] التالي فيما يصدق، فينتج أبدًا مقابل الوضع المفروض. وهذا الجزء المعروف إنّما هو المطلوب. فإن كان الوضع المفروض موجبًا صار سالبًا، وإن كان سالبًا صار موجبًا. وهذا أيضًا تكون المحمولات فيه إحدى النسب الست[٢] المستعملة في التعليم وما يتعلّق بكلّ نسبة منها، كقولنا فيما يكون الوضع المفروض المقدّم فيه خافيًا فيظهر وينتج مقابله. من ذلك مواضع الجنس إن كان جنس ما موجودًا فيما ليس شأنه أن يوجد فيه، وهذا يكون الموضع المطلوب. فحدّ ذلك الجنس أو فصله أو خاصّته موجود في ذلك الموضوع، ثمّ يستثنى مقابل التالي وينتج مقابله، وهو مقابل الوضع المفروض، فيبطل به الوضع المفروض.

ومثال المقدّمة الكبرى الجزئيّة لهذا الموضع المستعملة في الموادّ قولنا: إن وُجد الحيوان في النبات، وُجد الجسم المتغذّي الحسّاس في النبات، أو وُجد

---

(١) غير واضحة.
(٢) في الأصل: الستّة.

الحسّاس في النبات. لكنّ الحسّاس ليس بموجود في النبات، فالحيوان ليس بموجود في النبات، فيبطل الحيوان موجود في النبات، وكذلك سائرها. وموضع آخر ممّا يكون المحمول في الشرطيّ واحدًا والموضوع مختلفًا: إن وُجد الحيوان في النبات وُجد الحيوان في الشجر، لكنّه غير موجود في الشجر، فهو غير موجود في النبات. وموضع هذا العامّ: إن وُجد الجنس أو غيره من النسب موضوعًا فيما ليس شأنه أن يوجد فيه، فذلك الجنس عينه موجود في جزئيّات ذلك الموضوع. ويستثنى بمقابل الثاني، فينتج مقابل المقدّم على ما ذكرنا.

وموضع آخر ممّا يكون المحمول في الشرطيّ مختلفًا والموضوع مختلفًا في المقدّمة الجزئيّة: إن وجد الحيوان في النبات وجد الحسّاس في الشجر، لكنّ الحسّاس في الشجر غير موجود، فالحيوان في النبات غير موجود. والموضع العامّ لهذا: إن وجد جنس أو غيره من النسب في موضوع ليس شأنه أن يوجد فيه، ففصل ذلك الجنس أو سائر ما ينسب إليه موجود في جزئيّات ذلك الموضوع الذي يظهر أنّه ليس موجودًا فيه، ثمّ يستثنى بمقابل الثاني، فينتج مقابل المقدّم، فيبطل به الوضع المفروض.

٢٥. وأمّا المواضع المستعملة في إبطال الموضع المفروض الذي يكون الموضع المفروض فيها تاليًا مقدّمًا ويبطل، / فبأن يستثنى بمقابل القضايا. مثال ذلك س ٦٧ مواضع في الجنس: إن لم يوجد مشتركًا في موضع شأنه أن يوجد فيه ولم يوجد فصل ذلك الجنس أو غير ذلك من النسب المتعلّقة به في ذلك الموضع التالي ولم يستثنَ بمقابل التالي، وهو الوجود في المطلوب، ينتج مقابل الوضع المفروض، وهو وجود الجنس في الموضوع المفروض. ومثاله في المقدّمات الجزئيّة لهذا الموضع: إن لم يوجد الحيوان في الحسّاس، لكنّ الحسّاس موجود في الإنسان، فالحيوان موجود في الإنسان.

وموضع آخر ممّا يكون المحمول في الشرطيّ واحدًا والموضوع مختلفًا: إن لم يوجد الجنس في موضوع شأنه أن يوجد فيه، لم يوجد ذلك الجنس في جزئيّات ذلك الموضوع، ثمّ يستثنى بمقابل التالي، فينتج مقابل المقدّم على نحو ما تقدّم. ومثاله من المقدّمة الكبرى الجزئيّة لهذا الموضع: إن لم يوجد الحيوان في الإنسان لم

يوجد الحيوان في الزنجي، لكنّه موجود في الزنجي، فهو موجود في الإنسان.

وموضع آخر ممّا يكون المحمول في الشرطيّ مختلفًا والموضوع مختلفًا: إن لم يوجد الجنس في موضوع شأنه أن يوجد فيه، لم يوجد فصل ذلك الجنس أو غيره من النسب المتعلّقة به في جزئي ذلك الموضوع، ثمّ يستثنى بمقابل التالي، فينتج مقابل المقدّم على ما تقدّم مثاله في المقدّمة الكبرى الجزئيّة المستعملة في الموادّ: إن لم يوجد الحيوان في الإنسان لم يوجد الحسّاس أو سائر النسب المشتركة للحيوان في الزنجي، لكنّ الحسّاس أو سائر النسب موجودة في الزنجي، فالحيوان موجود في الإنسان.

فهذه هي المواضع الذاتيّة المقدّمة من الوجود بالوجود، وهي إمّا ممّا يوجد الوضع فيها بوجود شيء آخر، كان الوضع إيجابًا أو سلبًا، وإمّا أن يوجد شيء آخر بوجود الوضع المقابل إيجابًا أو سلبًا. وبيّن أن تأتلف هذه كلّها من النسب الستّ[1] التي هي الحدّ والرسم والجنس والفصل والخاصّة والعَرَض، وكيف يكون الموضوع فيها مختلفًا والمحمول مختلفًا.

٢٦. وأمّا المواضع الذاتيّة المؤلّفة من الارتفاع بالارتفاع، فهي إمّا ممّا يكون فيه الوضع مرتفعًا بارتفاع شيء آخر، كان الوضع إيجابًا أو سلبًا، ويستثنى فيها كلّها المقدّم ويُنتج الوضع المفروض، إيجابًا كان أو سلبًا، وإمّا ممّا يكون فيها شيء آخر يرتفع بارتفاع الوضع، إيجابًا كان أو سلبًا، ويستثنى فيها كلّها بمقابل التالي، فينتج مقابل المقدّم، وهو مقابل الوضع المفروض ليبطل منها الموضع إيجابًا كان أو سلبًا، ويأتلف الذاتيّ منها من النسب الستّ على عدّة مواضع الوجود بالوجود في أعيانها. / من ذلك بعض مواضع الجنس لينزّل به على سائرها ممّا يستثنى فيه ن ٦٧ ب المقدّم، وهما صنفان عاليان، أحدهما إن ارتفع جنس ما من موضوع شأنه أن يرتفع عنه، ارتفع عن ذلك الموضوع صفات ذلك الجنس المساوية له أو التي هي أخصّ منها في تركيب المطلوبات في الموضوع. ومن شأنه في الجزئي من هذا الموضع، وهي المقدّمة الكبرى المأخوذة في الموادّ أن يكون المطلوب: هل يرتفع

(١) في الأصل: الستّة.

عن النبات أنهٔ حسّاس من بعد جزم المقدّمة الكبرى فيه، إن ارتفع عن النبات أنهٔ حيوان ارتفع عن النبات أن يكون حسّاسًا؟ لكنّه ارتفع عن النبات أن يكون حيوانًا، فارتفع عنه أن يكون حسّاسًا، كما يرتفع عن النبات أن يكون جسمًا متغذّيًا حسّاسًا أو أن يكون متحرّكًا أو ذا ذاكرة أو أن يكون ينكح أو أن يكون ذا أمعاء أو أن يكون ذا حواسّ.

والموضع الثاني ممّا يُستثنى به المقدّم ممّا يؤلّف بالسلب ومواضع الارتفاع بالارتفاع: إن ارتفع سلب جنس ما عن موضوع شأنه أن يؤخذ فيه ارتفع عن كثير الموضوع سلب صفات ذلك الجنس الخاصّة والعامّة. ويستثنى ارتفاع السلب المقدّم، فينتج أنّ أنواع السلب الثاني الذي هو المطلوب. مثاله في الجزئيّات لهذا الموضع، وهي المقدّمة الكبرى المستعملة في الموادّ: إن ارتفع سلب الحيوان عن الإنسان، ارتفع عنه سلب فصل الحيوان، وهو الحسّاس، ويستثنى ارتفاع فصل الحيوان عن الإنسان، وينتج ارتفاع سلب الحسّاس عن الإنسان، وكذلك ينتج ارتفاع سلب جنس الحيوان وارتفاع سلب حدّه وارتفاع سلب عرضه الخاصّ وارتفاع سلب خاصّته. وكذلك إن أنزل بدل الجنس خاصّة شيء أو فصله أو حدّه.

٢٧. وأمّا مواضع الارتفاع بالارتفاع التي يكون فيها المقدّم ارتفاع الموضع المفروض إيجابًا أنّ الإنسان بارتفاعه يرتفع شيء، ويُستثنى فيها مقابل التالي، فينتج مقابل الارتفاع وهو الموجود، فينتج مقابل ارتفاع المقدّم وهو وجوده. يُستثنى ذلك في ارتفاع الوجود في مواضع الجنس: إن ارتفع وجود جنس ما عن موضوع، ارتفع عن ذلك الموضوع فصل ذلك الجنس. لكن إذا وجد فصل ذلك الجنس موجودًا في الموضوع فيلزم أن يوجد في الموضوع الجنس بعينه. وكذلك إن وجدنا في الموضوع حدّه أو فصله المقدّم أو خاصّته أو رسمه المساوي أو شيئًا من جزئيّاته، لأنهٔ إذا ارتفع الجنس العامّ ارتفعت جميع جزئيّاته عن ذلك الموضوع. وإذا وجدنا في الموضوع شيئًا من جزئيّاته أخذ الشيء العامّ.

والمقدّمة الكبرى الجزئيّة لهذا الوضع قولنا: إن ارتفع وجود الحيوان عن الإنسان ارتفع وجود الحسّاس عن الإنسان. لكنّ الحسّاس موجود للإنسان،

والوجود مقابل الارتفاع، فالحيوان موجود للإنسان. فاستثني مقابل التالي وأنتج مقابل المقدّم. وكذلك إذا وجد في الإنسان حدّ الحيوان / أو أمكن أن يكون وجود حدّ الحيوان مقابل التالي. وكذلك إذا وجد في الإنسان خاصّة الحيوان، وكذلك إن وجد في الإنسان جزئيّات الحيوان، مثل أن ينكح أو يأكل من خراجه، حتّى يكون القياس: إن ارتفع عن الإنسان أنهّ حيوان ارتفع عنه أنهّ يأكل، ولكنّه يأكل، فهو حيوان. س ٦٨ أ

٢٨. وأمّا المواضع التي يرتفع فيها سلب الموضع ويكون المقدّم ويرتفع بارتفاعه سلب آخر، وهذا يستثنى فيه مقابل التالي، فينتج مقابل المقدّم، فهو سلب الوضع المفروض. من ذلك موضع من مواضع الجنس، وهو إن ارتفع سلب جنس ما عن موضوع ما، ارتفع سلب فصل ذلك الجنس عن ذلك الموضوع. ثمّ يستثنى سلب الفصل، وهو مقابل التالي، فينتج سلب الجنس عن الموضوع. ومثاله المقدّمة الكبرى الجزئيّة لأجزاء الموضع المستعملة في الموادّ: إن ارتفع سلب الحيوان عن النبات ارتفع سلب الحسّاس عن النبات، لكنّ سلب الحسّاس عن النبات غير مرتفع، فسلب الحيوان عن النبات غير مرتفع. وعن هذه النسب الستّ أيضًا يتركّب الشرطيّ في طلب الوجود مطلقًا، فإنّ وجود الشيء مطلقًا يلزم عمّا يساويه وعمّا هو أخصّ منه. فإنّ الشيء إن وجد، فإنهّ عن وجود ما يساويه من النسب الستّ، ويوجد أيضًا عن وجود ما هو أعمّ منه. ويوجد الشيء أيضًا عن كلّ ما يساويه، وعمّا هو أخصّ منه، كقولنا: إن وجد جنس ما وجد بوجوده حدّه أو رسمه أو فصله المقدّم وخاصّته ونوعه[1] وعرضه الذاتيّ الأعمّ، وإن وجد حدّه أو رسمه أو فصله أو خاصّته، وجد ذلك الشيء، ولا يلزم أن يوجد عن وجود جنسه ولا عن عرضه العامّ، ويوجد عن عرضه الجزئيّ. وفي ارتفاع الوجود يرتفع الشيء بارتفاع ما يساويه وبارتفاع ما هو أعمّ منه.

٢٩. وإذا تُؤمّل هذا وجد كيف تستنبط المواضع وكيف تستنبط المقدّمات

(١) في الأصل: وجنسه، وقد رأينا تصحيحها.

الكبرى الجزئيّة. ويجب أن تعلم أنّ سائر الأسباب الباقية تجري في وجود المطلق وفي الوجود المركّب مجرى الجنس[1] العامّ. والأسباب المساوية تجري مجرى الفصل ومجرى الحدّ، والأعمّ يجري مجرى الجنس ومجرى حدّ الجنس. فهكذا تأتلف مواضع الوجود والارتفاع في الشيء الذاتيّ المتّصل. وأمّا غير الذاتيّة، فإنّ منها ما يؤلّفها الذهن شخصيّة، فإنّ الذهن يؤلّفها على جهة الإخبار في المخاطبات الإقناعيّة، كقولنا: إن جاء زيد انصرف عمرو، وإن جاء زيد جاء عمرو، وإن جاء زيد اليوم انصرف في غدٍ.

ومنها ما يأتلف من جهة مادّتها، وهي على الأقلّ بالعرض وفي بعض الفِطر على الأكثر، فيأتلف منها عند هؤلاء معارف، مثل صاحب الرُّقى والعزائم والدلائل في زجر الطير. فإنّ هذه بحسب مادّتها على الأقلّ جدًّا وبالعرض. وتوجد بالاتّفاق / وعند بعض الناس، فحسب قوى فيهم تأتلف <منها> علوم أخرى وتكثر مقدّمات شرطيّة. فإنّ في نفس صاحب الرُّقى أنّه متى قال قولاً كذا وجد عنه أمر كذا، ونفس صاحب زجر الطير أنّه متى رأى طائرًا كذا على صورة كذا، دلّ عنده على وجود حادث كذا من خير أو شرّ. فإنّ هذه كلّها مقدّمات شرطيّة، فتلزم بحسب مادّتها على الأقلّ وبالعرض وعلى جهة الاتّفاق. ولكن في بعض الفِطر تلزم على الأكثر، فيأتلف عندهم منها معارف. لكن لا يلزمها ذلك عن أن تكون غير ذاتيّة، فإنّها غير ذاتيّة بالذات، لأنّه ليس في طباع واحد منها، أعني من اللازم واللازم عنه، أن يكون عنه الآخر ولا أن يدلّ عليه.

س ٦٨ ب

٣٠. وقوله: «وقد تستعمل مواضع الوجود والارتفاع في الأوضاع عن جهة أخرى، وهو أن ينظر في موضوع الوضع، فإن كان إذا وجد في شيء وجد المحمول في ذلك الشيء بوجوده، أخذ المحمول موجودًا في كلّ موضوع الوضع. وهذا الموضع، إن أخذ على هذه الصفة فقط كان مختلًّا، لأنّه قد يجوز أن يكون المحمول يوجد في ذلك الشيء بوجود الموضوع فيه بالعرض، أو يكون

(١) غير واضحة.

وجوده سابقًا لوجود الموضوع في ذلك الشيء خاصّة. فلا يلزم ضرورة لأجل ذلك أن يكون موجودًا في جميع موضوع الوضع»[1]. في هذا الموضع قوّة في المشهور إذا وجد محمول الوضع في موضوع لم يكن فيه موجودًا، لكنّه وجد فيه بوجود موضوع الوضع في ذلك الموضوع الآخر. فإنّ الذهن يذعن لأجل هذا الوجود ويعتقد أنّ محمول الوضع موجود في كلّ موضوع الوضع، لأنهّ يُستثنى المقدّم فينتج التالي، وهو المقدّمة الكبرى الكليّة المفروضة، مثل قولنا: هل أ في ج؟ فنجد أ غير موجودة في ج، لكن متى وجدنا ب في ج وجدنا أ في ج، فيحكم الذهن أنّ أ في ج. وتحت هذا الموضع مقدّمات كبرى كليّة وجزئيّة للموضع أكثرها قويّة في بادئ الرأي وفي المشهور إذا أخذت في الموادّ. من ذلك أن يكون مطلوبنا الجزئيّ: هل كلّ مُسكر حرام؟ فهو محمول المطلوب، وهو قولنا حرام، إنّما يوجد في عصير العنب بوجود المسكر فيه، وقبل أن يوجد فيه المسكر لم يكن حرامًا. فيحكم الذهن أنّ محمول الوضع موجود لكلّ موضوعه، وهو الحرام في كلّ المسكر. فيأتلف القياس: إن كان التحريم إنّما يوجد في عصير العنب بوجود المسكر فيه، فالتحريم موجود في كلّ مسكر. ويستثنى بالمقدّم وينتج التالي أنّ التحريم موجود في كلّ مسكر، فكلّ مسكر حرام. وتبطل هذه المقدّمة، فإنّ الشَّيْكَران[2] وما أشبهه مسكر وليس بحرام. وكذلك قولنا: هل أكلَ العسلَ، فأخذته[3] الحمّى؟ فنجد الحمّى تأخذ زيدًا[4] متى أكل العسل، فيُسقط الذهن الموضوع الثاني ويحكم أن آكل العسل / تأخذه الحمّى، بأن يؤلّف القياس على ما ذكرته، وإن لم ينطق بجميع مقدّماته. لكن يعتقد المقدّمة الكبرى وينطق بها[5] وبالنتيجة. وتبطل هذه الكليّة ممّا ذكر أبو نصر أنّ المحمول إنّما هو تابع لوجود الموضوع في رسم الشيء خاصّة، فإنّ الحمّى إنّما تبعت لآكل العسل في زيد خاصّة ومَن أشبهه في مزاجه. وكذلك قولنا: هل مَن يغتسل بالماء البارد،

س ٦٩ أ

---

(١) أنظر كتاب التحليل، ص ١٠٢ـ ١٠٣.
(٢) نبات دائم الخضرة يؤكل حبّه (القاموس للفيروزابادي).
(٣) في الأصل: فأخذه.
(٤) في الأصل: مزايدًا.
(٥) في الأصل: به.

يسخن بدنه؟ فنجد زيدًا يسخن بدنه متى اغتسل بالماء البارد أبدًا، فيحكم الذهن أنّ كلّ مَن يغتسل بالماء البارد يسخن بدنه، وهذا هو خاصّ بزيد وهو موجود له أيضًا بالعَرَض.

٣١. وكثيرًا ما ينتج هذا الموضع ما بالعَرَض، مثل: هل الضحّاك يبيع ويشتري؟ فنجد البيع والشراء يوجد في الحيوان بوجود الضحّاك في الحيوان، فيلزم الذهن أنّ الضحّاك يبيع ويشتري، وهذا بالعرض. وهذا الموضع كثير الاستعمال في الأمور. من ذلك أنّ كثيرًا من الناس إذا كان ضحّاكًا، ثمّ وجد مرضًا من الأمراض عندما يأخذ غذاء من الأغذية، فإنّه يعتقد أنّ ذلك الغذاء يوجد له ذلك المرض، ويأخذه كليًّا ويتحفّظ منه ويحفظ غيره منه، وينسب ذلك المرض إلى ذلك الغذاء ويطرح توسّط بدنه في الأمر. وهذا قد يكون بالعرض أو يكون ذلك بالإضافة إلى ذلك الإنسان خاصّة، أو يكون ذلك اتّفق اتفاقًا، فيكون بالعرض. فإن اتّفق أن يجد ذلك مرارًا يقوى عنده ذلك كاليقين، إلّا أنّهُ حينئذ لم يحصل عن الوجود وحده بل حصل عن الذهن والاستقراء فقويَ جدًّا.

وعن هذا النحو من الاستقراء يحصل موضع شائع[1] للأبدان المسهلة، ولا سيّما المسهلة والحافظة، وبالجملة القوى الثوابت.

وبهذا الموضع يُستنبط عندهم كثير من الأسباب. فإنّهُ إذا وجد شيء في شيء يوجد في شيء ثالث، جُعل الثالث سببًا في وجود الأوّل في الثاني، بل نأخذه سببًا بإطلاق، مثل الأمراض التي تأخذ إنسانًا ما عندما يتناول غذاء من الأغذية، كما ذكرنا، فإنّهُ يعتقد أنّ سبب ذلك المرض في ذلك الإنسان . . ذلك الغذاء وقد فرضوه سببًا بإطلاق. وهذا قد يكون سببًا بالإضافة إلى ذلك الإنسان فقط، أو يكون اتّفق بالعرض. وأكثر التجارب إنّما يأتلف من هذا الموضع، ولا سيّما إذا عُقد بالاستقراء. فهذا الموضع قد يتّفق فيه الحقّ، ولكنّه بالذات مختلّ.

٣٢. وقوله: «ولكن إن كان الموضوع إذا وجد في أيّ شيء اتّفق، وجد المحمول بوجود الموضوع، لزم أن يكون المحمول موجودًا في جميع الموضوع»، إلى قوله:

(١) أضيفت في الهامش.

«فلا فرق بين أن نقول أيّ شيء ما وجد فيه المحمول وبين قولنا: كلّ ما يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول. وهذا قولنا الذي نعبرّ به عن القضيّة الكليّة، صار الموضع نفسه هو الوضع المطلوب بعينه»[1].

قد بيّن أبو نصر بهذا القول أنهّ لا فرق بين أن نقول: أيّ شيء وجد فيه الموضوع وجد فيه / المحمول وبين قولنا: كلّ ما وجد فيه الموضوع وجد فيه المحمول. وكذلك قولنا: كلّ ما هو الموضوع فهو المحمول، وكذلك إذا أخذت هذه المقدّمات في الموادّ فإنهّ لا فرق بين قولنا: أيّ شيء وجد إنسانًا وجد حيوانًا، وبين قولنا: كلّ ما وجد إنسانًا وجد حيوانًا، أو كلّ إنسان فهو حيوان. فإنّ هذه كلّها ألفاظ تشترك فيما يختلف باللفظ والمعنى واحد بعينه. فإذا ألّف من الأمور العامّة مواضع كان المعنى[2] والوضع المطلوب العامّ <واحدًا>[3] بعينه. وإذا أخذت من الجزئيّات مقدّمات كبرى كانت المقدّمة الكبرى هي النتيجة المطلوبة بعينها. مثال هذه المواضع من العامّة الكليّة قولنا: متى صحّ أيّ شيء وجد فيه الموضوع وجد فيه المحمول، فقد صحّ كلّ ما هو الموضوع فهو المحمول. وهاتان المقدّمتان كلّ واحدة منهما هي الأخرى بعينها في المعنى، وإذا اختلفت في اللفظ، فإذا استثنينا المقدّم منها فقد استثنينا في المعنى الوضع بعينه، وأنتجت الوضع بعينه. والنتيجة هي المعنى المطلوب، فصار الموضع هو الوضع المطلوب بعينه. وكذلك في الجزئيّات المستعملة مقدّمات كبرى في الموادّ، كقولنا: متى صحّ أيّ شيء وُجد فيه الإنسان وجد فيه الحيوان، صحّ أنّ كلّ ما هو إنسان فهو حيوان، لكن كلّ إنسان فهو حيوان. فقد ألّفت هذه المقدّمات من شيء واحد بعينه. فإن أنتجت باستثناء الوضع، فقد أنتجت المقدّمة الكبرى بعينها في المعنى، وإن اختلف اللفظ. وكذلك شأن الأسماء المشتركة، كقولنا: إن كان الحُرْف[4] حارًا فحبّ الرشاد حارٌّ. فإذا أنتجت لم يحصل مقدّمًا زائدًا على المقدّمات، لأنّ قولنا في النتيجة: إنّ حبّ الرشاد حارّ، هو بعينه ما يفهم من

(١) قارن كتاب التحليل، ص ١٠٣.
(٢) غير واضحة.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) الحُرْف هو حبّ الرشاد.

المقدّمة الكبرى التي أُلّفت منها بحرف الشريطة. فقد تبيّن كيف يكون الموضع هو الوضع المطلوب بعينه في المعنى، وإن اختلف في اللفظ. وبيّنٌ أنهّ ليس بموضع، إذ جميع المواضع إنّما تنتج شيئًا آخر اضطرارًا لأنّها كذا، فإنّما يلزم عنها قياس عامّ. والقياس بالجملة يلزم عنه شيء آخر اضطرارًا، متى تبيّن[1] في شيء من الأمور الجزئيّة أنّ كلّ كذا هو كذا. كقولنا: أيّ شيء كان كذا فهو كذا، فلم يتبيّن عنه في الحقيقة، بل إنّما تبيّن في الحقيقة بما تبيّن به قولنا: أيّ شيء كان كذا فهو كذا، فإن كان تبيّن أيّ شيء كان كذا، فهو كذا بنفسه، لا عن قياس، فبنفسه أيضًا يتبيّن كلّ كذا هو كذا. وإن كان تبيّن أيّ شيء كان كذا فهو كذا بموضع من المواضع، ففي ذلك الموضع بعينه تبيّن أنّ كلّ كذا فهو كذا. ومثاله في الجزئيّات قولنا: أيّ / شيء وجد إنسانًا وجد حيوانًا، إذ كان هو عندنا بيّنًا بنفسه[2]. فقولنا: كلّ إنسان حيوان، بيّن أيضًا بنفسه، وإن كان يتبيّن ذلك عن موضع من المواضع، فهو أيضًا إنّما تبيّن عن ذلك الموضع بعينه، ولم يتبيّن قولنا: كلّ إنسان حيوان، كقولنا: أيّ شيء وجد فيه الإنسان وجد فيه الحيوان.

س ١٧٠ أ

وقد يتّفق في الأسماء المترادفة أن يؤخذ واحد منها في بيان الآخر إذا كان المعنى معروفًا، من حيث يدلّ عليه أحد الاسمين المترادفين، ولم يقل من حيث يدلّ عليه الاسم الآخر. ويقال إنّ المعنى الذي يدلّ عليه اسم كذا هو المعنى الذي يدلّ عليه اسم كذا، إلّا أنهّ لم يدلّ في المعنى الأوّل على شيء زائد، بل دلّ على المعنى بعينه الذي دلّ عليه الاسم الأوّل. ويتبيّن ممّا قلنا أنّ الموضع ينبغي أن يكون بالحقيقة شيئًا آخر غير المطلوب، لأنهّ قياس، والقياس يلزم عنه شيء آخر اضطرارًا. واللازم عن القياس هو النتيجة المطلوبة، عاميّة عن العامّ وجزئيّة عن الجزئيّ. وهذا أمر بيّن، تتبينه بأقلّ تأمل.

٣٣. وقوله: «والموضع ينبغي أن يكون كليًّا لمقدّمة تستعمل في الوضع»[3]. فقد تبيّن أنّ كلّ موضع فهو كليّ لمقدّمة تستعمل في بيان وَضْعٍ وَضْعٍ. وأراد بقوله:

(١) في الأصل: بين.
(٢) في الأصل: بسببه.
(٣) كتاب التحليل، ص ١٠٣.

«المقدّمة تستعمل في الوضع» المقدّمة الكبرى الجزئيّة المستعملة في بيان الوضع الجزئيّ، إذ لا تُستعمل مقدّمة كبرى جزئيّة إلّا في بيان وضع جزئيّ يتبيّن بها. والدليل أنّه أراد بقوله هذا: «المقدّمة تستعمل في الوضع»، المقدّمة الكبرى الجزئيّة، لأنّه بذلك حدّها، إذ حدَّ المواضعَ في أوّل «كتاب التحليل» بقوله: «وهي المقدّمات الكليّة التي تُستعمل جزئيّاتها مقدّمات كبرى في قياس قياس وفي صناعة صناعة»[1]. فقد تبيّن أنّ الموضع كلّي لمقدّمة تستعمل في الوضع. وقوله في الموضع: «ولكن كليًّا تحته الوضع»، أمّا أنّ كلّ موضع فهو كلّي، فلا خفاء فيه، وأمّا أنّ كلّ موضع فإنّ تحته الوضع، فكذلك هو، فإنّ القول يكون بحسب قول آخر، إذا كان في ضمنه لازمًا عنه. فإنّا كثيرًا ما نقول بحسب هذا القول أشياءَ كثيرة، إذا كانت تلك الأشياء يتضمّنها القول بأن تكون لازمة عنه. فعلى هذا التأويل يكون قولنا كليًّا صفة للوضع، «وتحته الوضع» صفة أخرى تُفهم على نحو ما ذكرته.

والأليق بقول أبي نصر أن يكون قوله «كليًّا تحته الوضع» أي كليًّا للوضع. وفرّق بقوله: «تحت الوضع» بين الموضع إذا كان كليًّا جزء المقدّمة الكبرى المستعملة في قياس وتكون المقدّمة الكبرى نوعًا، وبين الموضع إذا كان كليًّا تحته الوضع، فيكون الوضع أخصّ من / الموضع من غير أن يكون الوضع نوعًا، س ٧٠ ب فإنّ الشيء يكون أخصّ ممّا هو أعمّ منه، إمّا بأن يكون نوعًا له وجزءًا منه، وإمّا بأن يكون أخصّ ممّا هو أعمّ، بأن يكون الأخصّ مأخوذًا بحالٍ تجعله أخصّ، من غير أن يصير بتلك الحال نوعًا للعامّ. ويقال لهذا الأخصّ إنّه تحت الأعمّ، فإنّ الإنسان نوع للحيوان وجزء منه، والضحّاك تحت الحيوان وأخصّ منه وليس بنوع للحيوان. وكذلك الكاتب تحت الإنسان العامّ.

وقد ذكر أبو نصر في «كتاب البرهان» هذا المعنى الأعمّ والأخصّ. والأليق في النوع الآخر أن يقال إنّه تحت الجنس العالي لأنّه ليس بنوع له، إلّا بتوسّط أنواع أُخَر، فليس بنوع أوّل، فيقال فيه إنّه تحته.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٩٥.

وليس الوضع المأخوذ في الموادّ أخصّ من الموضع، لأنّ المقدّمة الكبرى المأخوذة في الموادّ أخصّ من الموضع، كما تقدّم، والوضع المأخوذ في الموادّ إمّا أخصّ من المقدّمة الكبرى المأخوذة في الموادّ وإمّا مساوٍ[1] لها في العموم، لأنّ محمول الوضع هذا الأخصّ في المقدّمة الكبرى. فهما جميعًا أخصّ من محمول الوضع. ومحمول الوضع، إمّا أخصّ من موضوع المقدّمة الكبرى وإمّا مساوٍ له في العموم.

٣٣. وأمّا المساوي في العموم فأن يكون الموضوع في المقدّمة الكبرى والحدّ الأوسط في الشكل الأوّل مساويًا في العموم للطرف الأصغر، مثل أن يكون أحدهما فصل الشيء والثاني هو الشيء بعينه. مثل قولنا: كلّ حيوان حسّاس، وكلّ حسّاس متغذٍّ، فكل حيوان متغذٍّ. فقولنا كلّ حيوان متغذٍّ هو الوضع المطلوب، وهو مساوٍ في العموم للمقدّمة الكبرى، وهي قولنا: كلّ حسّاس متغذٍّ، وإذا كان مساويًا في العموم والمقدّمة الكبرى أصغر من الموضع، فالموضع المساوي لها في العموم أخصّ من الوضع. إلّا أنّ خصوص المقدّمة الكبرى، بما هو نوع الوضع، أخصّ ممّا موضوعه مساوٍ في الموضع لموضوع المقدّمة الكبرى، كالقول في الإنسان إنّه أخصّ من الحيوان، بما هو نوع. ونقول في فصل الإنسان إنّه أخصّ من الحيوان بما هو مساوٍ للإنسان، وكذلك الضحّاك مع الإنسان هو أخصّ من الحيوان بجهتين.

وأمّا حيث يكون موضوع الوضع أخصّ من موضوع المقدّمة الكبرى، فإذا كان نوعًا له أو ما هو مساوٍ للنوع أو أخصّ منه، مثال ذلك أن يكون الوضع: هل الإنسان حسّاس، والمقدّمة الكبرى: كلّ حيوان حسّاس، فيأتلف القياس: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان حسّاس، فكلّ إنسان حسّاس. فقولنا: كلّ إنسان حسّاس، هذا الوضع أخصّ من المقدّمة الكبرى، لأنّ المقدّمة الكبرى عنها تكون النتيجة، ولا ينتج إلّا ما هو داخل فيها إمّا بمساواة وإمّا بأخصّ، ولا ينتج ما هو خارج عنه. فقد تبيّن كيف يكون الموضع كليًّا وتحته الموضع المفروض.

(١) في الأصل: مساوية.

٣٤. / وقوله: «وإن كان الموضع إنّما يخالف الوضع فأحد هذين كان سوفسطائيًا خبيثًا»[1]. الموضع إمّا أن يكون الوضع بعينه واحدًا في المعنى واللفظ لا اختلاف بينهما، وهو ألاّ تُستعمل جزئيّاته في شيء مفروض بوجه لأنّه بيّن السخافة، فإنّه يخيّل بأنّ في جزئيّات الإنسان حيوانًا، لأنّ الإنسان حيوان، وإمّا أن يكون الموضوع هو الوضع بعينه بالمعنى، ويخالفه في اللفظ. فهذا شأن الأسماء المترادفة، وتستعمل جزئيّاته كثيرًا في السوفسطائيّة، حيث يظهر أنّه تبيّن وهو لم يتبيّن. مثال ذلك القول فيما تقدّم، حيث تبيّن أنّ كلّ إنسان حيوان، لأنّ أيّ شيء وجد إنسانًا، فهو حيوان. وكذلك حبّ الرشاد حارّ لأنّه حُرْف، والبقلة الحمقاء باردة لأنّها الرُّجلة[2]، والحركة تتعب لأنّها نقلة، والصخرة تقرض اللحم لأنّها حجر. وإذا انتفت الأقوال وجد فيها من هذا كثير.

وإمّا أن يكون الموضع هو الوضع باللفظ ويخالفه في المعنى. وهذان القسمان هما اللذان قال فيهما أبو نصر: «وإن كان الموضع إنّما يخالف الوضع، فأحد هذين كان سوفسطائيًا خبيثًا»، يعني الذي يخالف في اللفظ ويتّفق في المعنى، أو يخالف في المعنى ويتّفق في اللفظ. فهذا الذي يتّفق في اللفظ ويختلف في المعنى[3] يستعمل كثيرًا في التحليل وفي الأقوال الشعريّة لتخيّل لأجل اللفظ معنى أحدهما للآخر. وهذا يتركّب من الأسماء المشتركة، فإنّها تخيّل لأجل اشتراك اللفظ اشتراكًا في المعنى، وهو كثير جدًّا. ويستعمل في البرهان للخير والشرّ كثيرًا. ومن هذا الوضع يستحسن أن يسمّى بالأسماء الدالّة على المحاسن، وتستقبح الأسماء الدالّة على المقابح، مثل قولنا في رجل اسمه خير: هذا هو خير، والخير يُحمد، فهذا خير محمود أو محبوب. فقد اشترك الوضع وهو قولنا: هذا خير محمود، مع المقدّمة الكبرى وهي قولنا: الخير محمود بلفظ خير، وخيّل لأجل هذا الاشتراك أنّ هذا محمود. وكذلك في الذمّ فيمَن اسمه حمار، والحمار أبله، فهو أبله. وهذا مَؤوف فيمَن اسمه مؤوف، والمؤوف

(١) كتاب التحليل، ص ١٠٣.
(٢) الحبّة الحمقاء أو الرِّجْلَة هي الهندباء.
(٣) في الأصل: في المعنى فهذا.

ينكح، فهذا ينكح، لأنّ المقدّمة الكبرى في هذا كلّه إنّما تشارك الوضع باللفظ فقط، فيُخيّل فيه ما يلزم عن اللفظ ويُستعمل في الكبرى.

ومن هذا قولنا: لا ينكح رجل اسمه سهيل امرأة اسمها الثريّا، فإنّهما لا يجتمعان، كما لا يجتمع سهيل في السماء مع الثريّا، فيأتي من هذا التأليف في التخييل تأثير قويّ، وهو قويّ في البرهان وفي القول الشّعريّ المخيّل.

٣٥. الموضع بالحقيقة هو الذي بينه وبين الوضع غيريّة في اللفظ وفي المعنى. وأمّا قولنا: وكذلك في الكبرى الجزئيّة مع وضعها الجزئيّ، فإنّ قولنا: كلّ إنسان حسّاس لأنّ كلّ حيوان حسّاس، بينهما غيريّة في اللفظ والمعنى. وأمّا قولنا: كلّ مؤوف يؤتى، لأنّ كلّ مؤوف يؤتى، لفظ المؤوف / واحد بعينه، ومعناهما مختلف لأنّ زيدًا المؤوف نعت من جهة اللفظ فقط. وكذلك مَن يلقّب بشرّير وغبيّ من غير أن يكون كذلك. لكن يأتلف من هذه الكبرى إذا أضيف إليها ما يلزم عن هذا في الحقيقة، مثل أن يلزم عن الشرّير أن يتجنّب، فيكون مقدّمة كبرى: كلّ شرّير وكلّ غبيّ يُتجنّب، فيلزم لهذا تخيّل أنّ كلّ مَن اسمه شرّير يتجنّب. وما قاله في الارتفاع بالارتفاع بيّن، وأمّا استنباط الأسباب بالارتفاع للارتفاع فليس يلزم، لأنّ كثيرًا من الأعراض العامّة والمساوية، إذا ارتفعت عن شيء ارتفع عن ذلك الشيء أن يكون من[1] الأمور التي توجد لها تلك الأعراض. وليست الأعراض سببًا فيما يجعلها أعراضًا، مثل أنّة إذا ارتفع عن شخص أن يكون مرئيًا ارتفع عنه وانتفى أن يكون إنسانًا. وليس المرئيّ سببًا في وجود الإنسان. وكذلك في الوجود، فالوجود في استنباط الأسباب، فإنة يلزم أنّ الأمر إذا وجد يوجد بوجود شيء آخر أنة سبب في وجود ذلك الشيء فقط، فإنّ الجزئيّات كلّها إذا وجدت، وُجد بوجودها الأشياء العامّة لها. فإنّ الكاتب إذا وُجد، وُجد بوجوده الإنسان، وليس الكاتب سببًا في وجود الإنسان. وكذلك الإنسان في الحيوان وسائر ما ذكره في اللوازم مفهوم بتأمّل يسير.

س ٨١

٣٦. لزوم المتقابلات. التلازم في المتقابلات، على عكس ما عليه اللزوم في

(١) ساقطة في الأصل.

اللوازم، وأخذ منه موضوع واحد. وليسمَّ هذا اللزوم المقلوب. وإذا تخالف الموضوع لزمنا على استقامة أن يلزم المقابل مقابله. واللزوم المقلوب، إمّا أن يؤخذ أخذًا كليًّا يعمّ جميع المتقابلات، كما أُخذ في اللوازم المتقدّمة أخذًا كليًّا عمّ به جميع الأشياء التي يكون عنها اللزوم بالوجود والارتفاع، وإمّا أن يؤخذ اللزوم في المتقابلات أخذًا جزئيًّا، فيبقى كلّ واحد من المتقابلات على حياله[1]، كما يكون ذلك في الوجود والارتفاع إذا أخذت اللوازم الجزئيّة التي يلزم عنها التلازم بالذات، وهي النِّسَب التي ذكرناها. وقوله في القضيّة السالبة الكليّة على نحو ما تبينّ في القضيّة الموجبة الجزئيّة، فلا تصحّ الكليّة في السالبة لأنّها تصحّ في الموجبة من أطرادها، إذا سُلب المحمول عن كلّ ما يوجد به الموضوع. وليس قولنا: أيّ شيء وجد فيه الموضوع سُلب عنه المحمول بموضع نفي منه، ولا واحد ممّا يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول. وكذلك في الجزئيّات، فإنّ قولنا: أيّ شيء وجد فيه الإنسان سُلب عنه النبات، يتبينّ[2] على جهة القياس: ولا إنسان واحد نبات، بل بالجهّة التي يثبت الأوّل يتبينّ عنها الثاني. وما قاله بعد هذا مفهوم، إلى قوله أيضًا: «فإنّه ينبغي أن ينظر، فإن كان محمول الوضع إذا أُخذ في موضوعه، تبع ذلك أن توجد الأضداد معًا من جهّة واحدة في الموضوع. فإنّه إن كان هكذا، لزم ألّا يوجد المحمول في موضوعه، ويجعل المقدّم وجود المحمول في الموضوع. والتالي وجود / الأضداد معًا، ويُستثنى بمقابل التالي»[3]. س ٧٢ أ

وهذا الذي قاله في الأضداد يعمّ جميع المتقابلات، والذي يعمّها أن تكون إذا أُخذ المحمول في الموضوع، لزم عنه أن تؤخذ المتقابلات معًا.

* * *

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) مكرّرة في الأصل.

(٣) قارن كتاب التحليل، ص ١٠٩.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تصميم الغلاف: جان قرطباوي

الصّف: شركة الطبع والنشر اللبنانيّة
(خليل الديك وأولاده)

الطباعة: مطبعة دكّاش

٢٣٩ - ٢ - ٣٠/٤/٩٤